



جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

البعد الأمني في سياسة الجزائر الافريقية 2013-2025.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

تحت إشراف الأستاذة:

فاطمة بقدي

إعداد الطالب:

سلام توري

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الجزائر 3	أ. د إدريس عطية
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3	أ. د بقدي فاطمة
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	د. عصام بن نكاع
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	أ. د بوسكين سليم
عضوا مناقشا	جامعة تيزي وزو	د. شيخ فتيحة
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	د. مصطفى ر يحي

السنة الجامعية: 2025-2026

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور البعد الأمني في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، في ظل التحولات الأمنية المعاصرة والتهديدات غير التقليدية، وما يترتب على ذلك من توتر بين الالتزام بمبادئ السياسة الخارجية ومتطلبات حماية الأمن الوطني. وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البعد الأمني والسياسة الخارجية، واستكشاف آليات الأمن في الخطاب الرسمي، ودراسة بيئة صنع القرار، بالإضافة إلى تقييم تأثير التهديدات الجديدة على التوجهات الدبلوماسية الجزائرية.

تعتمد الدراسة على إطار نظري مزدوج يجمع بين الواقعية البنوية/الجديدة ونظرية الأمن لمدرسة كوبنهاغن، ويشكل نموذج مايكل بريشر لصنع القرار (المدخلات، العمليات، المخرجات) أداة تحليلية بنوية تُوظف عبر فصول الدراسة الثلاثة. وتغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2013 إلى 2025، وتتخذ الدولة وحدة تحليل رئيسية، مع اعتماد المستوى الإفريقي إطاراً مكماً. ومنهجياً، تستخدم الأطروحة المنهج الوصفي، والمنهج النسقي والمقارن، إلى جانب تحليل الخطاب، في إطار دراسة شبه إمبيريقية، ما يسمح بفهم ديناميات صناعة القرار والتفاعلات بين المحددات الداخلية والإقليمية والدولية.

وتؤكد النتائج صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن البعد الأمني يشكل محدداً رئيسياً في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا. فعلى مستوى الفرضية الفرعية الأولى، تبين أن الجزائر اعتمدت مقاربة متعددة المستويات تراعي المحددات الجغرافية والسياسية والأمنية والاقتصادية. وعلى مستوى الفرضية الفرعية الثانية، تبرز الدراسة إعادة تأطير دور المؤسسة العسكرية ضمن رؤية أشمل للأمن تجمع بين الدفاع والدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي، إلى جانب توظيف الجزائر أدوات القوة الناعمة. أما الفرضية الفرعية الثالثة فتتأكد من خلال صعود خطاب الأمن في تبرير السياسة الأمنية وتعزيز موقع الجزائر الإقليمي، مع محدودية أثر هذا التوجه في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل.

تخلص الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا سعت لتحقيق توازن بين القيم الثابتة للسياسة الخارجية والضرورات الأمنية، غير أن استمرار التهديدات وتشابك التدخلات الخارجية يحد من فرص الاستقرار، مما يجعل المقاربة الأمنية الشاملة والتعاونية خياراً استراتيجياً ضرورياً لتعزيز الأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الأمنية، السياسة الخارجية، الجزائر، القارة الإفريقية.

Abstract:

This study examines the role of the security dimension in shaping Algerian foreign policy toward the African continent, against the backdrop of contemporary security transformations and non-traditional threats, and the resulting tension between commitment to the principles of foreign policy and the requirements of national security protection. The study aims to analyze the relationship between the security dimension and foreign policy, explore the mechanisms of securitization in official discourse, examine the decision-making environment, and assess the impact of emerging threats on Algeria's diplomatic orientations.

The study adopts a dual theoretical framework combining structural/neo-realism and the securitization theory of the Copenhagen School, while Michael Brecher's foreign policy decision-making model (inputs, processes, outputs) serves as a structural analytical tool employed across the study's three chapters. The study covers the period from 2013 to 2025, takes the state as its primary unit of analysis, and adopts the African level as a complementary

framework. Methodologically, the thesis employs the descriptive method, the systemic and comparative methods, alongside discourse analysis, within a quasi-empirical study design, allowing for an understanding of decision-making dynamics and the interactions between domestic, regional, and international determinants.

The findings confirm the validity of the main hypothesis, namely that the security dimension constitutes a key determinant in shaping Algerian foreign policy toward Africa. With respect to the first sub-hypothesis, the findings show that Algeria adopted a multi-level approach that accounts for geographic, political, security, and economic determinants. With respect to the second sub-hypothesis, the study highlights the reframing of the military institution's role within a broader security vision that combines defense, preventive diplomacy, and regional cooperation, alongside Algeria's use of soft power tools. The third sub-hypothesis is confirmed through the rise of securitization discourse in justifying security policy and reinforcing Algeria's regional position, albeit with limited impact given the deteriorating security situation in the Sahel region.

The study concludes that Algerian foreign policy in Africa has sought to strike a balance between the enduring values of foreign policy and security imperatives; however, the persistence of threats and the entanglement of external interventions limit prospects for stability, making a comprehensive and cooperative security approach a necessary strategic choice for strengthening regional security.

Keywords: Security Dimensions, Foreign Policy, Algeria, the African Continent.

“[...]Respect for the truth comes close to being the basis for all morality. This is profound thinking if you understand how unstable 'the truth' can be”.

Frank Herbert.

أهدي هذا العمل إلى

أمي الحبيبة.

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ربي الذي أحاطني بأناس وجب عليّ شكرهم:
إلى الأستاذة المشرفة فاطمة بقدي، التي لم تبخل عليّ بنصائحها القيّمة وتوجيهاتها السديدة،
وكانت خير سند علمي وأكاديمي طيلة فترة البحث، ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة
الموقّرين، على قبولهم مناقشة هذا العمل وما قدموه من ملاحظات بناءة تثري البحث وتوجّه
خطواتي المستقبلية، كما أتوجه بخالص الامتنان إلى كل من ساعدني في جمع البيانات وفتح
أبواب البحث أمامي من مؤسسات وأشخاص، وأخص بالشكر:

- الأساتذة: محمد شلبي، محمد عمرو؛ والأستاذات: شيخ فتيحة، شريفة كلاع، سعيدة سلامة،
وإيناس بلعباس؛ ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من أسهم في هذا العمل ولو بكلمة أو
نصيحة، ممن لم يسعفني المقام لذكرهم، كل باسمه ومقامه.

لكم مني جميعاً كل التقدير والامتنان.

قائمة المحتويات:

أ	الملخص
ث	إهداء
ج	شكر وعرفان
ح	قائمة المحتويات
01	مقدمة
03	الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري
03	أولاً: الإطار المنهجي
06	ثانياً: الإطار المفاهيمي والنظري
06	أ- المفاهيم الأساسية:
06	- مفهوم الأمن
08	- التتبع الجينيولوجي لتطور الدراسات الأمنية
11	- أبعاد الأمن
15	- مستويات التحليل
16	- - مفهوم الأمننة والمفاهيم المرتبطة بها: الاستثناء والعداوة واتخاذ القرار
18	ب-مراجعة الأدبيات
20	ج- المقاربة النظرية
21	- الواقعية الجديدة
23	- نظرية الأمننة <i>Securitization Theory</i> (مدرسة كوبنهاغن)
28	الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية وأبعادها الأمنية في إفريقيا: إطار تفسيري وتحليل نسقي
29	تمهيد (توضيح نموذج بريتشير المعتمد)
31	المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: سماتها، سياقها، صناعتها
31	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
34	المطلب الثاني: بيئة السياسة الخارجية الجزائرية
34	الفرع الأول: جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية
37	الفرع الثاني: الارث التاريخي والحضاري (اللغة، الهوية، والدين)
40	الفرع الثالث: القدرات الاقتصادية، العسكرية، والبيئة الخارجية
45	المطلب الثالث: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية: ديناميات صنع القرار	53
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن سياسة الجزائر الإفريقية	53
المطلب الثاني: المحددات الإدراكية والخطابية لصنع القرار الأمني في سياسة الجزائر الإفريقية.....	59
الفرع الأول: تحليل البيئة النفسية لصُناع القرار الجزائريين وتأثيرها في توجيه السياسة الأمنية نحو أفريقيا... 59	
1- فكرة الدولة الجزائرية، العقيدة الأمنية، الأيديولوجيا:	60
2- إدراك صُناع القرار لبيئة التهديدات	62
3- الاستعدادات الشخصية لصُانع القرار	70
الفرع الثاني: تحليل خطاب الأمانة في السياسة الإفريقية للجزائر: دراسة عينة خطابية	74
1- منهجية تحليل الخطاب والإطار النظري المستخدم:	74
2- البيانات النصية واكتسابها: التحليل الإحصائي للنص	75
3- التحليل النوعي للنص: نظرية الأمانة (نهج كوبنهاغن)	79
4- الخلاصة	84
الفصل الثاني: محددات القوة الداخلية والفواعل الخارجية في السياسة الإفريقية الجزائرية	87
المبحث الأول: البنية السياسية الداخلية وتفاعلاتها	89
المطلب الأول: الاستقرار السياسي (من إن أميناس إلى الحراك)	89
المطلب الثاني: المشاركة السياسية وإشراك الشباب	91
المطلب الثالث: التماسك الهوياتي والوحدة الوطنية	94
المطلب الرابع: تفاعل الرأي العام الداخلي مع صناعة السياسة الخارجية	97
المبحث الثاني: اختلالات الاقتصاد الريعي وجهود التنويع نحو الأمن الاقتصادي	100
المطلب الأول: انعكاسات هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري	100
المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي وتحديات الاقتصاد العالمي	105
المطلب الثالث: إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني: الجهود والمقومات	115
المبحث الثالث: القوة العسكرية والإمكانات	124
المطلب الأول: البنية الهيكلية الضخمة	126
المطلب الثاني: الترسانة العسكرية للجيش الجزائري: قدرات قتالية متطورة	127
المطلب الثالث: عصرنة الجيش الوطني الشعبي وتدعيم قدراته القتالية	142
المطلب الرابع: جاهزية الجيش الوطني الشعبي: التنظيم والتكوين والتدريب	147
المبحث الرابع: الفواعل الخارجية والتوازنات الإقليمية في سياسة الجزائر الإفريقية: الشراكات والعداوة في إفريقيا	151

المطلب الأول: الصداقات المغربية: تونس، ليبيا، موريتانيا، والصحراء الغربية.....	153
المطلب الثاني: الشراكات مع دول الساحل (مالي والنيجر وبوركينا فاسو)	159
المطلب الثالث: الشراكات داخل الاتحاد الافريقي (جنوب إفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا)	163
المطلب الرابع: الخصوم والفواعل الخارجية المناوئة للسياسة الإفريقية الجزائرية: الكيان الصهيوني، المغرب، الامارات (منذ 2020)	165
المطلب الخامس: القوى الكبرى والصاعدة والسياسة الإفريقية الجزائرية: الشراكات المتعددة كأداة لضبط التوازنات الدولية.....	170
الفصل الثالث: تجليات البعد الأمني في السياسة الإفريقية للجزائر وآليات مواجهة التحديات الأمنية....	176
المبحث الأول: القوة الناعمة الجزائرية كأداة استراتيجية لتعزيز السلم والأمن الافريقي	178
المطلب الأول: دور البعد الثقافي والدبلوماسية الدينية في مقاربة الجزائر للأمن الإقليمي	178
الفرع الأول: الدبلوماسية الدينية ومحاربة التطرف العنيف	178
الفرع الثاني: البعد الثقافي في سياسة الجزائر الافريقية	182
المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية في افريقيا: خيار استراتيجي للدولة الجزائرية	185
المطلب الثالث: الدبلوماسية البرلمانية ودور الجزائر في البرلمان الافريقي (PAP)	195
المبحث الثاني: الأمن الإقليمي في الاستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: المبادرات السياسية والعسكرية..	200
المطلب الأول: المبادرات الدبلوماسية والسياسية الجزائرية في تسوية النزاعات وبناء السلم في إفريقيا	201
الفرع الأول: الدور الجزائري في الوساطة وحل النزاعات الافريقية	201
الفرع الثاني: الالتزام الجزائري في هندسة الأمن الإقليمي ضمن آليات السلم والأمن الإفريقية	206
المطلب الثاني: المبادرات الأمنية العملية للجزائر في افريقيا: من آليات التنسيق الحدودي إلى منصات التعاون متعدد الأطراف	217
الفرع الاول: القدرة الإقليمية لشمال إفريقيا NARC: وهو لواء الاحتياط الشمالي التابع للقوة الإفريقية الاحتياطية (ASF)	217
الفرع الثاني: المساهمة الجزائرية في تعزيز الأمن القاري: استضافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي ودورها في منصات التعاون الاستخباراتي	225
المبحث الثالث: تقييم فاعلية الأداء الأمني الجزائري في إفريقيا: الآفاق والتحديات المستقبلية.....	235
المطلب الأول: قراءة في تفعيل الدور الأمني الجزائري في إفريقيا: استراتيجية الدفاع بالردع	236
المطلب الثاني: رهانات وآفاق التعاون الدولي والإقليمي وإعادة تكييف سياسة الجزائر الدفاعية مع مقتضيات تحقيق الامن الوطني	246
الفرع الأول: مكافحة الارهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية	247

257	الفرع الثاني: مقارنة الجزائر إزاء التغييرات غير الدستورية والتدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية
269	خاتمة
273	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الجدول (1.1): مقارنة نفقات الدفاع ونسبتها إلى الناتج المحلي الخام للجزائر ودول الجوار في فترة 2020-	2023
الجدول (2.1): بيان تطور الاعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدفاع الوطني نسبة إلى المجموع العام	للاعتما دات برسم التسيير لفترة 2015-2025

قائمة الأشكال والرسوم:

الشكل (1) يوضح مختلف الأبعاد التي يمكن أن يشملها الأمن	12
الشكل (2) الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية والبالية الوطنية بالخارج	47
الشكل (1.3) صورة تُوضح سحابة الكلمات الأكثر تكرارًا	76
الشكل (2.3) صورة توضح الكلمات الأكثر تكرارًا	77
الشكل (3.3) صورة توضح كيفية ارتباط مفهوم "مكافحة الإرهاب"	78
الشكل (4.3) صورة تُوضح الرسوم البيانية لمواضيع مُحتملة للأمننة	78
الشكل (1.4): صادرات الجزائر (2013-2022)	101
الشكل (2.4): مقارنة سعر النفط والإيرادات الحكومية للناتج المحلي الإجمالي GDP (2013-2022)	103
الشكل (3.4): مؤشرات النمو في الجزائر في ظل جائحة كورونا	104
الشكل (5): مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لأسعار الأغذية	107
الشكل (1.6): عدد البلدان النامية التي يتجاوز دينها العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي GDP	109
الشكل (2.6): نسبة عائد السندات في الدول النامية إلى الدول المتقدمة	110
الشكل (1.7): هيكل وزارة الدفاع الوطني	127
الشكل رقم (2.7): يظهر واجهة الرادار Resonance-NE	135
الشكل رقم (3.7): نسبة عدد الطائرات في القوات الجوية الجزائرية حسب نوع المهام	138
الشكل رقم (08): الدبلوماسية الدينية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي	180
الشكل رقم (09): يوضح بنية وآليات مجلس السلم والأمن الإفريقي (AUPSC)	207
الخريطة (1.1) خريطة موقع الجزائر	34

- الخريطة (2.1) خريطة تضاريس الجزائر 35.
- الخريطة (3.1) المواقع الأثرية للعصور الحجرية في الجزائر (العصر الحجري القديم) 38.
- الخريطة رقم (02): توضح مدى رادار الإنذار المبكر Resonance -NE 135.
- الخريطة رقم (3): تُوضح رؤية الجزائر الاستراتيجية لجيرانها: بين الصداقات والعداء 152.
- الخريطة رقم (04): تُوضح "التقسيم المبدئي" للمجموعات الإقليمية الخمس. -ضمن القوة الإفريقية الجاهزة
-ASF 219.

مقدمة

شهد العالم تحولات أمنية جوهرية منذ نهاية الحرب الباردة، جعلت مفهوم الأمن يتعدى البعد العسكري التقليدي ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، بل وبيئية وسبيرانية في بعض تجلياتها. مما دفع الدول إلى إعادة قراءة أولوياتها الخارجية بما يتلاءم مع مخاطر أكثر تنوعًا وأقل وضوحًا، وفي ضوء هذا التحول، لم يعد الأمن مطلبًا ثابتًا واحدًا بل مجموعة من أولويات متنافسة يتعين على صانع القرار الموازنة بينها حسب تصوراته للمصلحة الوطنية ودرجة الإلحاح التي تفرضها تهديدات مختلفة. وانطلاقًا من هذا المنظور، يبرز التساؤل حول من يقرر ما معنى الأمن وعلى أي أساس تُدرج القضايا على أجندات السياسة الخارجية أساسياً: فتصورات النخب وصناع القرار تلعب دورًا حاسمًا في انتقاء المعطيات، وتأطير التهديدات، وإعطاء أولوية لقضايا على حساب أخرى.

وبذلك، تعكس سياسات القادة السياسيين والعسكريين بالضرورة نظرتهم للعالم ولطبيعة المخاطر المحيطة بهم، وتتطبق هذه الديناميات بوضوح على القارة الإفريقية، التي تواجه موجة متعددة الأبعاد من التهديدات وعدم الاستقرار، بدءًا من التطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، مرورًا بشبكات الجريمة المنظمة وتداعيات الهجرة والتغير المناخي، وصولًا إلى تصاعد التنافس بين قوى دولية وإقليمية، وغيرها من التهديدات المتعددة الأبعاد، ما يزيد من تعقيد دراسة الأمن في الفضاء الإفريقي.

وفي هذا الإطار، تبرز الجزائر كقوة إقليمية لها خصوصيتها الجغرافية والاستراتيجية، حدود طويلة مع دول هشة أمنياً، موقع مركزي في شمال القارة الإفريقية، وذاكرة تاريخية ثورية ودبلوماسية مبنية على مبادئ حسن الجوار، عدم التدخل واحترام السيادة، وغالبًا ما تؤكد الجزائر على مبادئ عدم الانحياز، ومناهضة الإمبريالية، ودعم حركات تقرير المصير، وقد لعبت دورًا هامًا في الشؤون الإقليمية والدولية، خصوصًا فيما يتعلق بقضايا مثل إنهاء الاستعمار، والقضية الفلسطينية، والوحدة الأفريقية. كما اعتمدت مبادرات دبلوماسية تهدف إلى حل النزاعات وتعزيز الاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل، وهذا التباين بين الحاجات الأمنية الملحة والثوابت القيمية لسياسة الجزائر الإفريقية تخلق معادلة معقدة تحتاج إلى فحص دقيق.

إنّ تجربة الجزائر خلال الفترة الممتدة من هجوم «تيغنتورين/عين أمناس» عام 2013 وحتى العام الحالي 2025، تجسد في جوهرها نموذجًا مفيدًا لفهم كيفية تفاعل البعد الأمني مع اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن التهديدات الخارجية بالإضافة إلى التحولات السياسية الداخلية _ لا سيما مرحلة ما بعد الحراك الشعبي وانتخاب الرئيس عبد المجيد تبون عام 2019 _ أعادت ترتيب أولويات عملية اتخاذ القرار في الجزائر، كما أبرزت دور النخب والمؤسسات في رسم السياسات وممارسة الدبلوماسية الأمنية، وتتيح دراسة هذه المرحلة استجلاء الكيفية التي تعاملت بها الجزائر مع تداخل الضغوط الأمنية والإقليمية ودوائر المصالح الاستراتيجية.

وفي المُجمل، تهدف هذه الأطروحة إلى فهم وتفسير دور البعد الأمني في تحديد سياسة الجزائر الخارجية تجاه القارة الإفريقية في الفترة بين (2013-2025)، وفق التسلسل التحليلي الذي يقترحه نموذج بريتش (المدخلات، العمليات، المخرجات)، من خلال:

أولاً، تحليل كيفية تشكيل أجندات التهديد لدى صناع القرار كمدخل رئيسي لصياغة السياسة الخارجية (إن الدافع الأساسي ظل يتمثل في الفهم الحالي للقادة لكيفية تأمين المصلحة الوطنية الراسخة فيما يتصل بالتهديدات الخارجية، والحفاظ على تفوق الجزائر العسكري في الإقليم، وتأمين الاستقرار الداخلي)؛ ثانياً، دراسة تأثير المحددات الجغرافية والأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بوصفها مدخلات إضافية تؤثر أولويات السياسة الخارجية؛ ثالثاً، تحديد وتحليل الفواعل المؤثرة الداخلية والخارجية في سياسة الجزائر الإفريقية، باعتبارها جزءاً من عملية صنع القرار؛ ورابعاً، تفكيك عناصر السياسة الأمنية للجزائر في القارة الإفريقية وإعادة تجميعها لتوضيح الصورة النهائية كمرجع لهذه العملية، وفي الأخير يتم اختبار الفرضيات ذات الصلة بسلوك الدولة.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

أ- المشكلة البحثية:

شهدت البيئة الإفريقية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2025 تحولات متسارعة وتحديات متشابكة تجاوزت التهديدات العسكرية والأمنية التقليدية نحو مفهوم أكثر شمولاً للأمن، كما سبقت الإشارة. وفي ظل هذه التحولات، برزت الجزائر كفاعل إقليمي تسعى إلى تعزيز حضورها في القارة الإفريقية، انطلاقاً من ارتباط أمنها الوطني باستقرار محيطها الإفريقي، ومن تمسكها بمبادئ السيادة وعدم التدخل والحلول السلمية والتعاون الإقليمي. كما اتجهت إلى توظيف أدوات دبلوماسية وأمنية واقتصادية وتنموية ضمن مقاربة متعددة الأبعاد للتعامل مع التحديات الإفريقية.

ومن ثم، فإن دراسة السياسة الإفريقية للجزائر خلال هذه الفترة تقتضي الوقوف عند طبيعة الأمن الذي تتبناه الجزائر في محيطها الإفريقي، والكشف عن أبرز أبعاده ومحدداته (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والمجتمعية على وجه الخصوص)، ومدى انعكاسها على توجهاتها وأدوارها تجاه القارة. من هنا تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

- كيف حدّد البعد الأمني بمختلف أبعاده توجهات السياسة الإفريقية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2025؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- كيف يمكن تفسير البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في ضوء تطور مفهوم الأمن والمقاربات النظرية والدراسات الأمنية؟
- 2- كيف أسهمت المحددات الداخلية والتوازنات الإقليمية والدولية في تشكيل التوجه الأمني للسياسة الإفريقية للجزائر خلال الفترة 2013-2025؟
- 3- كيف تجسّد البعد الأمني في السياسة الإفريقية للجزائر من خلال أدوات القوة الناعمة والمبادرات السياسية والأمنية، وما مدى فعالية هذه المقاربة في مواجهة التحديات الأمنية الإفريقية؟

ب- تحديد مجالات الدراسة:

1- **المجال الزمني:** من الضروري في أي دراسة علمية أكاديمية تحديد الجانب الزمني بوضوح، وبالنظر إلى أهمية موضوع البحث المرتبط بدور البعد الأمني في تحديد السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا، فقد تم اعتماد الفترة الممتدة من 2013 إلى 2025. وتشمل هذه الفترة منذ الهجوم الإرهابي على قاعدة عين أمناش وحتى عام 2025، وهو الحد الزمني الذي توقفت عنده مراحل البحث وجمع المادة العلمية.

2- **المجال المكاني:** يتمثل في القارة الإفريقية باعتبارها المجال الجغرافي للسياسة الخارجية الجزائرية محل الدراسة؛ لكن هذا لا يعني دراسة جميع الدول الإفريقية بالتفصيل؛ بل يمكن التركيز على المجالات والدول الإفريقية التي يظهر فيها البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية بصورة أكثر وضوحًا، مع إمكانية إعطاء اهتمام أكبر للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للجزائر، مثل منطقة الساحل وشمال إفريقيا، دون حصر الدراسة فيهما.

3- **المجال الموضوعي:** تتمثل الدراسة في بحث البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، من خلال تحليل حضور الاعتبارات الأمنية بأبرز أبعادها، السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، في توجهات الجزائر الخارجية وأهدافها وأدواتها تجاه القارة الإفريقية، مع الإشارة العابرة إلى الأبعاد البيئية والسيبرانية بوصفهما من مظاهر توسع مفهوم الأمن في أدبيات الدراسات الأمنية المعاصرة، دون أن يشكلا محورًا مستقلًا في هذه الدراسة.

4- **المجال البشري (الدراسات الميدانية):** صانع القرار، والأكاديميون المتخصصون.

ت- الفرضيات العلمية

- يشكل البعد الأمني بمختلف أبعاده محددًا مركزيًا في رسم توجهات السياسة الإفريقية للجزائر خلال الفترة 2013-2025، في ظل تنامي التهديدات الأمنية وتداخلها، وسعي الجزائر إلى توظيف أدوات سياستها الخارجية لحماية أمنها الوطني وتعزيز الاستقرار في محيطها الإفريقي.
- يفسر التحول من مفهوم الأمن التقليدي إلى مفهوم الأمن الشامل تنامي حضور البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، بفعل اتساع طبيعة التهديدات الأمنية وتداخل أبعادها.
- أسهمت التحديات الأمنية في المحيط الإقليمي، إلى جانب محددات القوة الداخلية والتوازنات الإقليمية والدولية، في تعزيز مركزية البعد الأمني في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر خلال الفترة 2013-2025.
- تقوم المقاربة الجزائرية للبعد الأمني في إفريقيا على توظيف مزيج من أدوات القوة الناعمة والوسائل الدبلوماسية والسياسية والأمنية والعسكرية، وهو ما مكنها من تحقيق حضور نسبي في تعزيز الاستقرار الإفريقي رغم محدودية تأثيرها في مواجهة بعض التحديات المستجدة (كالانقلابات العسكرية وتنافس القوى الدولية).

ث- الأهمية العلمية والعملية للدراسة

-**الأهمية العلمية:** تكتسب هذه الأطروحة أهميتها العلمية من كونها تسد فجوة معرفية في دراسة العلاقة بين البعد الأمني والسياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا خلال فترة حاسمة شهدت تحديات أمنية وإقليمية كبيرة. كما تساهم في تطوير الإطار النظري لفهم الأمنة وربطها بصنع القرار السياسي في الحالة الجزائرية. إضافة إلى ذلك، تقدم الأطروحة تحليلاً متعمقاً لدور النخب وصانعي القرار والمؤسسات العسكرية في صياغة السياسات الأمنية والدبلوماسية، مستفيدة من تحليل عينة خطابية، ما يعزز الدراسات الأكاديمية حول الأمن الإقليمي والدبلوماسية الإفريقية، وتوفر مرجعاً مستقبلياً للباحثين المهتمين بالعلاقات الجزائرية الإفريقية والأمن في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

-**الأهمية العملية:** تُمكن هذه الأطروحة صانع القرار الجزائري من فهم تأثير التهديدات الأمنية على السياسة الخارجية، وتقييم العلاقة بين الأمن القومي والسياسة الإفريقية للجزائر واستكشاف الثغرات الأمنية ومكامن الضعف، ما يعزز قدرته على صياغة استراتيجيات فعّالة للتعامل مع التحديات الإقليمية. كما تقدم توصيات مستندة إلى دراسة الحالات الواقعية بين 2013 و2025، مثل هجوم عين أمناس، مع إبراز كيفية دمج مقاربات القوة الناعمة مع الاستجابات الأمنية التقليدية. إضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تحسين التنسيق بين البعد الأمني والسياسة الخارجية، وتوفر مرجعاً للمؤسسات الأكاديمية والإقليمية والدولية لتقييم الأداء الأمني والسياسي للجزائر وتطوير نماذج مشابهة لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة.

ج- المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات:

تقوم هذه الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، بما يسمح بالجمع بين التحليل النظري والمعطيات التطبيقية في مقارنة موضوع البحث. وانطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهدافه، اعتمدت المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** تم توظيف هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة، بهدف وصف مفهوم البعد الأمني في السياسة الخارجية وتحديد أهم مرتكزاته وأبعاده، ثم إسقاط ذلك على الحالة الجزائرية من أجل فهم وتفسير الأبعاد الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا.

- **المنهج النسقي:** نظراً لطبيعة الموضوع، اعتمد المنهج النسقي، وتحديداً نموذج "مايكل بريتش" في تحليل السياسة الخارجية، لفهم العلاقة بين النظام السياسي الجزائري ومحيطه الداخلي والخارجي، من خلال ثلاثة مكونات رئيسية: البيئة (التشغيلية والنفسية)، وعملية صنع القرار، ومخرجات السياسة؛ وقد فُصل هذا النموذج في تمهيد الفصل الأول.

- **منهج تحليل الخطاب:** تم توظيف هذا المنهج على مستويين متكاملين؛ نظرياً، من خلال دراسة وتحليل النصوص والخطابات والتصريحات الرسمية ذات الصلة بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، بالاستناد إلى مقارنة الأمنة (مدرسة كوبنهاغن)، بهدف الكشف عن المعاني والدلالات التي تتضمنها، وفهم السياقات التي أنتجت فيها، إلى جانب رصد كيفية بناء وتصوير القضايا الأمنية في الخطاب السياسي الجزائري، ومدى

إسهام ذلك في عملية أمانة بعض القضايا المرتبطة بالفضاء الإفريقي؛ وتطبيقاً، من خلال تحليل كمي- إحصائي لعينة خطابية جمعت لهذا الغرض، باستخدام برنامج Voyant Tools، بما يتيح رصد التكرارات والدلالات اللغوية الأكثر حضوراً في الخطاب الرسمي، تمهيداً للانتقال إلى التحليل الكيفي المعمق لمضامينها.

- **المنهج المقارن:** يوظف هذا المنهج لإجراء مقارنة زمنية بين مراحل مختلفة من صنع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، بما يسمح بتتبع أوجه الاستمرارية والتحول فيها، وتفسير كيفية تفاعل ثوابت التوجه الخارجي الجزائري مع المتغيرات والسياقات الأمنية والسياسية المستجدة، ومدى انعكاس ذلك على إدراك القضايا والتعامل معها في الخطاب السياسي وصنع القرار. وتسعى الدراسة من خلال هذه المقارنة إلى تفسير الكيفية التي قد يؤدي بها تغير السياق إلى إعادة تعريف قضية معينة بوصفها تهديداً أمنياً بعد أن لم تكن مؤمنة في سياق سابق، بما يسمح بفهم شروط وديناميات انتقال القضايا من وضعها الاعتيادي إلى وضعها الأمني.

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في جمع البيانات عديد المصادر والمراجع، ولأن قراءة مختلف نظريات الدراسات الأمنية وحدها لا تكفي، تم استخدام طرق نوعية وكمية، أبرزها:

- مقابلات مع خبراء في السياسة الخارجية والأمن.
- تحليل الوثائق الرسمية والمواقف السياسية.
- جمع عينة خطابية رسمية لتحليلها كمياً وكيفياً (كما هو مفصّل أعلاه).

ثانياً: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

أ- المفاهيم الأساسية:

تتطلب أي دراسة علمية أن يقدم الباحث المفاهيم الأساسية التي يستخدمها كمفاتيح لدراسته، لذلك ومن أجل تشخيص هذه الدراسة اخترت أن تتعلق المفاهيم الأساسية المختارة بالمقاربات النظرية المستخدمة والتي وجدتها تخدم فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة.

مفهوم الأمن: إن العقبة الأولى التي سيواجهها أي شخص يسعى إلى دراسة الأمن هي توضيح ما يعنيه على وجه التحديد كونه مفهوماً متنازعاً عليه في الأساس ويفتقر إلى الضبط المعرفي، وهو مفهوم لا يمكن أن يكون هناك إجماع بشأن معناه بحكم التعريف، لأن التعريفات تؤثر على نطاق الاجندات الأمنية، وعليه، سوف أقصر فيما يأتي على أبرز التعريفات التي تخدم توجه هذه الدراسة.

تُعرف النظريات الواقعية "الأمن" بأنه أمن الدولة وتضع تأكيداً خاصاً على الحفاظ على سلامة أراضي الدولة والسلامة الجسدية لسكانها، يُعتقد أن الدولة آمنة إذا كانت قادرة على الدفاع ضد هجوم معادٍ أو ردعه ومنع

الدول الأخرى من إجبارها على تعديل سلوكها بطرق مهمة أو التضحية بالقيم السياسية الأساسية¹؛ وعلى هذا فإن مفهوماً ضيقاً إلى حد ما للأمن يشكل جوهر التقاليد الواقعية (أي الحماية من الهجوم العنيف أو الاكراه). أما باري بوزان (Barry Buzan)، يُعد الأمن بمثابة السعي إلى التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وسلامتها الوظيفية في مواجهة قوى التغيير التي تراها معادية². وعلى النقيض من هذه المقاربات المركزة على الدولة، يعتبر منتدى القيادة الأفريقية (1991)، يعتبر الأمن مفهوم يتجاوز الاعتبارات العسكرية، بل يجب تفسيره من حيث أمن المواطن الفرد في العيش في سلام مع إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية للحياة مع المشاركة الكاملة في شؤون مجتمعه بحرية والتمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية³.

وحسب كين بوث (Ken Booth)، يعادل الأمن البقاء الإضافي (والإضافة هي بعض الحرية من التهديدات التي تحدد الحياة، وبالتالي المساحة اللازمة لاتخاذ الخيارات)؛ يزعم "بوث" أن البقاء شرط وجودي: فهو يعني الاستمرار في الوجود. والبقاء ليس مرادفاً للعيش الكريم، ولا يعني أيضاً توافر الظروف اللازمة لتحقيق الطموحات السياسية والاجتماعية العزيزة. وبالنسبة للأخيرة، فإن الأمن مطلوب، وهو ليس مجرد البقاء⁴.

يعمل معظم العلماء في مجال العلاقات الدولية (IR) وفق تعريف للأمن يتضمن التخفيف من التهديدات التي تتعرض لها القيم الأساسية. وإذا تم تبني هذا التعريف، فإن الأمن يصبح سياسياً لا مفر منه، أي أنه يلعب دوراً حيوياً في تحديد من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف في السياسة العالمية. وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن تكون الدراسات الأمنية مجرد مسعى فكري بحت، لأنها تُحَفِّز إلى حد كبير بالحاجة إلى تحقيق الأمن "لأشخاص حقيقيين في أماكن حقيقية"، ويعتمد في نهاية المطاف على قرار تحليلي بشأن ما ينبغي اعتباره قضية أمنية وما لا ينبغي اعتباره كذلك⁵.

فمثلاً إذا عرفنا الأمن تعريفاً ضيقاً أي "ضمان سلامة الدول ضد التهديدات من دول أخرى" فإننا بذلك نستبعد مجموعة كاملة من التحديات الأخرى التي تواجهها الدول من قِبل الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الإرهاب، الفقر وغيرها، أما إذا قدمنا تعريفاً موسعاً للأمن، فذلك يضيف العديد من القضايا التي تحتاج إلى معالجة في

¹ Walt, Stephen M. "Realism and Security." In *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Accessed August 7, 2024. <https://bit.ly/3WX6F1O>

² Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs* 67, no. 3 (July 1991): 432, <https://doi.org/10.2307/2621945>

³ Peter Hough et al, *International Security Studies: Theory and Practice*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2020): 374. <https://doi.org/10.4324/9780429024177>

⁴ Ken Booth, *Theory of World Security* (New York: Cambridge University Press, 2007): 102.

⁵ Paul D Williams and Matt McDonald, *Security Studies: An Introduction*, 4th ed. (London: Routledge, 2023): 01. <https://doi.org/10.4324/9781003247821>

سياق سياسة الأمن الوطني، ما يضعنا أمام تحدي تحديد القضايا الأمنية ذات الأولوية، وقد أدت وجهات النظر الجديدة هذه إلى توسيع حدود التخصص، ومن المعترف به الآن على نطاق واسع أن هناك مكونات عسكرية وغير عسكرية للأمن.

التتبع الجينيولوجي لتطور الدراسات الأمنية: عادة ما يُنظر إلى دراسات الأمن كموضوع للبحث الأكاديمي، على أنها نتاج أوروبي وأمريكي حديث نسبياً برز بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أُطلقت عليه عدة تسميات في أماكن مختلفة (دراسات الأمن القومي في الولايات المتحدة، والدراسات الاستراتيجية في المملكة المتحدة)، وكان هناك اتفاق عام على أن العلاقات الدولية هي الموطن الشرعي لهذا المجال الفرعي، وقد ازدهر هذا المجال خلال الفترة 1950-1960، وهي الفترة التي بدأ فيها بعض المدنيين يكتسبون مصداقية باعتبارهم خبراء في الاستراتيجية العسكرية، وشرع محللوها النظر في كيفية ارتباط السياسة والجغرافيا والعمليات الاقتصادية والقوة العسكرية بمخاوف الدولة بشأن أمنها.¹

بالنسبة للمنظور التقليدي لدراسات الأمن الدولي، كان "استخدام القوة" ولا يزال يُعرّف في المقام الأول بأنه "استخدام الدولة للقوة العسكرية"، والتهديدات التي تواجهها الدول هي في الغالب عسكرية من حيث نوعها²؛ وقد عبّر عدد من منظري الفكر الواقعي عن هذه الأفكار؛ إذ رأى "فريدريك ل شومان" (Frederick L. Schuman): أن كل دولة تسعى بالضرورة إلى الأمان بالاعتماد على قوتها الخاصة، واعتبر "هانز جي مورغنثاو" (Hans J. Morgenthau): أن السياسة الدولية في جوهرها "صراع من أجل القوة"، بينما عرّف "نيكولاس جيه سبيكمان" (Nicholas J. Spykman): القوة بأنها القدرة على تحريك الآخرين عبر الإقناع أو الشراء أو الإكراه.³

وقد اكتسب هذا التصور التقليدي للأمن أهمية خاصة خلال فترة الحرب الباردة على خلفية إمكانية قيام حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حيث سيطر التفكير الأمني الواقعي موفرًا أساسًا لتفسير سلوك الدولة والسعي إلى تحقيق الأمن من خلال ابتكار أفضل الوسائل لاستخدام التهديد بالقوة العسكرية، واعتبار الدول الجهات الفاعلة الرئيسية وسط حالة من الفوضى شكلت سمة مركزية للنظام الدولي، وكان ضمان بقاء الدولة والحفاظ على الوضع القائم آنذاك يمثل المحور الرئيسي في تلك الحقبة.

يشير معنى توسع مفهوم الأمن إلى التحرك الأفقي انطلاقًا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى: السياسية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية؛ وقد نشأ النقاش بين التوسيع والتضييق في مفهوم الأمن

¹ Williams and McDonald, *Security Studies*: 03.

² Barry Buzan and Lene Hansen, *the Evolution of International Security Studies*, First (Cambridge University Press, 2009), 16.

³ James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr, *Contending Theories of International Relations*, second (The United States of America: J. B. LIPPINCOTT COMPANY, 1971): 66-67.

كردّ فعل على هيمنة المقاربة العسكرية والنووية على الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة، بسبب صعود الأجندات الاقتصادية والبيئية في العلاقات الدولية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ثم بفعل تنامي الاهتمام بقضايا الهوية والجريمة العابرة للحدود الوطنية خلال تسعينيات القرن العشرين.¹

ومن بين الأعمال ذات التأثير الكبير في هذا النقاش كتاب "الناس والدول والخوف" 1983، والذي استطاع "بوزان" فيه توسيع نطاق مفهوم الأمن ليشمل خمسة قطاعات رئيسية: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، مبيناً أن الأمن لا يقتصر على الدول فحسب، بل يرتبط بمختلف الجماعات البشرية، ولا يمكن حصره في التركيز المحدود بطبيعته على القوة العسكرية²؛

وقد توقف تطور مجال الدراسات الاستراتيجية على هذا النحو الأوسع بسبب أحداث الغزو السوفييتي لأفغانستان (1979) ونهاية الانفراج، قبل أن يعيد المجال تنظيم نفسه بعد انتهاء الحرب الباردة (1989) نحو إطار أوسع وأكثر شمولاً للدراسات الأمنية، لتجذب أعمال بوزان "ريتشارد أولمان" و"جيسكا ماثيوز" (Jessica Mathews)، اهتماماً متزايداً.³

وعقب نهاية الحرب الباردة، تحول التركيز إلى مقاربات للأمن تركز على التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان الفردية، وفي هذا السياق، نشأت من أبحاث السلام منظورات أكاديمية جديدة، أبرزها: ما بعد البنيوية والنسوية، والتي أثبتت وجودها في الدراسات الأمنية؛

وفي المقابل، تعرض المفهوم التقليدي للأمن لانتقادات واسعة؛ إذ أثار تركيز الواقعيين الجدد على أولوية أمن الدولة وافترض توافقه مع مصالح الأفراد والجماعات اعتراضاً متزايداً، خاصة مع طرح منتقدي الواقعية احتمال أن تكون الدولة نفسها مصدراً لتهديد أمن الأفراد والفاعلين غير الحكوميين، وتوصل "بوزان" بهذا الخصوص في دراسته للعلاقة بين الأمن الفردي والأمن الوطني إلى استنتاج أن "الأمن الفردي يتأثر إيجاباً وسلباً بالدولة، وتمثل أسباب التنافر بين الأمن الفردي والأمن الوطني تناقضاً دائماً". وأن "السعي الفردي إلى الأمن له مجموعة متنوعة من التأثيرات على الأمن الوطني، فعندما تكون الدولة والمواطنون على خلاف شديد، فإن الفوضى الداخلية قد تهدد تماسك الدولة بطرق تجعل مفهوم الأمن الوطني صعب التطبيق".⁴

ومن هذا المنطق، برزت نماذج بديلة للمفهوم التقليدي للأمن، على رأسها الأمن البشري، الذي يقترح أنصاره وضع الاحتياجات الإنسانية في صميم الاهتمامات الأمنية، بحيث يتوجه التركيز نحو التنمية والقضايا الصحية

¹ Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, Colo: Lynne Rienner Pub, 1998): 02.

² Barry Buzan, *People, States & Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed. (Pearson Education Limited, 1991): 19-20.

³ Hough et al, *International Security Studies*, 6.

⁴ Buzan and Hansen, *the Evolution of International Security Studies*, 102, 54.

والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد، كما تعتبر المناهج الحديثة في التعامل مع الأمن الخطابات الأمنية ضرورية في بناء هويات الدولة في المقام الأول¹؛ واستنادًا إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 بعنوان "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، ذكرت أنواع انعدام الأمن البشري كما يلي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي².

وعليه، يشعر أنصار الدراسات الأمنية النقدية بعدم الرضا عن النظرة التقليدية الواقعية للأمن، ويرغبون في توسيع نطاق فهمه مع التأكيد على إمكانية معالجة المشاكل الأمنية من خلال التحرر، بينما يركز الواقعيون الجدد على أمن الدولة القومية؛ ونتيجة لذلك، تواجه الدول خيارات متعددة تتعلق بسياسة الأمن، ما يتيح لها تطوير استراتيجيات أمنية مختلفة من خلال الاختيار بين مفهوم ضيق ومفهوم أوسع للأمن كأساس لسياساتها الأمنية و/أو الدفاعية*، وبناءً على ما سبق، يمكن ملاحظة أن معظم المساهمات في النقاش تشترك في مسألتين مترابطتين: ما هو الأمن وكيف ندرسه، غير أن هذا التقدم كما يقول "بوزان"، "لا يعني وجود إجماع على الشكل الذي ينبغي أن يبدو عليه مفهوم أوسع نطاقاً للأمن"³.

إنّ توسّع النقاش حول كيفية تعريف موضوع الدراسة ليشمل أبعادًا جديدة ومختلفة للأمن، صاحبه نقاش موازٍ حول المفاهيم التي تركز على الدولة كفاعل رئيسي، والفوضى في النظام الدولي (Anarchy in IS)، والاعتماد المتبادل (Mutual Interdependence)، وقد أدى ذلك إلى إبراز الأهمية المتزايدة للشركات العابرة للحدود الوطنية، وشبكات رأس المال، والمنظمات الدولية، والتعاون بين الدول؛ وعلى المنوال نفسه، تتوّعت مصادر التهديدات الجديدة، وتوسّع نطاق تطبيق مفهوم الأمن ليشمل مجموعة متنوعة من البدائل عند تحديد «الكائن المرجعي للأمن (Referent Object)» والتي قد تختلف عن الدولة لتشمل الأفراد، والجماعات، والأمم، أو ما يُعرف بـ«المجتمع العالمي». كما تم اقتراح العديد من مفاهيم الأمن الحديثة، من بينها: الأمن البشري، والأمن العالمي، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الفردي، والأمن الصحي، والأمن السبيرياني. وبسبب كل ذلك حصل -انفجار لمفهوم الأمن القديم- كما وصفه "ويفر" بعد أن لاحظ أن الصفات

¹ Bertrand Badie et al., *International Encyclopedia of Political Science* (Sage, 2011), 2376.

² Human Security Unit, *Human Security Handbook* (New York: United Nations, 2016): 07.

* يشير مصطلح السياسة الأمنية إلى الأهداف والوسائل اللازمة لحماية الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية، أما السياسة الدفاعية فتتمد إلى نطاق أضيق، وعادة ما تقتصر على الأهداف والوسائل ضد التهديدات العسكرية الخارجية. (Badie et al., *International Encyclopedia of Political Science*, 2375).

³ Keith Krause and Michael C. Williams, eds., *Critical Security Studies: Concepts and Cases*, Borderlines (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997): 34.

المضافة إلى مفهوم الأمن تشير أحياناً إلى "الكائن المرجعي"، وأحياناً أخرى إلى "نوع" الأمن، وأحياناً أخرى إلى "الوسيلة" لتوفير الأمن.¹

وفي هذا السياق، فإن النظر إلى دراسات الأمن الدولي من خلال الأسئلة التي طرحت في كتاب "بوزان" و"ليني هانس" (Lene Hansen)، "تطور دراسات الأمن الدولي"، إضافة لكونه يوضح أن هناك قرارات سياسية ومعيارية أساسية تشارك في تعريف الأمن، فهو يبين أن الأمن يبقى دائماً "مفهوماً مركباً" ومرتبباً بموضوع مرجعي معين، أو بمواقع داخلية/خارجية، أو بقطاع أو أكثر، أو بطريقة معينة للتفكير في السياسة؛ ويمكن تلخيص هذه الأسئلة الأربعة المحورية كالتالي:²

- أولاً: هل يجب منح الدولة الأولوية باعتبارها الموضوع المرجعي؟ (الأمة، الدولة، الفرد، المجموعة العرقية، البيئة، الكوكب).

- ثانياً: هل يجب إدراج التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء؟ (لأن الأمن مرتبط بالمناقشات حول سيادة الدولة-سواء كشيء ينبغي حمايته أو انتقاده- وأيضاً بوضع التهديدات في علاقة بالحدود الإقليمية).

- ثالثاً: هل يجب توسيع نطاق الأمن إلى ما هو أبعد من القطاع العسكري واستخدام القوة؟

- رابعاً: هل يجب النظر إلى الأمن باعتباره مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بديناميكية التهديدات والمخاطر والإلحاح؟

أبعاد الأمن (Security Dimensions): نشأ التفكير في الأمن من منظور القطاعات (Sectors) خلال العقود الأخيرة من الحرب الباردة، مع إضافة قضايا جديدة إلى الأجندة العسكرية والسياسية، ويتأثر أمن المجتمعات البشرية بعوامل تنتمي إلى خمسة قطاعات رئيسية، هي: العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. وبشكل عام، يعكس هذا التقسيم مقارنة شاملة لفهم التهديدات الأمنية المعاصرة.

يتعلق الأمن العسكري بالتفاعل على مستويين بين القدرات الهجومية والدفاعية المسلحة للدول وتصورات الدول لنوايا بعضها البعض؛ ويتعلق الأمن السياسي بالاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تمنحها الشرعية؛ كما يتعلق الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية وسلطة الدولة؛ ويتعلق الأمن المجتمعي باستدامة الأنماط التقليدية للثقافة واللغة والهوية والممارسات الدينية والقيم الوطنية؛ ويتعلق الأمن البيئي بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي وكوكب

¹ Diego Rojas Coronel, "International Order as a Referent Object: A Conceptions-Based Framework for International Security Analysis," paper presented at The Fifth Pan-European Conference of the ECPR, Netherlands Congress Centre, September 9, 2004, 02, <https://bit.ly/3X7Vjb5>.

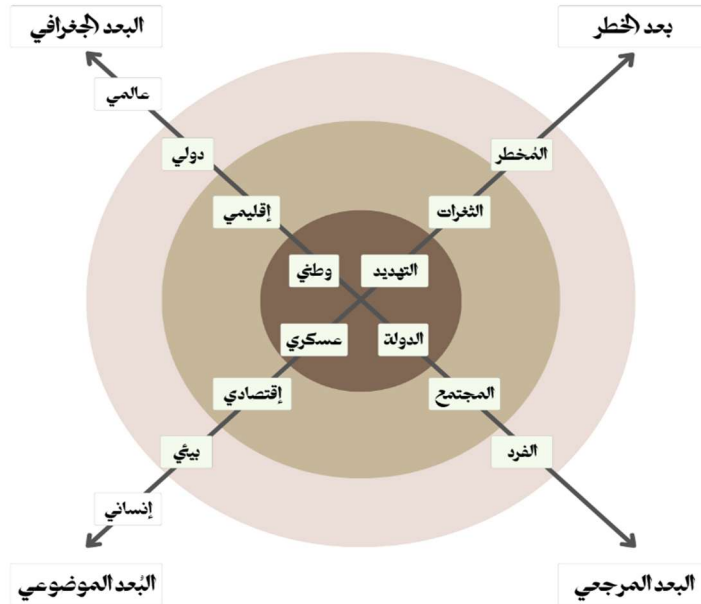
² Buzan and Hansen, *the Evolution of International Security Studies*, 10-12.

الأرض ككل باعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المشاريع البشرية الأخرى، ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض، بل تُنسج معًا في شبكة قوية من الروابط.¹

ذلك أن اعتماد منهج القطاعات لا يُقصد به إلا تحقيق التبسيط والوضوح، ولتحقيق الفهم من الضروري تضيق نطاق الاستقصاء وحصره في أبعاد أكثر قابلية للإدارة، من خلال تقليص عدد المتغيرات المؤثرة؛ وبذلك ينظر كل باحث إلى الظاهرة الكلية من زاوية قطاعه الخاص، غير أن المقاربة القطاعية لا تكتمل إلا بإعادة التجميع ومعرفة كيفية ارتباط الأجزاء ببعضها البعض.²

من الواضح أن الأمن كمفهوم يتطلب كائن مرجعي، إن البعد المرجعي لمفهوم الأمن يدور حول مسألة من الذي يجب ضمان أمنه: أمن الدولة القومية، أو أمن المجتمع، أو أمن الفرد، وسرعان ما يكتشف المرء أن الأمن يحتوي على العديد من الكائنات المرجعية المحتملة بما أن هناك أيضاً دولاً عديدة، وأنه يتعذر مناقشة أمن إحدى هذه الدول دون الرجوع إلى الدول الأخرى، ولذلك تتضاعف هذه الأبعاد الأمنية مع انتقال المرء نزولاً عبر الدولة إلى مستوى الأفراد، ثم صعوداً إلى ما وراءها إلى مستوى النظام الدولي ككل، وبما أن أمن أي كائن أو مستوى مرجعي واحد لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الآخرين، فإن أمن كل منها يصبح، جزئياً، شرطاً لأمن الجميع³؛ وخلافاً للنظرة التقليدية للأمن (حماية أراضي الدولة ضد العدوان العسكري)، فإن الأمن اليوم يشمل العديد من الأبعاد كما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (1) يوضح مختلف الأبعاد التي يمكن أن يشملها الأمن



المصدر : 14: Hirsch Ballin et al, *Security in an Interconnected World* (مترجم)

¹ Buzan, *People, States & Fear.*, 19-20.

² Buzan et al., *Security*, 08.

³ Buzan, *People, States & Fear*, 23.

بالنسبة للسؤال الثاني، تجدر الإشارة إلى أن التمييز بين السياسة الخارجية والأمنية كأدوات للتعامل مع البيئة الخارجية، والسياسات المحلية التي تعنى بالحكم داخل الدولة، أصبح أقل أهمية في عالم حديث ومُعولم، لأن ذلك ببساطة لا يمكنك من تفسير، على سبيل المثال، قيام إرهابي في الفلبين برعاية جمعيات خيرية متطرفة في الولايات المتحدة باستخدام أدوات إلكترونية للتسبب في خسائر في الأرواح من خلال اختراق شبكة كهرباء في طهران عن بعد¹؛ خاصة بعد سبتمبر 2001، مع إدراك أن الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل التنظيمات الإرهابية أصبحت تشكل جزءاً من مشهد الأمن وانعدام الأمن، إن سيادة الدول على أراضيها لا توفر سوى حماية محدودة ضد الشبكات العابرة للحدود الوطنية من هذا النوع.

مفاهيم التهديد والتحدى والثغرات والمخاطر:

تبرز الحاجة إلى تقديم تعريفات دقيقة للمفاهيم العلمية التي تتناول أربعة مخاطر أساسية لانعدام الأمن، وهي "التهديدات" Threats، و"التحديات" Challenges، و"الثغرات" Vulnerabilities، و"المخاطر" Risks؛ هذه الدقة، مثلما يؤكد المتخصصون، ضرورية لتحقيق توافق في الآراء بين صانعي السياسات والباحثين، مما قد يؤدي إلى تدابير سياسية فعالة².

في السياسة الأمنية والدراسات الأمنية، يُستخدم مصطلح "التهديد" كمصطلح "سياسي" وكـ "مفهوم علمي" لا يزال غير محدد في العديد من قواميس العلوم الاجتماعية، أشار "بوزان" في إطار الأمن الوطني، خلال الحرب الباردة، إلى وجود تهديد مزدوج لمؤسسات الدولة بالقوة (القدرات) والأفكار (الأيديولوجية)، إذ يمكن أن تتعرض أراضي الدولة "لتهديد عن طريق الاستيلاء عليها أو تخريبها من داخلها أو خارجها"، بحيث تتعرض الدول القوية في المقام الأول للتهديد من قبل قوى خارجية بينما قد تتعرض الدول الضعيفة للتهديد من الداخل والخارج؛ وقد ميز "بوزان" بين التهديدات العسكرية (الاستيلاء على الأراضي، والغزو، والاحتلال، وتغيير الحكومة، والتلاعب بالسياسة)، والتهديدات الاقتصادية (ممارسات التصدير، وقيود الاستيراد، والتلاعب بالأسعار، والتخلف عن سداد الديون، وضوابط العملة، وتلك التي تهدد الاستقرار الداخلي)، والتهديدات البيئية (الإضرار بالقاعدة المادية للدولة)³.

¹ Michael Clarke · Adam Henschke · Matthew Sussex · Tim Legrand, *the Palgrave Handbook of National Security*, Springer Nature, Switzerland AG 2022: 25. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-53494-3>

² Hans Günter Brauch, *Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security*, Source 1 (Bonn: UNU-EHS, 2005): 82.

³ Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks," in *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security*, ed. Hans Günter Brauch et al. (Springer Berlin Heidelberg, 2011), 5:62.

فالتهديد، إذن، هو حدث أو عمل محتمل يمكن أن يتسبب في الإضرار بالأمن الوطني أو الدولي. وهو متعدد الأبعاد والمظاهر، وقد تنشأ التهديدات من مصادر مختلفة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

غالبًا ما استخدم مصطلح "التحدي" للإشارة إلى القضايا الأمنية والعالمية، ولكن لم يتم تعريفه إلا نادرًا، وفي كثير من الحالات يُستخدم مرادفًا لـ "التهديد"، ويشير التحدي إلى القضايا المعقدة أو العقبات التي تعقد سعي الدولة لتحقيق أهدافها الأمنية وتولد شعورًا متزايدًا بالضعف -نتيجة للعولمة- في مواجهة تهديدات بعيدة، مثل التوترات الجيوسياسية والأمراض المعدية والتغيرات البيئية وتقلبات العملة، والتي تتطلب في الغالب استجابات منسقة بين الدول والمنظمات الدولية؛¹

والتحديات يمكن أن تتخذ صورًا عديدة تدخل في نطاق الأمن اللين، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الصلب، والفرق بينهما يكمن في أن الأول قد يكون باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها ويكون تأثيره مباشرًا في الأمن، أما الثاني فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار مباشرة على الأمن الوطني أو الإقليمي أو العالمي.²

أما "الثغرة" فتُعرّفها وزارة الأمن الداخلي الأمريكية بأنها "السمة المادية أو السمة التشغيلية التي تجعل الكيان أو الأصل أو النظام أو الشبكة أو المنطقة الجغرافية مفتوحة للاستغلال أو عرضة لخطر معين"³؛ ويمكن اعتبار الثغرات في سياق دراسات الأمن الإقليمي/الدولي هي نقاط ضعف أو فجوات في قدرة الدولة أو النظام على تحمل التهديدات أو الاستجابة لها، وقد تنبع هذه المخاطر من عوامل داخلية (كضعف الحكم، وعدم المساواة الاقتصادية) أو عوامل خارجية (كالاعتماد الكلي على حليف معين، أو تقلبات أسعار المحروقات بالنسبة للدول الريعانية)، مما يجعلها عرضة لزعزعة الاستقرار أو الاستغلال؛ ويمكن أن تصنف عوامل الضعف، من حيث العوامل الجغرافية والطبيعية (مثل الحدود الشاسعة و/أو المائعة، والدول الحبيسة)، وعوامل الكفاءة والتجهيزات (مثل ضعف الأداء و/أو الأخطاء البشرية، ونقص التحكم في التكنولوجيا أو غيابها).

أما "المخاطر" فهي احتمال الخسارة أو الضرر نتيجة لاحتمال وقوع حدث غير مرغوب فيه وعواقبه السلبية، ويتم قياسها باعتبارها مزيجًا من احتمال وقوع حدث سلبي وعواقبه، أي التهديد؛ ففي مجال الأمن، يعتمد الخطر

¹ Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks," 66.

² إدريس عطية، دفاثر في الدراسات الأمنية الدولية من المقاربات الكلاسيكية إلى الاتجاهات الجديدة (الجزائر: دار الأمة، 2021): 23.

³ Anthony J. Masys, ed., *Handbook of Security Science* (Cham: Springer International Publishing, 2022), 11, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-91875-4>

على تحليل وتجميع ثلاثة عوامل معترف بها على نطاق واسع: التهديد والضعف والعواقب، وعندما يتم التعبير عن الاحتمال والعواقب رقمياً، يتم حساب المخاطر المتوقعة كالاتي:

$$\text{المخاطر المتوقعة} = \text{احتمال وقوع الحدث} \times \text{عواقب الحدث السلبي (مع مراعاة عدم اليقين)}^1$$

وعلى وجه التحديد، فإن معالجة تعقيدات التهديدات والتحديات والثغرات والمخاطر في دراسات الأمن الدولي تتطلب نهجاً متعدد الأوجه، مع التركيز على الدبلوماسية والتعاون الدولي واستراتيجيات الأمن الشاملة.

مستويات التحليل: يختار الباحث مستويات التحليل كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته، والباحث إذ يفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإنه ينبغي عليه أيضاً أن يفترض فرضية تحدد أنواع الفاعل السياسي ومستوياته الذي يظن أن تطبق عليه هذه الفرضية، والتي تسمى وحدة التحليل، وينبغي أن تُختار بعناية فائقة؛ فوحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو اتجاهاً أو نمطاً سلوكياً معيناً، ويجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحثه كله.²

تتعلق مستويات التحليل بتفسير أسباب الظاهرة؛ خلال الخمسينيات (1950) ونتيجة للحركة السلوكية التي كانت تحاول توظيف منهجية العلوم الطبيعية في العلوم الاجتماعية، تم اجتلاب مستويات التحليل إلى واجهة حقل العلاقات الدولية، وكان لأعمال "والترز" و"مورتون كابلان" (Morton A. Kaplan) و"دافيد سينجر" (David Singer) أدوار رئيسية في استحداثها؛ ومنذ ذلك الحين، أضافت أعمال "بوزان" و"ويفر" مستوى التحليل الإقليمي لدراسات العلاقات الدولية.³

ويرى "سينجر" من خلال مناقشته للتطبيقات التي قد يُستخدم فيها أي نموذج تحليلي جُملةً من المتطلبات، أن أي نموذج يتطلب تقديم وصف دقيق للغاية للظواهر قيد النظر ويجب أن يتوافق مع الواقع الموضوعي، ويتلاءم مع المراجع التجريبية إلى أعلى درجة ممكنة؛ وأن يحظى بالقدرة على تفسير العلاقات بين هذه الظواهر، مع الاحتفاظ بقدرات تحليلية مقصدة (لا يتعلق الاهتمام هنا بدقة الوصف بقدر ما يتعلق بصحة التفسير)؛ وعندما تتعارض المتطلبات الوصفية والتفسيرية، فيجب إعطاء الأخيرة الأولوية، وأخيراً، يُطالب "سينجر" بأن يقدم أي نموذج تحليلي وعداً بالتنبؤ الموثوق.⁴

¹ Louis Anthony (Tony) Cox, Jr, "Some Limitations of 'Risk = Threat × Vulnerability × Consequence' for Risk Analysis of Terrorist Attacks," *Risk Analysis* 28, no. 6 (December 2008): 1750, <https://doi.org/10.1111/j.1539-6924.2008.01142.x>

² محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات، ط.5 (الجزائر: دار هومة، 2007)، 20.

³ Fakhreddin Soltani, Saeid Naji, and Reza Ekhtiari Amiri, "Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory," *Journal of Public Administration and Governance* 4, no. 4 (January 19, 2015): 166.

⁴ J. David Singer, "The Level-of-Analysis Problem in International Relations," *World Politics* 14, no. 1 (October 1961): 78-80.

بالنسبة لـ "والتر" تُوفّر مستويات التحليل الثلاثة التي وضعها إطاراً شاملاً لفحص وتبسيط تعقيدات المقاربات النظرية، مع تسليط الضوء على التفاعل بين الأفعال الفردية وخصائص الدولة والعوامل النظامية. إذ يقدم في كتابه "الإنسان والدولة والحرب"، إطاراً لفهم أسباب الحرب من خلال ثلاثة مستويات متميزة من التحليل: المستوى الفردي (الصورة الأولى)، والمستوى الوطني (الصورة الثانية)، ومستوى النظام (الصورة الثالثة).

يعتمد التحليل السياسي الخارجي بشكل أساسي على الصورتين الأولى والثانية لـ "والتر"، لأنه مجال بحثي يركز على الفاعل وعملية صنع القرار؛ وعلى النقيض، يركز مجال العلاقات الدولية بشكل أساسي على الصورة الثالثة لأنها موجهة نحو البنية، ومن خلال مقياس التحليل الكلي يحاول هذا المجال تفسير الظواهر بين الدول أو عبر الوطنية دون النظر داخل الدولة، فهو موجه نحو النتائج لا نحو العملية، وتشكل اعتبارات مثل توزيع القوة في النظام الدولي أو تأثير المعايير الدولية على تفاعلات الدول أهمية كبيرة فيه¹.

وبناءً على ذلك، حتى لو ركزت مستويات التحليل الفردية والدولية على جهات فاعلة وعمليات ونتائج مختلفة، فإنها جميعها قد تكون ذات صلة، فقد يكون الباحث أكثر اهتماماً بمستوى واحد من مستوى آخر في أي وقت معين وأنه سيغير توجهاته وفقاً لاحتياجاته البحثية²؛ ويبقى التساؤل في جُل أدبيات العلاقات الدولية، بما في ذلك الدراسات الأمنية، حول ما ينبغي فحصه داخل كل مستوى من مستويات التحليل، وكيف ترتبط الجهات الفاعلة والهياكل والمتغيرات الأخرى ببعضها البعض عبر هذه المستويات وعلى مر الزمن؛ فعلى سبيل المثال، يلاحظ الواقعيون الجدد كيف يؤثر توزيع القوة في النظام الدولي على سلوك الدول أو تصورات صناع القرار، ومن ثم فإن التحليل الواقعي الجديد يؤكد على مستوى الأنظمة، بينما ينظر أعضاء المدرسة الإنجليزية إلى المجتمع الدولي أو العالمي باعتباره المستوى الرئيسي للتحليل، حتى مع شعورهم بالراحة التامة عند عبور مستويات التحليل المختلفة بحثاً عن التفسيرات³.

وبقدر أهمية ما تميل إليه المستويات المختلفة من التركيز على الجهات الفاعلة والهياكل والعمليات المتنوعة، يجدر التذكير بأن المستويات قد اعتُبرت في هذه الأطروحة مجرد مراجع وجودية لتحديد مكان حدوث الظواهر، لا كمصادر للتفسير بحد ذاتها؛ وبصياغة أخرى، تمثل المستويات المواقع التي يمكن من خلالها تحديد النتائج ومصادر التفسير، وتاماً كما أشار "بوزان" (1991)، لا ينبغي استنتاج أنه يمكن عزل الأمن ودراسته بمعزل عن أي مستوى منفرد.

مفهوم الأمانة (Securitization): هي العملية التي تُصبح من خلالها القضايا جزءاً من الأجندة الأمنية، بما يُخرجها من نطاق السياسة العادية، ويُتيح اتخاذ إجراءات استثنائية لمعالجتها؛

¹ Jean-Frédéric Morin and Jonathan Paquin, *Foreign Policy Analysis: A Toolbox* (Cham: Springer International Publishing, 2018), 08, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-61003-0>

² Singer, "The Level-of-Analysis Problem, 90.

³ Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations Theory*, 5th Ed (Boston: Longman, 2012): 11.

يجسد مفهوم الأمانة سياسات القوة الأدائية لمفهوم «الأمن»، إذ يبين كيف تكتسب القضايا مكانتها الأمنية من خلال العمليات الاجتماعية والسياسية بين الفاعلين؛ فالعديد من القضايا قد تُشكّل تهديدًا وجوديًا لكائنات مرجعية ذات قيمة، غير أن هذه التهديدات لا تحمل في ذاتها صفة «الأمن» بصورة تلقائية، بل تتطلب عملاً سياسيًا وخطابيًا يمنحها الحقوق والواجبات والالتزامات والمتطلبات والتبريرات الأخلاقية المرتبطة بأفعال خطاب الأمانة، أي «أداء القضية بوصفها تهديدًا، وحمل الآخرين على قبول أفعال خطاب الأمانة» وتهدف دراسات الأمانة إلى فهم أدق لمجموعة من الأسئلة المركزية، من بينها: من هي "الجهات الفاعلة" القادرة على أمانة القضايا والقيام بـ"التحركات السياسية من خلال أفعال الكلام"؟ وما هي القضايا (التهديدات)؟ ولصالح أي كائن مرجعي؟ ولماذا تتم هذه العملية (النوايا الإجرائية / كيف - السببية)؟ وبأي أنواع تأثيرات (علاقة بين الوحدات)؟ وتحت أي ظروف بنوية وسياقية مُيسّرة أو مُعيقّة؟¹

تَحْرُكُ الأمانة (Securitizing move): هو محاولة من قِبَل فاعل أو ممثل لتقديم قضية ما بوصفها تهديدًا وجوديًا لكائن مرجعي (الدولة، المجتمع، الأفراد، الكوكب، إلخ)، بما يبرّر وجوب إخضاعها لمنطق وقواعد الأمن.

إزالة الأمانة (Desecuritization): العملية التي يتم من خلالها إزالة القضايا من جدول الأعمال الأمني.²

مفاهيم مرتبطة بـ "نظرية الأمانة": الاستثناء ولحظة اتخاذ القرار (The decision on The exception): بالنسبة لـ "شميت"، تُعرّف السيادة بفعل القرار، وبالقدرة على الفصل بشكل نهائي في النزاعات القانونية أو المعيارية المتنازع عليها داخل الدولة، وبشكل خاص تحديد متى يصل التهديد للنظام السياسي السائد إلى نقطة حيث يشكل "حالة طوارئ" ويتطلب تعليق القواعد والإجراءات العادية حتى يمكن الحفاظ على النظام السياسي نفسه، هذه هي المواقف التي يصفها "شميت" بأنها "الاستثناء"³؛ ويبقى الجدل يدور حول التطبيق الملموس، وهذا يعني من الذي يقرر في حالة الصراع ما يشكل المصلحة العامة أو مصلحة الدولة، والسلامة العامة والنظام.⁴ وفي إطار مقارنة الأمانة، يتولى صاحب السيادة توجيه مسار عملية الأمانة، استنادًا إلى تحديد التهديدات الوجودية، ولا سيما تلك الخارجية التي قد تمسّ النظام الداخلي، بما يسمح برسم الحدود بين الأصدقاء والأعداء. ويُفضي هذا القرار، المتمثل في نقل القضايا من المجال السياسي العادي إلى «الوضع الأمني»، إلى منح السلطة السياسية صلاحيات واسعة تكاد تكون غير مقيدة، تمارسها باسم حماية بقاء صاحب السيادة وضمان استمرارية النظام.

¹ Juha A. Vuori, *Chinese Macrosecuritization: China's Alignment in Global Security Discourses*, 1st ed. (London: Routledge, 2023), 10, <https://doi.org/10.4324/9781003309413>

² Williams and McDonald, *Security Studies*, 121.

³ C. Williams, "Words, Images, Enemies", 516.

⁴ Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty*, trans. George Schwab, University of Chicago Press Ed (Chicago: University of Chicago Press, 2005): 05-06.

ب- مراجعة الأدبيات:

يحظى موضوع سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا بأهمية كبيرة في الدراسات الأكاديمية، نظرًا للديناميكية الملحوظة في سلوك الجزائر الخارجي، خصوصًا فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية. تهدف هذه المراجعة إلى تقديم تحليل نقدي للأدبيات السابقة، ليس فقط من حيث عدد الدراسات، بل من حيث قيمتها البحثية والمساهمات النظرية التي تقدمها، وعليه يمكن أن نشير بداية إلى:

1- دراسة إدريس عطية، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه أنجزت عام 2014، موسومة بعنوان "مقاربة الجزائر

في هندسة الأمن الإفريقي"، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج:

- تشير الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد على مجموعة من المحددات الجوهريّة _جغرافية، ديموغرافية، اقتصادية، وسياسية بما فيها فاعلية القيادة_ إضافة إلى ارتباط هذه المحددات بما يفرضه السياق العام للتفاعلات الخارجية، وبذلك يتحدد موقع الجزائر ووزنها في المجتمع الدولي، ما يعزز قدرتها على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، يظل القصور في هذه الدراسة، تركيزها على القدرات الموضوعية، بدل توضيح كيف تُدمج هذه القدرات ضمن خطاب الأمن لتوجيه السياسة الخارجية، وهو ما يمثل فجوة بحثية يمكن أن تسدها هذه الدراسة من خلال ربط الأمننة بمحددات القوة التقليدية.
- تواجه مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي تحديات متعددة، نابعة من تعقيد البيئة الأمنية الإقليمية والمنافسات الدولية على النفوذ، فضلاً عن التباين في المواقف الدولية تجاه تصورات الجزائر الجيو_أمنية للقارة، وتبين هذه النتائج أن هناك فجوة معرفية تتمثل في محدودية الدراسات السابقة في استكشاف كيف تقوم الجزائر بتكييف خطابها الأمني لمواجهة هذه التحديات المعقدة، وهو ما سنتناوله هذه الأطروحة من خلال التركيز على ديناميات اتخاذ القرار، ودمج الأمننة بالتحليل الواقعي للسلوك السياسي والدبلوماسي.

2- بن عنتر عبد النور "البعد الإفريقي للأمن الجزائري" عام 2016، من نتائج المقال:

- التزام الجزائر بالأمن الإقليمي في عمقها الإفريقي لم يحد بالشكل المطلوب من تفاقم الأوضاع بسبب الطبيعة اللادولالية للتهديدات وعدم اتساق استراتيجيتها (أي عدم تعبئة كل الموارد السياسية والاقتصادية بشكل منسجم)، وبسبب التوتر الناشئ بين مبادئها ومقتضيات مصالحها الأمنية.
- عملية صناعة القرار في الجزائر تعترضها بعض التناقضات والصعوبات مثل التريث المفرط الذي يقود إلى الجمود، وبالتالي التأخر في التحرك ورد الفعل فضلاً عن غياب أو عدم استيعاب الفهم الكافية لاتخاذ القرارات الملزمة في الوقت المناسب.

تبرز هذه الدراسة وجود توتر بين المبادئ الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية، مثل مبدأ عدم التدخل واحترام السيادة، وبين متطلبات الأمن القومي، غير أنها لا توضّح الكيفية التي تتم بها إدارة هذا التوتر عملياً داخل دوائر صنع القرار. ورغم تناولها لالتزام الجزائر بالأمن الإقليمي، وطبيعة التهديدات اللادولالية، وإشكاليات عملية

صنع القرار، فإنها لم تقدّم تحليلًا متكاملًا يربط بين هذه العوامل في إطار واحد. كما لم تدرس بشكل كافٍ أثر ببطء اتخاذ القرار، وضعف التنسيق المؤسسي، والتوتر القائم بين المبادئ والمصالح، على فعالية السياسة الإفريقية الجزائرية، وهو ما يكشف عن فجوة معرفية تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

3- دراسة لموسى العيدي وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000-2010" عام 2017 وتختلف في الفترة الزمنية، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج :

- تشير هذه الدراسة إلى أن سياسة الجزائر تجاه إفريقيا تتميز بدرجة كبيرة من ثبات المبادئ العامة والقيم الموجهة للسلوك السياسي الخارجي، بحيث تظل التوجهات الأساسية للسياسة الإفريقية أقل تأثرًا بتغيّر القادة (الرؤساء) أو نمط القيادة، فصنع القرار الخارجي يجري في سياق صيرورة معقدة وأمنة، يضمنها استمرار الدولة بمؤسساتها ووظائفها. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن تغيّر القادة يؤثر نسبيًا على بعض الخيارات والتوجهات العملية، ما يشير إلى وجود دينامية محدودة ضمن الثبات المؤسسي. ولذلك، تفتقر هذه الدراسة إلى تحليل كيف ينعكس هذا التوازن بين الثبات المؤسسي والتغير القيادي على الخطاب الأمني للجزائر، وعلى استجاباتها للتهديدات الإقليمية المعقدة والمتسارعة، خصوصًا في منطقة الساحل وشمال إفريقيا. لذلك، تكمن الفجوة البحثية في دراسة كيفية دمج ثبات المبادئ المؤسسية مع التغيرات القيادية ضمن خطاب الأمن وصنع القرار السياسي والأمني، وهو ما تسعى هذه الأطروحة إلى معالجته.
- وأيضًا، تشير الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، خلال الفترة 2000-2010، عززت حضور الجزائر الإقليمي بشكل ملحوظ، لا سيما من خلال الاستثمار في الهندسة السياسية لمؤسسات الاتحاد الإفريقي وأجهزته، خصوصًا مجلس السلم والأمن، مما انعكس على الممارسة الفعالة للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما ركزت على الدور الدفاعي للجزائر في ضمان حماية مجالها الحيوي وأمنها القومي، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والسياسية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة. مع ذلك، هذه الدراسة لا تغطي الفترة الزمنية لما بعد عام 2010، والتي شهدت تحديات أمنية وإقليمية متسارعة، ولم تحلل كيف يتم توظيف الخطاب الأمني الرسمي لدعم الدور السياسي والدفاعي للجزائر ضمن إطار المجمع الأمني الإقليمي. لذلك، تكمن الفجوة البحثية هنا في دراسة تفاعل الدور السياسي للجزائر عبر المؤسسات الإقليمية مع إبراز قدراتها الدفاعية والقدرة على صياغة خطاب أمني يعزز موقعها الريادي في الأمن الإقليمي، وهو ما تسعى هذه الأطروحة إلى معالجته خلال الفترة 2013-2025.

4- دراسة بالروايح إسماعيل وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "السياسة الإفريقية للجزائر: دراسة في التحول من المحددات الأيديولوجية إلى المحددات الأمنية" عام 2019، توصلت الدراسة لمجموعة نتائج من بينها:

- الجزائر تخلت تدريجيًا عن طابعها الأيديولوجي لصالح نزعة أكثر براغماتية في سياستها الخارجية، بمعنى أنها غيرت من مقاربة سياستها الخارجية من أجل مسايرة التحولات الدولية المتسارعة.

- ارتباط السياسة الإفريقية للجزائر بثنائية الأمن والتنمية وهو أحد أهم مظاهر التحول في مبادئ سياستها الخارجية.

- يمكن اعتبار الساحل الإفريقي بمثابة "البطن الرخو للأمن الجزائري"، وهو الأمر الذي يحتم على الجزائر المزيد من الانخراط الأمني في القارة الإفريقية، ويعزز من ضرورات التحول في سياستها الخارجية تجاه الإقليم.

رغم تركيز هذه الدراسة على التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية، وارتباطها بثنائية الأمن والتنمية، وأهمية منطقة الساحل في الأمن القومي، إلا أنها لم تتناول بشكل كافٍ آليات تفعيل هذه التوجهات في الواقع العملي، ولا تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية والتنافس الجيوسياسي على صياغة وتنفيذ السياسة الإفريقية للجزائر، مما يبرز وجود فجوة معرفية تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

وفي الأخير، تُظهر مراجعة الأدبيات وجود فجوة بحثية رئيسية تتمثل في غياب تحليل تكاملي يربط بين المبادئ السياسية، والاعتبارات الأمنية، وآليات صنع القرار، وأثرها على فعالية السياسة الإفريقية الجزائرية، إذ غالبًا ما عالجت الدراسات السابقة هذه الأبعاد بصورة منفصلة، كما أظهرت المراجعة وجود توافق بين بعض الدراسات حول مركزية المحددات الجيوسياسية والأمنية في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر، في حين اختلفت فيما يتعلق بمدى تأثير التوجهات الأساسية للسياسة الإفريقية بتغيير القادة (الرؤساء) أو نمط القيادة، مع وجود فجوة واضحة في محدودية الدراسات التي تربط بين خطاب الأمن، وديناميات اتخاذ القرار، والتحويلات الإقليمية المتسارعة، وهو ما تسعى هذه الأطروحة إلى معالجته.

ح- المقاربة النظرية:

إن كل نهج نظري هو بمثابة عدسة ملونة تُبرز بعض سمات بيئتنا الأمنية على حساب أخرى؛ فالنظرية ليست اقتراحًا (صحيحًا كان أو خاطئًا) حول الواقع بقدر ما هي نموذج يُنتج من خلاله فهم تجريبي¹، ولا يمكن تفسير الحقائق وتحديدها إلا بمساعدة الفرضيات والنظريات. ولأجل الإلمام بموضوع هذه الأطروحة والوصول إلى فهم وتفسير أدق، تمّ اعتماد توليف انتقائي بين منظاري رئيسيين، وضعي ومابعد وضعي، على النحو الآتي:

أولاً، المنظار الوضعي (الواقعية الجديدة): تستدعي الدراسة نموذج البنية لـ "كينيث والتز" الذي يُفحص بموجبه ترتيب البنية السياسية أولاً على المستوى المحلي، تمهيداً لفهم البنية الدولية الأكثر تعقيداً وتشتتاً.

ثانياً، المنظار المابعد وضعي (مقاربة الأمنة): تُستكمل الدراسة بنمذجة خطابات الجمهورية الجزائرية في مجال الأمن الإقليمي الإفريقي، عبر إطار نظري يركّز تحليلياً على ما يفعله الحديث عن الأمن سياسياً وليس

¹ Robert Jervis, "Hypotheses on Misperception," *World Politics* 20, no. 3 (April 1968) : 457. <https://doi.org/10.2307/2009777> .

على مضمونه فقط، مع اعتماد سيادة الدولة وحدة تحليل رئيسية دون إغفال المستويين الداخلي والإقليمي، ويتيح هذا النهج الانتقال بين المستويات المختلفة، وصولاً إلى مستوى الفرد، لتحليل كيفية بناء أجندات التهديد، باعتبار "القرار" القوة المحركة لسلوك الدولة¹.

- الواقعية الجديدة:

إن الافتراضات الأساسية للواقعية مألوفة نسبياً لممارسي الأمن القومي؛ فالواقعيون لا يتصرفون إلا في بيئة دولية تتسم بالتنافس الأمني والفوضى، ورغم أن الواقعيين الكلاسيكيين يتصورون الدول مدفوعة بالقوة وعدوانية بطبيعتها، فإن الواقعيين الجدد يفسرون ذلك بفوضوية النظام الدولي، ويفترضون أن الفوضى في حد ذاتها مبدأ تنظيمي لا علاقة له بالصراع: فالنظام يتألف من دول مستقلة لا سلطة مركزية فوقها، إذ السيادة متأصلة في الدول لغياب أي هيئة حاكمة أعلى، ولا توجد "حكومة فوق الحكومات"².

إن السياسة الوطنية هي عالم السلطة والإدارة والقانون، وإن السياسة الدولية هي عالم القوة والصراع والتكيف، بحيث يُوصف العالم الوطني بأنه هرمي، وعمودي، ومركزي، وغير متجانس، وموجه، ومصطنع؛ والعالم الدولي بأنه فوضوي، وأفق، لامركزي، ومتجانس، وغير موجه، ومتكيف بشكل متبادل، إن النظام المركزي هو الذي يجعل مركز القرارات أقرب إلى القمة، وعلى المستوى الدولي، تتخذ القرارات على المستوى الأدنى، ولا يوجد أي مستوى آخر تقريباً³.

تؤكد الواقعية الجديدة على أهمية الديناميكيات البنيوية في السياسة الدولية؛ فالافتقار إلى هيئة شاملة لفرض القانون الدولي يجعل العلاقات الدولية في حالة فوضى مستمرة، ولأن الدول تسعى أولاً إلى البقاء، فإن أفضل وسيلة لذلك هي مراكمة القوة على حساب الآخرين، وهو ما يجعل تضارب المصالح أمراً لا مفر منه؛ ويختلف الواقعيون في تفسير هذا السلوك بين دفاعي يكتفي بالقوة اللازمة للردع، وهجوم يسهل إلى تعظيمها كلما أمكن، غير أن النظام الدولي الفوضوي يظل، في الحالتين، يفرض الحفاظ على قدرات عسكرية كافية للردع، إذ لا يمكن التعويل المطلق على التحالفات، وهذا ما يخلق معضلة أمنية تجعل من المساعدة الذاتية المبدأ الموجه لسلوك الدول⁴.

المساعدة الذاتية هي بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وهي وضع محفوف بالمخاطر قد يفضي إلى الحرب؛ فالدول، كالبشر، غير آمنة بقدر حريتها، ولذلك يتعين عليها، في سبيل تحقيق أهدافها والحفاظ على

¹ Michael Brecher, "Images, Process and Feedback in Foreign Policy: Israel's Decisions on German Reparations," *American Political Science Review* 67, no. 1 (March 1973): 73. <https://doi.org/10.2307/1958528>.

² John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics (Updated Edition)*, 1st ed (W. W. Norton & Company, Incorporated, 2014), 40.

³ Kenneth N Waltz, *Theory of International Politics* (Addison-Wesley, 1979), 113.

⁴ Clarke ET all, *The Palgrave Handbook*, 31-32.

أمنها، الاعتماد على مواردها الذاتية والترتيبات التي تتخذها بنفسها،¹ فإذا استخدمت دولة واحدة القوة أو تُوقَّع استخدامها، فإن ملاذ البقية هو استخدامها أو الاستعداد لذلك، فرادى أو مجتمعين. وفي هذا السياق يبين "والتر" كيفية استخدام القوة كأداة للردع، ويقول:

"في السياسة الدولية، لا تعمل القوة فقط كحل أخير، بل إنها تعمل أيضًا كحل أولي ودائم، إن تقييد القوة بكونها الحل الأخير للسياسة يعني، على حد تعبير "أورتيجا إي جاسيت" (Ortega y Gasset)، "الخضوع المسبق للقوة لأساليب العقل... إن الاحتمال المستمر لاستخدام القوة يحد من التلاعبات، ويخفف من المطالبات، ويعمل كحافز للتغيير."²

إن عدم يقين الدول بشأن نوايا غيرها أمر حتمي، إذ لا يمكنها التأكد من خلق الدول الأخرى من نوايا هجومية تتناسب مع قدراتها، لذلك تسعى إلى الحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي، ويبقى الأمن دائمًا هدفها الأسمى؛ فتلجأ إلى سلوكيات تعظم قوتها في ظل الخوف الذي تولده الفوضى وعدم اليقين، والقوة هي العامل الرئيسي الذي يرفع مستويات هذا الخوف أو يخفضها: فكلما ازدادت قوة دولة ما، ازداد الخوف الذي تبعته لدى منافسيها.³

وإن توزيع القوة بين الدول في النظام يؤثر بشكل ملحوظ على مستويات الخوف، فعندما تفحص دولة ما بيئتها لتحديد الدول التي تشكل تهديدًا لبقائها، فإنها تركز بشكل أساسي على القدرات الهجومية للمنافسين المحتملين وليس نواياهم، ويجب عليها أن تفترض أسوأ الاحتمالات بشأن نوايا منافسيها. ولكي تتأهل الدولة باعتبارها قوة مهيمنة محتملة، فلا بد أن تمتلك أقوى جيش فضلاً عن أقوى قوة كامنة وأن تكون الفجوة كبيرة بين قوتها وبين قوة كل الدول الواقعة في منطقتها.⁴

تنظر الواقعية الجديدة إلى الدولة كفاعل موحد يسعى إلى مصالح وطنية طويلة الأجل، ولا يمكن تمييز الدول فيما بينها إلا بالقوة النسبية التي تمتلكها لا بخصائصها الداخلية؛ لذا ينبغي تحليل قرارات السياسة الخارجية انطلاقاً من المصلحة الوطنية والعقلانية في صنع القرار، لا من السمات الشخصية أو الحسابات السياسية الداخلية.⁵

ويُعرَّف مفهوم المصلحة الوطنية هنا بأنه القوة، وهو ما يفرض الانضباط الفكري على المحلل ويحمي التفسير من مغالطتين شائعتين: الانشغال بالدوافع الشخصية لصانع القرار، والانشغال بالتفضيلات الإيديولوجية،⁶ التي

¹ Waltz, *Theory of*, 111-112.

² Ibid.113.

³ Mearsheimer, *the Tragedy of*, 40-41.

⁴ Ibid.52.

⁵ Laura Neack, *Studying Foreign Policy Comparatively: Cases and Analysis*, Fourth Edition (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2019), 17, 18.

⁶ Ibid.18.

لا يراها الواقعيون سوى خطاب بلاغي لتبرير السياسة أمام الجماهير، أو، في أسوأ الأحوال، سياسة سيئة تضر بالسعي العقلاني إلى المصلحة الوطنية.¹

وأما الواقعيون الكلاسيكيون الجدد، فيتبنون جانباً مهماً من افتراضات الواقعية الجديدة بشأن دوافع الدول ومصالحها وقوتها، وإن الطريقة التي تدرك بها النخب المحلية التهديدات حيوية لكيفية تشكيل سياستها الخارجية والأمنية وتوضيحها. إن ميلهم إلى القيام بذلك بسبب الخطابات الداخلية وأنماط السلوك الراسخة التي تأتي من تاريخ كل دولة وخبرتها في مجال الأمن القومي يمنح سياقاً مهماً لفهم سبب تصرف الدول أحياناً بشكل يخالف الحدس؛ ونتيجة لذلك، يؤكد الواقعيون الكلاسيكيون الجدد أن فهم ما يدفع الدول إلى اتخاذ خيارات الأمن القومي - والتي تأتي من داخل الدولة وخارجها - لا يقل أهمية عن الظروف البنيوية التي تسمح بسلوكها أو تقيده.²

- نظرية الأمننة (Securitization Theory) (مدرسة كوبنهاغن):

بما أن مقارنة الأمننة ترتكز على فعل الكلام وتحليل الخطاب، فالدراسة تلتزم هنا بشروط هذه المقاربة كما صاغتها مدرسة كوبنهاغن تحديداً، تفادياً للتناقضات التي قد تنشأ عند تقاطعها مع النسخة الاجتماعية للأمننة - "تييري بلزاك" (Thierry Balzacq) وآخرون -؛* ويعود ذلك إلى أن الحدود بين التخصصات العلمية آخذة في التداخل، وأن صناع القرار يتوقعون من الباحثين معالجة التحديات على أساس مشترك رغم اختلاف لغاتهم التخصصية³؛

ف"بلزاك" مثلاً يرى الأمن ممارسة استراتيجية تتشكل ضمن السياق والموقف الثقافي للجمهور وقوة كل من المتحدث والمستمع، ويقترح إعادة صياغة نموذج الفعل الكلامي بدمج الأغراض الاستراتيجية فيه⁴، غير أن هذه النسخة الاجتماعية تخاطر بأن تصبح غير منظمة نظرياً وتفتقر إلى أداة تنظيمية على المستوى السياسي الجماعي، بخلاف السياسة كنوع مختلف من النظرية⁵.

¹ Clarke ET all, *The Palgrave Handbook*, 32.

² Ibid.34.

* لا يعني هذا التقييد إغفال النقاشات النظرية المفيدة التي يطرحها علماء "الجيل الثاني" من نظرية الأمننة حول التعقيد التجريبي للعمليات الفعلية، وإنما الغرض منه تركيز المناقشة على الفكرة الأساسية لما يفعله الحديث عن الأمن سياسياً، مع إبقاء التركيز على الدولة كوحدة تحليل رئيسية دون إغفال الديناميكيات الداخلية والخارجية، وتجنباً لفخ "كل شيء هو أمن".

³ Karen Lund Petersen et al., *Translations of Security: A Framework for the Study of Unwanted Futures*, 1st ed. (Routledge, 2021), 02, <https://doi.org/10.4324/9781003175247>.

⁴ Thierry Balzacq, "The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context," *European Journal of International Relations* 11, no. 2 (June 2005): 172-173.

⁵ Ole Wæver, "The Theory Act: Responsibility and Exactitude as Seen from Securitization," *International Relations* 29, no. 1 (March 2015): 125.

نهج نظرية الأمانة: لقد مثّل تطوير المفاهيم الأساسية للأمن، خطوة رئيسية نحو دمج الرؤى البنائية واللغوية في دراسة الأمن، لذلك غالباً ما يشار إلى نظرية الأمانة، بأنها نظرية تجسير تضم عناصر من البنائية ودراسات الأمن السائدة، وبالنسبة لعلماء مدرسة كوبنهاجن، فهم يفضلون وصفها بأنها مثال على "البنائية الراديكالية"؛ من خلال فهم الأمن باعتباره "فعل كلام" Speech act¹ وعلى مر السنين، أثبتت نظرية الأمانة أنها إطار جذاب ونقطة انطلاق للباحثين المعاصرين، الذين يتحدثون فكرة الأنطولوجيا المادية ويكشفون عن الفلسفة والأساليب والديناميكيات المختبئة وراء العمليات، التي "تدفع" أو "تجذب" القضايا أو الجهات الفاعلة أو العمليات في مجال الأمن.

وفي حين تعمل الدراسات الأمنية تقليدياً في نفس المخطط الذي يعمل به الوكلاء الرئيسيون للسياسة الأمنية، حيث تتحدث عن التهديدات باعتبارها موجودة موضوعياً، وتحاول قياس مدى خطورتها ووضع استراتيجيات مضادة مثالية، فإن نظرية الأمانة تخلق نظاماً من الدرجة الثانية يراقب عمليات الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الدراسات الأمنية، وهي تدرس كيف يتم إنتاج القضايا الأمنية من قبل الجهات الفاعلة التي تطرح شيئاً (كائن مرجعي) باعتباره مهدداً وجودياً وبالتالي تدعي الحق في استخدام تدابير استثنائية للدفاع عنه، إن ما هو على المحك في المناقشات حول الأمن هو مسألة رفع بعض القضايا فوق السياسة العادية من أجل منحها إلحاحاً وضرورة خاصة.² تشير الفكرة إلى تصنيف أساسي مباشر إلى حد ما للدراسة التجريبية لعمليات الأمانة يتألف من: الفاعل الأمني، والحركة الأمنية، والظروف التيسيرية، وقبول الجمهور.

تتخذ مدرسة كوبنهاجن قراراً واعياً بالامتناع عن تعريف "الأمن الحقيقي" خارج عالم السياسة، معتبرة الأمانة "خياراً سياسياً" يتخذه الفاعلون لا حقيقة موضوعية قائمة بذاتها؛ وهذا يثير سؤالاً أخلاقياً جوهرياً حول جدوى الأمانة: فبينما ترى المدرسة أن عدم الأمانة أفضل عادة على المدى الطويل، فإنها تقر بأن المسؤولية قد تستلزم أحياناً الأمانة لمنع الأسوأ³.

وتظل الدولة تتمتع بامتياز في السياسة الأمنية/الدفاعية سواء باعتبارها وكيلاً أو كمرجع، ففي أغلب الأحيان، هي الشيء الذي يجب حمايته. ومقابل ذلك، فإن الطبيعة الخاصة للتهديدات الأمنية تبرر استخدام تدابير استثنائية للتعامل معها، وكما يقول "ويفر" بأنه في قلب مفهوم الأمن ما زلنا نجد شيئاً ما يتعلق بالدفاع والدولة، ونتيجة لهذا فإن معالجة قضية ما من منظور الأمن لا تزال تستحضر صورة التهديد والدفاع وتمنح الدولة دوراً مهماً في معالجتها؛ ويجب قراءة الأمن من خلال منظور الأمن القومي، والذي يعتمد بشكل أساسي على

¹ Maciej Stępką, *Identifying Security Logics in the EU Policy Discourse: The "Migration Crisis" and the EU*, IMISCOE Research Series (Cham: Springer International Publishing, 2022), 18, 20. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-93035-6>

² Carsten Bagge Laustsen and Ole Wæver, "In Defence of Religion: Sacred Referent Objects for Securitization," *Millennium: Journal of International Studies* 29, no. 3 (December 2000): 708.

³ Williams and McDonald, *Security Studies*, 122,127.

الديناميكيات الدولية (وخاصة الإقليمية) لذلك لا يضع "ويفر" الأمن على ثلاثة مستويات (الفرد، الدولة، النظام) بل في مركز صورة الساعة الرملية، (أي التركيز على المستوى الوطني وسيادة الدولة، بدل التركيز على الفرد أو على الديناميكيات الدولية).¹

تعتبر مدرسة كوبنهاجن بأن الأمنة ليست موحدة عبر القضايا المختلفة، لذلك، يُقدم مفهوم قطاعات الأمن (مثلما صاغها "بوزان") ليعكس ديناميكيات مختلفة لـ الأمنة ومن أجل فهم أفضل للفروق الدقيقة المحددة لها، بما في ذلك الطريقة التي يتم بها تعريف عناصرها المكونة، مثل الجهات الفاعلة والجماهير والأشياء المرجعية والثغرات الأمنية، ودمجها في عملية بناء الأمن، تسمح هذه النظرة العامة للإطار بعزل ثلاثة عناصر أساسية، والتي تشكل أساس الأمنة وهي: عناصر فعل الكلام "لأوستن"، ومنطق الاستثناء لـ "شميت"، وتفاعل الجهات الفاعلة والجمهور (بمعنى اعتبار الأمن بناء اجتماعي بين الأشخاص).²

وانطلاقاً من هذه النقطة، يتبين أن التعريف الدقيق ومعايير الأمنة تتلخص في التأسيس بين الأشخاص لتهديد وجودي يتمتع بأهمية كافية لإحداث تأثيرات سياسية كبيرة، وذلك عندما يستخدم أحد الأطراف الفاعلة في مجال الأمنة securitizing actor خطاب التهديد الوجودي، لذلك، في ظل الظروف المناسبة، فإن التحدث بالأمن يجعل شيئاً ما قضية أمنية، على وجه التحديد، يخبرنا "ويفر" كيف أن الأمنة تعمل في إطار متواصل لكيفية تعامل مجتمع معين مع قضية ما، تتراوح من غير مسببة (بمعنى أن الدولة لا تتعامل معها ولا تجعلها بأي شكل آخر قضية للنقاش العام والقرار)، إلى مسببة (بمعنى أن القضية جزء من السياسة العامة)، إلى أمنة (بمعنى أن القضية تُعرض كتهديد وجودي).³

بمعنى، أنه يمكن لـ "حركة الأمنة" securitization move أن تزرع بسهولة ترتيبات التعايش المتبادل بين الوحدات، فيتم التفاوض على قانون الأمن بين الجهة التأسيسية (عادةً ما تكون من النخبة) والجمهور -ذو الصلة بفعل الكلام- أي داخلياً داخل الوحدة، وبذلك يستطيع وكيل التأمين الحصول على إذن (أو دعم لشرعية الأمنة بالنسبة للدول الشمولية/غير الديمقراطية أو الهجينة*) بتجاوز القواعد التي قد تكون ملزمة له لولا ذلك؛ وعادة ما يتخطى الوكيل مثل هذه القواعد، وهذا الانتهاك الذاتي للقواعد هو فعل الأمن؛ والسمة المميزة للأمنة هي

¹ Ole Wæver, "Securitization and Desecuritization," in *International Security*, ed. Barry Buzan and Lene Hansen, Sage Library of International Relations (Sage, 2007), 66, 68.

² Stepka, *Identifying Security*, 18-19.

³ Buzan ET al, *Security: A New Framework*, 24-25.

* يقر "ويفر" أن نظرية الأمنة عند التفسير على مستوى الوحدة داخلياً -بين "الجهة التأسيسية" والجمهور المحلي- بُنيت أصلاً على ديناميكيات التفاعل في الدولة الغربية؛ غير أن الدراسات التجريبية لتطبيقها في الدول غير الديمقراطية أو الهجينة تُبقي للجمهور دوراً مهماً، إما في قبول الأمنة أو في دعم شرعيتها بحسب الوظيفة المستهدفة منها، مع ضرورة تحديد الجمهور المعني في كل تحليل تجريبي (عام أو نخبيوي)؛ وأتخفظ هنا على بعض الأمثلة غير الدقيقة التي قد تعيق دراسة الأمنة تجريبياً في سياق غير غربي.

البنية الخطابية المحددة (البقاء، وأولوية العمل "لأنه إذا لم يتم التعامل مع المشكلة الآن، فسيكون الأوان قد فات، ولن نكون موجودين لمعالجة فشلنا")، وبشكل عام، تتم دراسة الأمنة عن طريق دراسة الخطاب والمجموعات السياسية؛ وتصبح عملية الأمنة ناجحة، عندما تمر عبر ثلاثة خطوات: التهديدات الوجودية، والإجراءات الطارئة، والتأثيرات على العلاقات بين الوحدات من خلال التحرر من القواعد؛¹

إذ يمكن في ظل السياق الخارجي (الذي يجب أن يكون مناسباً)، عن طريق التحرك الأمني (تحديد التهديد الوجودي لكائن مرجعي) مع قبول الجمهور تأمين الشيء المهدد ذو القيمة بنجاح؛ وتؤثر مجموعة من العوامل على النجاح المحتمل لـ الأمنة: تسمي مدرسة كوبنهاجن هذه "الشروط الميسرة"، وهي تأتي في فئتين: الفئة الأولى "النحوية الداخلية واللغوية"، يتعلق في المقام الأول بفعل الكلام نفسه، ومدى اتباعه لمنطق وقواعد الأمن، مما يخلق سرداً يتضمن تهديداً وجودياً واضحاً؛ والفئة الثانية "الخارجية والسياقية والاجتماعية"، وتشمل الظروف العامة للفعل: كل من الفاعل الأمني وموقعه في المجتمع على سبيل المثال، (هل هم في موقع السلطة؟ هل هم مشبعون بالشرعية؟) والتهديد نفسه (هل هو واقعي؟ وقابل للتصديق؟).²

وبمجرد إضفاء الطابع الأمني على قضية ما، يمكن أن تخضع لعملية عكسية هي نزع الطابع الأمني (Desecuritization)، أي إعادتها إلى مجال السياسة العادية بدل التعامل معها بتدابير استثنائية؛ وتتم هذه العملية بإحدى ثلاث طرق شائعة: التوقف عن تناول القضية من منظور أمني، أو إعادة صياغتها بوصفها غير مهددة لكائن مرجعي معين، أو -وهذا الأكثر شيوعاً- إحلال قضية أمنية جديدة أكثر إلحاحاً محل القضية الأولى فتُهمَّش تدريجياً.³

لقد ركزت نظرية مدرسة كوبنهاجن في الأمنة بشكل أساسي على المستوى الاقليمي، التي يتم فيها تقديم ديناميكية جديدة: إذ يصبح التفاعل بين عدد محدود من الدول (الجيران)، أين تبني الوحدات السياسية الجماعية، علاقات الصداقة أو العداوة* مع بعضها البعض، وكانت حجتها أن هذا المستوى المتوسط سيكون الأكثر نشاطاً بسبب السهولة التي يمكن بها للوحدات السياسية الجماعية بناء بعضها البعض كتهديدات، وصعوبة إيجاد جماهير لأنواع الأمنة والأشياء المرجعية المتاحة على مستوى الفرد والنظام؛

¹ Ibid. 25-26.

² Williams and McDonald, *Security Studies*, 119.

³ Jacobsen ET all, *Greenland in Arctic Security*, 10.

* إن نموذج المستوى المتوسط هذا يشبه إلى حد كبير التفكير الواقعي الخام حول توازن القوى، حيث تتفاعل المخاوف الأمنية الوطنية للدول أ، ب، ج، د، إلخ. مع بعضها البعض على أساس الحسابات المادية للتهديد، وتظل الجهات الفاعلة وأمننتها أنانية ومتمركزة حول الذات في الأساس، والنظام مجزأ في مثل هذا النظام، توفر التحالفات فقط أي مجال للجهات الفاعلة لربط أمننتها معاً، وفي الإطار الواقعي تكون التحالفات مؤقتة وفعالة بالضرورة، في بعض الأوقات والأماكن يقترب هذا النموذج من الواقع؛

وكما هو الحال في نظرية مجمع الأمن الإقليمي، فإن عمليات الأمننة يمكن أن ترتبط ببعضها البعض بشكل إيجابي (حيث تتقاسم مجموعة من الجهات الفاعلة، أو تتقاسم جزئياً، تعريضاً للتهديد والهدف المرجعي)، أو بشكل سلبي (حيث يقوم الجهات الفاعلة، أو مجموعات الجهات الفاعلة، ببناء بعضها البعض كتهديدات) في عملية تشكيل أنماط دائمة محتملة من الترابط الأمني،¹ وهو ما يخلق في مجمله صورة أمنية أكثر اكتمالاً عند ارتباطه بقطاعات الأمن، من أجل تحديد الكيفية التي "تعمل" بها الدول فعلياً على "تفعيل" الأمن؛ وبالرغم من أن القطاع العسكري قد يهيمن على الصورة الأمنية في دولة ما، فإن القطاع الاقتصادي يحدد صورة أخرى بينما يحدد القطاع السياسي صورة أخرى إلى حد كبير، إن النهج القطاعي، على الرغم من تعسفه، يخلق نقطة انطلاق وإطاراً تنظيمياً لدراسة الأمننة بالنظر إلى الأمن على المستوى الإقليمي.²

ومن خلال هذا النهج القطاعي، يمكن لأي قطاع أن يصبح، في وقت معين، المحور الأكثر أهمية للتهديدات والثغرات والدفاع؛ فبينما هيمنت التهديدات العسكرية تاريخياً لأن هزيمة الدولة تعني الخضوع لإرادة المنتصر، فإن الأساليب الاقتصادية أو السياسية قد تُحدث الانقلاب ذاته على النظام السياسي، وتُشكل بذلك مشكلة أمنية لا تقل خطورة؛ وتظل التهديدات الأكثر صلة، من الناحيتين الموضوعية والذاتية، هي تلك التي تمسّ تقرير مصير الوحدة وسيادتها.

وتظل بنية "اللعبة" الأمنية، لا الوسائل العسكرية بذاتها، هي ما يحدد الموقف باعتباره حرباً، وهو ما يسمح بإعادة تشغيل³ منطق التحدي والمقاومة والتصعيد والاعتراف مجازياً في قطاعات أخرى غير العسكري، وإن ظلت بنيته الأصلية مستمدة من الحالة الكلاسيكية للحرب.⁴

ويخلص "ويفر" إلى أن مفهوم الأمن عنده مفهوم شмитي من حيث ارتكازه على الاستثناء والقرار الجماعي، دون أن يجعل ذلك من نظرية الأمننة ذاتها نظرية شमितية للسياسة، بل حدّاً سياسياً يُوضع لنوع أوسع من الانفتاح والإبداع السياسي مستوحى من "هانا أرندت" (Hannah Arendt).⁵

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, "Macrosecuritisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitisation Theory," *Review of International Studies* 35, no. 2 (April 2009): 253, 256.

² Richard J. Kilroy Jr., "Securitization," in *Handbook of Security Science*, ed. Anthony J. Masys (Cham: Springer International Publishing, 2022), 216-217.

* تعتمد مسألة سياسة اللغة، كما يراها "ويفر"، على الغاية المنشودة من التحليل؛ فمن الممكن العمل ضمن المناقشة الكلاسيكية لمفاهيم الأمن الوطني والتهديد والسيادة، وبيان كيف تتخذ هذه المفاهيم أشكالاً جديدة في ظل ظروف جديدة، ثم تجريبها من انشغالها الحصري بالمسائل العسكرية بتطبيق المنطق ذاته على قطاعات أخرى.

⁴ Wæver, "Securitization and Desecuritization, 70-72.

⁵ Wæver, "Politics, Security, Theory, 478.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الجزائرية وأبعادها الأمنية في
إفريقيا: إطار تفسيري وتحليل نسقي

تتشكل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، بأبعادها الأمنية، عبر مسار متشابك من المعطيات الموضوعية والإدراكية التي تتفاعل داخل الدولة قبل أن تنعكس في القرار والممارسة والخطاب، الأمر الذي يستدعي إطاراً تحليلياً قادراً على تفكيك هذا المسار إلى مكوناته المتتابعة. وللقيام بذلك استعنت بنموذج "مايكل بريتشر" (Michael Brecher) لصنع القرار في السياسة الخارجية، للنظر في طبيعة الدولة الجزائرية حتى يكون بوسعنا تسليط الضوء على ديناميكيات صنع القرار الجزائري في السياسة الخارجية والأمنية في البعد الإفريقي؛ يعتمد تصميم نموذج "بريتشر" على فرضية مفادها أن مفهوم النظام ليس أقل صحة في تحليل السياسة الخارجية منه في دراسة السياسة الداخلية، والمتغيرات الرئيسية لنظام السياسة الخارجية هي البيئة والجهات الفاعلة والهياكل والعمليات، التي توضع في إطار من المطالب على السياسة (المدخلات) ومنتجات السياسة (المخرجات)، و تتم معالجة المطالب من خلال شبكة من الهياكل التي تؤدي وظائف معينة وبالتالي تنتج القرارات؛ يتم تصنيف مدخلات النظام إلى بيئتين مهمتين لاتخاذ القرار: البيئة التشغيلية (أو الحقيقية) والبيئة النفسية (أو المتصورة).¹

تشير البيئة التشغيلية إلى مجموعة العوامل المهمة المحتملة التي يمكن القول إنها تحدد معايير إدارة الصراع في الميدان السياسي، وفي إطار بريتشر، تتكون البيئة التشغيلية من جزأين: الخارجي والداخلي؛ في المجال الخارجي، يتم وضع العلاقات والقضايا بشكل مختلف على المستوى العالمي، أو على مستوى النظام الفرعي القائم على القضايا أو الجغرافيا، و/أو المستوى الثنائي؛ بينما يفحص القطاع الداخلي للبيئة التشغيلية سمات الدولة والنظام السياسي، مثل القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية، والبنية السياسية، وجماعات المصالح، والنخب المتنافسة؛ يتم نقل المعلومات حول البيئة التشغيلية إلى النخبة المتخذة للقرار من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك المعرفة المباشرة، والتقارير الإعلامية، والاتصالات مع أعضاء المجتمع؛ إن هذه المعلومات يتم تصفيتها بعد ذلك من خلال البيئة النفسية لصنع القرار.²

إن البيئة النفسية، من ناحية أخرى تتميز أيضاً بجانبين: صور النخبة والعدسة السلوكية (التي يقوم من خلالها صناع القرار بتصفية المعلومات)، أي الإيديولوجية والإرث التاريخي والاستعدادات الشخصية.³ وكما يلاحظ "بريتشر"، فإن تصور الواقع قد لا يتوافق مع الواقع، ولكن التصورات التي تتبناها النخب قد تكون أكثر تكويناً للسياسة الخارجية من التدابير الموضوعية للبيئة التشغيلية، وتشير العدسة السلوكية إلى المواقف التي يتم تبنيها عموماً في المجتمع فيما يتعلق بهويتهم وتاريخهم، والتي تصبغ أيضاً معتقدات ومواقف النخبة.

¹ M.S. Agwani, "Asia: The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process By Michael Brecher. Oxford University Press, London. 1972. Xxii, 693p. £7.00," *India Quarterly: A Journal of International Affairs* 28, no. 4 (October 1972): 390 . <https://doi.org/10.1177/097492847202800418>.

² Valerie M Hudson, *Foreign Policy Analysis, Classic and Contemporary Theory*, second (Rowman & Littlefield, 2014), 190.

³ Agwani, "Asia, The Foreign Policy System of Israel" 390.

يتناول إطار بريتشر بعد ذلك صياغة القرارات، والتي تم تصنيفها إلى عدة فئات (الأمن العسكري، والدبلوماسية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والوضع الثقافي) لتسهيل تحديد الأجزاء الأكثر صلة بالبيئات التشغيلية والنفسية، وكذلك تنفيذها، وتساعد حلقات التغذية الراجعة في تحديث النظام.¹

وعليه، يوظف الفصل الأول هذا المسار النسقي (بيئة تشغيلية ← بيئة نفسية ← مخرجات) لقراءة الأبعاد الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا. فيتناول المبحث الأول القطاع الداخلي للبيئة التشغيلية، من خلال دراسة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وسياقها ومؤسسات صنعها وتنفيذها، باعتبارها المعطيات الموضوعية (الجغرافيا، الإرث التاريخي والحضاري، القدرات الاقتصادية والعسكرية) التي تؤثر القرار ذا البعد الأمني تجاه القارة. ثم ينتقل المبحث الثاني إلى البيئة النفسية لصنع القرار الجزائريين، من خلال تحليل فكرة الدولة والعقيدة الأمنية، وإدراكهم لبيئة التهديدات، واستعداداتهم الشخصية، بوصفها المحددات التي تُشكل العدسة السلوكية الخاصة بهم تجاه إفريقيا. وأخيرًا، يتناول الفصل مخرجات هذا التفاعل على مستوى الخطاب، عبر تحليل عينة خطابية للسياسة الإفريقية للجزائر بالاستعانة بنظرية الأمنة (مدرسة كوبنهاغن)، بما يفسر انتقال بعض التحديات الإفريقية من حيز السياسة العادية إلى حيز التهديد الوجودي في الخطاب الرسمي الجزائري.

وبذلك، يسعى هذا الفصل، عبر هذا المسار الثلاثي، إلى إبراز الكيفية التي تتفاعل بها المحددات الموضوعية والإدراكية في تشكيل الأبعاد الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، وكيف تنعكس هذه التفاعلات في الخطاب والممارسة على حد سواء.

¹ Hudson, *Classic and Contemporary Theory*, 191.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: سماتها، سياقها، صناعتها

لا يمكن اعتبار الدولة دولةً إلا إذا توافرت فيها مجموعة من الشروط الأساسية، تتمثل في: وجود قاعدة مادية تتألف من السكان والإقليم، ووجود مؤسسات من نوع ما تتولى حكم هذه القاعدة المادية، ووجود فكرة أو تصوّر عن الدولة يؤسس لشرعيتها في أذهان شعبها.

وانطلاقاً من هذا التصور، نتناول في هذا المبحث سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وسياقها الذي يشير إليه بعض الباحثين بـ"محددات السياسة الخارجية"، إضافة إلى مؤسسات صنعها؛ وذلك لإبراز أهمية التمييز بين الفكرة والتعبير المؤسسي والقاعدة المادية للدولة في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، ويكتسي هذا التمييز أهمية خاصة كونه يفضي إلى مجموعة أكثر تعدداً وتشظيًّا، بل وتناقضاً في بعض الأحيان، من أهداف السياسة الخارجية، وهو ما ينبغي مراعاته عند تحليلها.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

لكل دولة مستقلة وذات سيادة سياسة خارجية تعتمد في تنظيم علاقاتها مع المجتمع الدولي، تمثل الإطار الأشمل لحماية مصالحها الوطنية والدفاع عنها والبيئة التي تتعاون فيها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، والجزائر اختارت، منذ استقلالها، سياسة خارجية تقوم على مبادئ عقائدية لا رجعة فيها، وقد رسمت الجزائر مبادئها منذ الثورة التحريرية سواء عبر بيان 1 نوفمبر 1954، مؤتمر طرابلس 1962، مؤتمر الصومام 1956، وداستير الجمهورية* في إطار سيادية الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية؛

في هذا الإطار، من الضروري التمييز بين المبادئ الداخلية والمبادئ الخارجية، حيث أن المبادئ الداخلية مرتبطة بالرافد التاريخي للأمة الجزائرية والتجارب الخاصة بها المستمدة من دبلوماسية الثورة، لا تزال هذه المبادئ قائمة في جميع تحركات ومبادرات الجزائر على جميع الأصعدة، ويتعلق الأمر هنا بقيم الحرية والاستقلال والمساواة في الحقوق بين الدول، وكذا حق الشعوب في تقرير مصيرها والتي كرستها النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية بداية من دستور 1963 إلى غاية دستور 2020؛¹

أما المبادئ الخارجية، فهي تلك المبادئ التي تبنتها الجزائر في سياق انضمامها لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية على غرار منظمة الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي وغيرها، هذه المبادئ ارتكزت أساساً على

* ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976، 1986، دساتير الجمهورية الجزائرية: 1963، 1976، 1989، 1996، 2016، 2020.

¹ أحمد عطايف، محاضرة بعنوان: "السياسة الخارجية الجزائرية بين المبادئ والمصالح"، ع. 737 (المدرسة العليا الحربية: مجلة الجيش، 23-10-2024)، 38.

مبادئ المساواة السيادية بين الدول، تسوية النزاعات بالطرق السلمية، الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا احترام قواعد القانون الدولي بشكل عام.¹

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد مبادئ السياسة الخارجية للجزائر فيما يأتي:

ان سياسة الجزائر الخارجية بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرته ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني ودعمه وتحقيق مطلب أمن البلاد، والدفاع عن حرمة السيادة وسلامة التراب الوطني، وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة؛ ومن البديهي أن استمرارية مثل ثورة نوفمبر العظيمة ومبادئها والوفاء لأرواح الشهداء الذين سقوا طريق النصر بدمائهم الزكية، يعنinan الحفاظ على الحدود الموروثة حدودا ثابتة،² ولا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني،³ ويعنinan كذلك تأكيد استقلالية القرار السياسي، والسعي الدائم لصيانته من أية تبعية. ان السياسة الخارجية المُنْتَهِجة من طرف الدولة الجزائرية في إفريقيا تتمثل أساسا في المبادئ التي ارتكزت عليها منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي، من بينها مبدأ تحريم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث يحظى بقوة قانونية خاصة في منظومة القيم والمبادئ الإفريقية "كقاعدة آمرة" "Jus Cogens".⁴ وان تمسك الجزائر بمثل الحرية والسلم وقيم العدالة والمساواة، وحق كل الشعوب في الحياة الكريمة يحدد المسعى الدولي للجزائر والأهداف التي توجه مواقفها في العالم والإطار العام الذي تنشط فيه بالخارج؛ وان تصميم الجزائر على مكافحة التخلف ومحاربة جميع الظواهر التي تعرقل سير الشعوب نحو استكمال حريتها وتوفير أسباب ازدهارها، يفرض أن تواصل سياسة الجزائر الخارجية النضال من أجل تشييد نظام أمن جماعي حقيقي يحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، كما يحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسلامة ترابها الوطني،⁵

ولطالما ناضلت الجزائر من أجل السلام والتعايش السلمي بين الأمم، وتسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وهي دائما تتطلع إلى إقامة علاقات ودية مع جميع الشعوب، والعيش في سلام داخل حدودها وهي لا تضمّر أية نوايا عدوانية أو توسعية، وتُعتبر الجزائر رائدة في حركة عدم الانحياز، وهو مبدأ يكفل حرية قراراتها ويصون السيادة الوطنية، من أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو ضغوط خارجية، وقد نبهت الجزائر -ولا زالت

¹ أحمد عطا، محاضرة، 38.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني (الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1986)، 68.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية، ع.8، 2020)، 09.

⁴ أحمد عطا، محاضرة، 38.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني (1986): 68-69.

تنبه- من خطورة تنافس القوى الكبرى على كسب المزيد من مناطق النفوذ والقواعد العسكرية ونقاط الارتكاز الاستراتيجية بكل ما يتولد عنه من تفجير بُؤر توتر جديدة في مناطق من (العالم الثالث) بحيث تجعله عرضة لاضطرابات تخل باستقراره، وحقلا لتجارب تدمر إمكاناته وميدانا لاستعراض العضلات بين الكبار، ولطالما كانت مواقف الجزائر بهذا الخصوص واضحة، بحيث يوضح الميثاق الوطني ذلك:

ان مبدأ صيانة الاستقلال الوطني ودعمه يجد تعبيره الكامل على الصعيد الخارجي في سياسة عدم الانحياز التي تجسد إرادة الثورة الجزائرية في أن تظل حرة في تحديد سياستها ومواقفها وفقا لما تفرضه مصلحة الشعب، وقيم التضامن بين شعوب العالم الثالث، بعيدا عن أي تدخل أو ضغط أو تهديد من الخارج. والجزائر بوصفها بلدا غير منحاز لا تقبل باستراتيجية التكتل وترفض أن تصبح بيدقا في لعبة الدول الكبرى بكل ما ينجر عن ذلك من قواعد وأحلاف عسكرية¹.

من مبادئ السياسة الخارجية أيضًا، امتناع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، ويمكن لها، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم.²

والجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.³

ان الجزائر التي تقوم على المستوى العالمي بنشاط يضعها في طليعة الكفاح ضد الامبريالية ينبغي لها مهما كانت الأحوال ألا تستهين بالتهديدات الكامنة أو المعلنة للقوى العدوانية المتمسكة ببقاء نظم الهيمنة الاستعمارية والاستعمار الجديد وهي تهديدات تفرض اقامة نظام قوي للدفاع الوطني؛ والجزائر، وفاء منها لمبادئ ثورتها لم تدخر في الماضي ولن تدخر في المستقبل وسعا في تقديم دعمها ل: حركات التحرر الوطني للبلدان التي مازالت تحت نير الاستعمار أو تصارع الصهيونية أو تتعرض لسياسة التفرقة والميزم العنصري، أو للدول الصديقة المهددة من طرف الإمبريالية أو الأطماع التوسعية.⁴

¹ المصدر نفسه، 69، 65.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020): 06.

³ المصدر نفسه، 11.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني (1986): 65.

المطلب الثاني: بيئة السياسة الخارجية الجزائرية

سوف أتطرق في هذا المطلب للبيئة المسؤولة عن تحديد السياسة الخارجية الجزائرية سواء داخليًا أو خارجيًا وفق الفروع الاتية؛

الفرع الأول: جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية

الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، تقع في شمال أفريقيا بين خطي طول 12° شرقًا و9° غربًا، ودائرتي عرض 37° شمالًا و19° جنوبًا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، وهو ما يجعلها أكبر دولة مساحة في أفريقيا.¹ الجزائر دولة تقع في منطقة المغرب العربي في شمال أفريقيا. تقع في نصف الكرة الشمالي، نظرًا لأن خط الزوال الرئيسي يمر عبر البلاد، فإن لها أراضي في كل من نصفي الكرة الأرضية الشرقي والغربي، تحد الجزائر سبع دول، هذه الدول هي تونس وليبيا والنيجر إلى الشمال الشرقي والشرق والجنوب الشرقي على التوالي، تقع مالي وموريتانيا والصحراء الغربية على الجنوب الغربي، ويحد المغرب الجزائر من الغرب، وتتمتع البلاد أيضًا بساحل على البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال.²

الخريطة (1.1) خريطة موقع الجزائر



المصدر: <https://bit.ly/4fQfroh>

وتتميز الجزائر بتنوع تضاريسها الذي يعكس غناها الطبيعي وتنوع مناخها، وهي موطن لتضاريس متنوعة تشمل السهول وتشمل:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موقع رئاسة الجمهورية: <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/intro>

² World atlas, maps of Algeria, on: <https://bit.ly/4fQfroh>

السهول الساحلية: وهي الأراضي السهلية ذات الارتفاع المنخفض، والتي تمتد بشكل طولي إلى الشمال من السلسلة التلية، ومنها سهل وهران الذي يمتد على طول المسافة بين مدينة عين تموشنت في الغرب، ونهر الشلف في الشرق، ويتميز بحدثة تكوينه، وبترتبه الخصبة، وبوجود عدد من الأودية السيلية فيه، والسهول الداخلية: وهي الأراضي المحصورة بين التلال الجبلية المكونة لسلسلة جبال التلية، حيث يصل ارتفاعها إلى ما يفوق 500م، وهي بذلك أكثر ارتفاعاً من السهول الساحلية.

وتشمل تضاريس الجزائر أيضاً: الأطلس التلي والأطلس الصحراوي وإقليم الصحراء والهضاب العليا (هضاب شرقية وغربية).¹

الخريطة (2.1) خريطة تضاريس الجزائر



المصدر: <https://bit.ly/4fQfroh>

توضح الخريطة المناظر الطبيعية في الجزائر والتي تتكون في الغالب من الهضاب المرتفعة والصحراء الكبرى. تقع جبال الأطلس إلى الشمال، وتقع كتلة الهقار في الجنوب الشرقي. تمتد الهضاب المرتفعة لأكثر من 372 ميلاً (600 كم) وتتكون من سهول متموجة تشبه السهوب يبلغ متوسط ارتفاعها 3608 - 4265 قدماً (1100 - 1300 متراً) وتنخفض إلى 1312 قدماً (400 متراً) كلما تحركت شرقاً. أعلى نقطة في البلاد هي جبل الطاهات على ارتفاع 9850 قدماً (3003 متراً)؛ وأدنى نقطة هي بحيرة شط ملغيغ على ارتفاع 131- قدماً (40 متراً). بحيرة شط ملغيغ هي بحيرة مالحة مغلقة (حوض مغلق) يختلف حجمها على مدار العام، ومع ذلك فهي أكبر بحيرة في الجزائر حيث تبلغ مساحتها القصوى حوالي 2600 ميل مربع (6700 كيلومتر مربع). إلى الشمال توجد سهل ساحلي ضيق وتلال على طول البحر الأبيض المتوسط مع عدد قليل من الأنهار الصغيرة.²

¹ الجزائر، التضاريس، موقع رئاسة الجمهورية في: <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/terrain>

² World atlas, maps of Algeria.

بالنسبة للمناخ، تتمتع المناطق الساحلية بمناخ معتدل ودافئ، حيث تهطل معظم الأمطار في فصل الشتاء، الذي يكون معتدلاً، بينما يكون الصيف حاراً وجافاً. أما في المناطق الداخلية، فتصبح الظروف أكثر جفافاً وراء جبال الأطلس.¹

جرى ترسيم الحدود البرية الجزائرية مع الدول المجاورة باتفاقات ثنائية رسمية لرسم الحدود و/ أو تعيينها يوجز بيانها في²:

- اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية (6 كانون الثاني/ يناير 1970) واتفاق على تعيينها موقع (19 آذار/ مارس 1983) وآخر لتعيين الحدود البحرية منها (11 تموز/ يوليو 2011).
 - اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية (15 حزيران/ يونيو 1972).
 - اتفاق تعيين الحدود مع جمهورية النيجر (5 كانون الثاني/ يناير 1983).
 - اتفاق تعيين الحدود مع جمهورية مالي (8 أيار/ مايو 1983).
 - اتفاق تعيين الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية (13 كانون الأول/ ديسمبر 1983).
- أما الحدود الجزائرية - الليبية فلا اتفاق في شأنها لرسمها وتعيينها.

بالنسبة لتعداد السكان، بلغ 46.7 مليوناً في نهاية عام 2023، وذلك حسب ما كشف عنه تقرير أصدره الديوان الوطني للإحصاء يوم 2024/07/18، جاء في التقرير ذاته، أنّ عدد السكان المقيمين في الجزائر دون احتساب المسجلين في القنصليات خارج البلد، بات يقدر بـ 46.7 مليون نسمة (بينهم 50.6 بالمئة ذكور)، بعدما كان عدد الجزائريين في حدود 45.6 مليوناً قبل نحو 13 شهراً؛

وتوقع التقرير أن يصل عدد سكان الجزائر مطلع العام 2025، إلى 47.4 مليون نسمة، على أن يصبح عدد الجزائريين في حدود الـ 60 مليوناً سنة 2050، وبحسب تقارير أممية، يعادل عدد سكان الجزائر 0.57 بالمئة من إجمالي سكان العالم، وهي تحتل الصف الـ 34 دولياً على صعيد النمو الديمغرافي، واستند الديوان الوطني للإحصاء إلى سبعة مؤشرات هي: ارتفاع متوسط العمر المتوقع، تطور عدد السكان الجزائريين، وتأثير "كوفيد-19" على الوفيات، بجانب زيادة حالات الطلاق، انخفاض معدل المواليد، انخفاض حالات الزواج، وشيخوخة السكان.³

¹ Springer Nature Limited and Published annually since 1864, *The Statesman's Yearbook 2024: The Politics, Cultures and Economies of the World* (Palgrave Macmillan UK, 2023), 87, <https://doi.org/10.1057/978-1-349-96076-7>.

² منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015): 39.

³ "عدد الجزائريين بلغ 46.7 مليوناً ... ارتفاع متوسط العمر وتراجع الولادات"، *الإذاعة الجزائرية*، 2025، تم التصفح يوم: 2025/01/04، على الموقع: <http://news.radioalgerie.dz/ar/node/48868>

الفرع الثاني: الإرث التاريخي والحضاري (اللغة، الهوية، والدين).

تتمتع الجزائر بإرث تاريخي وحضاري غني يعكس تفاعل الثقافات والشعوب عبر العصور، فقد أسهم موقعها الجيوستراتيجي وتنوعها الثقافي في صياغة هوية فريدة تجمع بين الأصالة والتجديد، تُبرز آثارها ومعالمها التاريخية حضارات ازدهرت فيها وتضل شواهد حية على عمقها التاريخي، بينما تستمر تقاليدها ولغتها وقيمها الدينية في تشكيل روح الأمة وتعزيز ارتباط الأجيال بماضيها العريق، وفيما يأتي، سوف أتطرق إلى بعض أهم الأحداث التاريخية الرئيسية:

- حقبة ما قبل التاريخ: أدلت دراسة المخلفات الحجرية على أن الجزائر كانت لديها تعمير بشري هام خلال عصور ما قبل التاريخ، كانت آنذاك أهلة بالسكان هذا ما فسره وجود العدد الوفير للمواقع الأثرية الغنية بثروة متنوعة من الصناعات الحجرية عبر كل القطر الجزائري تثبت وتؤكد على وجود الكائن البشري في الجزائر منذ أكر من مليوني سنة قبل الميلاد.¹

تحتوي منطقة الطاسيلي ناجر، على حظيرة تضم أقدم وأشمل الفنون الصخرية (الفن الطريقي) للعهد ما قبل التاريخ وتعد هذه المعالم تراث عالمي فريد من نوعه حيث صنفت منطقة الطاسيلي سنة 1982 من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (UNESCO) كتراث عالمي، يعود تاريخ هذه المعالم إلى فجر التاريخ الإنساني الأقدم، منها ما يعود إلى حوالي 10000 سنة وتبقى الرسومات والنقوش الحجرية من العجائب التي مهدت للفن الإفريقي الأصل بـ: 4000 سنة قبل الأهرامات.² كما تبين البقايا المستكشفة في منطقة تيغنيف بولاية معسكر أن الجزائر عرفت الحياة البشرية منذ أكثر من 500.000 عام³، ولقد اعتُبرت في وقت ليس ببعيد (في عام 2018 وقبله) القطع الأثرية الحجرية التي يبلغ عمرها -1.8 مليون سنة من عين حنش (الجزائر) أقدم المواد الأثرية في شمال إفريقيا، وهنا نذكر اكتشاف قطعاً أثرية حجرية أقدم وعظماً عليها علامات قطع تم استخراجها من رواسب قريبة في عين بوشريط (سطيف) يقدر عمرها بـ -1.9 مليون سنة مضت والأقدم بـ -2.4 مليون سنة مضت. وبالتالي، تُظهر أدلة عين بوشريط أن أسلاف البشر الأوائل سكنوا أطراف البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا في وقت أبكر بكثير مما كان يُعتقد سابقاً.⁴

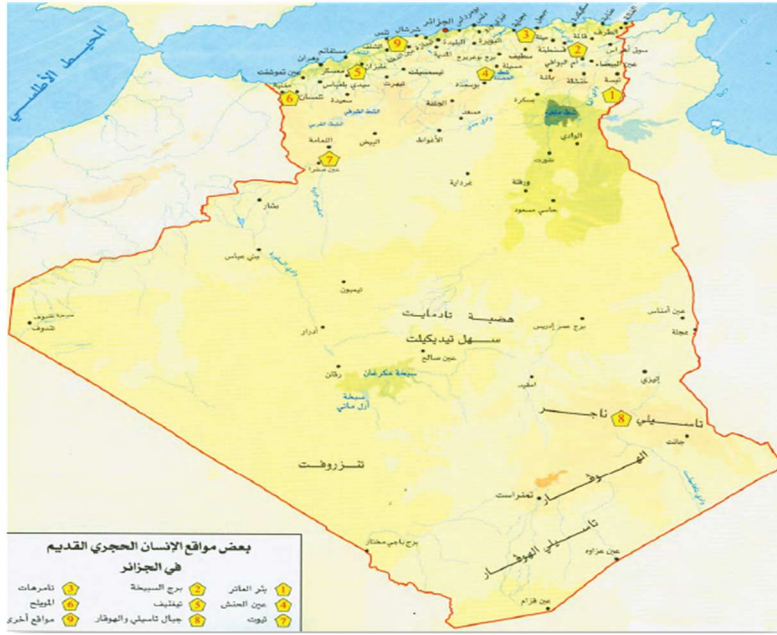
¹ مجلة المتحف، "الدولة الجزائرية... الضاربة جذورها في أعماق التاريخ"، المتحف المركزي للجيش، 2023، 49، <https://bit.ly/4j4EhDH>

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "إبليزي، التعريف بالولاية: لمحة تاريخية"، *مونوغرافيا الولايات*، في: <https://bit.ly/4a0Nnxr>، تم التصفح يوم: 2025/01/04.

³ منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية*، مرجع سبق ذكره: 40.

⁴ Mohamed Sahnouni et al., "1.9-Million- and 2.4-Million-Year-Old Artifacts and Stone Tool-Cutmarked Bones from Ain Boucherit, Algeria," *Science* 362, no. 6420 (2018): 1297–301, <https://doi.org/10.1126/science.aau0008>.

الخريطة (3.1) المواقع الأثرية للعصور الحجرية في الجزائر (العصر الحجري القديم)



المصدر: مجلة المتحف، ع.18، ص:63.

- الحقبة القرطاجية، الرومانية والممالك النوميدية: عرفت الجزائر خلال الفترة القديمة تاريخا حافلا بالأحداث، ففي هذه الفترة ظهرت المملكة النوميدية التي تعتبر من أشهر الممالك في شمال إفريقيا وتعرضت لسلسلة من الغزوات بدءا بالاحتلال الروماني ثم الوندالي وأخيرا البيزنطي؛¹ شكلت المملكة النوميدية الموحدة والمستقلة منذ ظهورها قوة ضاربة على الساحة الأفريقية والبحر الأبيض المتوسط بفضل سياسة ملوكها وإمكانياتها العسكرية، الأمر الذي جعلها تشكل خطرا على أطماع روما التوسعية، لذلك سعت هذه الأخيرة إلى محاولة كسب الصداقة والتحالف مع ملوكها لكسبهم لصفها لخدمة مصالحها وعندما فشلت في ذلك عمدت إلى قتلهم والقضاء على المملكة، ورغم ذلك فقد اصطدمت مقاومات وثورات شعبية قادها الأهالي رفضا للسياسة الاستعمارية ودفاعا عن أمجاد أجداد خلدتهم التاريخ الجزائري بأحرف من ذهب.²

عندما هُزمت قرطاج في الحرب البونيقية الثالثة عام 146 قبل الميلاد، فرضت القوات الرومانية سيطرتها على المستوطنات الساحلية، بما في ذلك "إيكوسيوم" Icosium سلف الجزائر العاصمة، أعيد تأسيس العديد من الممالك البربرية في الداخل، والتي توحدت تحت قيادة ماسينيسا في القرن الأول قبل الميلاد تحت اسم نوميديا؛³

- حقبة الحكم الاسلامي: امتدت بين القرنين السابع والتاسع عشر، إذا ما أدرجنا فيها فترة الحكم العثماني (1518-1830). بدأت هذه الحقبة بالفتوحات التي قادها الصحابي عقبة بن نافع الذي تضم ضريحه المدينة

¹ مجلة المتحف، "الدولة الجزائرية... الضاربة جنوبها في أعماق التاريخ"، مرجع سبق ذكره، 12.

² المرجع نفسه، 30-31.

³ Springer Nature Limited, *The Statesman's Yearbook*, 86.

المسماة سيدي عقبة، تيمنا باسمه، في ولاية بسكرة، وامتازت أساسا بتعاقب المملكتين الرستمية والفاطمية وحكم الزيريين والحماديين والمرابطين والموحدين والزيانيين قبل أن تدخل الجزائر تحت حماية السلطان العثماني لمقاومة تهديدات الغزو الإسباني.¹ وكان قد سهّل حكم الخلافة الفاطمية المنطقة لمدة قرن تقريباً من عام 909، انتشار اللغة العربية في الداخل.

- حقبة الاستعمار الفرنسي: في أواخر القرن السابع عشر، بدأت القوى البحرية الأوروبية المتزايدة القوة في اتخاذ إجراءات صارمة ضد القرصنة على طول ساحل شمال إفريقيا. وفي أعقاب الحروب النابليونية ومؤتمر فيينا (1815)، وافقت القوى الأوروبية على إخضاع قرصنة البربر بشكل أكبر، وهو ما بلغ ذروته بالغزو الفرنسي للجزائر في يوليو 1830، وهو أحد آخر أعمال شارل العاشر. وتولى المستوطنون الفرنسيون السلطة السياسية والاقتصادية على حساب السكان المسلمين الأصليين. وظهر جيل جديد من الزعامات الإسلامية خلال الحرب العالمية الأولى، مع تشكيل مجموعات مختلفة لمعارضة الحكم الفرنسي - ولا سيما جبهة التحرير الوطني (FLN). في نوفمبر 1954، أعلنت جبهة التحرير الوطني حرباً مفتوحة ضد الإدارة الفرنسية. واستمر القتال العنيف حتى مارس 1962 عندما تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة الفرنسية والقوميين.² جاءت اتفاقيات إيفيان نتيجة لمفاوضات شاقة وعسيرة بين ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية وممثلي الحكومة الفرنسية، أمضيت هذه الاتفاقيات في 18 مارس 1962 في إيفيان وترجمت بتوقيف القتال الذي دخل حيز التنفيذ في كامل القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962، وحدد يوم الفاتح من جويلية 1962 موعداً للاستفتاء، وفي يوم 03 جويلية 1962 أعلن النتائج الرسمية للاستفتاء التي تحمل الاعتراف باستقلال وسيادة الجزائر، وتم اختيار يوم 05 جويلية 1962 عيداً لاستقلال الجزائر، وبذلك طويت الحقبة الاستعمارية في الجزائر للأبد.³

- حقبة الجزائر المستقلة: اتخذت من الطابع الجمهوري نظاماً لحكمها، ومرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها السياسي الفتي، بما كان له من أثر في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية: مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية السياسية.⁴ ويبدو أن الجزائر، هي تعيش مرحلة ثالثة في تاريخها السياسي، تتمثل في المرحلة الحالية، ما بعد حراك 22 فبراير المبارك، أو مرحلة الجزائر الجديدة، وقد جاء في ديباجة دستور 2020، الذي عرض على استفتاء شعبي ما يلي:

¹ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سبق ذكره: 40.

² Springer Nature Limited, *The Statesman's Yearbook*, 86.

³ مجلة المتحف، "5 جويلية 1962 تاريخ مجيد وعهد جديد"، المتحف المركزي للجيش، 2022، 56، <https://bit.ly/3W9hop4>

⁴ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سبق ذكره: 40.

" يُعبر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير 2019.¹

ومن خلال سرد تطور الجزائر التاريخي تبرز مدى امتداد جذور الجزائر (دولةً ومجتمعاً) عبر آلاف السنين ومدى استماتة شعبها من أجل الحرية والكفاح للحفاظ على هويته الإسلامية والعربية والأمازيغية، بالرغم من سلسلة المحاولات الاستعمارية الاستيطانية الفاشلة في بث روح الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وإن الثروة المادية الهائلة من نماذج لأدوات حجرية متعددة ومتنوعة صنعها الإنسان الأول في الجزائر منذ أزمنة وعصور خلت تثبت وتؤكد جليا على أن جذورنا عتيقة وضاربة في أعماق الزمن، فهي شاهد وحجة حية وقاطعة تتصدى وتقف في وجه كل المحاولات الحاقدة لمحو الشخصية الجزائرية الأصيلة والعريقة، وهي دلالة واضحة على أن الجزائر خاصة وإفريقيا عامة تعد مهد الإنسانية ومنبع الحضارات بامتياز. وإن الشعب الجزائري يعتز بهويته وقيمه الحضارية تاريخيا، ونجد في ديباجة* دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، الاتي:

لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها حوض البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد التوميدي، والفتح الإسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية، والوحدة والرقى، وبناء دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام... إن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم.²

الفرع الثالث: القدرات الاقتصادية، العسكرية، والبيئة الخارجية.

ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الصادرات البترولية بشكل كبير، وهذه الأخيرة تربطها علاقة طردية مع أسعار النفط العالمية، لذلك فإن أي ارتفاع أو انخفاض في سعره سوف ينعكس على الاقتصاد الجزائري، إذ تتفق جل الدراسات التي أجريت في هذا الإطار، على أن أسعار النفط العالمية هي المحدد الرئيس لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وهي تحدد كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، والاحتياجات الأجنبية؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020): 06.

* الديباجة هي جزء لا يتجزأ من الدستور.

² المصدر نفسه، 04، 06.

لقد أدى التراجع الناجم عن وباء " كوفيد-19 " في أسعار الغاز الطبيعي والنفط إلى انخفاض عائدات الهيدروكربونات في الجزائر بنسبة 33٪، من 33 مليار دولار في عام 2019 إلى 22 مليار دولار في 2020.¹ كما استغادت الجزائر من الحرب على أوكرانيا حيث أدت إلى زيادة أسعار الهيدروكربونات، وتمكنت البلاد من التعافي من جائحة كوفيد-19، مع انخفاض عجز الموازنة وزيادة الاحتياطيات الأجنبية وزيادة عائدات التصدير، ومع ذلك، لا تزال البلاد تعاني من ارتفاع التضخم الغذائي.²

ان في قلب التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، يكمن حتمية تحقيق أمنها الغذائي وأمنها الاقتصادي والطريق إلى بلوغ ذلك، لن يكون سهلا ويحتاج إلى العمل المتواصل، وحسب التقرير السنوي للأمم المتحدة في الجزائر عام 2022، كانت الزراعة أحد القطاعات الرئيسية التي ساهمت في الانتعاش الاقتصادي، حيث حققت نموا سنويا بنسبة 31% ومساهمة تزيد عن 14.7% في الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت الصادرات غير الهيدروكربونية أيضا إلى مستوى قياسي أعلى بكثير من 6 مليارات دولار في نفس السنة، مما يعكس فعالية معينة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي للحكومة.³

وبالرغم من السياسات الحمائية التي انتهجتها القيادة العليا للجزائر حفاظاً على الاقتصاد الوطني، فقد أعطت اهتماما كبيرا للاستثمارات الأجنبية وخلقت الجو المناسب للاستثمار خصوصا بإعطاء وعود بعدم تغيير قانون الاستثمار لمدة لا تقل عن عشرة سنوات؛

وبشكل أكثر تحديدا في عام 2020، أنهت الجزائر قاعدة الملكية 49/51 لجميع القطاعات الاستراتيجية باستثناء خمسة، وكانت هذه القاعدة تنص على أن الشركات الأجنبية لا يجوز لها أن تمتلك سوى حصص أقلية في الشركات الجزائرية، الأمر الذي يثبط عزيمة الشركات الأجنبية عن الاستثمار في قطاع الطاقة وغيره من القطاعات، ويؤدي إنهاء قاعدة 49/51 إلى خلق فرص وفيرة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بدوره من شأنه أن يخلق المزيد من فرص العمل للجزائريين، ويحفز نقل التكنولوجيا، وينقل أفضل الممارسات إلى مجتمع الأعمال الجزائري الأوسع.⁴

بالنسبة لقطاع الطاقة في الجزائر فقد شهد خلال عام 2024 خطوات تنفيذية غير مسبقة في مشروعات الطاقة المتجددة، وضعت الجزائر فيه حجر أساس أكثر من محطة طاقة شمسية، في خطوة جاءت بعد تأخر وتأجيلات عديدة خلال السنوات الماضية، رغم الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها بمعدل سطوع الشمس من بين الأعلى

¹ Geoff Porter, "Algeria's Economic Challenges: Opportunities for U.S. Engagement, *the Washington Institute*," 2021, <https://bit.ly/3DJlil5>

² Springer Nature Limited, *The Statesman's Yearbook*, 89.

³ Nations Unies, *Rapport Annuel Des Nations Unies - Algérie 2022* (Algérie, 2022), 14, <https://bit.ly/3GYidJ7>.

⁴ Geoff Porter, "Algeria's Economic Challenges, <https://bit.ly/3DJlil5>

عالمياً، ومع توقيع شركة سونلغاز اتفاقيات تنفيذ 20 محطة طاقة شمسية، من المتوقع أن ترفع هذه المشروعات بعد تنفيذها قدرة الطاقة الشمسية المركبة في الجزائر، التي تقف عند 0.5 غيغاواط؛ كما واصلت البلاد إعلان اكتشافات نفطية وغازية، ولكنها لم توضح تفاصيل دقيقة حول تلك المكامن الجديدة، بالتوازي مع توقيع صفقة تمهّد للبحث عن الغاز الصخري، وفقاً لملف الحصاد السنوي الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)؛ وفي الوقت ذاته، شهد مشروع "الممر الجنوبي لنقل الهيدروجين" الذي تستهدف من خلاله التصدير إلى أوروبا خطوة جديدة تمهّد لتنفيذه.¹

أن الحكومة الجزائرية تُولي أهمية كبرى لتطوير قطاع الهيدروجين، معتبرة إياه ناقلاً استراتيجياً سيسهم في تحقيق التزامات الجزائر المناخية، فضلاً عن تعزيز مكانتها كمركز رئيسي للطاقة في المنطقة، وهي تعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين استغلال مواردها الطبيعية والحفاظ على البيئة. من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، الذي يهدف إلى إنتاج 15 ألف ميغاواط من الطاقة الكهروضوئية بحلول عام 2035، مع بدء تنفيذ المرحلة الأولى من هذا البرنامج بطاقة 3200 ميغاواط.²

في هذا الصدد، أشار وزير الطاقة والمناجم، السيد محمد عرقاب -خلال فعاليات الطبعة الثانية عشر لمعرض ومؤتمر إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط للطاقة، الذي عُقد يوم 14 أكتوبر 2024 بوهرا- أن الانتقال الطاقوي لا يعني التخلي عن المحروقات، بل يشدد على الدور الحيوي الذي يلعبه الغاز الطبيعي كوقود انتقالي يمكنّ العالم من مواكبة التحولات في نظم الطاقة العالمية؛ وفي إطار رؤية الجزائر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، يتم العمل على مشروع ربط شبكة الكهرباء في الجنوب الكبير بالشبكة الوطنية، بتكلفة تفوق 3 مليارات دولار، سيسهم هذا المشروع في تعزيز إمدادات الكهرباء المحلية وفتح آفاق تصدير الطاقة إلى أوروبا والدول المجاورة، مما يعزز مكانة الجزائر في الأسواق الدولية للطاقة.³

أما بالنسبة للقدرات العسكرية فهي تعتبر من أهم محددات السلوك الخارجي، ورغم أهمية الجغرافيا الطبيعية والديموغرافية البشرية فإن الترجمة الحقيقية لهذه المقومات الكامنة إلى قوة مفعلة هي القوة العسكرية وهي "المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية في بيئتها الخارجية، بالإضافة إلى أن القوة العسكرية هي أهم معيار لقياس قوة الدولة، وتعتبر "مسألة حيوية من أجل بقاء واستمرار الوحدة الدولية، لذا فقد تم إعطاؤها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة، وهي كذلك وسيلة للسياسة الدولية، وأن هدفها الأساسي هو الدفاع عن أهداف الدولة وذلك من خلال التأثير على توجهات وأفعال وسياسات الدول الأخرى

¹ أحمد عمار، قطاع الطاقة في الجزائر 2024.. 4 تطورات مهمة تقودها انطلاقة المحطات الشمسية - الطاقة"، 26 ديسمبر 2024، في : <https://bit.ly/3DGIRrA>، تم التصفح يوم: 07-01-2025.

² Ministry of Energy, "(NAPEC 2024)," October 14, 2024, <https://bit.ly/4j4g9kC>.

³ Loc.Cit.

وتبقى القوة العسكرية مرتبطة "ارتباطا وثيقا بالمرتكزات الأخرى كالمساحة والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي والسكان والعوامل التكنولوجية التي أدت إلى تحولات في مفهوم القوة"¹

إن القدرات العسكرية للجزائر تؤثر بشكل كبير على سياستها الخارجية، حيث تمثل قوة الجيش والسعي الدائم لتطوير الجيش وامتلاك التكنولوجيا الحديثة أدوات رئيسية لتعزيز السيادة الوطنية وحماية المصالح الاستراتيجية، تعتمد الجزائر على جيشها لضمان استقرار حدودها، خصوصا في منطقة مضطربة مثل شمال إفريقيا والساحل. كما تُوظف هذه القدرات للحفاظ على مواقفها الدبلوماسية الثابتة، مثل الدفاع عن قضايا التحرر وتعزيز الأمن الإقليمي من خلال الوساطة والمشاركة في جهود حفظ السلام، لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية للجزائر تعكس توازنا بين حماية مصالحها الأمنية من جهة والانخراط في التعاون الدولي من جهة أخرى، مستفيدة من قوة الجيش الوطني الشعبي كعامل ردع ودعم خصوصا في أوقات الأزمات.

تاريخيا نجح جيش التحرير الوطني، المنبثق عن الشعب الجزائري، في بلوغ غاية الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، بفضل التلاحم المستلهم من نضال وكفاح الأجداد، معتمدا على مبادئ الحرب الثورية التي كیفها مع الظروف الخاصة بالجزائر، وفي هذا السياق فإن التاريخ العسكري للجزائر، قد تميز من الزمان الغابر إلى غاية حرب التحرير الوطني، بخاصيتين رئيسيتين تتمثل الأولى في أن الجزائر غالبا ما وجدت نفسها في وضعية دفاعية، مما جعلها تتبنى موقفا جوهريا ركيزته المقاومة والتمسك بقوة بمبدأ رفض الاعتداء والاحتلال، أما الثانية فتكمن في التوافق الدائم بين المقاومة الشعبية والنشاط العسكري المنظم والأمر الثابت دائما هو أن الجيش ولد من رحم معاناة الشعب؛ إن هذه الثنائية التاريخية تبرز وتفسر بوضوح تحول جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي بمجرد استرجاع السيادة الوطنية، حيث تجد كل واحدة من هاتين التسميتين تبريرها في الماضي، وفي الحاضر والمستقبل.²

ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تغفل الجزائر في صياغة سياستها الخارجية عن محيطها الخارجي الذي يؤثر في صناعة قراراتها الخارجية، وعلى سبيل المثال فإن غلق الحدود الجزائرية المغربية 1994 أتى كنتيجة للتفاعل السياسي بين البلدين، كذلك مشاركة الجزائر في الحرب العربية- (الإسرائيلية) عام 1973، وكذا رفض الجزائر للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والعديد من المواقف التي تكون ضمن التفاعل في النسق الدولي في

¹ العايب سليم، "السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات دولية، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2020)، 47.

² لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش الوطني الشعبي"، في: <https://bit.ly/40kiP6u>، تم التصفح يوم: 2025/07/01.

مختلف أبعاده،¹ فقد ظلت الجزائر تلعب دورا بارزا في التفاعلات الاقليمية والدولية خاصة بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله، فطبيعة موقعها الجغرافي جعلها أكثر الدول عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية، مما دفع بها للالتفات إلى الجبهة الإقليمية بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون بها عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية.

فمثلا امتلاك الجزائر، احتياطات طاقوية ومنجمية هامة تتواجد معظمها في الجنوب، يُحتم على الدولة الجزائرية تأمين هذه المنطقة التي لها أهمية استراتيجية كونها تعتبر المصدر الأساسي لإيراداتها باحتوائها على ثروة طاقوية معتبرة أساسها الغاز والنفط، وهذا ما قد يفسر لنا جزءا كبيرا من أسباب تركيز الدبلوماسية الجزائرية على منطقة الساحل الإفريقي التي تأتي منها مختلف التهديدات المحتملة على الجنوب الجزائري بحكم الارتباط الجغرافي لهذا الأخير بالمنطقة من جهة، وبحكم أنه مصدر للأمن الطاقوي للجزائر من جهة أخرى.²

ان انخراط الجزائر في منظمات دولية وإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، اتحاد المغرب العربي، الأوبك، والجامعة العربية يحدد سياستها الخارجية وجزء كبيراً من سياستها الاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي، على سبيل المثال: من خلال المناطق الحرة التجارية وما لها من أهمية في تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية فالجزائر تولي اهتماماً خاصاً لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية عبر مختلف المبادرات، كما تسعى لتحقيق التكامل الاقليمي وتعزيز سبل التعاون والتنمية بينها وبلدان المغرب العربي الصديقة والشقيقة، كما أن موقع الجزائر الاستراتيجي على البحر المتوسط وقربها من أوروبا يجعلها شريكاً طبيعياً للتجارة والاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبي، خصوصا وأن الجزائر تولي اهتماما متزايد بنشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع، فبفضل موقعها الجغرافي، تتمتع الجزائر بإمكانات كبيرة للطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر وبدرجة أقل طاقة الرياح، كما ان دور الجزائر في منظمة الأوبك يعكس اهتمامها بتحقيق استقرار الأسواق العالمية للطاقة. كما تحتل الجزائر مكانة رائدة ضمن أسرة أوبك وتحتل مكانة متميزة في صناعة النفط العالمية، وقد قدمت دبلوماسيتها دعما حاسما لتطوير المنظمة وتعزيز صفوفها. وقد تجلت هذه المساهمة للجزائر بشكل ملحوظ خلال الفترات الصعبة، من خلال مساعدة البلدان الأعضاء على تجاوز خلافاتها واستضافة العديد من اجتماعات المنظمة خلال أكثر من 58 عاما من وجودها.³

¹ محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل دستور 1976: دراسة في المحددات، المبادئ، والتوجهات"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع.13 (2022): 09.

² دالغ وهيبة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2014)، 75.

³ la revue Algérie énergie, "OPEP Le Rôle Décisif de l'Algérie," Novembre 2018, 16, www.energy.gov.dz.

بعد مرور ثلاثة وثلاثين عاماً على تأميم صناعة النفط في المكسيك، كانت الجزائر الدولة الثانية التي قامت بتأميم المحروقات في عام 1971، مما دفع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة أوبك إلى توسيع سيطرتها السيادية على استغلال مواردها. وبعد ما وصف بالصدمة النفطية الأولى، بادرت الجزائر بجمع أصحاب السيادة ورؤساء الدول في قمة أولى، في مارس 1975 بالجزائر العاصمة، أعادت خلالها منظمة أوبك التأكيد على المبدأ الأساسي المتمثل في السيادة الكاملة للدول المنتجة. بشأن استغلال ثرواتها الهيدروكربونية. كان هذا الحدث الكبير بمثابة علامة فارقة في تاريخ منظمة أوبك كمنظمة مؤثرة على مسرح الطاقة العالمي.¹

المطلب الثالث: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

إن عملية صياغة السياسة الخارجية نظراً لطابعها المعقد والسيادي تشترك فيها العديد من مؤسسات الدولة، هذه الأخيرة تلعب دوراً محورياً في تحديد توجهات الدولة على الساحة الدولية، وتستند في ذلك إلى الدستور الذي يحدد إطار العمل والتوجهات العامة، وتتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، بدءاً من رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، وصولاً إلى البرلمان (بغرفتيه) والأجهزة الأمنية، ومع ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال معرفة ديناميكيات التفاعل بين وحدات النظام السيادية في تبني استراتيجيات تعزيز المصالح الوطنية في ظل سياق دولي متغير ومتنافس، غير أن الواقع الدستوري يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في تحديد السياسة الخارجية.

- استئثار السلطة التنفيذية بإدارة العلاقات الخارجية:

منذ حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 والسياسة الخارجية مجال تحتكره السلطة التنفيذية، ويميل البعض إلى تفسير ذلك بأن مجالي السياسة الخارجية والدفاع الوطني مجالين هامين، لا يجب أن يكون لرئيس الحكومة أي دخل فيهما لضرورة استقرارهما وابتعادهما عن التأثيرات السياسية التي تعرفها مجالات أخرى نتيجة الخلافات والصراعات السياسية بين الأحزاب المتعاقبة على السلطة، لذلك ينبغي أن تسند قيادتها إلى جهة أكثر استقراراً وحياداً، بشرط أن يكون القائم عليها منتخبا ومجسدا لوحدة الأمة داخل البلاد وخارجها، ولن يكون ذلك إلا رئيس الجمهورية.² وعلى هذا الأساس كرست التعديلات الدستورية المتعاقبة لدستور 1989 المبدأ الذي أقرته الدساتير السابقة عليه والمتمثل في انفراد السلطة التنفيذية بإدارة العلاقات الخارجية للدولة.

اتفقت الدساتير الجزائرية على تكريس مبدأ انفراد رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة الخارجية وتنفيذها، فقد نصت المادة 46 من دستور 1963 على أن رئيس الجمهورية «يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد طبقاً لإرادة الشعب التي يجسدها الحزب، ويعبر عنها المجلس الوطني». ويعتبر هذا نتيجة

¹ Ibid. 17.

² رضا دغبار، «في بعض الإشكالات المرتبطة بالسياسة الخارجية للجزائر»، مجلة العلوم الانسانية، م. 10، ع. 19 (2010):

منطقية للمبدأ الذي قرره المادة 39 من الدستور ذاته بنصها على أن «تودع السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية». كما نصت الفقرة الأولى من المادة 111 من دستور 1976 على أن رئيس الجمهورية «يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها». ويؤدي هذه الوظيفة باعتباره رئيسا للدولة وقائدا للوظيفة التنفيذية طبقا للمادة 104. ولم يتمتع رئيس الجمهورية بسلطة وضع السياسة العامة «للأمة في المجالين الداخلي والخارجي» فحسب بل تمتع كذلك بسلطة «قيادتها وتنفيذها»¹.

كما اجمعت الدساتير الجزائرية على منح رئيس الجمهورية السلطات التي تكفل له وضع السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها وتنفيذها، ومن هذه السلطات تلك المتعلقة بانفراده بتعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وإنهاء مهامهم، وبتسليم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم". كما أنه يعين وزير الخارجية بصفة مباشرة وليس بناء على اقتراح من رئيس الحكومة كما هو الشأن بالنسبة لأعضاء الحكومة الآخرين. وهو الذي يتولى إبرام المعاهدات الدولية ويصادق عليها.² كما منح الدستور الحالي لرئيس الجمهورية سلطة تقرير إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان.³

من الناحية القانونية يستمد وزير الخارجية صلاحياته من سلطة رئيس الجمهورية بواسطة مرسوم رئاسي، لذلك فإن دوره الفعلي يزيد أو يقلص حسب إرادة رئيس الجمهورية، ففي السبعينات والثمانينات كان وزراء الخارجية من ذوي المهارة الدبلوماسية يتمتعون بسلطات معتبرة في إدارة الملفات الخارجية للجزائر، أمثال عبد العزيز بوتفليقة، محمد الصديق بن يحيى، أحمد طالب الإبراهيمي، لخضر الإبراهيمي، وغيرهم. والذين تميزت فترات إدارتهم للدبلوماسية الجزائرية بنجاحات بارزة، وتركوا بصماتهم عليها، ويعزى ذلك إلى الكفاءة الشخصية والثقافة الواسعة لتلك الشخصيات من جهة، وإلى هامش الحركة الذي توفر لهم من طرف الرؤساء من جهة ثانية، فنفوذ وزير الخارجية لا يرجع إلى وضعه الإداري كقائد للجهاز الدبلوماسي، ولكن يرجع إلى علاقته بالرئيس صانع القرار الأعلى"، وإلى موقعه في بنية النخبة الحاكمة أيضا.⁴

¹ قشي الخير، "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال إدارة العلاقات الخارجية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع. 19 (2014): 10.

² المرجع نفسه، 11.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020): 21.

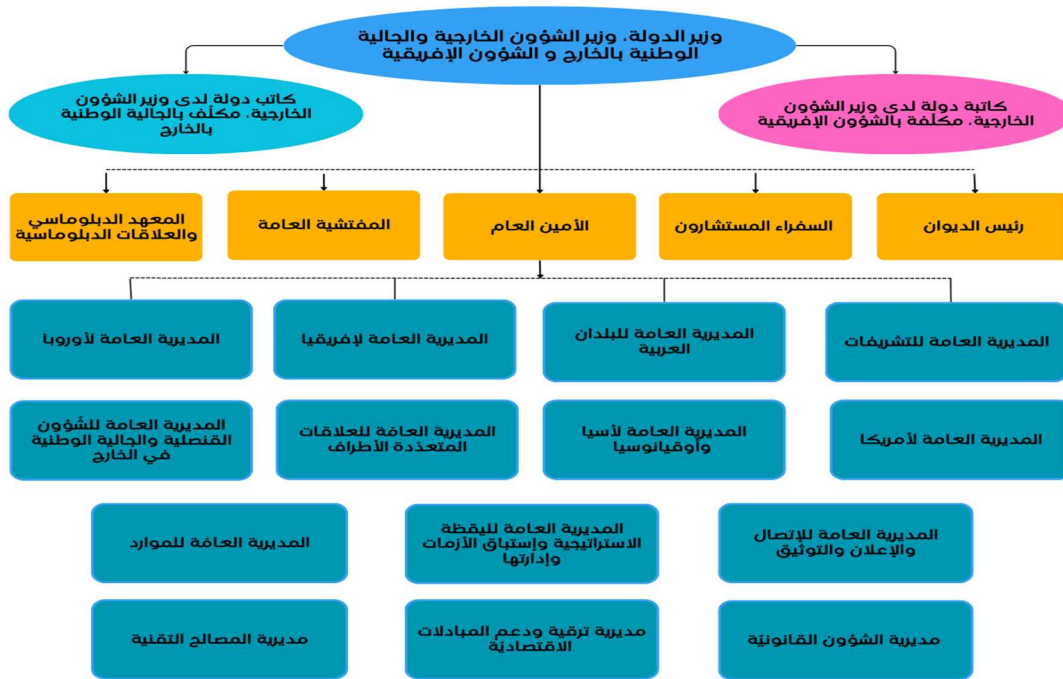
⁴ موسى العيادي، "سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000-2010" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2017)، 83-84.

- وزارة الخارجية:

تحظى وزارة الخارجية بأهمية بالغة ضمن الهيكل التنفيذي للدولة، وتُعد جهازًا بيروقراطيًا يهيمن على جميع أجهزة ووظائف قطاع الشؤون الخارجية، وهي تُعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ رؤية الرئيس الذي يحدد الخطوط العريضة في السياسة الخارجية للبلاد وفق مبادئ الدستور، وهي تُعد وسيطًا أساسيًا في إدارة العلاقات الدولية، سواء من خلال التفاوض، إبرام الاتفاقيات، أو المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية.

هيكل وزارة الخارجية الجزائرية: تضم المديرية المركزية في وزارة الشؤون الخارجية تحت سلطة الوزير: الأمين العام، السفراء المستشارون، المفتشية العامة، رئيس ديوان الوزير، بالإضافة إلى الهياكل المتمثلة في أربعة عشر مديرية¹، كما هو موضح في الشكل (2).

الشكل (2) الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج (بتصرف*)، في: <https://bit.ly/3BRWsvV> ، يوم: 2025-01-10.

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 محرم عام 1441 الموافق 11 سبتمبر سنة 2019، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، عدد 56، الصادرة بتاريخ، 2019/09/16. * تم إضافة وتعديل اسم منصب وزير الخارجية وألحقت مناصب عليا جديدة، وذلك بعد استحداث منصب وزير دولة، وكاتب وكاتبة دولة المكلفين بالجالية الوطنية والقضايا الإفريقية على التوالي، في المرسوم الرئاسي رقم 24-374، 2024، الذي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

ان تغيير تسمية وزارة الخارجية لتشمل عنصر الجالية الوطنية بالخارج¹، أُعتبر على أنه "توجه استراتيجي" من قبل الرئيس عبد المجيد تبون، كون الجالية الوطنية في الخارج جزء لا يتجزأ من الأمة الجزائرية، وُجب تعزيز رابطها مع الوطن الأم، وهو ضرورة جعل الجالية جماعيا وفردا من المواطنين السفراء للجزائر ولسمعة الجزائر، ولمصالح الجزائر، فهم مواطنون يتمتعون بكافة الحقوق وبكافة واجبات المواطنة" مثلما صرح وزير الشؤون الخارجية السابق رمطان لعمامرة.²

ان استحداث منصب وزير دولة اسند لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، وإضافة لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلف بالجالية الوطنية بالخارج، وكاتبة دولة لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلفة بالشؤون الإفريقية.³ الهدف منه هو توسيع نطاق المسؤوليات، بحيث تضم الوزارة الآن قضايا الشؤون الإفريقية بشكل مستقل وبارز بجانب الشؤون الخارجية والعلاقة مع الجالية الوطنية في الخارج. وهو تعزيز لحضور الجزائر في الساحة الإفريقية والاهتمام بقضايا القارة بشكل أكبر؛ والاهتمام بشؤون جاليتنا في الخارج كما وضعنا سابقا.

اما مهام وزارة الخارجية⁴ فقد حددها المرسوم الرئاسي 02-403 كما يلي:

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر.
- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية.
- تتولي وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنشيط دورها ومهامها.

وفي إطار تنفيذ السياسة الخارجية كلفت أيضا وزارة الخارجية بالعمل على المصادقة على المعاهدات الدولية من خلال تقديمها للأمانة العامة للحكومة التابعة لرئاسة الجمهورية حتى يُتاح للرئيس الاطلاع عليها وتقرير المصادقة من عدمه؛ كما تعمل أيضا على نشر التحفظات التي تبديها الجزائر حين توقيعها على انضمامها

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 281-21 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، عدد 53، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2021/07/08.

² وكالة الأنباء الجزائرية، "تغيير تسمية وزارة الخارجية لتشمل عنصر الجالية 'توجه استراتيجي'؛ من قبل الرئيس تبون"، في: <https://bit.ly/3PsoCRj> يوم: 10-01-2025.

³ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 374-24 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 77، الصادرة بتاريخ، 2024/11/19.

⁴ فؤاد جدو، "تور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018)، 192.

أو تصديقها على المعاهدات الدولية من خلال إيداعها خصوصا لدى الجهة المودع لديها والمعينة لهذا الغرض في إطار الاتفاقية.

ان دور وزارة الخارجية في تنفيذ السياسة الخارجية ليس بالضرورة دورا لاحقا لممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته في مجال تقرير وتوجيه السياسة الخارجية، بل إن دورها دور سابق لعمليتي التقرير والتوجيه، لأن رئيس الجمهورية لا يقرر الخيار بين البدائل المطروحة إلا بناء على تحليل الوضع الدولي الذي يجب أن ينصب خصوصا على العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر، وهو تحليل كلفت وزارة الخارجية بوضعه طبقا لصريح نص المادة 04 من المرسوم الرئاسي 1.403/02

- نطاق سلطة الجهاز التشريعي:

حصرت كل من دساتير 1996، 2016 والدستور الحالي 2020 سلطة الجهاز التشريعي في مجال العلاقات الخارجية في إطار ضيق لا يتجاوز إمكانية ممارسة الصلاحيات المتمثلة في: إصدار لائحة حول السياسة الخارجية والمساهمة في إبرام المعاهدات الدولية؛

لقد أتاحت المادة 152، من الدستور الحالي للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على مبادرة ذاتية منه، أي بطلب من رئيس إحدى الغرفتين، أو بناء على طلب رئيس الجمهورية، ويمكن أن تتّوج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا، لائحة يبلّغها إلى رئيس الجمهورية². وبذلك، لا شك في أن هذه اللائحة تفتقد إلى القوة القانونية الإلزامية، رغم ما قد تتمتع به -عمليا- من قيمة معنوية باعتبارها صادرة عن ممثلي الشعب، وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة هذه السلطة قد لا تكون عادية، فاللائحة لا تصدر إلا «عند الاقتضاء» وبشرط الموافقة عليها من البرلمان «المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا»، ويعني هذا أنه لا يمكن للمجلس الشعبي الوطني إصدار هذه اللائحة منفردا بل لا بد من موافقة الغرفة الثانية أولا على الفكرة وثانيا على نتيجة المناقشة، ويمكن إجهاض المحاولة من خلال التأثير على ثلث أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية، إضافة للأعضاء الآخرين في الغرفتين الذين ينتمون لحزب الرئيس (في حالة ترشحه بهذه الصفة)³.

ويبقى موضوع إدارة العلاقات الخارجية وتوجيهها حكرا على رئيس الجمهورية، في حين يتجسد اختصاص البرلمان ونطاق مساهمته في مجال إبرام المعاهدات الدولية، في إصداره لقانون «بعد أن توافق عليه كل غرفة

¹ دغبار رضا، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، *دفاتر السياسة والقانون*، ع. 15. (2016): 439. في: <https://bit.ly/40sgRAS>

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020): 34.

³ قشي الخير، مرجع سبق ذكره، 12.

من البرلمان صراحة» يوافق بمقتضاه على قيام رئيس الجمهورية لاحقا بالتصديق على المعاهدة، هذه الأخيرة حُدد أنواعها حسب المادة 153، كالاتي: «اتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم، والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي»¹ يلاحظ أن نطاق تدخل البرلمان في مجال إبرام المعاهدات حصر في إطار ضيق جدا بحيث لا يشمل كل ما تبرمه السلطة التنفيذية، وأيضا أن هذه الأخيرة تخضع لرقابة البرلمان في إطار المعاهدات التي حددها الدستور والمذكورة في المادة 153، ودليل ذلك شرط القبول ل يتم المصادقة على المعاهدة لاحقا من قبل رئيس الجمهورية.

ولا يعني اشتراط الحصول على موافقة سابقة من البرلمان قبل التصديق على بعض المعاهدات أن الجهاز التشريعي يشارك رئيس الجمهورية في سلطة التصديق، فسلطة البرلمان لا تتعدى منح إذن لرئيس الجمهورية لممارسة اختصاصه الدستوري؛ بل إن رئيس الجمهورية غير ملزم بإعطاء أثر الموافقة البرلمانية، وإنما يحتفظ بسلطته التقديرية كاملة، ويمكنه بالتالي رفض التصديق على معاهدة حازت على موافقة البرلمان، ولكن لا يمكن لرئيس الجمهورية التصديق عليها دون الحصول على إذن سابق من البرلمان متى اشترط الدستور ذلك.²

- مكانة المؤسسة العسكرية في مجال السياسة الخارجية:

يتفق عدد غير قليل من الباحثين أن المؤسسة العسكرية لها دور محوري وكبير في عملية صنع القرار السياسي بما في ذلك مجال السياسة الخارجية؛ ويرجع ذلك بالأساس لمرحلة تشكيل النظام الأولي للدولة*؛ وكيف تميّزت القيادات العسكرية عن مؤسسات الثورة، إلى أن تبلورت مكانتها بشكل واضح بعد الاستقلال، لتُعبّر عن سلطات الجيش في إدارة الحياة السياسية؛ وتُفسّر مكانة الجيش من زاوية أخرى بسبب الانقسامات المتعددة التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري، إذ يرجع بعضها إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (الطبقي، الاثني...)، فيما يعود البعض الآخر إلى العامل الاستعماري وممارساته التحريضية للصراع على السلطة، مقابل هذه الانقسامات تمثل مؤسسة الجيش الاستثناء الوحيد، فهي أنموذج الانضباط والتماسك، مما جعلها عامل التوازن الأساسي في فترات الأزمة لا سيما مطلع التسعينات من القرن الماضي.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020): 34.

² قشي الخير، مرجع سبق ذكره، 13.

* أي مرحلة بناء الدولة: أثناء الثورة والسنوات القليلة بعد الاستقلال.

³ موسى العيادي، مرجع سبق ذكره، 86-87. بتصرف.

ورغم أن الواقع يثبت للجيش حضوراً متميزاً في مواجهة التحديات الخارجية، فإنه لا يوجد في المنظومة القانونية ما يشير إلى دور فعلي للجيش في إدارة الشؤون الخارجية، لكن نفوذه داخل بيئة النخبة الحاكمة يحدد له موقعا متقدما، في إدارة وترتيب الملفات الإقليمية والدولية، خصوصا في حالات الأزمات ذات البعد الأمني، مثل قضية الصحراء الغربية أو أزمة الساحل الإفريقي، إذ يقع على الجيش عبئ درء المخاطر ومواجهة التحديات بشكل ميداني ومستمر، مما يجعل دور القيادة العسكرية "حيويا" في توجيه سياسة الجزائر الخارجية حيال هذه القضايا.¹

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي حسب المادة 30 من الدستور الحالي، في المحافظة على الاستقلال الوطني، الدفاع عن السيادة الوطنية، الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وعن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور.² وإن كانت مهمة الجيش واضحة فيما تعلق بالدفاع عن الاستقلال الوطني وعن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، فإن حدود مهامه في الدفاع عن السيادة الوطنية وعن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد وبشكل خاص عند حصرها في مجال السياسة الخارجية غير محددة بدقة؛

وعليه، وبدون اللجوء إلى تحليلات مضللة، وبالرجوع إلى مبادئ السياسة الخارجية المتعلقة منها بالسيادة، يمكننا فهم هذا الدور المنوط بالجيش على المستوى الخارجي؛ والمتمثل أساساً في: مواجهة الإملاءات التي تحاول تبديل الاختيارات الأساسية للأمة أو إعادة تشكيلها، إفشال السياسات التي تحاول فرض التبعية أو الوصاية، تصحيح التقديرات المغلوطة التي يمكن أن يقع فيها كل من الشريك والعدو فيما تعلق بنهج الجزائر في عدم الانحياز، أو الإضرار بمصالح البلاد الاستراتيجية بأي شكل من الأشكال، ومن خلال هذا المبدأ تبقى الجزائر حرة في قراراتها وترفض أي تدخل أو ضغط أو تهديد من الخارج، وهو ما يحتم تعزيز قوتها وعلى وجه التحديد قوة جيشها صمام أمن البلاد، وبوصف الجزائر بلداً غير منحاز فهي لا تقبل باستراتيجية التكتل وترفض أن تصبح بيدقا في لعبة الدول الكبرى بكل ما ينجر عن ذلك من قواعد وأحلاف عسكرية، وهو ما يتجسد في عقيدة الجيش الوطني الشعبي، كما لا يخفى على أحد تاريخياً مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام خارج الحدود، والمساعدات الانسانية أوقات الكوارث الطبيعية، وحرب أكتوبر 1973 ضد الكيان الصهيوني.

ان قراءة السيادة من وجهة نظر نقدية بالرجوع إلى فكرة "شيمت" والتي طرحتها سابقا، «السيادة هي من يقرر الاستثناء»، يحيلنا هذا الطرح إلى مراجعة مواد الدستور 97، 98، 99، 100 والتي من خلالها يمكننا أن ندقق أكثر في مكانة الجيش في مجال السياسة الخارجية، وذلك من خلال دوره في المجلس الأعلى للأمن*؛

¹ المرجع نفسه، 87.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020): 11.

* يرأسه رئيس الجمهورية ليقدم له آراء في المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، حسب نص المادة 208 من الدستور، ويضم المجلس: الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، مدير ديوان رئاسة الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، الوزير المكلف بالداخلية،

بناءً على الدستور رئيس الجمهورية وحده المخول بتقرير حالة الطوارئ أو الحصار، وأيضاً يقرر الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها، وأيضاً يقرر التعبئة العامة؛ بعد استشارة/ الاستماع إلى الجهات المختصة المذكورة في المواد أعلاه؛ فبذلك: بعد اجتماع/ الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن، يتوضح أن رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، في الحالات الاستثنائية لا يتصرف عن فراغ وإنما بناءً على تقارير مختلف الأسلاك الأمنية وعلى وجه التحديد الجيش ومدى جاهزيته إذا ما تعلق الأمر بخطر وشيك، لذلك يبدو أنه في أوقات الأزمات أو التحولات السياسية، يتوضح مشاركة الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه الخيارات الدبلوماسية والاستراتيجية.

وبشكل عام يجتمع المجلس الأعلى للأمن بناءً على استدعاء من رئيس الجمهورية، حسب الحالات التي عدتها المادة 03 في دورة عادية، أولاً، كلما اقتضت الحاجة ذلك للبت في كل مسألة تتعلق بالأمن الوطني ذات بعد داخلي أو خارجي للوطن، وقد حدد القانون رقم 01-23 المؤرخ في سنة 1991 مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية؛ وثانياً، في دورة استثنائية، للبت في إعلان وإنهاء الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المواد 97 و 98 و 99 و 100 من الدستور، بحضور رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية.¹

تجدر الإشارة إلى أن مهام الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني، قد خُددت حسب مرسوم رئاسي رقم 24-389، والذي يمكن القول من خلال مواده أن المشرع الدستوري لم يخول له سلطات تمكنه من اتخاذ قرارات استراتيجية بشكل مستقل، بل إن دوره مساعد لرئيس الجمهورية وهو يعمل تحت سلطته المباشرة، وفي مجال السياسة الخارجية يشرف الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي على تحديد محاور سياسة التعاون العسكري والعلاقات الخارجية وينشطها ويسهر على تنفيذها، بعد موافقة وزير الدفاع الوطني²، وعليه يبرز هنا دور الجيش بشكل مباشر في القضايا الاستراتيجية، مثل صفقات التسلح وعصرنة الجيش، وعلاقات الدفاع مع الدول الكبرى، وغيرها.

الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، وزير العدل، حافظ الأختام، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، قائد الدرك الوطني، المدير العام للأمن الوطني، المدير العام للوثائق والأمن الخارجي، المدير العام للأمن الداخلي، المدير العام لمكافحة التخريب، المدير المركزي لأمن الجيش.

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 21-539 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 26 ديسمبر سنة 2021، يتضمن تشكيلة المجلس الأعلى للأمن وتنظيمه وسيره، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع.99، 29 ديسمبر 2021.

² رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 24-389 مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1446 الموافق 12 ديسمبر سنة 2024، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع.82، الصادرة يوم 18 ديسمبر 2024، 08.

المبحث الثاني: الأبعاد الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية: ديناميات صنع القرار

تستهدف الدراسة من خلال هذا المبحث تحليل الإطار الذي يعتمد عليه صنع القرار في تصفية المعلومات المتعلقة بالسياسة الأفريقية للجزائر، أي دراسة البيئة النفسية لصناع القرار وكيفية تشكيلهم للمواقف والقرارات المتخذة تجاه القارة، يشمل ذلك الإرث التاريخي للعلاقات الجزائرية-الأفريقية، والجوانب الإيديولوجية، والعوامل السيكلوجية لصناع القرار الجزائريين، إضافة إلى كيفية تأثير تصورهم للتهديدات على خطاب الأمن في العمق الاستراتيجي للجزائر.

لقد أصبحت قوة الخطاب عنصرًا مهمًا في تحليل السياسة والأمن، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تقوم الدراسة في هذا الجزء بتحليل عينة من خطاب السياسة الخارجية الجزائرية تجاه أفريقيا، بهدف استكشاف التهديدات وفهم ما يسعى صناع القرار لتأمينه ضمن الدولة. وفي النهاية، تسعى إلى تقديم تحليل لأسباب هيمنة خطاب الأمن على السياسة الأفريقية للجزائر.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن سياسة الجزائر الأفريقية.

لطالما اعتبرت القارة الإفريقية أولوية في السياسة الخارجية للجزائر حتى قبل استقلال البلاد، فما كادت الجزائر ترفع السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي حتى راحت دبلوماسيتها الناشئة تستأنف الاتصال بشعوب إفريقيا وتتسج في خضم الحرب علاقات نضالية طبعت توجه الجزائر الإفريقي بطابع دائم؛ فخلال حرب الاستقلال ضد فرنسا، شارك الثوار الجزائريون في كل الاجتماعات الإفريقية تقريبًا وحصلوا على تضامن الدول الإفريقية المستقلة ودعم ملموس من حركات التحرير ولم يجد الجزائريون الدعم في القارة الإفريقية في نضالهم من أجل الاستقلال فحسب، بل سعوا أيضًا منذ استقلال الجزائر عام 1962 توثيق التضامن بينهم وبين الشعوب الإفريقية، والمساهمة في استكمال تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار ومن جميع أشكال الاستعمار الجديد¹

لقد كان دعم الجزائر للحركات التحررية في أفريقيا امتدادا لنضالها المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم والذي أكسبها إحساسا بالمسؤولية تجاه هذه الشعوب المستعمرة، ومن جهته فإن «العربي بن مهيدي» كتب في العدد الثاني من المجاهد سنة 1956م تحت عنوان "الأهداف الجوهرية لثورتنا"، يقول:

«إن انتصار الثورة الجزائرية يشكل حصنا منيعا ضد الإمبريالية في إفريقيا وبهذا فقد بلورت الثورة

رؤيتها الإفريقية وحددت أهدافها محليا وإفريقيا»²

¹ Yahia H. Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union: From National Liberation Promoter to Leader in the Global War on Terrorism," *Mediterranean Politics* 20, no. 1 (2015): 55–56, <https://doi.org/10.1080/13629395.2014.921470>.

² خضراء هجرسي، عبد الكامل جويبة، «الثورة الجزائرية ودورها في تحرير شعوب إفريقيا»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، م.11، ع.1 (2021): 373.

ان تدعيم الجزائر غداة الاستقلال لكل البلدان الافريقية التي هي تحت الاستعمار ومُساندتها للثوار لنيل استقلال بلدانهم والحفاظ على سيادة قراراتهم، كان تأكيداً على تضامن الجزائر مع كل الشعوب الافريقية الساعية للتحرر، وقد شكّل ذلك اللبنة الأولى لصورة الجزائر الأولى في أذهان الأفريقيين، أين قال الزعيم الثوري "أميركال كابرال" رحمه الله Amilcar Cabral مقولته الشهيرة عام 1968 "الجزائر هي مكّة الثوار"، إن رمزية الثورة الجزائرية كانت ولا تزال ملهمة للشعوب المُستضعفة التي تسعى لنيل الحرية والاستقلال، ولا تزال الجزائر إلى يومنا هذا وفية لمبادئ سياستها الخارجية المتجذرة منذ بيان أول نوفمبر 1954.¹

وان الانتصارات الساحقة للثورة الجزائرية على المستوى العسكري ونشاط الدبلوماسية المكثف خلال الحكومة المؤقتة انعكست آثارها الإيجابية على معظم الشعوب بل صارت تمثل تجربة رائدة في الكفاح الوطني ضد المُستعمر في قارة إفريقيا، وأفشلت المخططات التي وضعتها الدول الاستعمارية للبقاء في القارة الإفريقية واعتبرتها أنموذجاً للكفاح الناجح وساهمت في التعجيل باستقلال الأقطار الإفريقية، وفي هذا الصدد أدلت صحيفة «لوموند» (Le Monde) الفرنسية سنة 1960، بالتصريح التالي:

« إذا كانت القضية الجزائرية إلى تاريخ قريب لم تخرج عن محيطها الشمال الإفريقي أو نطاق المغرب العربي وفرنسا، فإنها اليوم أصبحت ظل سماء القارة الإفريقية وتتحكم في مستقبل أوروبا، بل هي أصبحت أكثر من ذلك».²

ولقد شهدت سياسة الجزائر الخارجية نشاطاً واسعاً في ستينيات القرن الماضي، بعد الاستقلال وظهرت مواقفها جلياً، بعد أن فتحت أبوابها لحركات التحرر والحركات المناهضة للعنصرية، وعلى هذا الأساس أصبحت أرضها قبلة لكل الثوار والمناضلين من أجل الاستقلال والحرية والعدالة، ومن أبرز تلك الحركات التحررية،³ التي استضافتها الجزائر نجد ما يلي:

- 1- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في مواجهة الاستعمار البرتغالي.
- 2- جبهة تحرير موزمبيق في مواجهة الاستعمار البرتغالي.
- 3- الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر في مواجهة البرتغال.
- 4- حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا في مواجهة النظام العنصري.
- 5- الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي (zanu) بقيادة موغابي في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي).
- 6- الاتحاد الشعبي الإفريقي الزيمبابوي (zapu) بقيادة جو شوان كومو في روديسيا الشمالية (زامبيا).

¹ سلام توري، فاطمة بقدي، "القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا"، *مدارات سياسية*، م. 8، ع. 1 (2024): 177.

² بوشان فطيمة، "دور الجزائر في دعم حركات التحرير وتصفية الاستعمار في إفريقيا"، *مجلة المتحف*، 2024، 65.

³ الهادي عامر، *الجزائر ومحيطها الإفريقي 1954-1962*، ع. 1 (الجزائر: مقيرداحي للطباعة والنشر والتوزيع، 2021)، 304.

وقد شمل بجانب دعم حركات التحرر ذلك النشاط الكبير للسياسية الخراجية الجزائرية¹ والمتمثل في:

- دعم التعاون الدولي بين دول العالم الثالث، والسعي لتحقيق التحرر الاقتصادي والتنمية في دول الجنوب.
- المساهمة في النضال ضمن المنظمات الدولية والجهوية، حيث انضمت إلى الأمم المتحدة في 08-10-1962 وإلى حركة عدم الانحياز سنة 1962، وكانت من المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.
- احتضان مؤتمرات ولقاءات دولية لدعم مختلف قضايا التحرر في العالم.

سعت الجزائر تدعيم منظمة الوحدة الإفريقية في نفس الوقت الذي واصلت فيه تدعيم مساعيها نحو تنمية علاقات التعاون بين البلدان الإفريقية، مع حرصها المستمر على تعزيز علاقات التضامن العربي الإفريقي، وقد برز ذلك جلياً من خلال تصريحات مسؤوليها المتكررة على أن البعدين العربي والإفريقي في صلب انتماءات الجزائر، وأهمية الوحدة في مواجهة الاستغلال والتبعية والعنصرية والضغط العسكري الأجنبية وغيرها،² غير أن الثالوث الذي يتكرر في النصوص الرسمية (المؤسسة لسياسة الجزائر الخارجية) والذي يتألف من المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا لا يعكس بشكل كاف الأولويات التي حددتها الجزائر في الواقع؛ وعلى وجه التحديد من حيث الأهمية الكبيرة لأفريقيا ويوضح سليمان شيخ هذه النقطة بشكل جيد:

«إذا كانت نصوص حزب جبهة التحرير الوطني تضع أفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب والعالم العربي في التسلسل الهرمي للتحالفات، فإن هذا لم يكن الحال في الممارسة الدبلوماسية للجزائر المستقلة. تخضع العلاقات مع المغرب والعالم العربي لمخاطر التوترات والمصالحات في الوقت الحالي. ومع أفريقيا، فإن نطاق الشركاء كبير بما يكفي للسماح بسياسة أكثر سلاسة وعمل أكثر اتساقاً. والأسس مختلفة أيضاً بقدر ما تحمل الوحدة العربية ووحدة المغرب دلالات شمولية من خلال دلالاتها على المجتمع الديني واللغوي والثقافي، فإن الوحدة الإفريقية من ناحية أخرى تُفهم بمعنى سياسي في المقام الأول من حيث التضامن المناهض للاستعمار والنضال ضد جميع أشكال الاستغلال والتبعية»³

إن سعي الجزائر إلى صيانة الاستقلال الوطني وتدعيمه، كان ولا يزال يفضي في تعبيره الخارجي إلى توثيق روابط أخوية متينة بالدول الإفريقية، أين استمدت الجزائر زخمها وقوتها من التضامن والنضال المشترك مع كل الشعوب التي كافحت وتكافح من أجل استرجاع سيادتها للتخلص من كافة أنواع التبعية والهيمنة والاستغلال؛ وفي مواجهة تحالف الامبريالية المُحطم لطموحات دول الجنوب، عملت الجزائر على إرساء تحالف استراتيجي مع البلدان ذات السيادة التي استطاعت التحرر من الامبريالية، وسعت تعزيز التضامن الإفريقي-العربي، ويتبين ذلك من خلال التقارير والوثائق الرسمية للدولة الجزائرية، فيما يأتي:

¹ المرجع نفسه، 303.

² الميثاق الوطني (1986)، مرجع سبق ذكره، 68. (بتصرف)

³ Robert A. Mortimer, "Global Economy and African Foreign Policy: The Algerian Model," *African Studies Review* 27, no. 1 (1984): 09, <https://doi.org/10.2307/523947>.

«أن العمل على صيانة الاستقلال الوطني وتدعيمه، يفضي في تعبيره الخارجي إلى التضامن الفعال مع كل الشعوب التي تكافح من أجل استرجاع سيادتها للتخلص من كافة أنواع التبعية والهيمنة والاستغلال، وعلى هذا الأساس فإن الجزائر ما فتئت تؤكد على ضرورة تحقيق وحدة الصف في النضال المشترك ضد الامبريالية والاستعمار، والاستعمار الجديد، وضد الصهيونية والتمييز العنصري بجميع أشكاله وفي جميع مظاهره... إن الجزائر، كبلد إفريقي قد جعلت من استكمال تحرير القارة ومن دعم منظمة الوحدة الإفريقية وتأكيد علاقات التضامن العربي - الإفريقي، ومن تنمية علاقات التعاون والتبادل بين البلدان الإفريقية نفسها، خطوطاً أساسية لتوجيه سياستها الخارجية.¹»

وأيضاً:

«... إن السياسة الخارجية الجزائرية يجب أن تتجه، في إطار التيار المحايد، نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في تعزيز استقلالها وتحررت من الإمبريالية.²»

وبقدر ما كانت تحمله التقارير والوثائق الرسمية للجزائر المستقلة من إرادة ومعاني للتضامن والتعاون الإفريقي، فقد قابل ذلك تبني الجزائر واحدة من أكثر السياسات الخارجية نشاطاً بين الدول الأفريقية، وربطت بشكل صريح نموذجها التنموي المحلي بمخاوف سياستها الخارجية، لقد تعامل الجزائريون، تحت قيادة زعماء مختلفين مثل بن بلة وبومدين وبن جديد، مع السياسة الخارجية باعتبارها عنصراً حاسماً في استراتيجية التنمية الاقتصادية،³ ومن بين الأمثلة التي تعكس النشاط الكبير داخل القارة وأهمية التي توليها سياسة الجزائر الإفريقية للتعاون بين الأصدقاء الافارقة، نجد في مقال نشر على جريدة المجاهد عام 1983 -على سبيل المثال لا الحصر- يبرز عملياً أن مبادئ والالتزامات التي سطرته الجزائر للوحدة الإفريقية ومواجهة الآثار المدمرة للإمبريالية كانت تُجسد على أرض الواقع؛

وجاء في نص الجريدة، قيام الأخ «محمد بن أحمد عبد الغني» "رحمه الله" عضو المكتب السياسي والوزير الأول بزيارة عمل وصداقة لخمس بلدان إفريقية بين 25 و29 أبريل 1983 وهذا رفقة وفد هام، على الخصوص الأخ «علي أوبوزار» كاتب الدولة للتجارة الخارجية، أجرى الوزير الأول خلال الزيارات عديد المحادثات التي تمحورت حول مختلف القضايا التي تهم إفريقيا، وعلى وجه التحديد تعزيز العلاقات الثنائية مع هذه الدول الصديقة، وقضية الصحراء الغربية، وتطوير التعاون جنوب-جنوب الذي دعت وعملت به الجزائر منذ سنة 1980 حيث أنها صارت تستورد الكثير مما تحتاج إليه من منتوجات الدول الإفريقية الصديقة،⁴ وما يلاحظ هو

¹ حزب جبهة التحرير الوطني، تقرير الأمين العام المقدم للمؤتمر الخامس (الجزائر: 19-22 ديسمبر 1983)، 37، 45.

² REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, *Déclaration de Tripoli*, Congrès (le Conseil National de la Révolution Algérienne, 1962), 37-38.

³ Mortimer, "Global Economy and African Foreign Policy," 06.

⁴ «الأخ عبد الغني في زيارة لعدة دول إفريقية»، *المجاهد*، ع. 1187، 06 ماي 1983: 15.

إعطاء الأهمية لمرافقة كاتب الدولة للتجارة الخارجية حسب نص الخبر في الجريدة، ما يؤكد أن الدبلوماسية الجزائرية كانت قولاً وممارسة من حيث تعزيز الوحدة الإفريقية والعمل بها.

استغل الجزائريون في عام 1967 انعقاد المؤتمر الأول لمجموعة الـ 77 الناشئة بالجزائر لنشر وجهة نظرهم القائلة بأن "المواجهة الرئيسية في عالم اليوم هي بين الإمبريالية والعالم الثالث... بين الشمال الغني والجنوب الفقير"، ومن خلال خطابه الرئيسي، سعى الرئيس بومدين إلى تحديد نبرة انتقاد جذري للنظام العالمي القائم من خلال المطالبة "بإعادة الديون التي تعاقدت عليها الدول الغربية نتيجة لاستغلالها البغيض" للعالم الثالث. ولقد عملت الجزائر، بصفتها منظمة أولاً، ثم وسيطاً بين مجموعات فرعية من مجموعة الـ 77، على إنتاج ميثاق الجزائر، وهو أول منصة مشتركة شاملة تتبناها دول الجنوب للتفاوض مع الشمال.¹

كما لعبت الجزائر دوراً مهماً في تحرير إفريقيا اقتصادياً فقد ارتكز دورها على إرساء دعائم إقامة نظام اقتصادي دولي جديد سنة 1974م وتمكنها من استصدار لوائح 3201 (S.VI) و3202 (S.VI) في هيئة الأمم المتحدة تنص على ضرورة إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد لتقليص الفوارق بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو وضرورة تحكم الدول النامية لاسيما الإفريقية منها في موادها الأولية.² وباعتبارها داعمة للتحرير، لعبت الجزائر كذلك دوراً فعالاً في قرار منظمة الوحدة الإفريقية بقبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (SADR) باعتبارها العضو الكامل الحادي والخمسين في المنظمة في عام 1982.³

ولكن هذا النشاط الحافل لسياسة الجزائر الإفريقية خفت حدته بسبب الاضطرابات الكبرى التي زعزعت استقرار الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى عزلة دولية شبه كاملة بسبب الصراع المدني الداخلي الذي وضع قوات الأمن في مواجهة الإرهاب؛ ورغم ذلك، شاركت الجزائر بانتظام في قمم منظمة الوحدة الإفريقية، والواقع أنه عندما فرضت القوى الغربية حظراً شبه كامل على الأسلحة، تلقت الجزائر أسلحة من جنوب إفريقيا، الصديقة التي تذكرت مساهمة الجزائر في النضال ضد نظام الفصل العنصري، وفي يوليو 1999، عندما عاد الأمن النسبي إلى البلاد، استضافت الجزائر القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي حضرها عدد كبير من الحضور. وكانت استضافة القمة بمثابة تمهيد لنجاح دبلوماسي لإعادة تأكيد الدور القيادي للجزائر في أفريقيا.⁴

¹ Mortimer, "Global Economy and African Foreign Policy," 06.

² منصف بكاي، "دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية، م.1، ع.1 (الجزائر: جامعة الجزائر 2، 2014): 1-3.

³ Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union," 58.

⁴ Ibid, 59.

إن التغييرات الحكومية غير الدستورية والانقلابات العسكرية هي قضية أخرى كان للجزائريين دور فعال في معالجتها من قبل رؤساء الدول والحكومات الآخرين. ففي قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر عام 1999، دفعوا باتجاه إصدار إعلان يحظر الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، وقبول التهديد باستبعاد مدبري الانقلابات من المنظمة، وقد تم تبني هذا الإعلان لاحقاً في إعلان ثانٍ في قمة منظمة الوحدة الإفريقية عام 2000 في لومي، توغو. ويؤمن المسؤولون الجزائريون أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحدث بدون حكم جيد، بما في ذلك الشفافية على جميع المستويات¹.

وكان الإنجاز الآخر اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الإرهاب أحد الإنجازات العظيمة للجزائر، حيث عزز مكانة الجزائر في لعبها دوراً ريادياً في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في القارة، مما أهلها لاستضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي تضطلعان بدعم قدرات البلدان الإفريقية في التصدي لهذه الظواهر ومكافحتها، وهما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (AFRIPOL)².

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت من بين رواد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد NEPAD)، التي تضمنت رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، بالتركيز على مكافحة الفقر وتعزيز قدرات بلدان القارة في مجال التنمية البشرية وفسح المجال أمام الطاقات الشبابية للنهوض بشتى ميادين التنمية. كما انخرطت الجزائر في المساعي الرامية إلى إصلاح الاتحاد الإفريقي بجعله مواكباً لتطلعات الشعوب الإفريقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع المبادلات البينية في القارة³.

وفي مواجهة تحول النزاعات في القارة الإفريقية إلى واقع يقتضي من جميع الدول الإفريقية مواجهته والوقوف على أسبابه ودواعيه، تحملت الجزائر المسؤولية اتجاه السلم والأمن الإفريقي، وقد عرفت الجزائر منذ أواخر سنوات التسعينات توسيع نشاطها الدبلوماسي في القارة الإفريقية من خلال المساهمة في حل النزاعات، وهذا ما نجده انعكس على عديد القضايا الإفريقية، والتي شكلت أثرها الوساطة الجزائرية في النزاع الاثيوبي - الارتيري حول الحدود، وكذلك النزاع المالي، ويعكس هذان النموذجان نزاعين يختلفان من حيث المسببات وبالتالي يتحدد من خلالها تطور مسار الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة تحدي السلم والأمن في إفريقيا⁴.

¹ Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union," 60.

² الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، "إفريقيا"، في: <https://bit.ly/3TF9Vxr>، يوم: 2025/01/16.

³ المرجع نفسه.

⁴ غضبان سمية، "مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية - تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.3، ع.3 (2018): 53.

المطلب الثاني: المحددات الإدراكية والخطابية لصنع القرار الأمني في سياسة الجزائر الإفريقية

قبل الشروع في تحليل الخطاب سوف أقوم أولاً بكشف الإطار الذي يعتمد عليه صناع القرار في تصفية المعلومات التي يتم نقلها لهم من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، ما يُمكنهم من إنتاج قرارات سيادية تُحدد الأولويات الأمنية بالنظر في العمق الاستراتيجي للجزائر (يتراوح هذا الإطار بين فكرة الدولة، العقيدة الأمنية والأيدولوجيا، إدراك بيئة التهديدات والاستعدادات الشخصية)، وتُوفر لنا دراسة مؤسسات صنع القرار التي تطرقت إليها سابقاً، استيعاب من يُحدد ما يُشكل تهديداً (الفاعل الأمني)، يساعد ذلك في تسليط الضوء على العمليات التي يتم من خلالها تأطير قضايا مُعينة كمخاوف أمنية، وتحديد الموضوع المرجعي للأمن في خطاب السياسة الخارجية الجزائرية؛ بمعنى معرفة ما الذي يحاول صناع السياسات تأمينه داخل الدولة؟ ومن ماذا هي مهددة بالضبط في بعدها الإفريقي؟ خاصةً بعد الهجوم الإرهابي على محطة الغاز في عين اميناس.

من الصعوبة بما كان أن أدقق بالشكل الكافي لمعرفة العلاقات الفوقية والتحتية بين مؤسسات صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية، غير أن ذلك لن يكون عائقاً أمام الدراسة، إذ لا يزال بالإمكان تحليل وتشفير مختلف الرسائل للداخل والخارج فيما تعلق بالأبعاد الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، من خلال تحليل الخطاب الرسمي الصادر عن مختلف مؤسسات الدولة السيادية، سوف نخلص من خلال مخرجات هذا المطلب تحديد خط العمل المتبع في التحليل، أي تحديد الفاعل الأمني، والكائن المرجعي للأمن؛

لا يجب الخلط بين الكائن المرجعي للأمن ووحدة التحليل، إذ يُمكن أن يحصل ذلك عند الانتقال بين مستويات التحليل التي بُنيت سابقاً في الإطار المنهجي، سيتبين بشكل لافت الدولة كوحدة تحليل رئيسية في الفصل الثاني، وذلك تماشياً مع متطلبات الدراسة.

الفرع الأول: تحليل البيئة النفسية لصناع القرار الجزائريين وتأثيرها في توجيه السياسة الأمنية نحو أفريقيا.

بالرغم من صعوبة الوصول إلى إجراء مقابلات مع صناع القرار بغية الوصول لنتيجة أكاديمية بشكل أكثر دقة، إلا أنه يمكن الاستدلال بـ المقابلات الصحفية والخطابات والتقارير الرسمية وتحليلها، إن التمييز بين الفكرة والتعبير المؤسسي والقاعدة المادية للدولة يوفر الحيز المناسب لوضع صور النخبة والمنشور السلوكي لصناع القرار تحت المجهر، من حيث المبدأ، يكون صانع القرار مقيداً بسمات السياسة الخارجية الجزائرية وهو لا يستطيع بأي حال من الأحوال تغيير فكرة الدولة* التي تؤسس شرعيتها في أذهان الجزائريين؛ وتُخول

* بدون وجود فكرة واسعة الانتشار ومتجذرة إلى حد كبير عن الدولة بين السكان، فإن مؤسسات الدولة نفسها تواجه صعوبة في العمل والبقاء، وتكتسب مركزية الفكرة الملزمة أهمية خاصة بالنسبة للمفهوم الواسع للدولة الذي يعد ضرورياً لتحليل الأمن، وإذا كان قلب الدولة يكمن في الفكرة التي تحملها في أذهان السكان، فإن هذه الفكرة نفسها تصبح هدفاً رئيسياً للأمن الوطني؛ وقد تكون الدولة التي لا تمتلك فكرة ملزمة في وضع غير مؤاتٍ إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على الحفاظ على وجودها في ظل

الساتير الجزائرية في فترة الدراسة رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية، لذلك تعتبر هذه الأطروحة -رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني- الفاعل الأمني الرئيسي في التحليل.

1- فكرة الدولة الجزائرية، العقيدة الأمنية، الأيديولوجيا:

فهو "فكرة الدولة الجزائرية" بمعنى "قيم ومبادئ ثورة نوفمبر" أمر بالغ الأهمية. فهذه القيم تتمثل أساساً في الكرامة والقوة والحرية والعدالة، وفي رفض الإماءات والتدخلات الخارجية. وتزداد أهمية فهمها اليوم لأن لها علاقة وثيقة بما نعيشه راهناً، إذ إن الأمور مترابطة ببعضها بعضاً.

لقد بُنيت فكرة الدولة الجزائرية على المشروع الثوري المتمثلة في مرجعية ثورة 1 نوفمبر 1954، تلك الثورة التي أسست لشرعية تاريخية تجسدت عبر النضال التحرري، ووحدت مكونات الهوية الثلاثية: الإسلام والعروبة والأمازيغية. وتُعزز هذه الفكرة عبر المؤسسات الدستورية التشاركية التي تُكرس السيادة الشعبية، وتُدار وفق النسق الجمهوري الديمقراطي القائم على العدالة الاجتماعية والمساواة. ويلعب الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير*، دوراً محورياً بوصفه ضامناً دستورياً للحفاظ على الاستقلالية الوطنية والوحدة الترابية والسلامة الجيوسياسية لكل المجالات الحيوية: بحراً وبراً وجوّاً، عبر الردع الاستراتيجي ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

وتتجلى هذه المرجعية الثورية عملياً في المواقف السيادية التي اتخذتها قيادة الثورة؛ وتحمل شهادة المجاهد صالح قوجيل دلالة رمزية عميقة على هذا المبدأ؛ فعندما جلس الجنرال ديغول إلى طاولة المفاوضات مع "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" (GPRA)، تحركت أطراف عديدة من أصدقاء الثورة الجزائرية سعياً للتوسط بين الجزائر وفرنسا، غير أن القيادة الجزائرية أدركت مبكراً خطورة قبول وساطة قد تُقيد قرارها السيادي،

نظام دولي تنافسي؛ تشكل الديناميات المحلية والدولية في الواقع عنصراً أساسياً في تحليل الأمن، فضلاً عن العلاقة المعقدة بينهما، فإن المفهوم المتبادل التكوين للدولة والنظام يصبح أسهل فهماً عندما نفهم الدولة بالمعنى الواسع للعلاقة الإقليمية . السياسية . الاجتماعية؛ وفكرة الدولة هي التي توفر الروابط الرئيسية التي تربط بين حزمة الإقليم . السياسة . المجتمع، وتحدد الكثير من طابعها وقوتها كفاعل في النظام الدولي، إن تتبع جوهر الدولة إلى المستوى الاجتماعي السياسي يمنحنا دليلاً رئيسياً حول كيفية التعامل مع فكرة الأمن القومي. (Buzan, People, States & Fear: 60-61, 64.)

* تم الاستعانة بديباجة دستور 2020، لتوضيح عمق فكرة الدولة الجزائرية، وللتأكيد على الكائن المرجعي للأمن الجزائري في التحليل: "الدولة-الأمة".

* طبقاً لقرار مؤتمر طرابلس، أين تم "إعادة هيكلة الجيش وتسميته" بقي الجيش مرتبطاً بالشعب وبالوطن، يُحافظ على الوطن ويبقى متمسكاً بشعبه، يُحافظ على الحدود، وعلى السيادة، وهذا هو دور الجيش عندما يبقى سليل جيش التحرير، بمعنى أن خط التفكير هذا ليس وليد اليوم فقط.

فأصرت على مفاوضات فرنسا وجهاً لوجه دون أي طرف ثالث، مكتفيةً بطلب الدعم الدبلوماسي والعسكري والسياسي من حلفائها. ويرى قوجيل في هذا الموقف تأكيداً تاريخياً على حق الجزائر في صون قرارها، منطلقاً من قناعة راسخة بأن أي وسيط، مهما حسنت نواياه، لا يخلو حسابه من اعتبارات مصلحته الخاصة أولاً؛ وهو ما تشهد عليه التجربة الفلسطينية طوال العقود السبعة الماضية. بهذا التصلب في الموقف، نجت الجزائر من تجنب مصير شبيه بما آلت إليه القضية الفلسطينية، رغم أن مفاوضاتها مع باريس لم تخلُ من مناورات كبرى استهدفت اقتطاع الصحراء وتقسيم البلاد، وهي مخططات تصدى لها الجزائريون وأفشلوها. والحقيقة التي يكشفها هذا المشهد أن ديغول لم يكن يتفاوض إنقاذاً للجزائر، بل إنقاذاً لفرنسا نفسها التي انهارت وقتها¹؛

وهذا الموقف التاريخي يُفسر إلى اليوم تمسك الجزائر بمبدأ استقلالية القرار الاستراتيجي، الذي يظل يحكم عقيدتها الأمنية الراهنة، وإذا كانت هذه المرجعية الهوياتية والتاريخية تُشكّل الأساس المعنوي للدولة، فإن ترجمتها الفعلية تتجسد في تصور الجزائر لأمنها القومي، فالفكرة الجزائرية للدولة تُعتبر مشروعاً أمنياً وجودياً، يربط بين الإقليم بوصفه حرمة ترابية استُعِيدت بالتضحيات، والمجتمع بوصفه كياناً ثقافياً متجانساً. وهي تعكس تفاعل الديناميات المحلية مع النظام الدولي، في إطار المرجعية التأسيسية التي تحفظ للجزائر مكانتها فاعلاً سيادياً في المحافل الإقليمية والدولية، مع التزامها بمبادئ الشرعية الأممية وحقوق الإنسان.

وبما أن الجزائر تُعرّف نفسها دولةً قوميةً ذات سيادة، فإن عقيدتها الأمنية تتركز أساساً على حماية الأمة والحدود والاستقلال السياسي. وتُعتبر هذه العقيدة انعكاساً لأيديولوجيا الدولة المُحدّدة للقيم والمبادئ التي توجّه سياساتها الأمنية، وهي بذلك تُمدّ الفاعلين الأمنيين بخطّ ناظمٍ متناسقٍ من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

وقد عرفت الجزائر في الماضي، على غرار باقي الوحدات الدولية الأخرى، سباقاً للتسلح كان جزءاً من سياسات الدول الكبرى الساعية لإظهار هيمنتها وتفوقها، غير أن الأمن القومي الجزائري تجاوز المعنى الضيق الذي أغفل المعاني الإنسانية للأمن ليُعرّف لاحقاً بأنه: يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة، فالأمن الحقيقي للدولة الجزائرية ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد قدراتها المختلفة، ومن مواجهتها لتلك المصادر بما يتيح تنمية حقيقية لهذه القدرات، حاضراً ومستقبلاً².

وترى دوائر الأمن السيادية في الجزائر أن الأمن القومي يعني الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع. وبناءً عليه، يمكن القول إن الأمن القومي الجزائري يعني حماية "الدولة الأمة" من خطر القهر على

¹ صالح قوجيل، "الجزائر تشهد يوم الوغى.. نوفمبر يعود على طريق التأسيس والتأصيل للجمهورية الجديدة"، مجلس الأمة، ع.92 (2021): 71.

² نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.4، ع.1 (2020): 1085.

يد قوًى وتهديدات أجنبية. وهو بذلك مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة توخياً للحفاظ على بقاء المجتمع، وحمايته من الأخطار المحدقة به جراء تلك التهديدات¹.

كما تقوم عقيدة الجزائر السياسية والأمنية على جملة من المبادئ تحوّلت مع الزمن إلى ثوابت. فمن جهة الشرعية الدولية: كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح. ومن جهة السيادة: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، باستثناء المشاركة في حربي 1967 و1973 ضد الكيان الصهيوني. ومن جهة التسوية: رفض الخيار العسكري وتفضيل الحل السلمي، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة. ومن جهة الاستقلالية الأمنية أخيراً: أمنٌ غير منقوص لكل الدول، ونظامٌ أمني خاص بكل دولة، واستقلالٌ أمني بعيداً عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها².

وعلى أساس هذه المبادئ، ولا سيما رفض المظلة الأجنبية، حدّدت الجزائر الوضعية الاستراتيجية لجيشها. فيحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها لدرد العدوان لا للاعتداء على الغير أو التدخل خارج الحدود، واستقلالية القرار الاستراتيجي، أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان الأمن القومي³.

2- إدراك صُناع القرار لبيئة التهديدات

بالاستناد على التحديات التي تواجه العمق الاستراتيجي والجوار الإقليمي للجزائر، يتوضح بشكل لافت مختلف التهديدات والثغرات، والتي لا يمكن لصُناع القرار الإغفال عنها كون عدم مراعاتها يُخل بالتوازن والأمن الإقليميين ويهدد الأمن القومي الجزائري، تُشكل كيفية إدراك الفواعل الأمنية في الجزائر لهذه التهديدات والثغرات نقطة الانطلاق في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية بشكل عام، وفي تشكيل السياسة الأمنية في الإقليم الساحلي-المغاربي بشكل خاص.

يرى "بوزان" أنه فقط عندما يكون لدينا فكرة معقولة عن طبيعة التهديدات ونقاط الضعف في الأشياء التي يتم توجيهها نحوها، يمكننا أن نبدأ في فهم الأمن الوطني كمشكلة سياسية، إن "انعدام الأمن" * Insecurity يعكس

¹ فلاك، المرجع نفسه، 1086.

² بن عنتر عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، في: <https://bit.ly/4isLb18> ، يوم: 08-01-2025.

³ بن عنتر، المرجع نفسه.

* يشير انعدام الأمن في الأمن القومي إلى تعرض الدولة الفعلي أو المتصور للتهديدات التي قد تقوض سيادتها واستقرارها وبقائها. وينشأ هذا عندما تقتصر الدولة أو المجتمع إلى الوسائل اللازمة لمعالجة التحديات الداخلية أو الخارجية بشكل فعال، مما يؤدي

مزيجاً من التهديدات ونقاط الضعف، ولا يمكن فصل الاثنين بشكل مفيد؛ يشير هذا التمييز بين التهديدات والتهغرات إلى انقسام رئيسي في سياسة الأمن، ألا وهو أن الدولة يمكنها أن تسعى إلى تقليص انعدام الأمن لديها إما عن طريق تقليص ضعفها أو عن طريق منع أو تقليص التهديدات، وتشكل هذه البدائل الأساس، على التوالي، لأفكار الأمن الوطني؛ بعبارة أخرى، يمكن لسياسة الأمن الوطني أن تركز إما على الداخل، سعياً إلى تقليص نقاط ضعف الدولة نفسها، أو على الخارج، سعياً إلى تقليص التهديد الخارجي من خلال معالجة مصادره¹.

بالنسبة لسياسة الجزائر الأمنية، سواء إذا ما تعين على صناع القرار التركيز على التهديدات أو نقاط الضعف، تبقى الدولة معرضة للخطر لاعتبارات واقعية وأخرى سياسية، بالنسبة للأولى يمكن فهمها بالنظر في الديناميات الأمنية العابرة للحدود الوطنية التي تتفاعل معها الجزائر من خلال الحدود التي تشترك فيها مع ست دول بالإضافة إلى إقليم الصحراء الغربية -حدود هشة ومائعة وامتدادها طويل جداً وتتسم بالتوترات بين الدول و/أو بعدم الاستقرار الحكومي و/أو النزاعات الداخلية والتهديدات العابرة للحدود القومية- وهو ما يجعل الجزائر عرضة لتداعيات عدم الاستقرار في دول الجوار (ليبيا، مالي، النيجر)، وبذلك تكاد أن تصبح ثغرات الدولة غير محدودة، بالرغم من كل الجهود الدفاعية المبذولة والنفقات العسكرية لتأمين الحدود؛

وبذات القدر، تُقاوم الاعتبارات السياسية تركيز الجزائر على "انعدام الأمن" الذي يرتبط بجوارها الإقليمي، وكما هو معلوم عند الباحثين في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، أن التهديدات الأمنية تنتقل في القطاعين السياسي والعسكري بسهولة أكبر على مسافات قصيرة منها على مسافات بعيدة، وأن أهمية القوى الإقليمية في التحليل الأمني تبرز من خلال أنماط التفاعل الأمني مثل المنافسة، وتوازن القوى، والتحالفات السائدة بينها، والتي تحدث على المستوى الإقليمي². وفي ظل البنية الفوضوية التي يتميز بها مركب الأمن الإقليمي* الساحلي-المغاربي، ترى الجزائر -التي تملك أكبر جيش في المنطقة- نفسها الفاعل الأمني الرئيسي.

إلى الشعور بعدم اليقين والخوف. وقد يتجلى انعدام الأمن بطرق مختلفة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية والتهديدات العسكرية والاضطرابات الاجتماعية.

¹ Buzan, People, States & Fear, 112.

² قشي عاشور، "الساحل الأفريقي بوصفه مركباً أمنياً: إعادة ضبط حدود الإقليم"، استراتيجية، م.4، ع.1 (2017): 121.

* مركب الأمن الإقليمي "هو مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمن، أو نزع الأمن، أو كلاهما، جد مترابطة، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن تحليلها، أو حلها، بشكل معقول بعيداً عن بعضها البعض"، من بين المفاهيم التحليلية العديدة لنظرية مركب الأمن الإقليمي، مفهوم الاختراق penetration، الذي يربط الديناميات الأمنية الإقليمية بنظيرتها العالمية؛ يتضمن المفهوم معنى اختراق الفواعل الخارجية لمركبات الأمن الإقليمية عبر وضع ترتيبات أمنية معينة مع القوى الإقليمية الواقعة ضمن المركب الأمني، آلية الاختراق Mechanism of Penetration، كما يطلق عليها "بوزان" و "ويفر"، تأتي نتيجة نهج منطق ميزان القوة الذي يشجع بدوره منطق المنافسة الإقليمية، (مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر والمغرب). المنافسة

ينظر صُناع القرار الجزائريون إلى توزيع القوة في الإقليم الساحلي-المغاربي من خلال عدسة تاريخية وسياسية تعكس نمط علاقات الصداقة والعداوة التي تراكمت على مدى العقود، فهم يدركون أن التوازنات الأمنية في المنطقة تتأثر بشكل كبير بالتحالفات والصراعات التاريخية، خاصة أن لديهم تجارب سابقة للصراع مع المغرب ("حرب الرمال" وبسبب إقليم الصحراء الغربية)، لذلك يبدو الخطاب تجاه المغرب أكثر تشددًا واستعدادًا للردع، بينما يؤمن القادة بالتعاون مع تونس وموريتانيا (على سبيل المثال لا الحصر)، وبذلك، عند اتخاذ القرارات الأمنية، يسعى صُناع القرار إلى تعزيز الوجود الأمني الجزائري في المناطق الحدودية الحساسة، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول الجوار لتجنب تصعيد التوترات، كما يأخذون في الاعتبار الدور التاريخي للجزائر كدولة رائدة في المنطقة وأكثر انفتاحًا على الحلول السلمية، مما يدفعهم إلى تبني سياسات تُعزز من مكانة الجزائر كفاعل أمني رئيسي، مع الحرص على عدم إثارة مخاوف دول الجوار من هيمنتها العسكرية.

الجدول (1.1):

مقارنة نفقات الدفاع ونسبتها إلى الناتج المحلي الخام للجزائر ودول الجوار في فترة 2020-2023

البيانات الدول	نفقات الدفاع الوطني بال (مليون دولار)				نفقات الدفاع نسبة إلى الناتج المحلي الخام ب (نسبة مئوية %)			
	2023	2022	2021	2020	2023	2022	2021	2020
الجزائر	9708.28	9112.46	9145.81	18263.97	6.7	5.6	4.7	8.2
المغرب	4830.96	5378.37	4995.03	5184.93	4.0	3.8	3.8	3.6
تونس	1157.37	1250.45	1156.19	1208.20	2.7	2.6	2.5	2.4
موريتانيا	198.53	230.94	225.35	277.16	2.4	2.3	2.3	2.5
ليبيا	/	/	/	/	/	/	/	/
النيجر	238.27	202.40	242.51	331.60	1.7	1.4	1.7	2.1
مالي	593.87	652.88	582.02	784.51	3.4	3.4	3.1	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على، SIPRI Military Expenditure Database، في:

<https://milex.sipri.org/sipri>

يُصنف الإنفاق العسكري الجزائري من بين الأعلى في المنطقة، ووفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنفقت الجزائر في المتوسط 6.3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش في فترة 2020-

الأمنية الإقليمية تعد مصدرا محفزا للأطراف المحلية لطلب المساعدة من الأطراف الخارجية، ومن ثم، وصل الديناميات الأمنية الإقليمية بنظيرتها العالمية.

2023، كما هو موضح في الجدول 1.1 وبالمقارنة مع جيرانها الأفارقة، فإنها تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنفاق العسكري.

نمت الميزانية العسكرية للبلاد بشكل مطرد على مدى السنوات العشر الماضية، كما هو موضح في الجدول 2.1 وبشكل خاص في عام 2023، بمعدل 91.23% مقارنة بعام 2022؛ كما نمت الميزانية العسكرية للبلاد بشكل مطرد على مدى السنوات العشر الماضية (حتى عام 2022) بمعدل 16.1%.

الجدول (2.1):

بيان تطور الاعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدفاع الوطني نسبة إلى المجموع العام للاعتمادات برسم التسيير لفترة

2025-2015.

النسب	المجموع العام للميزانية (الوحدة: دينار جزائري)	النسبة المئوية لتغير الميزانية مقارنة بالعام السابق	الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع الوطني (الوحدة: دينار جزائري)	النسبة المئوية للتغير مقارنة بالعام السابق	النسبة المئوية لتغير الاعتمادات مقارنة بالعام السابق
السنة					
2015	4.972.278.494.000	/	1.047.926.000.000	21.07	/
2016	4.807.332.000.000	-3.31	1.118.297.000.000	23.26	6.71
2017	4.591.841.961.000	-4.48	1.118.297.000.000	24.35	00
2018	4.584.462.233.000	-0.16	1.118.297.000.000	24.39	00
2019	4.954.476.536.000	8.07	1.230.000.000.000	24.82	9.98
2020	4.893.439.095.000	-1.23	1.230.330.000.000	25.14	0.026
2021	5.314.506.529.000	8.60	1.230.000.000.000	23.14	- 0.026
2022	6.311.532.437.000	18.76	1.300.000.000.000	20.59	5.69
2023	13.786.828.387.000	118.43	2.486.000.000.000	18.03	91.23
2024	15.275.282.544.000	10.79	2.926.000.000.000	19.15	17.69
2025	16.794.613.563.000	9.94	3.349.514.000.000	19.94	14.47

المصدر: قوانين المالية للفترة 2015-2025، الموقع الرسمي لوزارة المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

<https://bit.ly/3PsiQiE>

ان التدقيق البسيط في نفقات التسليح، يُبرز بشكل لافت تطور الانفاق العسكري عام 2023 بشكل مضاعف، ما جعل بعض الدارسين ووسائل الإعلام، يصفونها بأنها ميزانية حرب و/أو أن الجزائر تُحظر لشيء ما (في

¹ Intissar Fakir and Zine Ghebouli, "Algeria's Military Apparatus: Powerful and on the Rise," *ISPI* (blog), accessed January 8, 2025, <https://bit.ly/40putNq>

سياق التوتر مع الجار المغرب)، إن هذه القراءات تُعتبر ناقصة بل وفي كثير من الأحيان تكون سطحية ومُشتتة للفهم، بدليل أنها تَحْصِر دوافع الجزائر للتسلح في إطار ضيق (دوافع سياسية/الهيمنة)، متناشئة التهديدات الكبرى التي تتطلب تصّافر جهود الدول في مركب الأمن الاقليمي الساحلي-المغاربي، وفي المقابل يمكن إرجاع نفقات التسلح الكبيرة للجزائر إلى عدة عوامل استراتيجية وأمنية واقتصادية وسياسية، وذلك انطلاقاً من المُدركات الاستراتيجية التي تعتمدها القيادة العليا للبلاد، وتعكس هذه النفقات أولويات الجزائر في الحفاظ على أمنها القومي، وحماية حدودها، وتعزيز دورها الإقليمي، ومع ذلك تظل "المعضلة الأمنية" كذلك عامل مؤثر في تلك المُدركات.

لقد صرح رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة على أهمية تطوير وعصرنة الجيش، وقد أكد على أن الجزائر بلدٌ مسالم، وأن عقيدة الجيش دفاعية، وليس للجزائر نوايا توسعية مثل دول أخرى في المنطقة، وأنا أقتبس من كلامه، حين قال:

«... وَبِجُرْ أَنْ أُؤَكِّدَ هُنَا عَلَى عَقِيدَةِ الْجَيْشِ الْوَطَنِيِّ الشَّعْبِيِّ الدِّفَاعِيَّةِ وَعَلَى أَنَّ سِلَاحَهُ مُوجَّهٌ حَصْرًا لِلدِّفَاعِ عَنِ الْجَزَائِرِ، وَحِمَايَةِ سَيَادَتِهَا الْوَطَنِيَّةِ، إِلَى جَانِبِ الْمُسَاهَمَةِ فِي إِخْلَالِ الْأَمْنِ وَالسَّلَامِ الدَّوْلِيِّينَ، طَبَقًا لِلالتزاماتِ الدَّوْلِيَّةِ وَالْجَهْوِيَّةِ لِبِلَادِنَا، وَاخْتِرَامًا لِلْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ، وَفِي إِطَارِ مَبَادِنَا وَقَوَاعِدِنَا الدَّسْتُورِيَّةِ»¹.

وقال أيضا:

«كلما نقوي الجيش وهيبته، كلما نقصنا بذلك الأطماع، هو ليس جيش لكي يعتدي، إن التاريخ يشهد للجزائر المستقلة منذ مارس 1962 إلى يومنا هذا، لم تخرج الجزائر يوما عن الشرعية الدولية، لم تُقم الجزائر يوما بالاعتداء على بلد آخر، لقد تم الاعتداء علينا وهُجم علينا، ولكن نحن لم نقم بذلك، نحن ندافع على ترابنا فقط، إذا نحن نسعى ليكون جيشنا قويا وتقوية الجيش هنا، ليست للسيطرة على منطقة أو بغية أن نسيطر على جيران أو غيرها، لا أبداً، بل نسعى لحماية الأرض التي ضحى من أجلها قوافل تلوى القوافل من الشهداء»².

تنظر الجزائر إلى جوارها الاقليمي -مالي و ليبيا على وجه التحديد- على أنها مهددة للأمن الاقليمي لاحتوائها مختلف التهديدات، هذه الأخيرة تتمثل في: الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، التي تقوم بالإتجار بالسلاح والمخدرات، بالإضافة إلى الجماعات الانفصالية المتواجدة على الحدود مع الجزائر، والتي تطالب باستقلال إقليم الأزواد، وقد تم اختبار هذه التهديدات في اختطاف القنصل الجزائري في غاو، والموظفين الدبلوماسيين من قبل جماعة التوحيد والجهاد.³

¹ كلمة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال افتتاح العرض العسكري، 2024، في: <https://bit.ly/4kpMfbr>

² الدفاع الوطني.. الاستراتيجية والتجسيد، الجزء الأول، 2024، في: <https://bit.ly/41UdUbW>، (د، 20:12).

³ مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع.02 (2014): 10.

ان حدود الجزائر الكبيرة وطبيعة مناخ صعب مراقبته، يُكلف الدولة الجزائرية العمل على زيادة العُدّة والعتاد لضمان الحد الأدنى من حماية الحدود وهو ما يتطلب ميزانية إضافية لوزارة الدفاع الوطني، فمثلا مع نهاية سنة 2011 كانت الجزائر قد جندت 25000 جنديا في نشاط مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء فقط.¹

تُعتبر الجزائر البلد الأكثر ذوفاً عن الأمن الإقليمي؛ إذ تتركز له إمكانات أكبر بكثير من غيرها (أنظر الجدول 1.1). بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، تعتمد الجزائر حصرياً على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاماً بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسياً وعسكرياً. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تحوّلها فإنها تبذل "مجهوداً حربياً" ضخماً، من حيث العُدّة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلاً عن المساعدات التي تقدمها لهم، ولا نقول شططاً إن اعتبرنا الجزائر أهم عامل استقرار في الإقليم المغربي-الساحلي؛ فهي تدعم، سياسياً ومالياً وأمنياً وحتى عسكرياً، تونس ومالي والنيجر وليبيا (تستفيد هذه الأخيرة من الدعم السياسي والأمني).²

يفسر هذا المجهود الحربي المعتبر أهمية إنفاق الجزائر العسكري المرتفع، ويعود تسليحها القوي، خلال السنوات الأخيرة، إلى تمسكها باستقلالها الأمني وإلى عوامل بنيوية أخرى (تأخر متراكم في برامج تسليحها لأسباب داخلية) وطارئة، لكنها تتحوّل لتصبح هي الأخرى بنيوية، والمتمثلة في القلاقل الأمنية في بيئتها الإقليمية، (الأزمات الليبية والمالية)، علماً بأن جزءاً من الأسلحة الثقيلة، مثل المقاتلات، يُستخدم في مراقبة الحدود.³

من جهة أخرى، يقوم تأمين الحدود عادة على معادلة بسيطة: وجود طرفين مقتدرين يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة المعترف بها، أي وجود دولتين تسعى كل واحدة منهما إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة. لكن في حالة الاضطرابات في أحد قطبي المعادلة، فإن مسألة تأمينها تصبح معضلة حقيقية كما هو الحال الآن بسبب انهيار الدولة في ليبيا ومالي، لذا فالحدود الجزائرية معهما منكشفة تماماً أمام التهديدات اللادولتية.⁴

تجدر الإشارة إلى أن الهجمات عبر الحدود التي شنتها الجماعات الجهادية التي تعمل في مالي عام (2012)، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد كانت من بين أكثر الحوادث التي سلطت الضوء على ضعف حدود الجزائر، وشملت الهجمات تفجيرات انتحارية استهدفت ثكنات ومنشآت أمنية على حدودها الجنوبية في تمنراست ولكن أيضاً في أقصى الشمال حتى ورقلة.⁵

¹ عزالدين نميري، "انعكاسات حادثة تيفنتورين على الأمن القومي (دراسة في الآليات والرهانات)"، "مجلة البحث القانوني والسياسي"، م. 4، ع. 1 (2022): 43.

² بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية"، مرجع سبق ذكره.

³ بن عنتر، المرجع نفسه.

⁴ بن عنتر عبد النور، "البعد الإفريقي للأمن الجزائري"، "المجلة الجزائرية للسياسة العامة"، م. 2، ع. 6 (2018): 50.

⁵ Kal Ben Khalid, "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation," *CTC SENTINEL* 8, no. 6 (2015): 16.

لذلك ترى المؤسسة العسكرية الجزائرية في استفحال وتمدد الجماعات الراديكالية المسلحة خطرًا لا يمكن تجاهله، خصوصًا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وتغوّل الجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام السياسي في ليبيا ومالي، ويزداد هذا التخوف في ظل هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار، ولعل إبرام اتفاقات الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وتونس وليبيا يأتي ضمن مسعى يهدف إلى تأمين الجوار، وكذا أمنة العلاقات الدبلوماسية الإقليمية¹.

وبجانب ذلك، وكما هو الحال مع جميع دول شمال أفريقيا أصبحت الجزائر دولة عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا (بل أصبحت الجزائر وجهة للاستقرار في كثير من الأحيان بالنسبة للعديد من المهاجرين الأفارقة)، لقد شهدت البلاد وصول عدة آلاف من المهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى خلال السنوات العشر الماضية².

وهو أمر خطير، يُؤرق صنّاع القرار الجزائريين بالنظر لتردي الأوضاع الأمنية في بلدان الأصل لهؤلاء المهاجرين الأفارقة، إن مُعاناة دول القارة الإفريقية من هاجس انتقال الاضطرابات الأمنية من دولة إلى أخرى، نظرًا لسرعة انتشار التهديد فيها وتحوله من قطري إلى إقليمي بسبب العجز في مواجهته محليًا في معظم الدول الساحلية - الصحراوية والإفريقية بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل، وهشاشة وميوعة حدودها، وأيضًا وصول آلاف المهاجرين إلى الجزائر، هو وضع خطير لما يحمله من تهديدات مرافقة مثل تجارة الأسلحة الخفيفة، انتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون والايذز، وفق ما تؤكد تقارير المنظمة العالمية للصحة³.

وفي سياق متصل، أفاد بيان وزارة الداخلية المنشور في نهاية أبريل من هذا العام (2018) بأن ما يقارب عن 500 مهاجر يعبر الجزائر يوميًا، وقد ازدادت الهجرة غير النظامية إلى الجزائر بوتيرة متسارعة ما بين سنتي 2017-2018، وفي منطقة برج الحواس مثلًا في جنوب الجزائر هنالك 7000 مهاجر إفريقي بينما سكان المنطقة لا يتعدى عددهم 6000، إن هذه المؤشرات تبين مدى خطورة الوضع الذي تفرزه الأزمات الحادة في منطقة إفريقيا على الأمن القومي الجزائري، كما سجلت أيضًا المصالح الأمنية ما قيمته 39 مليار دينار جزائري هي من عائدات المهاجرين غير الشرعيين ومن عمليات غسيل الأموال والمخدرات وغيرها⁴.

¹ بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، في: <https://bit.ly/41Q4W0o>، يوم: 2025-02-15.

² Brahim Oumansour، "Algérie: une politique migratoire qui se durcit؟"، IRIS، 2024، <https://bit.ly/3XujekL>.

³ عمار بالة، "عقيدة الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الأمنية والاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م. 10 ع. 2 (2023): 619-618.

⁴ فاتح خننو، "سياسة الجزائر في فضائها الإفريقي والعربي: الشراكات لا التحالفات"، مجلة آراء حول الخليج، 2018، في: <https://bit.ly/429YXno>، تم التصفح يوم: 2025-03-17.

إن كون الهجرة ظاهرة إنسانية "معقدة" و"متعددة الأبعاد"، تؤثر في الأساس على الفئات الهشة (الأطفال والنساء وكبار السن) الذين يتعرضون لأشكال عديدة من الاستغلال، تستند الجزائر في مقاربتها على "موقف إنساني ركيزته المساعدة والتعاون"، "لقد صادقت الجزائر على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وهي تظل ملتزمة بروح التضامن والتعاون في هذا الإطار"؛ لذلك تسعى في مقاربتها لمحاربة هذه الظاهرة (بإمكاناتها الخاصة)، مخطط عمل من شأنه تسهيل عودة المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية في أحسن الظروف الممكنة، لقد سمح التعاون الجزائري في إطار العمل الجاد الذي تقوده منظمة الهجرة الدولية بوضع برنامج للعودة الطوعية لـ 10.000 مهاجر سري الى بلدانهم الأصلية، ومرافقتهم¹.

في نفس الوقت، عديد المؤشرات تؤكد على انعدام الأمن المتزايد في السنوات الأخيرة الذي تواجهه الجزائر في مناطق المغرب والصحراء والساحل، إذ يبدو أن العلاقات مع الجارة المغرب في أدنى مستوياتها على الإطلاق، بشكل خاص بعد التحالف العسكري السياسي المتنامي بين الرباط و "الكيان الصهيوني"، وانتقال ملف الصحراء الغربية من الاستقرار إلى التوتر خلال هذه الفترة أيضًا، وفي ليبيا، رغم انخفاض حدة القتال فقد كانت الطريقة التي تم بها إيقاف الحرب الأهلية في أوائل عام 2020 سبباً يدعو للقلق، حيث جاءت نتيجة لتدخل عسكري تركي حاسم بناءً على طلب عملائهم السياسيين في الجانب المتمركز في طرابلس من الحكومة الليبية المنقسمة، وهي الخطوة التي وازنت الدعم المصري والإماراتي والروسي للقوات الليبية الشرقية التي تحاصر طرابلس؛ ضف إلى ذلك المعركة الأخيرة في شمال مالي بالقرب من الحدود مع الجزائر، التي تسلط الضوء على الأبعاد العابرة للحدود على نحو متزايد لهذه الصراعات "المحلية"².

في سياق متصل، استمرت مجموعات المقاومة المسلحة المختلفة في العمل عبر مساحات شاسعة من الأراضي في منطقة الساحل، وبدءًا من مالي في عام 2020 (ومرة أخرى في عام 2021)، فإن ظهور "حزام الانقلاب" في المنطقة أدى إلى استبدال الحكومات في تشاد في عام 2021، وبوركينا فاسو في عام 2022، ثم النيجر في عام 2023 إلى حد كبير بالسلطات العسكرية. وفي ظل هذه البيئة السياسية الأمنية، تزايد العداء للمساعدات العسكرية الفرنسية والأمريكية، مما أدى في النهاية إلى انسحابها واستبدالها في بعض المناطق بقوات روسية من "منظمة فاغنر"، والتي كانت موجودة أيضًا على الأرض في ليبيا منذ عدة سنوات بالفعل³.

إن طبيعة الدولة غير المتطورة، كما هو الحال في دول الساحل و/أو المؤسسات غير المستقرة، كما هو الحال في ليبيا، تفتح الباب أمام الاضطرابات الداخلية والتدخل الأجنبي في هذه الدول التي تشكل العمق الاستراتيجي

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، "المشاركون في مائدة مستديرة حول حوكمة الهجرة يشيدون بالمقاربة الجزائرية في هذا المجال، يوم: 08-07-2024، في: <https://bit.ly/4iydcYV>، تم التصفح يوم: 17-03-2025.

² "Algeria's Regional Geopolitics: An Uphill Road Ahead," ISPI (blog), accessed February 16, 2025, <https://bit.ly/3QS8Gs1>.

³ Ibid.

والجوار الإقليمي بالنسبة للجزائر؛ يتمتع الإقليم الساحلي-المغاربي ببعض السمات ذات الأهمية للقوى الأجنبية غير الأفريقية، وسواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية، أو موقع استراتيجي، فإن الضغط الخارجي على نقاط الضعف للدولة الجزائرية سواء كان عن قصد أو لا، يبقى احتمالاً دائماً، ما يُشكل تهديداً على الأمن القومي الجزائري، إن إدراك صناع القرار للتهديد ومسبباته وكيفية التعامل معه لحظياً ومعالجة الثغرات حاضراً ومستقبلاً يُصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة الأمنية للجزائر، وهنا يُمكن لنا استكشاف معظم التهديدات من مخرجات البيئة النفسية لصانع القرار سواء التهديدات المتصورة أو الواقعية، ففي الأخير تصور صانع القرار (الفاعل الأمني)، هو ما يحدد أي من القضايا الأمنية على جدول الأعمال وضرورة التعامل معها وإيجاد حلول لها.

3- الاستعدادات الشخصية لصانع القرار

إن التخوف الأمني الجزائري والهواجس لا يمكن إنكارها، لقد تحول هذا الإقليم المستقر نسبياً والذي يشكل البعد الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، إلى بؤرة توتر تزداد تازماً واتساعاً جراء الانتشار المتصاعد للتهديدات الجديدة، سياق إقليمي مضطرب يضع عقيدة الجزائر الأمنية والسياسية؟ أمام امتحان عسير، فهذه الأخيرة تقوم على مبادئ "مقدسة" - وإن كان بعضها يشهد بعض التعديل - مستبعدة التدخل خارج ترابها قبل 2020، إلا أن التهديدات المتنامية على مرمى حجر من التراب الجزائري خلقت توتراً بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصالح الأمنية)، ومن ثم تواجه الجزائر معضلة بسبب الضغط الهائل القادم من البيئة الإقليمية والدولية ومستلزمات مصلحتها القومية من جهة وضرورات احترام مبادئها من جهة ثانية.¹

في هذا السياق، يؤكد وزير الدولة الجزائرية أحمد عطاف أن الجزائر تكاد تصنع الاستثناء في قدرتها على التوفيق بين الخيارات التي تفرضها مبادئها الراسخة ومصالحها الوطنية، ويرجع ذلك، إلى عاملين رئيسيين الأول هو أن السياسة الخارجية الجزائرية تتسم ببعد النظر، ولا تقتصر في تحليلها للأوضاع ومالاتها على الظروف الأنئية والظواهر العابرة. أما الثاني، فهو أن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى المصلحة الوطنية بمفهومها الشامل والواسع، بل والاستراتيجي، بعيداً عن المفهوم الضيق أو المحدود الذي يقتصر على الاعتبارات المادية أو الاقتصادية البحتة.²

تعد أزمة مالي نموذجاً للتوتر الحاد بين المستلزم الأخلاقي والمستلزم المصلحي. فالجزائر معنية ولأول مرة وبشكل مباشر بتهديدات لادولتية مرتفعة الحدة على حدودها، ومن ثم فالقول بمبدأ عدم التدخل في الشؤون

¹ بن عنتر، "البعد الإفريقي للأمن الجزائري"، 39-40.

² أحمد عطاف، محاضرة بعنوان: "السياسة الخارجية الجزائرية بين المبادئ والمصالح"، ع. 737 (المدرسة العليا الحربية: مجلة الجيش، 23-10-2024)، 38.

الداخلية للدول، بشكل مطلق، في وقت انهارت فيه، الدولة (ليبيا) أو قاب قوسين من الانهيار (مالي) يحول دون قراءة متجددة للتهديدات، فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها.¹

وذلك على ما يبدو هو ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتكيف مع بيئتها الإقليمية المقلقة -تكتيف وليس تغير في المبادئ- إنه من الضروري التدقيق في بعض الجزئيات التي أراها ضرورية بالنظر للتداخل بين المبادئ التي تحكم عمل الدبلوماسية الجزائرية خاصة ما تعلق بجوارها الاقليمي، وهنا يمكنني أن أشير لمبدأين رئيسيين للدبلوماسية الجزائرية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمبدأ الثاني حسن الجوار، إنه من غير المنطقي رؤية جيوش من الجماعات الارهابية في بلد مجاور من دون التدخل العسكري الحاسم (طبعاً بمراعات سيادة البلد المجاور/ أي في حال قبول التدخل)، إن البقاء بدون رد فعل حاسم يضع مبدأ حسن الجوار في وضع حرج، لما له من تداعيات إنسانية في البلد المتضرر وبالتأكيد ينعكس ذلك أيضاً على الأمن القومي للجزائر، بمعنى آخر يُصبح للتدخل مصوغ أخلاقي -من خلال مبدأ حسن الجوار (المساعدة في محاربة الارهاب وتحقيق الأمن)- ومصوغ مصلحي -من خلال تحقيق الأمن القومي الجزائري-.

كما يُلاحظ في السنوات القليلة الماضية، أن القادة الجزائريين قد أصبحوا أكثر استعداداً للانخراط في عمليات حفظ السلام، من خلال السماح للجيش الوطني الشعبي بعمليات خارج حدود البلاد، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

ولكي نفهم مدى استعداد صناع القرار للتعامل مع التهديدات ومسبباتها، من الجدير أن نُلقي نظرة خاطفة على الوضع سنة 2013 عندما تعرضت منشأة للغاز الطبيعي في عين اميناس لهجوم إرهابي، والذي يُصور ذروة التقدم الدرامي الذي أحرزته حالة انعدام الأمن الإقليمي في العقدين الأخيرين بالنسبة للأمن القومي الجزائري، لقد كان هجوم تيغنتورين بمثابة صدمة خاصة، حيث كان يعكس بشكل فريد كيف انتقل التهديد من الدول المجاورة للبلاد في الساحل الافريقي وليبيا إلى الجنوب الجزائري، وقد مثل نقطة تحول مفصلية في الخطاب الاستراتيجي الجزائري وإعادة تشكيل موقفه بشكل أكثر دراماتيكية.

يقع الموقع الذي يمثل 10% من إنتاج الجزائر الكبير من الغاز الطبيعي، في عمق الصحراء الجنوبية، على بعد 800 ميل من العاصمة الجزائرية الجزائر، و35 ميلاً من الحدود الليبية. وقد كان المسلحون، الذين بلغ عددهم نحو 30 مسلحاً، قد حصلوا على معلومات استخباراتية داخلية وخطط مفصلة للموقع المهم الذي تبلغ مساحته 15 هكتاراً، وفقاً لمسؤولين جزائريين.²

¹ بن عنتر، "البعد الإفريقي للأمن الجزائري، 47-48.

² Angelique Chrisafis et al., "Algeria Hostage Crisis: The Full Story of the Kidnapping in the Desert," *The Guardian*, January 25, 2013, sec. World news, <https://bit.ly/4hfUrIj>.

وبعد التأكد من أن الوضع في الموقع خطير وصعب للغاية، كانت قد فهمت القوات الجزائرية أن المسلحين يريدون تفجير منشأة الغاز، وقد قاموا بالفعل بزرع ألغام على حافة الموقع ووجهوا خمسة صواريخ نحو المنشأة العاملة الرئيسية. وبعد محاولة المسلحين نقل الرهائن من أماكن السكن إلى موقع الغاز الرئيسي يوم الخميس 17 يناير، تدخل الجيش وبدء هجومه الأول على المركبات التي كانوا يستقلونها، وأتم هجومه الأخير لتطهير منشأة الغاز المركزية، في صباح يوم السبت 19 يناير... خلال الحصار الذي استمر أربعة أيام، 38 مدنيا و29 مسلحا على الأقل قتلوا ونجا ما يقرب من 700 جزائري و100 أجنبي آخر. وكان خمسة أشخاص في عداد المفقودين.¹

إن إدراك المسؤولين الجزائريين، بأن المسلحين يريدون تفجير منشأة الغاز، مثال جيد على كيف تصبح قضية معينة "مؤمنة" أي تُصوّر على أنها تهديد وجودي يتطلب إجراءات استثنائية، لقد سلط الهجوم الإرهابي الضوء بشكل رهيب على إحدى أكثر نقاط الضعف للدولة الجزائرية، الاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات، وتداعيات التوقف المفاجئ لمداخل أحد أهم محطات استخراج المحروقات في الجزائر بسبب تهديد مماثل؛

في الحقيقة، بالرغم من فشل الإرهابيين في تفجير المنشأة الغازية، غير أن إنتاج الغاز قد تراجع بنسبة 4% نتيجة تقلص الإنتاج للمركب، ولأن هذا المركب سبب في إنتاج 8% من صادرات الجزائر من الغاز و12% من إجمالي إنتاجها الوطني، فهذا التراجع يعني خسارة بمليارات الدولارات لاقتصاد الجزائر ومواردها المالية.² ما جعل الهواجس الأمنية لدى صنّاع القرار الجزائريين تتعاظم في المنطقة المحيطة بالصحراء.

لقد سلّطت عملية تيفنتورين، التي نفذتها جماعة إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الأنظار الدولية على صحراء الجزائر، وذلك أساسًا بسبب احتجاز عشرات الرهائن الأجانب من جنسيات مختلفة، من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان والنرويج وغيرها. وقد أدى ذلك إلى جذب اهتمام إعلامي ودبلوماسي واسع، حيث تابعت وسائل الإعلام الدولية الحدث بشكل مكثف، مما أسهم في خلق بيئة ضاغطة على صنّاع القرار الجزائريين. غير أنّه، وعلى خلاف ما كان متوقعًا من قبل الحكومات الأجنبية المعنية بوجود رعاياها كرهائن داخل منشأة الغاز، جاء الردّ العسكري الجزائري حاسمًا وسريعًا، معبرًا عن تمسك الدولة بخياراتها السيادية في إدارة الأزمة.

إن تدخل الجيش الوطني الشعبي بشكل سريع وحاسم، أثار جدلاً دوليًا حول طريقة التعامل مع الأزمة (التدخل بدون إعلام أي طرف أجنبي، وعدم التفاوض مع الإرهابيين)، ومع ذلك، يُبرز متانة الاستعدادات الشخصية لصنّاع القرار الجزائريين في اتخاذ القرار الأمني حتى في ظل حالة من عدم اليقين (احتمالية تفجير منشأة الغاز من طرف الإرهابيين) ووجود بيئة دولية ضاغطة (إملاءات خارجية)، لقد أكّد الجيش الوطني الشعبي في هذه الأزمة حرصه على الدفاع عن الأمن الوطني ومدى جاهزية أفراده للتعامل مع مختلف أنواع التهديدات،

¹ Ibid.

² نميري، مرجع سبق ذكره، 44.

وأيضاً التأكيد على تمسكه بالسيادة الوطنية، ونبذ أي تدخل خارجي. ويمكن القول إن عملية الاقتحام كانت خياراً ضرورياً فرضته مسؤولية الدولة المزدوجة في حماية أرواح الرهائن ومواردها الاستراتيجية في آن واحد، وذلك انسجاماً تاماً مع مبدأ ثابت في العقيدة الأمنية الجزائرية يقضي برفض التفاوض مع الإرهابيين. وفي مقابل ذلك، أثارت العملية الارهابية مخاوف دولية حول تمدد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي. يُعد إذن تَوَاجُد مصادر الطاقة النفطية والغازية في الصحراء الجزائرية، أمراً حيوياً لا يُمكن التفريط في الأمن المحيط به، وقد كان الاختبار الأولي بالنسبة للجزائر في الحفاظ على منطقة الصحراء، هو بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا، وانتشار الجماعات الإرهابية والانفصالية في شمال مالي، والهجوم الإرهابي المتعدد الجنسية على مركز إنتاج الغاز الطبيعي في تڨنتورين، وفي إطار المبدأ الأساسي للجيوسياسية، القائم على أن الحدود ليست ثابتة وليست مقدسة، وإنما هي محل تقسيمات وإعادة تركيبات، الهدف منها خدمة المصالح الحيوية للقوى العالمية المتصارعة على إدارة النظام الدولي،¹ تبقى الصحراء الجزائرية في نظر صُناع القرار الجزائريين، مجالاً للتهديدات الأمنية الدائمة.

وبذلك شكّل الهجوم الارهابي في عام 2013 نقطة تحول رئيسية في أولويات السياسة الأمنية الجزائرية، إذ تشير التحولات في سياستها الأمنية خلال السنوات الأخيرة إلى أن عقيدة الأمن العسكري لا تزال تتطور في بيئة تهديد متغيرة، وقد كان الرد الرئيسي من جانب الدولة الجزائرية محاولة التعامل مع بيئة أمنية متفككة من خلال تعزيز موقفها الدفاعي الداخلي والحدودي وترتيبات الأمن الثنائية مع الدول المجاورة الرئيسية، مثل تونس،² ولاحقاً موريتانيا؛³

ومنذ عام 2013، بدأت الجزائر في إغلاق حدودها أو وضعها تحت السيطرة العسكرية وكثفت جهودها ضد التهريب وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، في محاولة لمعالجة عدم الاستقرار المتزايد الناتج عن تعطيل عمليات الأمن الحدودي والاستخبارات التونسية.⁴ وأيضاً على الحدود الليبية، والساحل الإفريقي.

بشكل عام، يتوضح أن المخاطر في نظر القادة الجزائريين قد زادت في الجنوب الصحراوي العميق، في منطقة الحدود بين الجزائر وجيرانها وفي منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، وبدرجة أقل تشاد)، لقد انتشر الخطر إلى داخل تراب الجزائر من الدول المحيطة الضعيفة، حيث بلغ ذروته في الهجوم

¹ صايح، مرجع سبق ذكره، 10.

² Ben Khalid, "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation," 20.

³ محمد بكاي، "رغم تباين حلفائهما.. موريتانيا والجزائر نحو تنسيق عسكري يفرضه الساحل"، وكالة الأناضول، 2024، في:

<https://bit.ly/41Iqn2z>، يوم: 2025-03-03.

⁴ Ben Khalid, Ibid.17.

على عين أميناس، وهو ما يُحتم تكيف الدولة مع هذه الحقائق المتغيرة، خاصة بالنظر لحجم وطبيعة الجغرافيا الطبيعية للدولة وكذلك موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها عرضة لأطماع لمختلف الفواعل الدولية والغير دولية. وبطبيعة الحال كيفية تعامل القادة مع هذه المخاطر والتهديدات سيكون له آثار إقليمية واسعة، إن سمات السلطة الجزائرية (التفوق العسكري والاقتصادي للجزائر على جيرانها؛ وخبرة معترف بها في مكافحة الإرهاب، والبنية السياسية الداخلية -معقدة ولكن القابلة للحياة-؛ ونخبة سياسية عليا متيقظة ومتماسكة..) تضعها في وضع فريد للتأثير على الأحداث، إذ تعتبر الجزائر أكبر دولة مساهمةً وحرصًا على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في المغرب العربي والساحل الأفريقي، ولها القدرة على ردع العديد من التهديدات التي تشكل تحديات هائلة لدول المنطقة، بالنظر إلى أن الجزائر تدرك أن استقرار دول الجوار الإقليمي هو استقرار لها.

كما يبدو أن تحول أولويات السياسة الأمنية الجزائرية تعكس استجابات للمفاجآت والنكسات الاستراتيجية التي تعرضت لها السياسة الأمنية الجزائرية على مدى السنوات الماضية، ما جعل قادة الجزائر أكثر استعداداً لملاحقة أهدافهم الأمنية (في الداخل سعيًا إلى تقليص نقاط ضعف الدولة نفسها، وفي الخارج، سعيًا إلى تقليص التهديد الخارجي من خلال معالجة مصادره) وإعادة تقييم عناصر السياسة الدفاعية الجزائرية على مستوى عال، وفي صميم ذلك تعزيز استدامة النظام والأمن الجماعي في الإقليم الساحلي-المغاربي (بالرغم من تعقد الاعتماد المتبادل سياسيًا وأمنيًا) من خلال التعاون مع الجيوش الإقليمية التي تتقاسم نفس الأهداف.

الفرع الثاني: تحليل خطاب الأمن في السياسة الأفريقية للجزائر: دراسة عينة خطابية.

هذا الفرع سيكون مكملًا للفرع الأول، حيث ينتقل من تحليل عوامل البيئة النفسية والاستراتيجية إلى تحليل الخطاب الفعلي الذي يعكس هذه العوامل، مما يوفر رؤية شاملة لسياسة الجزائر الأمنية في أفريقيا.

1- منهجية تحليل الخطاب والإطار النظري المستخدم:

هناك العديد من المناهج المختلفة لتحليل الخطاب، بعضها جزء من علم اللغويات، وترتبط هذه المناهج ارتباطًا وثيقًا بدراسة القواعد (تفاصيل بنية اللغة)، وبعض مناهج تحليل الخطاب لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتفاصيل النحوية للغة، بل تركز على الأفكار والقضايا والمواضيع كما تُعبّر عنها في الحديث والكتابة؛ مع ذلك، يجب التنبيه إلى أنه لا يوجد محتوى شامل متفق عليه لتحليل الخطاب، فهناك الكثير من المناهج والخلافات التي تحول دون ذلك.¹ وقد استخدمت الدراسة هنا في تحليل عينة الخطاب منهجية بجانبها الكمي والكيفي؛ أي تحليل المحتوى بالتدقيق في تفاصيل بنية اللغة (يشمل ذلك الجوانب الكمية)، وأيضًا بالتركيز على الأفكار والقضايا والمواضيع كما يُعبّر عنها من طرف صنّاع القرار في السياسة الخارجية (التحليل النوعي).

¹ James Paul Gee, *How to Do Discourse Analysis: A Toolkit*, 2nd ed. (Routledge, 2014), 1-2.

إن تحليل خطاب السياسة الخارجية الجزائرية يمكن أن يكشف كيف تستخدم اللغة والخطاب لتشكيل تصورات الأمن والمصلحة القومية، يتم التركيز على كيفية بناء التهديدات الأمنية وتبرير السياسات الخارجية استنادًا إلى الهيكل الإقليمي، تُستخدم نظرية الأمنة، لتحليل البعد الأمني في سياسة الجزائر الأفريقية، وهي نظرية كما بيّنت الدراسة، تهدف إلى توفير أدوات جيدة لأغراض معينة، وأن تُمهّد الطريق للنظر في ديناميات التفاعل بين الفواعل في الداخل والخارج مع التركيز الرئيسي على سيادة الدولة (نموذج الساعة الرملية).

وبناءً عليه، وتطبيقًا لمبدأ "البارسيمونية" Parsimony* (الاقتصاد في المتغيرات/ مبدأ الشح)، سارَّكز على العناصر الأساسية التي تُشكِّل عملية الأمنة دون الخوض في تفاصيل ثانوية، بسبب التعقيد المحتمل في عملية التحليل و/أو إمكانية أن تحيلنا إلى تفاصيل مضللة إذا ما ركزنا على كل صغيرة وكبيرة (أي التحليل العميق)، بمعنى آخر تبني أبسط الأدوات التفسيرية اللازمة لفهم بنية الخطاب ودلالاته دون إضافة تعقيدات غير ضرورية مع تجنب التفسيرات المبالغ في تفصيلها أو تلك التي تعتمد على افتراضات غير قابلة للاختبار؛ إن الفائدة من تحليل الخطاب في هذه الأطروحة هو بُغية الوصول لهدفين، الأول يتمثل في معرفة مدى تركيز الخطاب في السياسة الخارجية على الأمن (نسبة الأمنة)، والهدف الثاني، يتمثل في فهم العلاقات بين الخطاب والممارسة السياسية. وهو بلا شك يُصبح انطلاقةً للفصول اللاحقة، كونه يُساعد في إمكانية دراسة واختيار تهديدات مُعينة (التهديدات التي يُقر بها الفاعل الأمني بشكل كبير كتهديد وجودي دون غيرها) بُغية التركيز عليها كنماذج تطبيقية.

"البساطة هي التطور النهائي للتعقيد" — ليوناردو دافنشي¹

أشير إلى أنه إذا كانت النظرية تحتوي فقط على عدد قليل من المتغيرات، فمن الأسهل عادةً فهمها واستخدامها، كنموذج لبساطة التصميم، تقدم لنا نظرية الأمنة من منطق فعل-الكلام بتطبيقها على البعد الأمني في سياسة الجزائر الأفريقية، فهم كيف يمكن للخطابات السياسية والبيانات الرسمية أن تشكل الواقع الأمني، في سياق الجزائر ودورها في القارة الإفريقية.

2- البيانات النصية واكتسابها: التحليل الإحصائي للنص

إذًا، يهدف تحليل الخطاب في هذه الدراسة إلى فحص مدى توظيف مفهوم الأمنة في الخطاب الرسمي الجزائري، من خلال تحليل عينة خطابية تتضمن إحدى عشر (11) خطابًا لسياسة الجزائر الأفريقية، تم اختيارها بشكل عشوائي، وهي مقسمة بين خطاب رئيس الجمهورية وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة، بمجموع (09) خطابات، ووزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج ب (02) خطابين إثنين؛

* مبدأ الاقتصاد في المتغيرات في الفلسفة السياسية، أنظر: Seva Gunitsky, Rival Visions of Parsimony Theory Note.

doi.org/10.1093/isq/sqz009

¹ منسوب إلى ليوناردو دافنشي دون مصدر أصيل مؤكد، يُستخدم كثيرًا في كتب ومواقع اقتباسات.

يُمكن فهم السياق الذي يُلقى فيه الخطاب، بما في ذلك الأحداث الجارية، والتحديات التي تواجهها الدولة، من خلال ما ذكرته سابقًا في الفرع الأول من هذا المبحث، ومن أجل هذا الغرض تم التأكد من أن الفترة الزمنية للعينة الخطابية تدخل في النطاق الزمني الذي حددته في الدراسة، بالنسبة للتحليل الكمي، أقوم بدراسة النص بشكل تفصيلي لفهم المعاني الضمنية والصريحة وعرض النتائج بشكل واضح عن طريق تحويل البيانات الرقمية إلى رسوم بيانية سهلة الفهم (مخططات، جداول، سحابة كلمات).

- الكلمات المفتاحية الأكثر تكرارًا: بعد معالجة النصوص وتنقيتها بغية التحليل الكمي (قُمت بإزالة الكلمات غير المفيدة للمعنى Stop words مثل: الترحيبات، التوقعات، العناوين، كلمات الربط وحروف الجر... الخ لتركيز السحابة على الكلمات المهمة)، تم تقسيم النص إلى وحدات / كلمات أو جمل لتحليلها؛

إن هذا الإجراء -تنقية النص من الشوائب- مهمٌ بشكل كبير ليس فقط لغرض إزالة الكلمات وتبسيط الملاحظة فيما يهمنها، ولكن يُساعد كذلك في تجنب التحيز في إجراء التحليل، لأن كل شيء مرتبط ببعض ومن أجل ذلك لم أحذف مصطلحات عديدة يمكن أن تعطي معنى بالنظر لارتباطها مع كلمات أخرى وغير ذلك...

الشكل 1.3 صورة تُوضح سحابة الكلمات الأكثر تكرارًا

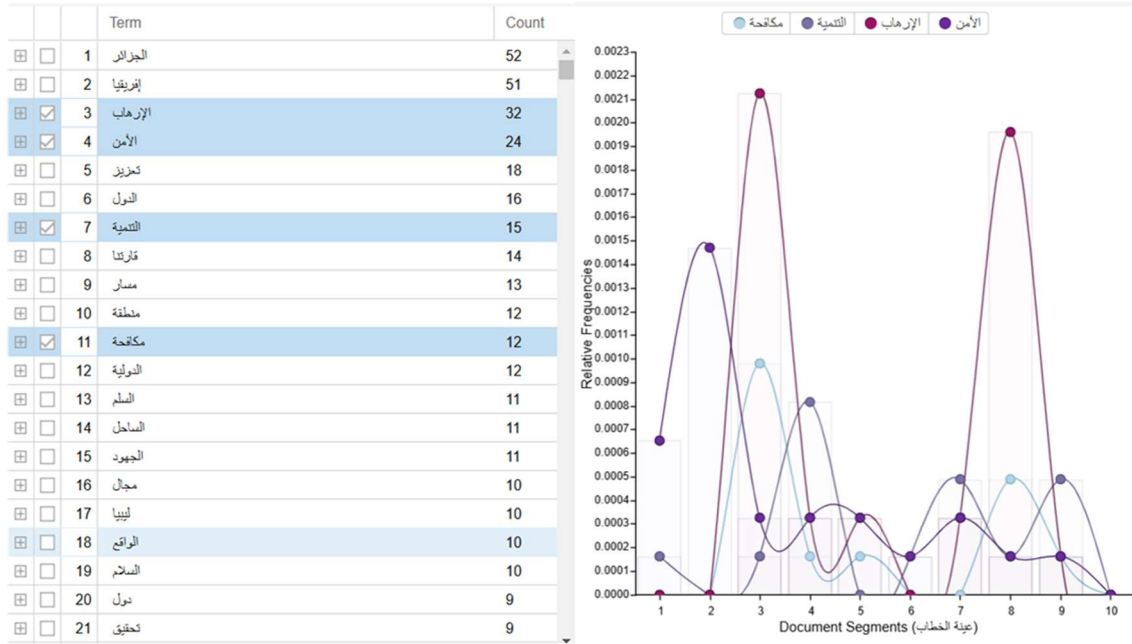


المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Voyant Tools

تظهر لنا كلمات مثل "الإرهاب"، "الأمن"، "التنمية" بحجم كبير في السحابة (كما هو موضح في الشكل 1.3)، مما يشير إلى أنها مفاهيم مركزية في الخطاب، وتُوجد أيضا كلمات مفتاحية تظهر بشكل ملحوظ، مثل "التحديات"، "مكافحة"، "تعزيز..." الخ، وما يهمنها أيضًا وبشكل كبير هو النظر في مفاهيم مفتاحية أخرى مثل: "التهديد"، "الخطر"، "الاستقرار" (وإن لم تتكرر بصفة دورية كما المصطلحات الأخرى) ...؛

إن كل الكلمات السابقة الذكر مفيدة بشكل كبير وعلى نحوٍ مُختلفٍ عن سابقتها، بعضها يجعلنا نرى ما هي الكلمات الرئيسية في الخطاب السياسي، والبعض الآخر يسمح لنا برؤية على ماذا يركز خطاب الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، وما المواضيع التي تشكل تهديداً وجودياً بالنسبة لصناع القرار الجزائريين.

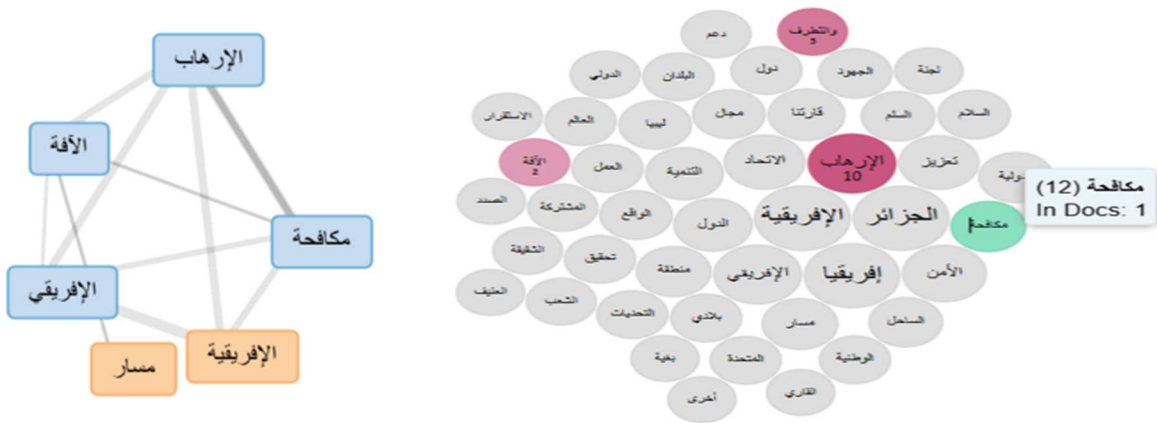
الشكل 2.3 صورة توضح الكلمات الأكثر تكراراً



المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Voyant Tools

من خلال النظر في الشكل 2.3، يتبين أن أكثر الكلمات تكراراً بعد "الجزائر" و "إفريقيا"، كانت كلمة "الإرهاب" مكررة بـ 32 مرة، وكلمة "الأمن" مكررة بـ 24 مرة، وأيضا كلمات ذات صلة مكررة بشكل ملحوظ مثل: "التنمية" و "مكافحة" مكررة بـ 15 و 12 مرة على التوالي؛ مما يجعل هذه الكلمات مركزية في الخطاب الجزائري، تجدر الإشارة إلى أنه يُلاحظ أن كلمة "مكافحة" لها صلة وثيقة بالإرهاب، لذلك تم فهمها بمعنى "مكافحة الإرهاب"، وهي بذلك إشارة قوية لأمننة افة الإرهاب، إن ارتباط الكلمات يؤكد هذا الافتراض الأخير (أنظر الشكل 3.3)؛

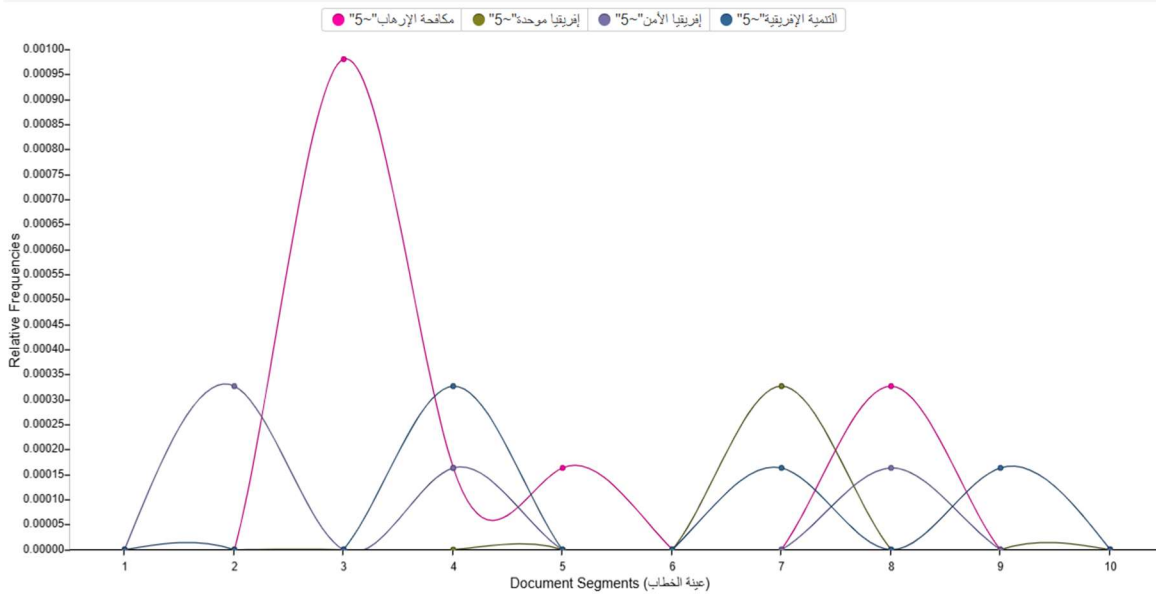
الشكل 3.3 صورة توضح كيفية ارتباط مفهوم "مكافحة الإرهاب"



المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Voyant Tools

على طول عينة الخطاب، يُلاحظ أن الكلمات الأكثر ارتباطاً من بين الكلمات التي حُددت سابقاً -الأكثر تكراراً- قد استخدمت في مواقع تحليل لمعاني جوهرية في سياسة الجزائر الافريقية، مثل: "مكافحة الإرهاب"، "الأمن الافريقي"، "الوحدة الافريقية" و "التنمية الافريقية" (أنظر الشكل 4.3)؛

الشكل 4.3 صورة تُوضح الرسوم البيانية لمواضيع مُحتملة للأمننة



المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Voyant Tools

غير أن الهدف من التحليل الكمي هو رصد الكلمات ذات التركيز العالي في الخطاب، ولا يُمكن بأي حال من الأحوال، القول إن هذه النتائج تؤكد على أمننة هذه القضايا ("التنمية الإفريقية"، "الوحدة الإفريقية"، "مكافحة الإرهاب"). عن غيرها، بل تبقى افتراضات تُوضح لغة الخطاب المستخدمة في العينة الخطابية، لأن التحليل

الكمي وحده لا نستطيع من خلاله معرفة السياق الخفي؛ قد لا تُفهم النسبة دون تحليل نوعي، إن استخدام السياسيين لمصطلحات مجازية أو تضمينات ورسائل مشفرة، مُوجهة لتلقتها جهات أخرى مستقبلة في سياق مُحدد، هو ما يجعلنا نميز بين القضايا المؤمنة عن غيرها؛

لا يُنكر النقدُ قيمةَ التحليل الكمي في رصد الاتجاهات الكبرى، بمعنى آخر تحليل الخطاب في السياسة الخارجية مجالٌ معقد التشكل Overdetermined*، يتطلب الجمع بين المنهجين الكمي والنوعي.

3- التحليل النوعي للنص: نظرية الأمانة (نهج كوبنهاغن)

لقد ذكرت سابقاً، كيف مثّل تطوير المفاهيم الأساسية للأمن، خطوة رئيسية نحو دمج الرؤى البنائية واللغوية في دراسة الأمن، وكيف أنه غالباً ما يشار إلى نظرية الأمانة أنها نظرية تجسير تضم عناصر من البنائية ودراسات الأمن السائدة، وأنه بالنسبة لعلماء مدرسة كوبنهاغن، فهم يفضلون وصفها بأنها مثال على "البنائية الراديكالية"؛ من خلال فهم الأمن باعتباره "فعل كلام" Speech act؛ ان مقارنة الأمانة كونه تركز على فعل الكلام، وتهتم بدراسة الخطاب تُكمل منهج تحليل الخطاب المستخدم، وتساعد بذلك في تبسيط وتحليل لغة الخطاب؛

ما يجعل سياسة الجزائر الإفريقية تُعد ممارسةً خطابية في جوهرها، يُتيح هذا تحليل تصور الدولة ورؤيتها على المستويين القاري والإقليمي، كما يُجسّد دور الخطاب في السياسات الخارجية الجزائرية الواقع العملي لعلاقاتها مع مختلف الأطراف الفاعلة، وعليه، تُشكّل قوة اللغة ركيزةً محوريةً في خطاب السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تُؤثّر أدائها التعبيرية في طبيعة التفاعلات الدبلوماسية.

قبل الشروع في التحليل النوعي لخطاب السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وفق متطلبات نظرية الأمانة (كوبنهاغن)، سوف أقوم بتحديد بعض النقاط الجوهرية ترتبط ب: عناصر عملية الأمانة (كما جاءت في عينة الخطاب)، لتسهيل العملية والتأكد من عدم قراءة التفسيرات بطرق مختلفة أو تأويلها... وأيضاً نقاط أخرى مرتبطة بتبينة متطلبات عملية الأمانة الناجحة في الجزائر وفي بيئتها الإقليمية والقارية، مثل شروط التيسير والجمهور وغيرها؛ ويمكن إجمال جل النقاط فيما يأتي:

الفاعل الأمني (securitizing actor): الدولة الجزائرية ممثلة في رئيس الجمهورية وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة، المجلس الأعلى للأمن -يرأسه رئيس الجمهورية-، وزارة الخارجية -تُقدم البدائل لرئيس الجمهورية-.

* يدل مصطلح Overdetermined "مُفَرَط التَّحْدِيد" على التعقيد والتفاعل بين عوامل متعددة، رافضاً التفسيرات المبسطة القائمة على سبب واحد، فهو يُظهر أن الواقع غالباً ما ينشأ من تأثيرات مُركبة ومتداخلة.

الكائن المرجعي للأمن (Referent object): الدولة-الأمة الجزائرية، السيادة الإفريقية (رفض التدخلات الخارجية، والحفاظ على القرار السياسي والاقتصادي الإفريقي)، السلم والأمن الإقليمي (الساحل وليبيا)، التنمية الإفريقية (تحقيق أجندة 2063 والبنية التحتية الإقليمية)، الوحدة القارية واستكمال تصفية الاستعمار، الحوكمة الرشيدة والتعليم.

التهديد (threat): الإرهاب والتطرف العنيف، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات، النزاعات الإفريقية وعجز المجتمع الدولي عن حلّها، وعدم تمويل الآليات الإفريقية، التدخلات الخارجية (الاستقطاب الدولي بين القوى الكبرى/ الإرث الاستعماري/ تسويق حل قضية الصحراء الغربية...)، الانقسامات الداخلية: في مالي وليبيا وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، الفساد وضعف سيادة القانون...الخ

الجمهور (Audience): الدول الإفريقية و/أو النخب السياسية والعسكرية الإفريقية، الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والرأي العام الإفريقي؛ المجتمع الدولي (خاصة الأمم المتحدة، للضغط من أجل إصلاح تمثيل إفريقيا)، وداخليا: جمهور النخبة (سياسي/أمني) والشعب الجزائري (الذي يدعم شرعية ومواقف صانع القرار أو الفاعل الأمني خارجيًا).

عوامل التيسير (Facilitation factors): العوامل التي يمكن أن تسهل أو تعيق قبول خطوة الأمن؛ على سبيل المثال، التدخلات الأجنبية الواضحة: التي تزيد من شرعية خطاب الجزائر، الإرث التاريخي للجزائر ومكانتها في حل النزاعات ودعم حركات التحرر في إفريقيا، وجود آليات إفريقية (مثل مجلس السلم الإفريقي، والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء...)؛ وتتمثل العوامل المعيقة في الانقلابات العسكرية في دول الساحل و/أو الانقسامات الداخلية في الدول المحيطة خاصة مالي وليبيا، بالإضافة للدور السلبي للقوى الأجنبية في توسيع دائرة الخلاف بين أطراف النزاع في البلد الواحد.

الجهات الفاعلة الوظيفية (Functional actors): المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، اللجنة العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب في الساحل (CEMOC)، مجموعة العشرين (+20)، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء...وغيرها.

بالنسبة للفاعل الأمني سوف يُشير تحليلي إلى الجزائر كوحدة للتحليل تُبرز مواقف الدولة وسياساتها الأمنية دون الإشارة إلى رئيس الجمهورية أو المجلس الأعلى للأمن صراحة كفاعل أمني، لذلك تم توضيح عناصر الأمننة هذه بشكل دقيق هنا، أما بالنسبة لكيفية تحويل قضية ما إلى قضية أمنية -أي نجاح الدولة في نقل القضايا من الإطار السياسي العادي إلى الإطار الأمني الاستثنائي- يختلف الوضع في الجزائر عن البيئة الغربية التي نشأت من أجلها نظرية الأمننة، ولذلك، أشرت في عنصر الجمهور صراحة أنه يدعم شرعية رئيس الجمهورية في اتخاذ المواقف تجاه القضايا الإقليمية والقارية وأمننة القضايا في السياسة الخارجية (يُلاحظ أنه داخل الوحدة توجد نسبة توافق كبيرة على أجندة السياسة الخارجية، وذلك يقوي شرعية الرئيس في اتخاذ القرارات بحرية).

وأيضاً من جانب التحديات التي تواجهها بلدان الجنوب بالمقارنة مع بلدان العالم الغربي، يوجد اختلاف غير قليل؛ إن التحديات التي تواجهها بلدان (العالم الثالث) لأنها الوطني في ظل التحولات الراهنة هي أشد وأقسى، من تلك التحديات التي شهدتها هاته الدول في فترة الحرب الباردة، وذلك في جميع الجوانب التي يقتضيها الأمن الوطني: الأمنية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والإعلامية والمعلوماتية، والبيئية والصحية؛¹

ذلك أن هذه البلدان تعاني مشاكل نقص الاندماج الداخلي، بسبب التكوين الاجتماعي والديمقراطي المتعدد، حيث الصراع بين الأعراق والطوائف، وغياب الولاء الوطني وسيطرة الولاءات الفرعية كما أن نظام الحكم المتربع على عرش السلطة يفتقر إلى الدعم الشعبي، لأنه يمثل المصالح الإثنية أو مصالح قطاع اجتماعي أو اقتصادي معين، أو يمثل الأقلية العسكرية التي تهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي كل الأحوال، فإن نظام الحكم يفتقر إلى الشرعية الشعبية كما أن الدولة تغيب فيها الكفاءات المؤسسية الفاعلة لتوفير السلام والنظام، والظروف الملائمة لتلبية الاحتياجات اللازمة للسكان، وهكذا يجتمع التهديد الداخلي لوجود "الدولة الأمة" إلى جانب التهديد الخارجي.²

- المناقشة والاستنتاجات:

يتم إنتاج القضايا الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية من قبل الجهات الفاعلة عندما يتعلق الأمر بتهديد أو وجود خطر يمس بالأمن القومي الجزائري و/أو خطر يهدد وجود القيم الخارجية التي بُنيت عليها الدبلوماسية الجزائرية تاريخياً، وبالتالي تدعي الحق في استخدام تدابير استثنائية للدفاع عن الدولة-الأمة الجزائرية وقيم والمبادئ الخارجية في سياسة الجزائر الأفريقية، إن ما هو على المحك في المناقشات حول الأمن هو مسألة رفع بعض القضايا كـ "الإرهاب"، "الجريمة المنظمة"، "الحدود الموروثة"، "التدخلات الأجنبية في إفريقيا"، "تصفية الاستعمار"، "الاستعمار الجديد" -على سبيل المثال لا الحصر- فوق السياسة العادية من أجل منحها إلحاحاً وضرورة خاصة، وبذلك الدفع بإجراءات استثنائية للتعامل معها.

ولعل "مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف" هي أحد أبرز هذه التهديدات التي تواجهها القارة والتي تعتبرها الجزائر مهددة لأمنها القومي وأمن واستقرار القارة الأفريقية، بل وتعتبر أنه خطرٌ يهدد العالم بأسره، ولا توجد دولة في مأمن منه، وبذلك يمكن اعتبار التذكير بخطر الإرهاب في الخطاب الاستراتيجي للجزائر فوق الأمننة أو ما يُعرفه "ويفر" و"بوزان" بـ Macrosecuritisation "الأمننة الكلية/الشاملة"³، إذ يتعدى الأمننة العادية ليبلغ موقعاً

¹ محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، م. 6، ع. 2، (2013): 170.

² المرجع نفسه، 170.

³ أنظر، (Macrosecuritisation and security constellations)، في <https://doi.org/10.1017/S0260210509008511>

أعلى في سلم التهديدات، ويكون بحاجة ملحة لتضافر جهود المجتمع الدولي بشكل كبير لمواجهته والتعامل مع تداعياته، وكذا بناء استراتيجيات موحدة للقضاء عليه، إن هذا ليس افتراضاً بل ورد صراحة في الخطاب الجزائري، وجاء فيه:

"... أن الواقع الجديد يميزه بروز الإرهاب كأكبر تهديد للسلم والأمن والتنمية في إفريقيا، وهو الواقع الذي يخفي وراءه الكثير من القصص الإنسانية المأساوية، والعديد من العائلات الممزقة والمجتمعات المدمرة، وقبل كل ذلك مستقبل مُهدد لقارة بأكملها... بأن ما تواجهه إفريقيا ليس تهديداً محلياً، بل هو تهديد عالمي ليس له حدود وليس هناك من هو في منأى عنه." "... تنامي حدة هذه الآفة في العديد من المناطق الإفريقية، وبالأخص في منطقة الساحل والصحراء، أضحت تشكل الخطر الأبرز على أمن واستقرار القارة، فضلاً عن تقويض جهود التنمية الاقتصادية وتجسيد أهداف أجندة 2063".

إن قول الجزائر بأن الإرهاب في إفريقيا هو ليس تهديداً محلياً، بل هو تهديد عالمي يُمثل "أمننةً شاملةً" لتهديد الإرهاب في إفريقيا، من خلال تعظيم الخطر باستخدام مصطلحات مثل "جيوش إرهابية" وتقديم إحصائيات صادمة، ودليل ذلك يمكن إجماله بشكل مُتقطع ومُختصر في فقرات صغيرة أقتبسها من العينة؛

"... أن إفريقيا قد شهدت على مدار العقد الماضي زيادة صادمة للغاية بنسبة 400% في الهجمات الإرهابية وزيادة بنسبة 237% في الوفيات المرتبطة بالإرهاب... كما تكشف الأرقام أن إفريقيا قد تعرضت خلال الأشهر التسعة الأولى فقط من عام 2024 لأكثر من 3200 هجوم إرهابي أودت بحياة أكثر من 13.000 شخص... أن بؤرة الإرهاب العالمي قد انتقلت إلى منطقة الساحل الصحراوي التي أصبحت تتركز فيها أكثر من 48% من الوفيات المرتبطة بالإرهاب في العالم، مقارنة ب 1% فقط في عام 2007".

يُشار بشكل واضح لتهديد وخطر الإرهاب المُنتامي، واعتباره الخطر الأبرز الذي يهدد أمن واستقرار القارة الإفريقية على كافة المستويات، وبجانب الأرقام تم تقديم وصف دقيق ومُقلق لتطور آفة الإرهاب وأساليبها في منطقة الساحل الصحراوي، كالآتي:

"... جماعات إرهابية مُدججة بالأسلحة والتجهيزات، وجماعات تظهر تحكما في استراتيجيات عسكرية عالية المهارة، وجماعات تستحق عملياً أن يتم تصنيفها تحت مُسمى "الجيوش الإرهابية"... جماعات إرهابية تُسيطر على مناطق جغرافية شاسعة، تصل إلى أكثر من 60% من الأقاليم الوطنية لبعض دول المنطقة، وتشرف على إدارتها كسلطات أمر واقع... جماعات إرهابية طورت أساليب تمويل أنشطتها بحيث لم تعد تعتمد فقط على الوسائل التقليدية مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والاختطاف من أجل طلب الفديات، ولكن أيضاً على التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية التي تجعل من شبكات أعمالها معقدة وصعبة الترصّد".

تستغل الجزائر بذلك موقعها الدولي والإقليمي لتصعيد خطاب الأمننة حول تهديدات الإرهاب لتبرير الحاجة إلى تدخلات شاملة وحث المجتمع الدولي لتمويل الآليات الإفريقية كون الإرهاب يرتبط بالسلم والأمن الدوليين

وأن له تداعيات عالمية، بمعنى آخر الهدف الأساسي هو تحويل الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء إلى قضية أمنية عالمية تستدعي تعبئة موارد دولية، مع ترسيخ دور الجزائر كقائدة إفريقية في صنع السياسات الأمنية في القارة.

إن قراءة الأمن من خلال عدسة الأمن القومي الجزائري، والذي يعتمد بشكل أساسي على الديناميكيات الدولية (وخاصة الإقليمية)، يضع سيادة الدولة في صلب التركيز الأمني أي ككائن مرجعي للأمن، كما يربط الخطاب الجزائري التهديدات الإرهابية المتنامية بالذاكرة التاريخية للجزائر التي تعي جيدا ما هو الإرهاب وما خطره على الشعوب والدول التي تعاني من هذه الافة، ويُبرز في نفس الوقت أن الجزائر لا تدّخر أي جهد لمساندة دول الجوار على الصعيد القاري في حروبهم ضد الإرهاب، لذلك تبرز الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل معه؛

"... إن الجزائر التي تمكنت في تسعينيات القرن الماضي من مواجهة ودحر شرور الإرهاب وسط غياب شبه كلي للدعم المادي والمعنوي المنتظر من المجتمع الدولي، تواصل اليوم بنفس الروح جهودها الرامية لمساندة أشقائها في جوارها المباشر على الصعيد القاري في حربهم ضد الارهاب والتطرف العنيف، مسترشدة في ذلك بتجربتها المبررة والناجحة في ذات الوقت."

"... لا شك أن الوقت قد حان لتفعيل دور -القوة الإفريقية الجاهزة- في تجسيد إفريقيا التي نريد... إفريقيا آمنة ومستقرة، وإفريقيا مندمجة ومزدهرة، وإفريقيا تساهم بكل مسؤولية في معالجة التحديات التي تواجهها في مجال السلم والأمن."

وعبر الخطاب الأمني الذي يعكس مصالحها الجيوستراتيجية (مثل تأمين حدودها في الساحل وليبيا)، تؤكد الجزائر على "الحلول الإفريقية" برفض التدخلات الخارجية والدعوة إلى تعزيز التكامل المؤسساتي والاقتصادي؛

"شهدت الساحة الليبية مرحلة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي والأمني وجمود مسارات التفاوض والانقسام المؤسساتي، وهو ما وضع على المحك كافة المكاسب المحققة في مسار حل الأزمة في هذا البلد الجار والشقيق، لما لذلك من تداعيات خطيرة على أمن واستقرار دول الجوار وكامل منطقة الساحل... نجدد دعوتنا للأطراف الخارجية لاحترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها واستقلالية قرارها."

"...تحسين الشبكات الإقليمية للإنتاج والتجارة من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية... تعزيز الجهود لتحقيق التكامل والاندماج القاري، بما في ذلك العمل على تسريع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية، ودعم المبادرات الهادفة إلى تطوير التنمية في إفريقيا، خاصة المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية والتحول الصناعي لما لها من علاقة باستتباب الأمن وتحقيق التنمية المنشودة."

وتستخدم الجزائر أيضا في السنوات الأخيرة أمننة غير تقليدية، تجسد تطورا عن خطابها الأمني الكلاسيكي، وتحمل في طياتها ديناميكيات مختلفة لـ الأمننة مثلما يعكسه مفهوم قطاعات الأمن الخمس (كما صاغها "بوزان")، بربط التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية بـ "استتباب الأمن" و "تحقيق الاستقرار"، تعتمد الجزائر

على الاستثمار في عناصر قوتها الناعمة، مثل شرعيتها التاريخية في إفريقيا كدولة داعمة لحركات التحرير، نجاحها في التعليم كدليل على قدرتها القيادية ومساعدة دول القارة في تنمية العنصر البشري، المساعدة في التنمية مثل وكالة ALDEC لتعزيز التعامل مع التهديدات، ومشاريع البنية التحتية مثل طريق الربط الإفريقي، تأكيد أهمية الشفافية ومكافحة الفساد، تعزيز التكامل الاقتصادي مثل مناطق التجارة الحرة... ربط فشل المجتمع الدولي (كما في حالة فلسطين) بضرورة الاعتماد على الذات الإفريقية، والتنبيه لخطر الانتقائية في تطبيق القانون الدولي، وعودة سياسات القوة الواقعية (تجدد الجزائر التزامها نبذ تواجد القواعد العسكرية الأجنبية في القارة والخطر الذي تسببه تلك القواعد على سيادة الدول والوحدة والسلام الإفريقي) ...

"... تعزيز الإعانة والمساعدة والتضامن مع دول الجوار على أرض الواقع، لاسيما الدول الشقيقة في الساحل (في سياق الحديث عن مهمة ALDEC) ... تعزيز التعاون والتضامن القاري ومد جسور التواصل في بعده الإنساني عبر البعثات الطلابية بين الشعوب الإفريقية... ترسيخ سيادة القانون ومكافحة الفساد وتعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان."

إن التأكيد على مشاريع مثل الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز على أنها ليست اقتصادية فحسب، بل "حيوية للأمن الإفريقي"، والتوجه التدريجي لأولوية البعد الإفريقي، سواء على مستوى مدركات التهديد والشواغل الأمنية والخطاب والسلوك، قد تزامن مع سياق دولي يتسم بتصاعد الفوضى في العلاقات الدولية واستخدام القوة في حل الخلافات وتحقيق المصالح، وإفريقيا بشكل خاص هي في صلب سياسة الاستقطاب والتنافس الكبير في استراتيجيات الدول الكبرى.

"تعتقد الجزائر أن الوقت قد حان للتعامل بجدية مع التحديات والعقبات الرئيسية التي تحول دون استقرار إفريقيا وتنميتها وتكاملها... إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية... الحاجة الملحة لمعالجة أزمة المديونية بإفريقيا بغية الاستجابة لمتطلبات التنمية بها... الضرورة الملحة للوفاء بالالتزامات الدولية تجاه إفريقيا، لاسيما فيما يخص تعزيز الدعم المالي والشراكات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بغية تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الأجندة الإفريقية 2063."

في الأخير، يمكن القول إن الخطاب يعكس سعيًا لبناء هوية أمنية إفريقية موحدة، لكنه يواجه تحديات بنيوية مثل ضعف المؤسسات، والهشاشة الاقتصادية، وتنافس استراتيجيات القوى الكبرى في القارة.

4- الخلاصة:

عندما نحاول فهم السياسة الأمنية الجزائرية في إفريقيا عن طريق نهج -فعل الكلام- يتوضح أن الخطابات الرسمية الجزائرية ليست مجرد تعبير عن مواقف، بل هي أفعال تشكل وتوجه الواقع السياسي والأمني، الجزائر تستخدم خطاباتها في إطار -الواقعية السياسية- لتحريك التصورات الإقليمية والدولية حول القضايا الأمنية، وكذلك لتأمين التزامات وتعهدات تساهم في استقرار المنطقة، (غير أنه لا يزال الوقت مبكرًا نسبيًا للحكم على

مدى تناسب الخطاب الأمني مع السياسة الفعلية على أرض الواقع للجزائر فيما تعلق بدور بعض الهياكل مثل الوكالة ALDEC إذ قد يُهمل التحليل اللحظي تعقيدات التنفيذ على الأرض لتداخل مختلف التحديات...؛

وبصفة عامة، يمكن القول إن الخطاب الجزائري يشهد نسبة عالية من الأمنة، خطابٌ يعكس استراتيجية لتعزيز الأمن القومي الجزائري والأمن الإقليمي، مع تعزيز الشرعية داخليًا عبر تصوير دور الجزائر كفاعل أمني رئيسي في المنطقة، وهو خطابٌ متعدد الأوجه، حيث يمزج بين المبادئ التاريخية والاستجابات العملية للتحديات الأمنية المعاصرة، ويؤكد على السيادة والاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب، مدعومًا برغبة في حلول بقيادة أفريقية، وفهمٌ هذا الخطاب يتطلب تقدير التجربة التاريخية الفريدة للجزائر (الثورة التحريرية، والعشرية الحمراء) ومصالحها الاستراتيجية في جميع أنحاء القارة.

يُلاحظ تبني الجزائر خطابًا أمنيًا موسعًا يعتمد على -أمننة القضايا- لتصوير التحديات الإفريقية (ك: الإرهاب، التهميش الدولي لإفريقيا في صنع القرار العالمي، ضعف الحوكمة، التجزئة الاقتصادية، ضعف التكامل بين الدول الإفريقية، تعثر اتفاقية التجارة الحرة القارية، التبعية للخارج والاستعمار الجديد، النزوح الجماعي بسبب النزاعات، تدمير البنى التحتية التعليمية والصحية... الخ) كتهديدات وجودية تهدد استقرار القارة وسيادتها، جعلت كل هذه التهديدات وجودية عبر ربطها ب: تفكك الدول وانحيار التنمية وفقدان السيادة... وغيرها، وبذلك تبرير تحويل القضايا غير الأمنية (كالتعليم والاقتصاد) إلى أولويات أمنية عاجلة تستدعي تدخلًا استثنائيًا من قبل الدول الإفريقية.

وبذلك، هي تدعو أيضًا لاتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل مع أبرز خطر تواجهه القارة الإفريقية اليوم -خطر الإرهاب- بتكافل جهود الدول الإفريقية والتعاون العسكري والاستخباراتي، وتدعو -لأمننة شاملة- لأفة الإرهاب عبر دعوة المجتمع الدولي لمساعدة الآليات الإفريقية المختصة في المجال ودعمها؛ تلتزم الجزائر بمكافحة الإرهاب والمشاركة في عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية، وهو ما يضعها أمام ضرورة الموازنة بين مبادئ سياستها الخارجية وتحقيق مصلحتها الأمنية في إقليمها المباشر.

بالنسبة للنقاش حول التدخل العسكري الجزائري بين الانعزالية وعملية الموازنة: تعرضت الجزائر في السنوات السابقة لانتقادات بسبب إحجامها عن الانضمام إلى التحالفات العسكرية الإقليمية، مثل قوة الساحل المشتركة لمجموعة الخمس على سبيل المثال، بسبب حظرها الدستوري لنشر القوات في الخارج، لقد بينت مجموعة الخمس عن فشلها الذريع، خاصة وتدهور الوضع مع مرور الوقت على الحدود الجزائرية بوصول الانقلابيين في مالي بدعم من قوات فاغنر الروسية، لذلك يبدو أنه يُمكن للجزائر أن توازن بين تأكيدها على عدم التدخل والحاجة إلى المشاركة الاستباقية، و/أو المشاركة في حفظ السلام في جوارها الإقليمي بعد التعديل الدستوري 2020، ما يجعلها تتخبط في تشكيل النقاش المستمر حول القيود القانونية الدولية على المسؤولية عن الحماية R2P بشكل عملي، بالرغم مما قد يشكله ذلك من تناقضات في سياستها الخارجية.

ويمكن القول أيضًا بأن الخطاب الجزائري أصبح يُمثل أمانة غير تقليدية، حيث يتم توسيع مفهوم "التهديد" ليشمل قضايا مثل: التعليم، التكامل الاقتصادي، النزاعات الإقليمية.. كعوامل تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي ومستقبل القارة الإفريقية، مما يعكس مرونة نظرية الأمانة في تطبيقاتها على سياقات متعددة، مثل تصوير ضعف التعليم كتهديد لمستقبل إفريقيا، وربط الإرهاب بانتهيار التنمية.

ويلاحظ استخدام خطاب تنموي-أمني لتصوير التحديات الاقتصادية (ضعف البنية التحتية، التجزئة الاقتصادية) كتهديدات للأمن القاري وربط هذا الأخير بالتكامل الاقتصادي، واستخدام المشاريع البنيوية كأدوات لتعزيز الأمن (مثل الطريق العابر للصحراء لمواجهة عزلة الساحل)، يهدف الخطاب هنا تحويل التنمية إلى قضية أمنية جماعية، مع ترسيخ دور الجزائر كدولة إفريقية رائدة في قيادة التحول نحو "إفريقيا متكاملة وأمنة"، مستفيدة من تاريخها كحاضنة للآليات الإفريقية (خاصة في مجال مكافحة الإرهاب) ومُروجة للتعاون جنوب-جنوب.

الفصل الثاني:
محددات القوة الداخلية والفواعل الخارجية في
السياسة الإفريقية الجزائرية.

إذا كان الفصل السابق قد عالج البيئة التشغيلية الداخلية بوصفها إطارًا بنيويًا يُوَظّر سلوك السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال دراسة سماتها ومبادئها ومؤسسات صنعها، وصولًا إلى البيئة النفسية لصنّاع القرار ومخرجاتها الخطابية، فإن هذا الفصل يستكمل المسار التحليلي لنموذج مايكل بريتش من جهتين: من جهة أولى، بتعميق النظر في مكونات البيئة الداخلية ذاتها، بالانتقال من وصفها البنيوي الساكن (المؤسسات، البنية) إلى تحليل معمق لكل محدد من محددات القوة الفعلية على حدة (سياسية، اقتصادية، عسكرية)؛ ومن جهة ثانية، باستكمال العنصر الغائب عن الفصل الأول، وهو البيئة التشغيلية الخارجية، من خلال دراسة الفواعل الدولية والإقليمية وموازنين القوى التي تتفاعل معها الجزائر في محيطها الإفريقي.

ويستمد البعد الأمني في سياسة الجزائر الإفريقية خصوصيته من هذا التفاعل المعقد بين فواعل داخلية وأخرى خارجية، تُحدّد أولوياتها وتوجهاتها الاستراتيجية، في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة باستمرار. ومن هذا المنطلق، يميّز الفصل بين مستويين من الفواعل: فواعل داخلية، تُشكّل مراكز القوة والقرار في الداخل الجزائري (البنية السياسية، الاقتصاد الريعي وحدود التنويع، والقدرة العسكرية)، باعتبار أن درجة التشبّع أو الاستقرار الداخلي لهذه المحاور هي ما يمنح الدولة القدرة على التوسّع في محيطها الخارجي، وعلى رأسه إفريقيا؛ وفواعل خارجية، تتمثل أساسًا في الدول والشراكات الإقليمية والدولية التي تتقاطع مصالحها مع المجال الحيوي الجزائري.

وبالنظر إلى الديناميات الخارجية، يعتمد الفصل على تمييز الجزائر بين شركائها وخصومها المتصوّرين وفق منطق "صديق/عدو"، استنادًا إلى معايير جيوسياسية (كملف الصحراء الغربية)، أو أيديولوجية (كرفض الهيمنة الغربية والتدخل الأجنبي)، أو أمنية بحتة (كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود)، وهو ما يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى كون الجزائر تتقاسم معظم حدودها مع دول يُثير وضعها الأمني قلقًا متزايدًا.

ويغطي الفصل هذه الديناميات الداخلية والخارجية خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2025، منطلقًا من هجوم "عين أميناس" كنقطة تأسيسية لفترة الدراسة، ومراعياً في تحليله السياق الزمني المتحوّل لهذه الفترة عبر محطاتها الأبرز: العهدة الرئاسية الرابعة (2013-2019)، ثم مرحلة الحراك الشعبي وجائحة كورونا (2019-2021)، فمرحلة ما بعد الجائحة وملاحم "الجزائر الجديدة" (2021-2025)؛ بما يسمح بفهم أعمق لتطور موازين القوى الداخلية وتحولات التموضع الخارجي الجزائري تجاه القارة الإفريقية.

المبحث الأول: البنية السياسية الداخلية وتفاعلاتها.

تُشكّل البيئة السياسية الداخلية المدخل الطبيعي لتحليل محددات القوة في الجزائر، باعتبار أن درجة الاستقرار السياسي ومستوى شرعية النظام في نظر مواطنيه يُمثّلان الشرط المُسبق الذي يُحدّد قدرة الدولة على توظيف مواردها الاقتصادية والعسكرية بفاعلية في محيطها الخارجي، وعلى رأسه القارة الإفريقية. فبقدر ما تنعم البنية السياسية الداخلية بالتماسك والانسجام بين النخبة الحاكمة والرأي العام، بقدر ما تحظى قرارات السياسة الخارجية بالشرعية والقبول الشعبي اللازمين لضمان استمراريتها وفعاليتها.

ولفهم هذه الديناميات، يتتبع هذا المبحث تطور البنية السياسية الجزائرية عبر المحطات الثلاث التي توطّر الدراسة (العهد الرئاسية الرابعة 2013-2019، فمرحلة الحراك الشعبي وجائحة كورونا 2019-2021، فمرحلة "الجزائر الجديدة" 2021-2025)، منطلقاً من تشخيص أزمة الشرعية والاستقرار التي عصفت بالبلاد جراء تراكم التحديات السياسية والاقتصادية (المطلب الأول)، وصولاً إلى الاستجابة التي تبنتها الدولة عبر إشراك الشباب وتوسيع المشاركة السياسية (المطلب الثاني)، مروراً بمسألة التماسك الهوياتي والوحدة الوطنية بوصفها الأساس العميق الذي تستند إليه شرعية الدولة (المطلب الثالث)، لينتهي المبحث بتحليل انعكاس هذا التفاعل الداخلي على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وتحديداً في محيطها الإفريقي (المطلب الرابع). وبذلك، يسعى هذا المبحث إلى إثبات أن فهم السياسة الإفريقية للجزائر يستلزم أولاً فهم الفواعل والديناميات الداخلية التي تُشكّل الإطار المرجعي لهذا السلوك الخارجي.

المطلب الأول: الاستقرار السياسي (من إن أميناس إلى الحراك)

لم يكن الخطر الأساسي المحدق باستقرار الجزائر إلى وقت قريب، نابغاً من محيطها الإقليمي أو الدولي بقدر ما كان مصدره الداخل، إذ تمثل في تصاعد حالة من الإحباط الشعبي إزاء أداء المنظومة الحاكمة، التي واجهت صعوبة متزايدة في مجارة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المتراكمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2019، إثر إصابة الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة (رحمه الله) بوعكة صحية في أبريل 2013، وهو ما أفرز فراغاً نسبياً في مراكز صنع القرار. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل بيئة اقتصادية خارجة عن الإرادة الوطنية، إذ أدى الانهيار الحاد في أسعار المحروقات عالمياً إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية والغازية، التي كانت تمثل ما يقارب 58% من موارد الخزينة العمومية، فيما حرم التدهور العالمي للأسعار الجزائر من نحو 70% من عائدات الطاقة التي كانت ستحققها لو بقيت الأسعار عند مستويات 2014¹.

¹ Raphaël Lefèvre, "Algeria Enters into Uncharted Waters," *The Journal of North African Studies* 21, no. 3 (2016): 335, <https://doi.org/10.1080/13629387.2016.1161264>.

وإلى جانب هذا التحدي الداخلي، واجهت الدولة الجزائرية تحديات أمنية مختلفة، كان أبرزها أزمة «إن أميناس» وتبعاً لذلك، عكست الكيفية التي أُديرَت بها هذه الأزمة وحسمها عسكرياً وبشكل سريع طبيعة التفاعل بين مراكز صنع القرار في الجزائر، في ظل تداخل الصلاحيات بين الفاعلين السياسيين والمؤسسات الرسمية. ومع ذلك، ظل الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الأمن ثابتاً، غير أن هذه الأولوية ازدادت تعقيداً مع موجة «الربيع العربي» وما صاحبها من مطالبات ديمقراطية بالتغيير والإصلاح، حتى داخل الجزائر نفسها¹.

ومن منظور مقارن، في الوقت الذي انزلت فيه عدة دول من محيط الجزائر الإقليمي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) إلى موجات متعاقبة من الاضطراب، جراء الحروب الأهلية والانقلابات والانفلات الأمني، حافظت الجزائر لفترة على تماسكها الداخلي نسبياً، إلى أن شهدت البلاد في فبراير 2019 حراكاً شعبياً سلمياً واسعاً، عقب الإعلان عن ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة رغم وضعه الصحي. وسرعان ما تجاوز هذا الحراك السلمي والحضاري مطلبه الأول المتعلق برفض العهدة الخامسة، ليعبر عن مطالب أعمق تتصل بالتشغيل ومكافحة الفقر، لاسيما في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، وتوسيع المشاركة السياسية... إلخ.²

ويمكن القول إن مسار الانتقال الديمقراطي الذي أعقب 22 فبراير 2019 في الجزائر مرّ بمرحلتين أساسيتين متكاملتين. تمثلت المرحلة الأولى في الاستجابة الظرفية العاجلة، حيث تحملت المؤسسة العسكرية، ممثلة في الفريق أحمد قايد صالح (رحمه الله) نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، مسؤوليتها الدستورية في مواكبة الحراك الشعبي وضمان استمرارية الدولة، من خلال الدعوة إلى تفعيل المادة 102 من الدستور، وهو ما بدد قدراً كبيراً من حالة الترقب لدى الرأي العام، وأتاح تنظيم انتخابات رئاسية أنهت الفراغ المؤسسي³.

أما المرحلة الثانية، وهي الأكثر أهمية على المدى البعيد، فتجسدت في مراجعة الدستور وإرساء أسس الجزائر الجديدة، جزائر المؤسسات، التي يميّز فيها الجزائريون بوعي راسخ بين نظام الحكم والدولة: فالحكم يتغير تبعاً لإرادة الشعب ومقتضيات كل مرحلة، في حين تبقى الدولة قائمة، ضامنة لوحدة الجزائريين وحققاً لهم جميعاً⁴. وبهذا المعنى، فإن الحراك المبارك لم يكن قطيعة مع الدولة، بل استعادة واعية لروح بيان أول

¹ Anne Wolf and Raphael Lefevre, "Algeria: No Easy Times for the Generals," *The Journal of North African Studies* 18, no. 3 (2013): 510, <https://doi.org/10.1080/13629387.2013.795850>.

² Anne Wolf, "The Myth of Stability in Algeria," *The Journal of North African Studies* 24, no. 5 (2019): 707, <https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1647899>.

³ صالح قوجيل، "بناء دولة لا تزول بزوال الحكام"، مجلس الأمة، ع. 84-85، 2019: 44.

⁴ المرجع نفسه، 46.

نوفمبر ومبادئه التأسيسية، بوصفها الأساس الذي قامت عليه الجمهورية الجزائرية، وهو ما عبّر عنه الجزائريون بإجماع وطني واسع، تأكيداً على تمسكهم باستعادة الكرامة وتجسيد آمال المستقبل التي يتطلعون إليها كأمة واحدة.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية وإشراك الشباب

تُعَدّ المشاركة السياسية أحد المؤشرات الأساسية لمدى ارتباط المواطنين بمؤسسات الدولة وثقتهم في العملية السياسية، كما تمثل مشاركة الشباب فيها عنصراً حاسماً في تجديد النخب وتعزيز استمرارية المؤسسات. غير أن تطور نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الجزائرية خلال العقدين الأخيرين يكشف عن تراجع ملحوظ في الإقبال على التصويت، بما يعكس، إلى جانب عوامل أخرى، وجود تحديات مرتبطة بعلاقة المواطنين بالمؤسسات والفاعلين السياسيين؛ فقد شهدت الانتخابات السابقة في العقدين الأخيرين معدلات امتناع قياسية، حيث بلغت 49% في الانتخابات الرئاسية 2014 و57% في التشريعية 2012¹. أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية في سنة 2019، بلغت نسبة المشاركة الإجمالية 39.88%، حيث أدلى 9,755,340 ناخباً بأصواتهم من أصل 24,464,161 مسجلاً²؛ ويمكن قراءة هذا التراجع في المشاركة، إلى جانب عوامل أخرى، باعتباره أحد المؤشرات الدالة على وجود أزمة ثقة في المؤسسات والفاعلين السياسيين، في ظل ما شهدته الساحة السياسية الجزائرية من تخبط وعدم استقرار، لا سيما مع الزخم السياسي والاجتماعي الذي أحدثه الحراك الشعبي.

إلا أن الانتخابات التشريعية التي شهدتها الجزائر في يونيو 2021، اعتُبرت الأدنى من حيث المشاركة السياسية تاريخياً، حيث بلغت نسبة المشاركة الوطنية 23.03%³، وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغت نسبة المشاركة 35.70% خلال الانتخابات التشريعية عام 2017، مقابل 42.90% عام 2012. وكان هناك ترقّب لنسبة المشاركة، بعدما شهد الاستحقاقان الانتخابيان السابقان، والمتمثلان في الاقتراع الرئاسي عام 2019 والاستفتاء الدستوري عام 2020، نسبة امتناع غير مسبقة عن التصويت بلغت 60% و76% على التوالي⁴.

¹ Ibid. 338.

² وكالة الأنباء الجزائرية، "بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019"، <https://bit.ly/3RbtScN>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، "تشريعات: نسبة المشاركة بلغت 23.03 بالمائة"، في: <https://bit.ly/4crnLL2>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.

⁴ فرانس برس، "نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في الجزائر 'الأدنى تاريخياً'، 'الحرّة'، 15 جوان 2021، في: <https://bit.ly/3XV3TtY>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.

لكن الرئيس عبد المجيد تبون رأى، في تصريح للصحافيين سنة 2021 عقب اقتراحه في مركز بسطاوالي بالضاحية الغربية للعاصمة الجزائرية، أن هذه النسبة لا تمثل مصدر قلق، مضيفاً: "ما يهمني أن من يصوت عليهم الشعب لديهم الشرعية الكافية لأخذ زمام السلطة التشريعية"¹.

وقد جاءت هذه الانتخابات في سياق وطني ودولي اتسم بتحديات كبيرة، خاصة في ظل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا وما ترتب على إجراءات الغلق من آثار على مختلف فئات المجتمع. وإلى جانب ذلك، ساهمت الصورة النمطية السائدة لدى قطاعات من الجزائريين تجاه أداء النواب والبرلمان في التأثير على جاذبية المشاركة الانتخابية.

كما بلغت نسبة المشاركة الوطنية في الانتخابات المحلية التي جرت في نوفمبر 2021 مستويات مقلقة أيضاً؛ ففي انتخابات المجالس البلدية بلغت نسبة المشاركة 35.97%، بينما كانت 34.39% في انتخابات المجالس الولائية.² وأخيراً بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية (2024) 46,10%.³

وتعكس هذه الأرقام تذبذباً ملحوظاً في نسب المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، مع اتجاه عام نحو الانخفاض، خاصة في الاستحقاقات التشريعية، يشير هذا التراجع إلى تحديات متزايدة تواجهها السلطات الجزائرية في مجال تعزيز ثقة المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في العملية السياسية، وفي هذا السياق، ينصب أحد توجهات الدولة الجزائرية على تعزيز الثقة بين النخبة الحاكمة والمجتمع من جهة، من خلال التركيز على جيل جديد من النخب الشابة وإشراكها في تحمل المسؤولية على مختلف المستويات، ومن جهة أخرى من خلال إيلاء أهمية أكبر لتقوية الرأي العام وإسماع صوت ممثلي الشعب عبر مختلف المؤسسات، سواء المجلس الشعبي الوطني، أو المرصد الوطني للمجتمع المدني، أو المجلس الأعلى للشباب، أو المجالس الموجودة على مستوى مختلف الجماعات المحلية.

ويرجع الاهتمام بإشراك الشباب أساساً إلى كونه يمثل الطاقة الحية لأي أمة، فضلاً عن تنامي الخطاب الرسمي الذي ينظر إلى هذه الفئة باعتبارها أكثر قدرة على تجديد الحياة السياسية والإدارية، وأقل ارتباطاً ببعض الممارسات التقليدية التي ارتبطت تاريخياً بالفساد والمحسوبية. وقد عبّر الرئيس عبد المجيد تبون في إحدى خطابه عن هذا التصور بقوله إن "الشباب لم تُصبهم السوسة المدسوسة"، في إشارة إلى الفساد

¹ المرجع نفسه.

² *الإنذاعة الجزائرية*، "شرفي يعلن عن النتائج النهائية لمحليات 2021"، 22-ديسمبر 2021، <http://news.radioalgerie.dz/ar/node/2676>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، "النتائج النهائية لرئاسيات 7 سبتمبر: نسبة المشاركة بلغت 10.46 بالمائة، 7-09-2024، في: <https://bit.ly/42rJi1W>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.

والمحسوبية ونهب المال العام. ومن هذا المنطلق، أصبح إشراك الشباب في الحياة السياسية وتميرير المشعل لهم يُطرح باعتباره خيارًا ضروريًا لتجديد النخب وإعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسساته.

وقد لاحظ العديد من المراقبين والمهتمين بالشأن الداخلي الجزائري الاهتمام والمرافقة المتزايدة من جانب صانع القرار في البلاد لفئة الشباب، سواء من خلال نشاطات المجلس الأعلى للشباب، أو دعم الشركات الناشئة، أو غير ذلك من المبادرات. وقد شكل ذلك نقطة مهمة في منح هذه الفئة قدرًا من الأمل، خاصة في ضوء التحسن الملحوظ في نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 مقارنة بالانتخابات الرئاسية لسنة 2019. ومع ذلك، لا يزال عدد من الشباب يفضلون مقاطعة الانتخابات ويبعدون سخطهم تجاه الأوضاع الاجتماعية في البلاد، بما يعكس استمرار وجود فجوة بين السياسات المعلنة وبين مستوى الثقة الفعلية لدى بعض فئات الشباب.

وقد تواجه عملية إصلاح المؤسسات وتمكين الشباب، شأنها شأن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، مقاومة من بعض المصالح القائمة التي قد تستفيد من استمرار أنماط معينة من الزبونية والمحسوبية. وإذا كانت بعض مظاهر مقاومة الإصلاح الاقتصادي والإداري يمكن أن ترتبط بمحاولة الحفاظ على مصالح فردية أو شبكات نفوذ قائمة، فإن عزوف بعض الشباب عن المشاركة السياسية قد يرتبط، بدوره، بشعورهم باستمرار شبكات الوساطة والمعارف في الوصول إلى الفرص والمناصب، وهو ما قد يحد من شعورهم بجدوى المشاركة السياسية وقدرتهم على التأثير في مسار الشأن العام.

ويضاف إلى ذلك وجود جملة من التناقضات التي تعرقل اندماج الشباب في العملية السياسية بشكل فعال، والتي لا يتسع المجال لذكرها جميعًا هنا. ولعل أحد أهم هذه الأسباب يتمثل في العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي؛ إذ إن غياب الاستقلال الاقتصادي قد يجعل بعض الفئات أكثر اعتمادًا على شبكات الوساطة والزبونية، بما يؤثر في استقلالية القرار والمشاركة السياسية. وقد ساهم هذا الارتباط تاريخيًا في إنتاج أنماط من الزبونية السياسية، القائمة على تبادل الولاء السياسي أو الاجتماعي مقابل الوصول إلى بعض الموارد والمنافع. ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكالات تتطلب مراجعة جادة لسياسات تمكين الشباب، ليس فقط سياسيًا، وإنما اقتصاديًا واجتماعيًا أيضًا، باعتبار توفير فرص العمل وتحسين شروط الاندماج الاقتصادي أحد المداخل الأساسية لتقوية الجبهة الداخلية.

إن إجراءات مثل منحة البطالة، بالرغم من التناقضات التي صاحبها وغياب الدراسات الكافية لتحديد المستفيدين منها بطريقة تحقق قدرًا أكبر من العدالة الاجتماعية، فضلًا عن تعديل قانون الانتخابات بما يسمح بإشراك فئات أوسع من الشباب والنساء والنخب الجامعية، والتعديل المرتقب لقانون البلدية والولاية، والتقسيم الجديد للمقاطعات الإدارية قيد النظر، إلى جانب قانون الأحزاب والجمعيات، والحوار الوطني الذي وعد به رئيس الجمهورية، وبشكل خاص عملية الرقمنة الشاملة لمختلف هياكل ومؤسسات الدولة، كلها

عوامل من شأنها أن تسهم في تحسين الشفافية وتسهيل تسيير الشأن العام وحماية مصالح المواطنين¹. ومن شأن هذه الإجراءات، إذا اقترنت بفعالية مؤسسية حقيقية وتحسن ملموس في ثقة المواطنين، أن تسهم على المدى المتوسط في رفع مستويات المشاركة السياسية والانتخابية، ولا سيما لدى فئة الشباب.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" M. Ban Ki-moon في وزارة الخارجية الجزائرية يوم 06 مارس 2016، والتي ذُكر فيها بتاريخ الجزائر ومبادئها، ودعا إلى الاستثمار في الشباب باعتباره أحد المداخل الأساسية لبناء مستقبل أفضل وتعزيز السلام. وقد ربط "مون" بين تمكين الشباب اقتصاديًا وسياسيًا وبين قدرتهم على مواجهة التطرف العنيف، مشيرًا إلى أن الشباب يمكن أن يكونوا فاعلين أساسيين في بناء السلام بدل أن يتحولوا إلى ضحايا للتطرف والشبكات الإجرامية. وفي هذا السياق، أشار إلى قرار مجلس الأمن التاريخي رقم 2250 لسنة 2015، الذي أكد أهمية دور الشباب في قيادة مسيرة السلام، كما تضمن إطارًا مهمًا لإشراك الشباب في جهود منع التطرف العنيف².

وتكتسب هذه الدعوة أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الداخلي والخارجي الذي كانت تمر به الجزائر والمنطقة آنذاك؛ إذ حاول الأمين العام لفت انتباه صناع القرار إلى ضرورة استقطاب الشباب والاستماع إلى تطلعاتهم المستقبلية، باعتبار أن تمكينهم اقتصاديًا يمكن أن يجعلهم فاعلين في خلق الثروة، بينما يتيح لهم التمكين السياسي أن يكونوا شركاء في الحفاظ على الاستقرار والسلام. ومن ثم، فإن الاستثمار في الشباب لا ينبغي النظر إليه باعتباره مجرد سياسة اجتماعية أو اقتصادية، وإنما باعتباره أيضًا خيارًا سياسيًا وأمنيًا يساهم في تعزيز المشاركة، وتجديد النخب، وتقوية الجبهة الداخلية، والحد من مظاهر الإقصاء والاغتراب السياسي.

المطلب الثالث: التماسك الهوياتي والوحدة الوطنية

وبعد حوالي ثلاث سنوات من حلول "مون" بالعاصمة الجزائر، مع اندلاع احتجاجات الحراك الشعبي المبارك 22 فيفري 2019، حاولت جهات مشبوهة اختراق الحراك ونشر الفوضى محاولةً استغلال سخط الشباب ورفضهم للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في البلاد حينها وحاولت زرع الانقسام وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة. من بين هذه الجهات، تبرز حركتا «رشاد» و«ماك»، اللتان سعتا، وفق تقارير أمنية مختلفة، إلى التأثير على الوحدة الوطنية والتشكيك في نزاهة مؤسسات الدولة ورموزها، بالتعاون أحيانًا مع أجهزة استخبارات أجنبية.

¹ الخطاب الكامل للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الموجه للأمة أمام البرلمان بغرفتيه، 2024، في: <https://bit.ly/3Y1rycm>، تم التصفح يوم: 2025-04-16.

² Couverture des réunions & communiqués de presse, "Le Secrétaire Général Remercie l'Algérie, Un Pays Attaché Aux Nobles Principes de l'ONU, Pour Son Engagement Au Sahara Occidental, Au Mali, En Tunisie et En Libye," Nations Unies, Jaune 3, 2016, <https://bit.ly/3RkSXID>.

وكجزء من الاستراتيجيات التي استهدفت مؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية، سعت هذه الجهات إلى استغلال جميع الوسائل المتاحة لنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار، وإدخال البلاد في حالة من العنف وعدم اليقين السياسي. وقد مكنت التحريات النوعية التي قامت بها مصالح الأمن الجزائرية من الكشف عن خيوط المؤامرة. فقد تبين وجود اتصالات وتنسيق بين قادة حركة «رشاد» وقيادات إرهابية تابعة للتنظيم المعروف باسم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، والذي كان نشطاً في مناطق جبال سكيكدة وجيجل شرق الجزائر¹.

وفي ظل انكشاف النوايا الخبيثة لهذه المنظمة وتورطها بالأدلة الدامغة في العديد من الاحداث الخطيرة التي مست البلاد، قررت الدولة الجزائرية من خلال المجلس الاعلى للأمن المنعقد بتاريخ 18 فيفري 2021 تصنيف «حركة رشاد» كمنظمة إرهابية وتسجيلها في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 384/21 المؤرخ في 7 أكتوبر 2021 بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائرية، ونشر ذلك في الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2022². ونفس الأمر بالنسبة لحركة «ماك».

إن وعي الشعب الجزائري بحقيقة المخططات العدائية التي تستهدف أمن واستقرار البلاد، وإدراك شبابنا اليوم حقيقة الأهداف الخبيثة التي أوجدت من أجلها حركات مثل رشاد والماك -الإرهابيتين- والتي تهدف زعزعة أمن واستقرار البلاد وتحريض الشباب على العنف بواسطة نشر الأخبار الكاذبة والإساءة لكل ما يرمز للدولة الجزائرية ومؤسساتها الدستورية عبر منصات التواصل الاجتماعي، كلها عوامل تدفع لتلاحم الشعب مع مؤسسات دولته وجيشه، لبقاء السلم والأمن والاستقرار والحفاظ على السيادة الوطنية.

وفي هذا السياق، أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على الدور الذي يمكن أن يقوم به الشباب الجزائري في تعزيز اللحمة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات الإقليمية الصعبة والرهانات الدولية المعقدة، بحيث قال:

*«إننا في هذا الظرف الذي يستدعي تضافر جهود كل الأطياف من كل المشارب
لتعزيز اللحمة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية، أمام ما يواجهنا من تحديات إقليمية صعبة
ورهنات دولية معقدة، نراهن بكل ثقة على شبابنا الذي تشق به الجزائر طريقها إلى الرفعة
والسؤدد»³*

¹ وثائقي / رشاد... الإرهاب وأقنعة اغتيال الوعي، 2024، في: <https://bit.ly/3RHRDJX>، تم التصفح يوم: 17-04-2025.

² المرجع نفسه.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، «الرئيس تبون يؤكد على أهمية دور الشباب في تعزيز وتقوية الجبهة الداخلية»، 20-06-2022 في: <https://bit.ly/4jcpmHg>، تم التصفح يوم: 16-04-2025.

كما ذكر الرئيس أنه «لأول مرة، تمت دسترة بيان أول نوفمبر 1954 في دستور 2020» وذلك «حتى لا نسمح لأي كان بالانحراف عن هذا البيان وعن رسالة الشهداء التي نعمل على الوفاء بها».¹

والى جانب التماسك المؤسساتي والسياسي، يبقى البعد الأعظم للوحدة الوطنية مرهوناً بمدى انسجام الهوية القومية الجزائرية ذاتها، فهي تشكل عنصراً مركزياً في مشكلة الأمن سواء كانت متوافقة مع الدولة أم لا، وباعتبارها عاملاً حاسماً في تحديد سلوك الفرد، فإن الهوية القومية قادرة إما على تعزيز الدولة بقوة، أو تقويضها بشدة، ويذهب مايكل هوارد إلى حد القول بأن العلاقات الدولية تتعلق بالعلاقات بين الأمم أكثر من كونها تتعلق بالعلاقات بين الدول، ومن أجل فهم الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فمن الواضح أنه من الضروري فهم الروابط بين الأمة والدولة؛ إن أهمية الأمة بالنسبة لفكرة الدولة تلمح إليها عبارة الأمن القومي ذاتها. لماذا الأمن القومي؟ إن الأمن القومي يعني ضمناً أن هدف الأمن هو الأمة، ويثير تساؤلات حول الروابط بين الأمة والدولة؛ وإن الأمة تزود الدولة بهوية قوية في الساحة الدولية، وقاعدة متينة من الشرعية المحلية - صلبة بما يكفي لتحمل الاضطرابات الثورية.² ومجرد نظرة سريعة على تاريخ الجزائر يتبين لنا مجموعة نتائج؛

لقد أوجدت الجغرافية المصقولة بأثر تاريخ الجزائر في منطقة التقاء وتقاطع العديد الحضارات والأجناس، فكان أن أبانت معالم دولتها الوطنية التي ارتسمت على الخارطة السياسية بإعلان استقلالها من الاستعمار الفرنسي شهر جويلية 1962 عن تعدد قيمي وهوياتي كان للثورة التحريرية الكبرى، ومن قبلها مختلف محطات النضال ومساراته الأثر في صقله في بوتقة وطنية انصهرت فيها كل الخصوصيات القومية والهوياتية ليصير الجزائري جزائرياً قبل أن يكون قبائلياً، أو عربياً، أو شاوياً، أو ميزابياً، أو تارقياً.³

وإذا كانت محاولات اختراق الحراك الشعبي من قبل حركتي رشاد والماك قد مثّلت أحد أوجه التهديد للتماسك الهوياتي والوحدة الوطنية، فإن ثمة بعداً آخر مستقلاً يتصل بهذا التماسك، يتمثل في «مسألة التوارق». فقد أفرز الثراء السوسيو-ثقافي للجزائر تنوعاً زاد منه تعدد الخصوصيات والمنابع القومية للجزائريين، ما أبان عن وجود درجات من الاختلاف والتمايز كان من مظاهر التعبير عن هذا الاختلاف وظواهره اختلاف ألسن الجزائريين. وسط هذا الزخم من التلون القيمي الهوياتي في الإطار الوطني تبقى «مسألة التوارق» الرهان الأكبر لتأكيد صلابة الدولة الوطنية، لاسيما وأن المسألة قد استرعت عديد المخططات الأجنبية الساعية

¹ المرجع نفسه.

² Buzan, *People, States & Fear*, 72, 70.

³ لخضاري منصور، «الضمانات القانونية والسياسية لضمان الخصوصيات الهوياتية في الجزائر - التوارق أنموذجاً-»، *ستراتيجيا*، م.3، ع.1 (2016): 39.

للاستثمار في خصوصيات التوارق لبعث أفكار ومشاريع انفصالية تضع حقيقة التماسك الوطني على المحك، قصد النيل من سلامة الوحدة الترابية وخدش قوة الإحساس بالانتماء الوطني.¹

لا يرى توارق الجزائر في انتمائهم القبلي سوى مؤسسة اجتماعية يحتكمون إلى ضوابطها ما لم تتعارض مع مصلحة الجزائر؛ فشعورهم القبلي يغيب أمام إحساسهم بالانتماء الوطني الذي يسمو على «القبيلة»، من دلائل ذلك المثال الذي ساقه «الحاج اقامة» في قوله:

«الشباب الحالي لا يؤمن بهذه القضايا الانتماء إلى القبيلة، قضية القبيلة قضية استعمارية استعملتها فرنسا في إطار سياسة فرق تسد بين الشعب الواحد»

تتشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي عبر الوطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق على الساحل الأفريقي؛ يختلف وضع -طوارق الجزائر- عن وضع نظرائهم من أبناء قبائلهم في غير الجزائر من الأقطار بسبب تمكينهم السياسي واندماجهم الوطني الذي يبعد عنهم وصف الأقلية المضطهدة التي يعانيها نظراؤهم في الدول الأخرى، والتي وصلت إلى حد رفع كثيرين منهم السلاح في وجه حكوماتهم المركزية للمطالبة بما يرونه من حقوق مسلوقة، كما يعبر عن ذلك الحاج محمود اقامة، أحد كبار أعيان الطوارق الجزائريين، في مقابلة أجراها معه الباحث نبيل بوبية، بقوله:

«ما أراه شخصيًا من معاناة لتوارق مالي والنيجر لا ينطبق بتاتا لما هو في الجزائر، لأن التوارق في مالي والنيجر يعيشون في عنصرية بين أسود وأبيض، الحكم في يد السود يمارسون الميز العنصري ضد البيض وهم التوارق والعرب»»³

المطلب الرابع: تفاعل الرأي العام الداخلي مع صناعة السياسة الخارجية

في هذا الإطار، وبالرغم من استئثار السلطة التنفيذية -المتتمثلة أساسًا في رئاسة الجمهورية- بصناعة القرار في السياسة الخارجية، نفترض أنه كلما كان هناك توافق بين النخب السياسية والعسكرية على أولويات سياسة الجزائر الخارجية عامة والإفريقية بشكل خاص، كانت قرارات السياسة الخارجية التي يُقرها رئيس الجمهورية تحظى بشرعية أكبر، وتحفظ أمن وانسجام مؤسسات الدولة الجزائرية. ونفس الأمر بالنسبة للرأي العام الداخلي، إذ يُشكل قبول الرأي العام لإجراءات السياسة الخارجية والسياسة الأمنية لبلده دعمًا لشرعية قرارات الرئيس الخارجية، ويحمي البلاد من عدم اليقين المُصاحب لخلق القلاقل والنعرات الداخلية المشبوهة

¹ المرجع نفسه، 31.

² المرجع نفسه، 38.

³ لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية"، 86-87.

التي تكون في الغالب مدعومة من طرف خارجي، مثل المحاولات اليائسة لاختراق الحراك من قوى خارجية معادية.

في هذا السياق، صرح وزير الشؤون الخارجية السابق صبري بوقادوم (في ظل التدخل الخارجي السافر للإعلام العمومي لفرنسا في سيادة الجزائر وشؤونها الداخلية) قائلاً:

« السياسة الخارجية لا بد أن تكون نتيجة إجماع أو أكبر إجماع ممكن داخل الوطن، إذا أردنا أن ندافع عن بلادنا ... »¹

ومثلما أشرنا في الإطار النظري إلى أهمية رضى الرأي العام (سواء رأي النخبة السياسية والعسكرية أو الرأي العام الشعبي) في نجاح عملية الأمننة، يصبح من المفيد تتبع إجراءات الأمننة على المستوى الإقليمي، أي في سياق صناعة السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يؤثر الرأي العام بشأن الشؤون الدولية على تفضيلات النخبة الحاكمة في سياساتها؟ نفترض معظم الدراسات صحة هذا الافتراض الأساسي، في حين يشير بعض النقاد الغربيين إلى درجة من الدكتاتورية المفرطة للنظام في الجزائر. ورغم ذلك يمكن الافتراض أن الرأي العام في الجزائر يمارس تأثيراً مباشراً وغير مباشر على تفضيلات النخبة الحاكمة في الشؤون الدولية.

وعليه، يمكن تقديم أدلة سواء من الأزمات الإقليمية و/أو المساعدات الجزائرية في إفريقيا. فقد انتقل الخوف في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021 من خوفٍ يتمثل في تمكن الحركات الإسلامية المتطرفة المتنامية في ليبيا ومالي من استغلال عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الجزائر، وايضاً انتقال ثورات ما عُرف بالربيع العربي إلى الجزائر، إلى مخاوف أمنية شاملة في سياق إقليمي ودولي يشهد تغيراً كبيراً في مفاهيم القوة. إذ يتبين أن صناع القرار في الجزائر الجديدة أكثر دراية بمتطلبات المرحلة الحالية وبدور الرأي الشعبي ورأي النخبة على حد سواء، وهو ما انعكس على أهمية توحيد الجبهة الداخلية، والوعي العام بأن قوة السياسة الخارجية تستلزم توافقاً داخلياً حقيقياً لا شكلياً، وهو أمر بالغ الأهمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بأمننة قضية ما*. ولتوضيح ذلك، تم اختار مثالين تحديداً لكونهما يمثلان نموذجين متكاملين: يعكس

¹ بوقادوم.. قد تختلف سياسيا في الداخل لكن السياسة الخارجية تقتضي إجماعا وطنيا، 2020، <https://www.youtube.com/watch?v=DAGp5aCmiBs>، تم التصفح يوم: 10-04-2025.

* بالطبع توجد استثناءات، أي عندما تتعارض أولوية النخبة في قضايا مثل التعاون الأمني مع الغرب لمحاربة الإرهاب مع الخطاب الشعبي في قضايا أخرى، إذ تتصرف النخبة بمرونة أكبر، حتى لو تعارض ذلك مع الخطاب الشعبي، مثلاً منع الاحتجاجات أمام السفارة الأمريكية بالجزائر...

الأول حالة توافق فوري وواضح بين النخبة والرأي العام حيال قضية خارجية محددة، بينما يعكس الثاني حالة أكثر تعقيداً يُدار فيها هذا التوافق بحذر من طرف صانع القرار:

المثال الأول: أدى تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني إلى جعل الدعم الشعبي لأي قرار جزائري مضاد لنظام المخزن يحظى بإجماع مطلق، بل شرعن أي سياسات مستقبلية للجزائر في علاقاتها مع المغرب، حتى بالنسبة لبعض المغاربة أنفسهم.*

المثال الثاني: في مقابلة الصحفية خديجة بن قنة مع وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، سألته عن مسح الجزائر ديون 14 دولة إفريقية دون الحصول على مقابل، متسائلة عما إذا كان ذلك يعني وجود خلل في العمل الدبلوماسي. فأوضح الوزير عطاف أن الرأي العام الشعبي كان مهماً حتى في الفترة التي كانت الجزائر فيها غائبة أو مُغيّبة عن القارة الإفريقية، وإن كان ذلك بطرق مختلفة، حيث صرّح بقوله:

« ولما قرروا مسح الديون عن 14 دولة إفريقية، صاغت الدول الإفريقية المعنية لائحة شكر للجزائر، غير أن الوفد الجزائري رفض نشر هذه الدول للائحة خوفاً من ردة فعل الجزائريين¹ »

ما يعني أنه لم يكن هناك استثمار أصلاً لهذا الموقف (مسح الديون) خوفاً من الرأي العام الداخلي. لقد كان للجزائر نفوذ دبلوماسي تقليدي قوي في إفريقيا وكلمة مسموعة، وهي تحاول اليوم استعادة هذا النفوذ الذي تراجع مع مرور الوقت نتيجة شغور مكانتها الطبيعية بسبب الأوضاع السياسية الداخلية للبلاد.

يُظهر المثالان معاً، رغم اختلاف طبيعتهما، أن الرأي العام أصبح متغيراً حاضراً في حسابات صانع القرار الجزائري، سواء بوصفه رافعة للشرعية كما في حالة المغرب، أو بوصفه عامل حذر وتردد كما في حالة مسح الديون الإفريقية.

واليوم زاد الاهتمام بالرأي العام الداخلي وأصبح يلعب دوراً فعالاً في تشكيل تفضيلات النخبة فيما يخص السياسة الخارجية الجزائرية، ويبرز ذلك من خلال: الخطاب الدوري لرئيس الجمهورية عبر وسائل الإعلام المحلية، ومقابلات كل من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية الجزائري، وبجانبهما الإعلام العسكري، في

* أشير هنا عن قصد للجمهور المقصود من حركة الأمننة الذي يشمل حتى الرأي العام الإقليمي، ويُعد الشعب المغربي أحد أهم مكونات هذا الجمهور في التحليل، وبالرغم من أنه ليس لازماً نظرياً تبين عينة الجمهور لصعوبة تحديده بالضبط على المستوى الإقليمي، إلا أنني سوف أشير إلى ذلك كلما وجدت ذلك ضرورياً لأغراض معينة (سياسية كانت أم منهجية).

¹ قراءة في المشهد الجزائري مع وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف - بوكاست نوو الشأن، 2023، <https://www.youtube.com/watch?v=Yd-i-EJYZBw>

مناسبات عديدة لإعلام الرأي العام المحلي والخارجي والدفاع عن مواقف الدولة الجزائرية. وتُعرّز هذه الممارسة المستمرة صحة الافتراضات المقدمة سابقاً.

تُبرز حوصلة السياسة الخارجية لعام 2024 مثلاً على ذلك، وهي الحوصلة التي أعلن عنها وزير الخارجية أحمد عطاف، بتوجيهات من رئيس الجمهورية فهي تعكس الإرادة السياسية لصانع القرار في الجزائر لإطلاع الرأي العام على نشاطات بلاده الدبلوماسية وإنجازاتها. كما تمنح مزيداً من الشفافية حول تدابير السلوك الخارجي، ما يُسهّل كثيراً، في حال وُجدت حالة استثنائية، إمكانية مشاركة الجيش خارج الجزائر في عمليات حفظ السلم والأمن؛ إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد إجراءات استثنائية في ظل سياق إقليمي مضطرب بشكل كبير. ولذلك، يمكن القول إن إطلاع الرأي العام بشكل دوري ومستمر على مواقف الجزائر الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالتحديات الإقليمية في إفريقيا، كلما دعت الضرورة لذلك، يمثل سلوكاً سياسياً حكيماً من طرف النخبة السياسية والعسكرية في البلاد.

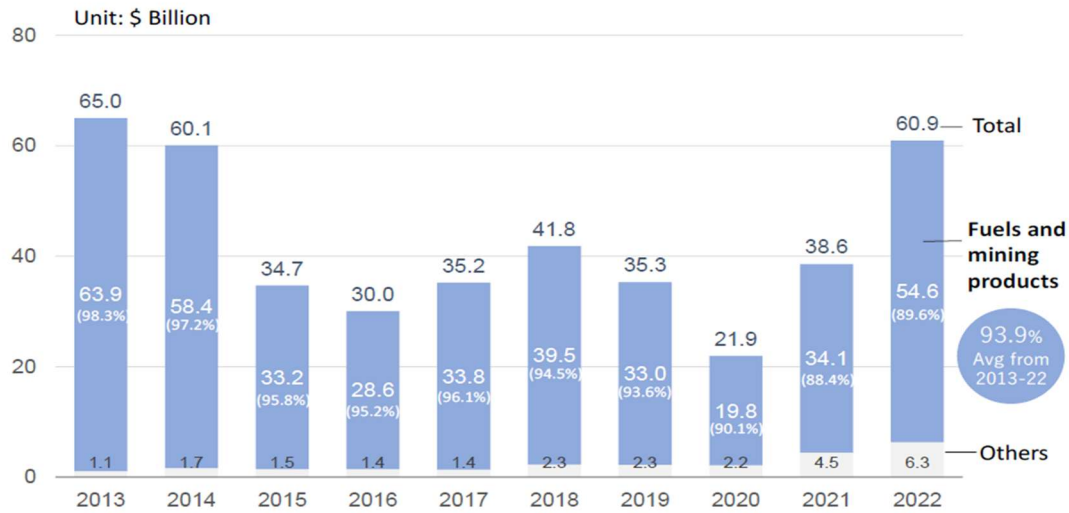
المبحث الثاني: اختلالات الاقتصاد الريعي وجهود التنويع نحو الأمن الاقتصادي

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تبين أن قوة الاقتصاد تظل أداة رئيسية في سياسة الجزائر الأفريقية، رغم التحديات التي تواجهها، خاصة الاعتماد على المحروقات وضعف التبادل التجاري مع القارة، إلا أن سعي الجزائر نحو تنويع اقتصادها والاستفادة من الهياكل المالية الدولية يعزز من فرص البلاد في تحقيق أمنها الاقتصادي وتعزيز نفوذها القاري، كما أن ريادتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة وسعيها لتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات يعكس قدرتها على لعب دور ريادي في أفريقيا، وهو ما يتطلب مزيداً من التكامل الاقتصادي مع الشركاء الأفارقة؛ وسيتم فيما يلي عرض أبرز مقومات القوة الاقتصادية التي ترتبط بخصوصية الجزائر في إفريقيا والنظر في مختلف التحديات المرتبطة أساساً بالأمن الإقليمي وأيضاً التحديات المتعلقة بطبيعة وبنية الاقتصاد العالمي المضطرب والذي أصبح من شبه المستحيل لدولة ذات سيادة أن تحقق أهدافها التنموية بمعزل عن تفاعلاته بما يحمله ذلك من فرص ومخاطر، وعليه سيتم النظر في ما سبق من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: انعكاسات هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري

تمتلك الجزائر عاشر أكبر احتياطي للغاز الطبيعي والسادس عشر للنفط في العالم. نتيجةً لذلك، يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الموارد الهيدروكربونية، بما في ذلك الغاز الطبيعي والنفط الخام. وعلى مدار العقد الماضي، شكلت الهيدروكربونات في المتوسط 93.9% من إجمالي الصادرات (انظر الشكل 1.4)؛

الشكل (1.4): صادرات الجزائر (2013-2022)



المصدر: Takinami, "The Potential of the Automotive Industry to Diversify Algeria's Oil & Gas Dependent Economy

يوضح (الشكل 1.4) الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على مداخل المحروقات (النفط والغاز)، شهدت المداخل خارج قطاع المحروقات في فترة 2013-2017 استقراراً بدون تغيير، كما عرفت فترة 2018-2020 ارتفاعاً محتشماً، بينما الأعوام القليلة الماضية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً للمداخل خارج قطاع المحروقات، لكنها تبقى لا ترقى إلى طموحات الجزائر لتتنوع مصادر الدخل حتى الآن.

ويشكل هذا الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات خطراً على الجزائر، حيث إن تقلبات أسعار النفط تؤثر على قدرة البلاد في التخطيط للاستثمارات طويلة الأجل، وتوجه الحكومة عادةً العائدات الناتجة عن صادرات الهيدروكربونات لتمويل ودعم الصناعات والقطاعات الأخرى. كما تعتمد الحكومة الجزائرية على عائدات النفط للحفاظ على أحد أعلى موازنات الرفاهية للفرد بين دول منظمة أوبك.¹ وبالتالي إن أي انخفاض في الصادرات يفرض تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، مما قد يزيد من السخط الشعبي، وهو ما اتضح جلياً عندما اندلعت حركة الاحتجاج الشعبي "الحراك" عام 2019، عقب انهيار أسعار النفط منذ عام 2014.

لقد شهدت أسعار النفط تقلبات حادة خلال العقد الماضي، مما زاد من صعوبة قيام الحكومة بوضع خطط طويلة الأجل. على سبيل المثال، بلغت أسعار النفط أكثر من 100 دولار للبرميل في عام 2013، لكنها شهدت انهياراً حاداً بدءاً من منتصف عام 2014. ويعود ذلك إلى زيادة المعروض النفطي مع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وقرار منظمة أوبك الحفاظ على مستويات إنتاجها. وبحلول عام 2016، انخفضت الأسعار إلى نحو 43 دولاراً للبرميل فقط، مما أثر بشدة على إيرادات الحكومة الجزائرية التي

¹ Eiichiro Takinami, "The Potential of the Automotive Industry to Diversify Algeria's Oil & Gas Dependent Economy (2024)," 2024, 1-2. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.10215.87200>.

تعتمد على الموارد الهيدروكربونية لما يقرب من نصف إجمالي ميزانيتها، ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة إيرادات الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 35.8% في عام 2013 إلى 28.6%، وهي أدنى نقطة خلال العقد الماضي (انظر الشكل 2.4).¹

وبسبب ذلك، بدأت الجزائر تواجه عجزاً كبيراً تم تمويله من خلال الاقتراض من الصين والبنك الإفريقي للتنمية، إضافة إلى استخدام احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، والتي كانت لا تزال تُقدّر آنذاك بـ 195 مليار دولار،

لكن هذه كانت حلولاً قصيرة الأجل لمواجهة الصعوبات المالية التي عانت منها البلاد، وعندما أعرب البنك الدولي عام 2016 عن قلقه إزاء المسار الاقتصادي الخطير الذي اتخذته الجزائر، ردّت الحكومة بوضع قانون مالية لسنة 2017 يهدف إلى إعادة التوازن إلى الميزانية. وقررت مواجهة التقشف، رغم مخاوفها من رد الفعل الشعبي، فقد خفّضت بشكل حاسم بعض الإعانات الموجهة للمواد الأساسية، والتي كانت قد أقرتها سنة 2011 لتفادي تداعيات "الربيع العربي"، وكانت تكلف ما يصل إلى 19 مليار دولار سنوياً، كما رفعت معدل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2% ليصل إلى 19%. وقد كانت لهذه الإجراءات التقشفية آثار فورية على كلفة المعيشة؛ ففي بداية يناير 2017، ارتفع سعر الوقود المستخدم في النقل الخاص بنسبة 10%.²

وقبل اندلاع الاحتجاجات في الجزائر 2019، كانت الحكومة الجزائرية تدرك تزايد حدة عدم الاستقرار الاجتماعي، وسعت إلى احتوائه. ففي النصف الأول من عام 2018، بلغ معدل التغير السنوي في الأسعار الاستهلاكية 4.6%، بزيادة قدرها 1.1% مقارنة بالعام السابق. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 2%، منها أسعار المنتجات الزراعية الطازجة بنسبة 3.2%، والخضروات بنسبة 6.6%، والبطاطس بنسبة 22.6%، واللحوم بنسبة 9.6%، وهو ما أثر بشكل كبير على مستوى معيشة السكان. وبسبب تراجع الإيرادات الحكومية وارتفاع النفقات العامة، أصبحت الدولة غير قادرة على تلبية التزاماتها المالية، وأصبح نظام الدعم غير قابل للاستمرار. والأسوأ من ذلك أن هذه الإعانات لم تكن كافية لتخفيف الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون بالفعل.³

¹ Takinami, 03.

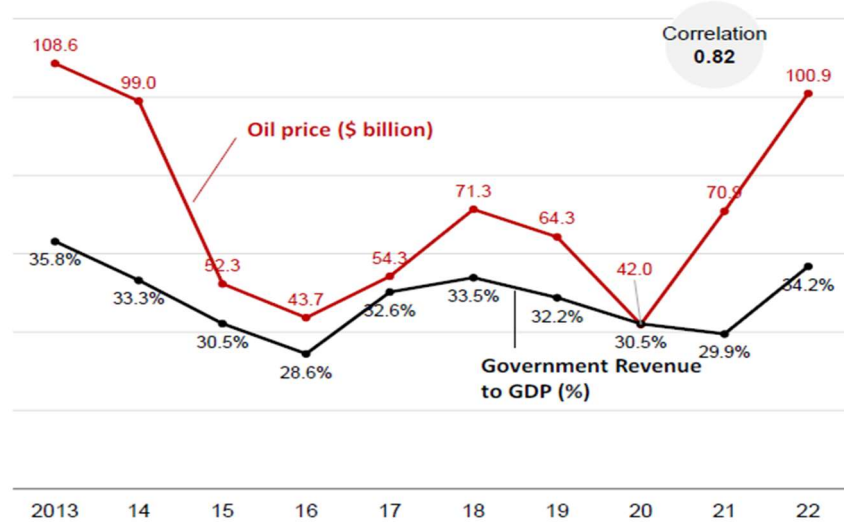
² Raphaël Lefèvre, "The Algerian Economy from 'Oil Curse' to 'Diversification'?", *The Journal of North African Studies* 22, no. 2 (March 15, 2017): 178, <https://doi.org/10.1080/13629387.2017.1281561>.

³ Shu and Hussain, "Political Turbulence Converged with Covid-19 – Algeria's Structural Development Dilemma", 392.

أما خارجياً، أُعتبر اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الذي عقد في 30 نوفمبر 2016، والذي شهد للمرة الأولى منذ ثماني سنوات اتفاق الدول المصدرة للنفط بشكل جماعي على خفض الإنتاج من أجل دعم الأسعار، اعتُبر "انتصاراً" للدبلوماسية الجزائرية. فقد كانت الجزائر، منذ عام 2015 على الأقل، في قلب الجهود الدبلوماسية التي بدأت بين أعضاء أوبك وتوسعت لتشمل دولاً منتجة للنفط من خارج المنظمة. وقد نجحت الجزائر، بمهاراتها التفاوضية، في تجاوز التوترات بين السعودية وإيران، وأقنعت روسيا بالالتزام بالاتفاق.¹

تجدر الإشارة إلى أنه انخفض احتياطي النقد الأجنبي من 195 مليار دولار عام 2014 إلى 97 مليار دولار في ديسمبر 2017، ثم إلى 62 مليار دولار في بداية 2020. ومع هذا التراجع الحاد، لم يعد الاحتياطي الأجنبي قادراً على أداء دوره كوسادة صدمة اقتصادية.²

الشكل (2.4): مقارنة سعر النفط والإيرادات الحكومية للنااتج المحلي الإجمالي GDP (2013-2022)



المصدر: Takinami, "The Potential of the Automotive Industry to Diversify Algeria's Oil & Gas Dependent Economy"

يتوضح من خلال النظر في (الشكل 2.4) أن اعتماد الجزائر شبه الكامل على صادرات الطاقة جعلها شديدة التأثر بانخفاض أسعار النفط، فاستمرار انخفاض الأسعار أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية، في ظل احتياطي مالي غير كافٍ، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري لم يكن مرناً بما يكفي لمواجهة الصدمات والتحديات الاقتصادية ومقابل ذلك عرف اقتصاد البلاد انهيار مصادر الدخل الأساسية، خاصة بعد أن أدى انكماش

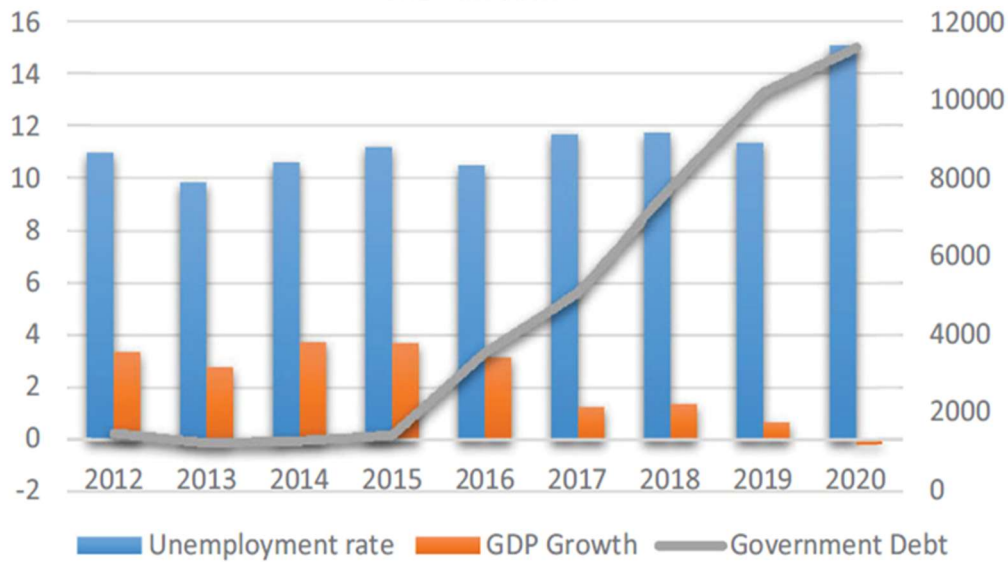
¹ Lefèvre, 177.

² Shu and Hussain, "Political Turbulence Converged with Covid-19, 393.

النمو الاقتصادي المُصاحب لانكماش الطلب العالمي بسبب جائحة كورونا، إلى ضربة اقتصادية قاسية للجزائر وليأثر سلباً على تجارتها الخارجية، (أنظر الشكل 3.4).

من جهة أخرى، كشفت الجائحة عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية في الجزائر، فبالرغم أن البلاد بدت مستقرة سياسياً أثناء تقاطع الاحتجاجات السياسية مع جائحة كوفيد-19، إلا أن هذا الاستقرار يُعتبر هشاً ومؤقتاً، فالمشكلة الهيكلية الأساسية التي تواجهها الجزائر هي العجز عن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وهو السبب الجذري لكل أشكال التوتر والاحتجاجات. وتكمن المهمة الشاقة التي تواجه الجزائر في إجراء تحول اقتصادي يُلبّي الاحتياجات العاجلة لشعب شاب، متزايد العدد، ومتململ. ورغم أن التركيبة السكانية مواتية، إلا أنه لا يزال الهيكل الاقتصادي غير متوازن، كما أن سياسة الدعم ما زالت من الصعب تعديلها.¹

الشكل (3.4): مؤشرات النمو في الجزائر في ظل جائحة كورونا



المصدر: Shu and Hussain, 391.

يُوضح (الشكل 3.4) كيف كان نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP إيجابياً في أغلب السنوات، خصوصاً بين 2014 و2016، حيث وصل إلى حوالي 3-4%. ومن 2017 بدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى معدل سلبي في 2020 (انكماش اقتصادي)، وهو أيضاً نتيجة مباشرة لأزمة كورونا وتراجع أسعار النفط. ويظهر الشكل أيضاً، كيف أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشدة بجائحة كوفيد-19، من حيث انكماش النمو الاقتصادي، وتضخم الدين العام بشكل غير مسبوق، وارتفاع معدل البطالة، كل هذه المؤشرات تعكس ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد الوطني وتحديات في مجال السياسات المالية والتشغيل.

¹ Shu and Hussain, 394.

إن اعتماد الجزائر على ريع النفط والغاز لتمويل النفقات الأساسية للدولة التي تخدم عددًا سكانيًا كبيرًا نسبيًا، جعل من تقلبات أسعار الطاقة تنعكس مباشرة على تقلبات في إيرادات الحكومة وعجز في الميزانية يُغطى بالاستدانة الخارجية، وهو ما وقع عندما انخفضت الأسعار بنحو 75% في الفترة ما بين 2014 و2016 ومواجهة الحكومة صعوبة في موازنة ميزانيتها، بحيث بدأت الدولة في تسجيل عجز كبير، جرى تمويله عبر الاقتراض من الصين ومن البنك الإفريقي للتنمية، إضافة إلى استخدام احتياطات النقد الأجنبي التي كانت ما تزال تُقدَّر آنذاك بـ 195 مليار دولار.¹

والملاحظ أن الجزائر واجهت الحاجة إلى الاستدانة بعيدا عن الهياكل المالية الدولية وصندوق النقد الدولي، والتي تفرض شروطا تمس بسيادة الدول، بل لجأت لمصادر خارجية أكثر موثوقية (الصين، وبنك التنمية الإفريقي) كما لجأت إلى الاستدانة الداخلية وطبع مزيد من الأموال بالرغم من مخاطر ذلك على التضخم.

وبشكل عام، ومع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر يتوقع أن تواجه البلاد عجزا اقتصاديا ضخم إذا ما هي لم تجد حلا لمشكلة الريع الاقتصادي، خاصة حين نضع في الاعتبار أن اعتماد الجزائر على الموارد الهيدروكربونية ليس مستدامًا على المدى الطويل. تُشير توقعات شركة "بي بي" BP إلى أن احتياطات الجزائر من النفط الخام قد تنضب خلال 20 عامًا، واحتياطياتها من الغاز خلال 55 عامًا. بالمقارنة، فإن العمر الافتراضي النموذجي لاحتياطيات النفط الخام والغاز في دول الشرق الأوسط يبلغ 78 عامًا وأكثر من 100 عام على التوالي، ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن الجزائر ستواجه عجزًا تجاريًا مستمرًا اعتبارًا من منتصف عقد 2030 فصاعدًا إذا لم تُنفذ تحولات سياسية كبيرة نحو تنويع الاقتصاد.²

في نفس الوقت يبدو أن هناك إرادة حقيقية لصانع القرار في الجزائر لتكثيف الجهود من أجل تحقيق أمننا الاقتصادي من خلال مواصلة تشجيع الاستثمار وتجسيد المشاريع الطموحة على أرض الواقع، هذا إضافة إلى زيادة الصادرات مقابل الواردات وتنويع مصادر الدخل، بالعودة مرة أخرى لـ (الشكل 1.4) نجد أن تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات قد عرف ارتفاعًا غير مسبوق منذ العام 2021 وصاعدًا، وذلك مقارنة بالأعوام السابقة ولكنها لا تزال بعيدة عن أهداف الجزائر الاقتصادية؛

المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي وتحديات الاقتصاد العالمي

إن الأمن الاقتصادي أصبح ضرورةً حتمية لتحقيق التنمية وأي خلل يتعرض له سيؤدي إلى تعطيل الاستراتيجيات التنموية، وهو ما يشكل بدوره تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري، يعتمد الأمن الاقتصادي

¹ Lefèvre, "The Algerian Economy from 'Oil Curse' to 'Diversification'," 178.

² Takinami, "The Potential of the Automotive Industry", 4.

بشكل أساسي على قوة اقتصاد الدولة وقدرتها على استغلال مواردها (الطبيعية، البشرية، التكنولوجية، الدبلوماسية...)،

من جهة أخرى، يرتبط الأمن الاقتصادي بالتفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي، فالعالم المعاصر أصبح كتلة اقتصادية واحدة ومن ثم فإن حدوث أزمة اقتصادية في أي منطقة يترتب عليها جملة من التداعيات تسري على بقية العالم، وبفعل التحولات التي يشهدها العالم بعد الأزمة الاقتصادية التي خلفها انتشار جائحة فيروس كورونا، وعقب اضطراب سلاسل التموين إثر الأزمة بين روسيا وأكرانيا، أصبحت القدرة على إدارة المخاطر الاقتصادية لا تركز فقط على التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء المالي، بل تعتمد بشكل أساسي على تحديد ورصد المخاطر الاقتصادية وتبعاتها على الاقتصاد الوطني ومنه على الأمن الوطني؛

من جانب آخر، تؤثر التهديدات الأمنية على الأمن الاقتصادي، مثل الحروب أو النزاعات الداخلية وتؤدي إلى انهيار البنية الاقتصادية وتعطيل عمليات الإنتاج والتجارة، لذلك يعد تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي والأمن الوطني جزءاً أساسياً من استراتيجية الحفاظ على استقرار الدولة.¹

ولقد زادت الحرب في أوكرانيا من تفاقم مشكلة الجوع العالمية، تُعد روسيا وأوكرانيا من أكبر منتجي ومصدري المواد الغذائية الأساسية، إلا أن الحرب والعقوبات المفروضة على روسيا أدت إلى انخفاض في الإنتاج والتجارة. وجاء ذلك في أعقاب جائحة كوفيد-19، التي تسببت في ارتفاع حاد بأسعار الغذاء عالمياً، فضلاً عن استمرار الاتجاه التصاعدي للجوع العالمي منذ عام 2017.²

يوضح تقرير صادر عن الأمم المتحدة ذلك، بعنوان: "التأثير العالمي للحرب في أوكرانيا: أزمة الطاقة" (2022)، جاء فيه، أن الأوضاع العالمية لا تزال تُسبب الصعوبات في جميع المناطق، وأن حجم تقلبات الأسعار التي شهدها العالم منذ الجائحة شديدة، لا سيما في عام 2022، وأن الأسعار لا تزال عند مستويات مرتفعة مع احتمالية دائمة لمعاودة الارتفاع مرات أخرى، وقد شهدت زيادات واسعة النطاق شملت تقريباً جميع فئات المواد الغذائية (أنظر الشكل 5)، كما أن النقص في الأسمدة (أحد أهم المواد الأولية لاستقرار الأسعار) لا يزال يمثل مصدر قلق، خاصة عند النظر للعلاقة بين ارتفاع تكاليف معيشة الناس، مع العواقب الاجتماعية والاقتصادية في جميع المجتمعات.³

¹ بوجليدة أ، "التوازن الاقتصادي والأمني ضرورة حتمية"، مجلة الجيش الوطني الشعبي، 2024، 35.

² "SIPRI Yearbook 2023, Summary," Oxford University Press, 2023, 01.

³ "Global Impact of War in Ukraine: Energy Crisis" (United Nation, 2022), 03-04.

الشكل (5): مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لأسعار الأغذية

مؤشر أسعار الأغذية 1	الحبوب 2	منتجات الألبان 3	الحبوب 4	الزيوت والدهون 5	السكر 6	
94.6	77.8	122.4	100.9	107.3	62.4	2007
117.7	90.8	132.3	137.6	141.1	79.2	2008
91.8	81.6	91.4	97.2	94.4	112.2	2009
106.9	91.4	111.9	107.5	122.0	131.7	2010
131.8	105.0	129.9	142.2	156.5	160.9	2011
122.8	104.7	111.7	137.4	138.3	133.3	2012
120.1	106.2	140.9	129.1	119.5	109.5	2013
115.0	112.1	130.2	115.8	110.6	105.2	2014
93.1	96.8	87.1	95.9	89.9	83.2	2015
92.0	91.1	82.6	88.3	99.4	111.6	2016
97.9	97.5	108.0	91.0	101.9	99.1	2017
95.8	94.4	107.3	100.8	87.8	77.4	2018
94.9	99.5	102.8	96.6	83.2	78.6	2019
98.1	95.3	101.8	103.1	99.4	79.5	2020
125.7	107.5	119.6	131.2	164.9	109.3	2021
144.5	118.3	149.5	154.7	187.8	114.5	2022
124.5	114.1	123.7	130.9	126.3	145.0	2023
122.0	117.3	129.8	113.5	138.1	125.7	2024

المصدر: <https://bit.ly/4e8SZHJ>، In : FAO Food Price Index,

يعرض الجدول تطور مؤشرات أسعار الأغذية حسب منظمة "الفاو" FAO خلال الفترة من 2007 إلى 2024، ويشمل خمس مجموعات رئيسية: الحبوب، الزيوت والدهون، والسكر. نلاحظ أن الذروة التاريخية لمؤشر الأسعار العام كانت سنة 2022 بمستوى 143.5، متجاوزاً كل السنوات السابقة، نتيجة الأزمات المترتبة (الجائحة، الحرب في أوكرانيا، اختلال سلاسل التوريد)، وفي عامي 2023 و2024، انخفض المؤشر قليلاً إلى 124.5 و122.0، رغم بقاء أسعار بعض الفئات مرتفعة مثل السكر واللحوم.

كما يتبين أن أسعار الزيوت والسكر شهدت تقلبات كبيرة، حيث ارتفع مؤشر الزيوت إلى 250.4 سنة 2022، قبل أن ينخفض تدريجياً إلى 138.1 في 2024، في حين استمرت أسعار السكر في الارتفاع حتى بلغت 125.7 في 2024. من جهة أخرى، مؤشر الحبوب سجل مستويات مرتفعة في 2022 و2023 (147.6 و137.4)، ثم تراجع بشكل طفيف في 2024، مما يعكس تحسناً نسبياً في الإمدادات.

بشكل عام، رغم بعض الانخفاضات بعد 2022، لا تزال الأسعار مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل 2020، ما يدل على استمرار الضغوط التضخمية العالمية على الغذاء، يعكس الجدول تقلبات أسعار الغذاء بسبب عوامل اقتصادية ومناخية عالمية والنزاعات الدولية والإقليمية، بحيث انتقلت تداعيات ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والوقود إلى الأسواق العالمية عبر ارتفاع تكاليف النقل، وعقبات لوجستية، وتعطيل سلاسل التوريد، حيث أن النزاعات المسلحة أضرت بشكل خاص بالبنية التحتية لسلاسل الإمداد. كما ساهمت قضايا هيكلية في النظام الغذائي، مثل المضاربة المفرطة على السلع الأساسية، في وصول الأسعار إلى مستويات قياسية.

يشير الخبراء إلى أن النظام الغذائي العالمي—الذي يعتمد على 600 مليون منتج و8 مليارات مستهلك—سيواجه باستمرار: أزمات صحية (مثل الأوبئة)، نزاعات مسلحة، أحداث مناخية متطرفة (في ظل تدهور البيئة)، والنتيجة: أصبحت هذه الصدمات جزءًا من الحلقة المفرغة التي تهدد استقرار الغذاء عالميًا، مما يتطلب تحولًا جذريًا في السياسات لتعزيز المرونة والاستثمار في الزراعة المستدامة، بمعنى أن ضمان الأمن الغذائي المستقبلي يتطلب تحولًا جذريًا من النمط التفاعلي إلى النهج الاستباقي، مع التركيز على السياسات المتكيفة التي تحقق التوازن بين المرونة والاستدامة.¹

ووفقًا لاستطلاع حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي، صنف الخبراء "فشل العمل المناخي" كأكبر تهديد طويل الأجل للعالم، مع تحذيرات من أن الانتقال المناخي غير المنظم سيفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وكان قد أشار تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) عام 2019 إلى أن عدد الصدمات مثل الجفاف والفيضانات ارتفع بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين. في الواقع، بينما كانت الصدمات المناخية التي تؤثر على النظام الغذائي تحدث في المتوسط مرة كل 12 عامًا، فإنها الآن تحدث كل 2.5 سنة تقريبًا؛ هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار وجود ضغوط هيكليّة طويلة الأمد تؤثر سلبيًا على النظام الغذائي العالمي بشكل مباشر وغير مباشر، والتي لم تكن حتى الدول المتقدمة بمنأى عن هذه المخاطر، وتشمل:

- تقلب الإنتاج الزراعي،
- ندرة الموارد الطبيعية (مثل المياه والأراضي الخصبة)،
- واضطرابات سلاسل التوريد والتجارة العالمية.²

من جهة أخرى، رصد نفس التقرير السابق الذكر (2022)، ارتفاع معدلات التضخم وتسببه في ضغوط على مليارات الأشخاص الذين تدهورت آفاقهم الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لذلك، خاصة في البلدان النامية التي يزداد فيها التعرض للصدمات المالية، بشكل خاص قطاع الطاقة المعرض بشكل كبير للاضطرابات، كما أن الركود التضخمي (نمو اقتصادي منخفض وتضخم مرتفع) حسب التقرير سيؤدي في نهاية المطاف إلى تسريع أزمة غلاء المعيشة من خلال خفض دخل الأسر، وإرهاق الموارد المالية للدول، وزيادة ضغوط الأسواق المالية، ولهذا لا تزال الأوضاع المالية في الدول النامية تتدهور على الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية، وأيضًا بسبب قوة الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، تتعرض ديون الدول النامية وفوائير وارداتها لمزيد من الضغوط.³

¹ The Economist Group, "Global Food Security Index (GFSI)," ECONOMIST IMPACT, June 16, 2025, 7, <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index>.

² Ibid. 9-10.

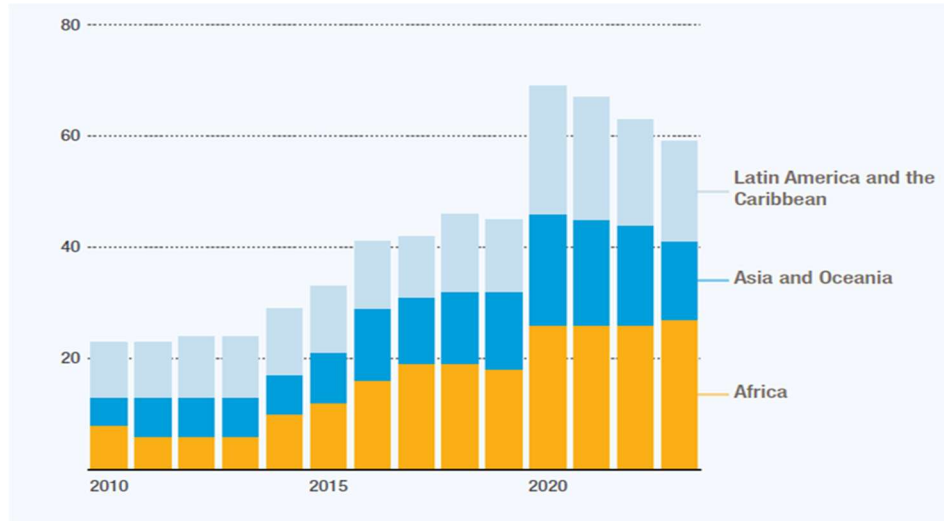
³ "Global Impact of War in Ukraine: Energy Crisis," 3, 5.

مما يزيد من تأثير الأزمات المتتالية على التنمية المستدامة، هذا النظام يُثقل كاهل هذه البلدان بعبء ديون متزايد من خلال تقييد وصولها إلى تمويل تنموي ميسور، ودفعها نحو الاقتراض من مصادر خارجية أكثر تقلبًا وغلاءً. وإذا ما انخفضت قيمة عملة بلد ما، فهذا يعني بأن مدفوعات الدين المقومة بالعملة الأجنبية قد ترتفع بشكل كبير، مما يترك موارد أقل للإنفاق التنموي. ونتيجة لذلك، تُجبر البلدان النامية على تحويل مزيد من الموارد إلى دائنيها الخارجيين، في حين تصبح عملية حل أزمات الديون أكثر تعقيدًا؛

وما يشير القلق بشكل خاص هو تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إيرادات الحكومات؛ إذ أصبحت الحكومات تخصص ضعف الموارد لخدمة هذا الدين مقارنة بالإيرادات، مقارنةً بما كانت عليه في عام 2011، مما يترك حصة متناقصة من الموارد للاستثمار في التنمية المستدامة.¹

في المقابل، تراجع الأداء الاقتصادي في أفريقيا بسبب الصدمات العالمية، مما أدى إلى تفاقم عبء الديون. واستمر متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، ليصل إلى 61.9% في عام 2023. ونتيجة لذلك، يتركز عدد متزايد من البلدان النامية ذات مستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة في أفريقيا (أنظر الشكل 1.6). وقد ارتفعت حصة المنطقة من البلدان التي تتجاوز نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها 60% من 25% إلى 46% بين عامي 2013 و2023.²

الشكل (1.6): عدد البلدان النامية التي يتجاوز دينها العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي GDP



المصدر: “A World of Debt 2024, based on IMF World Economic Outlook (UN GCRG), (2024)

يُلاحظ من الشكل 1.6 أن المزيد من البلدان تواجه أعباء ديون مرتفعة، وخاصة في أفريقيا.

¹ The United Nations Global Crisis Response Group (UN GCRG), “A World of Debt 2024: A Growing Burden to Global Prosperity” (Geneva: UN Trade and Development, 2024), 09.

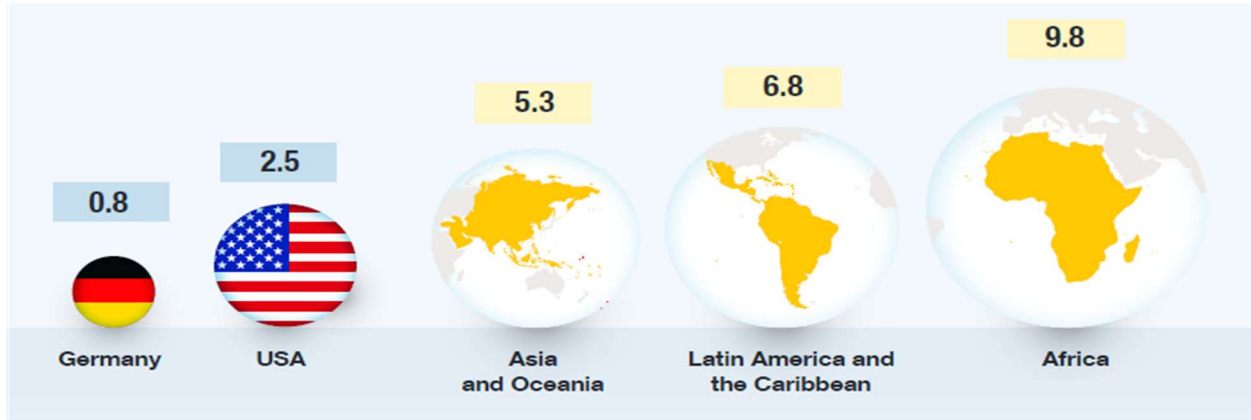
² Ibid. 08, 10.

والمؤسف في الأمر، أن تكاليف الاقتراض في البلدان النامية تتجاوز بشكل كبير تلك الخاصة بالبلدان المتقدم، فالمناطق النامية تقترض بمعدلات فائدة أعلى بمرتين إلى أربع مرات من تلك التي تقترض بها الولايات المتحدة، وبما يعادل ستة إلى اثني عشر ضعف معدلات الاقتراض في ألمانيا (انظر الشكل 2.6)، وتؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى زيادة الموارد المطلوبة لسداد الدائنين، مما يصعب على البلدان النامية تمويل الاستثمارات الضرورية.¹

وفي الوقت الحالي، يخصص أكثر من نصف البلدان النامية ما لا يقل عن 8% من إيراداتها الحكومية لسداد الفوائد، وهو رقم تضاعف خلال العقد الماضي. وتُعد الضغوط المتزايدة الناتجة عن مدفوعات الفائدة كبيرة في مختلف المناطق، ولا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، أما في عام 2023، بلغ عدد البلدان النامية التي خصصت 10% أو أكثر من إيراداتها الحكومية لسداد الفوائد رقماً قياسياً بلغ 54 دولة، وهو ما يعادل 38% من إجمالي البلدان النامية، وكانت نحو نصف هذه الدول في إفريقيا؛

كما أن عدد البلدان التي تتجاوز فيها مدفوعات الفائدة الإنفاق على القطاعات الأساسية (الصحة، التعليم..) في تزايد مستمر، فخلال الفترة بين 2020 و2022، كانت هناك 15 دولة تجاوزت فيها مدفوعات الفائدة الإنفاق على التعليم، و46 دولة فاقت فيها مدفوعات الفائدة الإنفاق على الصحة.²

الشكل (2.6): نسبة عائد السندات في الدول النامية إلى الدول المتقدمة.



المصدر: (UN GCRG) , “A World of Debt 2024, based on IMF World Economic Outlook (2024)

يُلاحظ أن تكاليف الاقتراض في الدول النامية أعلى بكثير من تكاليف الاقتراض في الدول المتقدمة.

¹ (UN GCRG)-, “A World of Debt 2024, 14.

² Ibid. 16, 18.

إن عدم التكافؤ الواضح بين الدول النامية والدول المتقدمة في فرص التنمية، ليس فقط وليد اليوم، فقد عرفت البلدان النامية، خاصة في إفريقيا بشاعة الاستعمار الجديد، وقد كتب في هذا الموضوع القادة والباحثين الأفارقة من أبرزهم "كوامي نكروما"...

صحيح أنه قد ثبت أن رأس المال الأجنبي هو سمة مهمة للنمو في حالة أي دولة نامية، ولكن هذا يعني فقدان السيادة السياسية. وتأثيرا ضئيلا في التنمية البشرية، مع استمرار البطالة والفقر وعدم المساواة، والعمالة الناقصة بسبب الاستغلال المستمر، وعدم نقل التكنولوجيا مع الاستفادة من الأسواق الإقليمية التفضيلية. ونتج عن رأس المال الأجنبي الملكية الأجنبية لوسائل الإنتاج، والتي كان لها تأثير مباشر في نقل الثروة، والتأثير غير الملئم في القضايا السياسية والاقتصادية.¹

وبسبب هذا النظام الجائر، يملئ المستثمرون الأجانب المسار التنموي لدول ما بعد الاستقلال، ويديمون الاقتصادات الموجهة خارجيا. وقد ظل التحالف قائما بين البيروقراطية الحاكمة والبرجوازية الكومبرادورية الطفيلية والمستعمر السابق في القارة، كما كان للمؤسسات التي أقامها المستعمر، وطبيعة الاستثمارات في العهد الاستعماري، والنخب السياسية، ثم المؤسسات الدولية البديلة للهيمنة العسكرية، دور بارز في هيكल وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الاستقلال، ومن ثم التخصص الذي وقعت في برائته بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما ظهر جليا في علاقات فرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال مع مستعمراتها السابقة؛ كقوى استعمارية سابقة، الصين والولايات المتحدة، كقوى عظمى حديثة ابتدأت من حيث انتهوا.²

لقد شهدت القارة الأفريقية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي أزمة اقتصادية عصفت بالعديد من دولها، مما اضطرها إلى تبني برامج التكيف الهيكلي (SAPs) تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واستندت هذه البرامج إلى الفكر الكلاسيكي الجديد الذي يزعم أن التحرر الاقتصادي قادر على تحقيق:

1. تحفيز النمو الاقتصادي.

2. خفض معدلات البطالة.

3. تقليص العجز المالي المحلي.

4. تحسين الميزان الخارجي.

¹ مجدي محمد محمود آدم، "آلية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع آلة الاستعمار في إفريقيا جنوب الصحراء"، *قراءات إفريقية* 58 (2023): 73.

² المرجع نفسه، 73.

غير أن الواقع خيب التوقعات، حيث أدت هذه البرامج -التي هدفت بالأصل إلى تخفيف الأعباء المعيشية على الدولة- إلى نتائج عكسية تمثلت في: ارتفاع معدلات البطالة، تفشي ظاهرة العمالة الناقصة، وقد تأثر خريجو الجامعات حديثو التخرج بشكل خاص بهذه الآثار السلبية، مما دفع أعداداً متزايدة منهم إلى اللجوء لسوق العمل غير الرسمي كملاذ أخير.¹

توصل كل من الباحثين: "بوجونغو" و "كامديم" Bodjongo and Kamdem، في مقال لهما بعنوان: "تحليل الفجوة في الاقتصاد غير الرسمي بين أفريقيا والدول المتقدمة والناشئة"، أنه يُعدُّ خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي وانتقال الشركات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي عاملين حاسمين لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية، نظرًا لأثر تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتحسين الأمان، والحفاظ على البيئة، وتوفير ظروف عمل أفضل، وتشير نتائج التحليل الإحصائي والقياسي إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الأفريقية يتجاوز نظيره في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، مما يؤكد تأخر الدول الأفريقية في سيادة الاقتصاد الرسمي مقارنة بتلك الاقتصادات. وقد خلصت الدراسة أنه يمكن للدول الأفريقية أن تقلل من الفجوة المفسرة من خلال:

1. رفع مستوى معيشة السكان.

2. تعزيز مكافحة الفساد.

3. تطوير القطاع المالي.

تستند هذه التوصيات إلى تحليل علمي دقيق يقدم خارطة طريق عملية لتحويل الاقتصادات الأفريقية نحو المزيد من الرسمية والتنافسية.²

وقد كان وسيكون إدماج الاقتصاد الموازي في الجزائر، سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز الإيرادات الضريبية وشفافية المعاملات.

فبالنسبة للجزائر، فقد كانت إحدى أربع دول فقط على مستوى العالم نجحت في الانتقال من فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.* والجدير بالذكر أن هذا التحول النوعي

¹ Mathieu Juliot Mpabe Bodjongo and Wilfried Briand Kamdem, "Analysis of the Gap in Economic Informality between Africa and the Advanced and Emerging Countries," *Journal of Economic Integration* 39, no. 1 (2024): 198–199, <https://doi.org/10.11130/jei.2024004>.

² Ibid. 217.

* تصنف مجموعة البنك الدولي اقتصادات العالم [1] إلى أربع مجموعات للدخل وهي: البلدان منخفضة الدخل، والشرية الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشرية العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل. ويتم تحديث هذه

يُعزى بالأساس إلى تحديث المنظومة الإحصائية، مما أتاح قياساً أدق للناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.1% في عام 2023، كان المحرك الرئيس لهذا الارتقاء هو إجراء مراجعة شاملة لإحصاءات الحسابات القومية من جانب مكتب الإحصاء الوطني لتتماشى مع المعايير الدولية الحالية. وأدت عملية إعادة الضبط إلى تعديل تمثل في زيادة مستوى إجمالي الناتج المحلي (بنسبة 13.3% في المتوسط عن السنوات 2018-2022) بسبب التوسع في تقديرات الاستثمار لتشمل البحث والتطوير، وتحسين طرق قياس الإنتاج في الإدارة العامة، وتحسين تغطية الاقتصاد غير الخاضع للمراقبة.¹

كما تحرص الجزائر على تنويع معاملاتها المالية مع الهياكل الاقتصادية العالمية، من أجل خلق مصادر لتمويل المشاريع الاستثمارية تغنيها عن الاستدانة الخارجية وبديلة عن صندوق النقد الدولي -حفاظاً على السيادة الوطنية- ومن خلاله استدامة واستقرار الاقتصاد الجزائري؛ وتعد القيود الخارجية التي تخضع لها غير مباشرة، وتتعلق بسوق الطاقة العالمية وسعي الجزائر إلى الحصول على التكنولوجيا. ولا شك أن هذه القيود حقيقية، ولكنها تتعلق أكثر بشروط التجارة الدولية وليس بالتبعية المطلقة، ومن هنا يبرز نشاط الجزائر الواضح في المناقشات الدولية حول الهياكل الاقتصادية العالمية.

في سياق ذات صلة، تمت الموافقة رسمياً على انضمام الجزائر إلى بنك مجموعة البريكس خلال الاجتماع السنوي لمجلس محافظي هذه المؤسسة، وذلك يوم 31 أغسطس 2024 بكاب تاون (جنوب إفريقيا)، وأبرزت وزارة المالية أن "الجزائر بانضمامها إلى هذه المؤسسة البنكية الهامة التي تعد الذراع المالي لمجموعة بريكس، فإنها قد خطت خطوة كبيرة في عملية اندماجها في النظام المالي العالمي، لتصبح تاسع (9) دولة عضو في بنك التنمية الجديد"، وتُعد المصادقة على هذه العضوية، ثمرة تقييم "دقيق" استند على قوة مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد، وهو ما ينم عن متانة اقتصادها.²

التصنيفات في الأول من يوليو/تموز من كل عام، استناداً إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة الميلادية السابقة.

¹ "تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل: 2024-2025"، مدونات البنك الدولي، في: <https://bit.ly/4njywo0> ، تم التصفح يوم: 2025-06-23.

² وكالة الأنباء الجزائرية، "الموافقة على انضمام الجزائر إلى بنك البريكس، في: <https://bit.ly/4ejhcLG> ، يوم: 2025-06-23.

وقد تم أيضًا توقيع إطار التعاون القطري (CEF) بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والجزائر، والذي يهدف إلى دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع التركيز على تنويع الاقتصاد الجزائري، وتعزيز التنافسية، ودعم نمو القطاع الخاص باعتبارها مجالات محورية للتعاون المشترك.¹

أما الاتفاقيات القارية والإقليمية التي وقعتها الجزائر، مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، والمنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة (GZALE)، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (رغم مطالبتها بمراجعتها)، فتعد أدوات دعم إضافية لولوج الجزائر إلى الاتفاقيات العالمية، مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فانضمامها إلى المنظمة من شأنه أن يُسهّل حركة السلع الجزائرية في الأسواق الخارجية، ويزيد من تنافسيتها. ويُذكر أن الجزائر عبّرت لأول مرة عن رغبتها في الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف سنة 1987، عبر اتفاقية الجات (GATT)، ومنذ عام 1995 من خلال منظمة التجارة العالمية (OMC).²

وبعد محاولات عديدة وتراجع متكرر، قررت الجزائر استئناف المسار الطويل لمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC). فقد شارك وفد من الحكومة الجزائرية في فبراير 2024 في المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة (CM13) المنعقد في أبو ظبي، إلى جانب أحد عشر حكومة أخرى تسعى للانضمام، ويأتي هذا التحرك بعد أن نجحت الجزائر في رفع العديد من التحفظات التي كانت تعيق انضمامها، لا سيما تلك المتعلقة بجذب الاستثمارات، عبر إلغاء قاعدة 51/49%، باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية. كما أن انضمام الجزائر إلى نحو 57 اتفاقية تجارية ثنائية دولية، ونحو عشرة اتفاقيات متعلقة بالبيئة، يعزز من موقفها في ملف الانضمام.³

ويفتح انضمام الجزائر إلى هذه الهيئات المالية آفاقا جديدة من أجل دعم وتعزيز نموها الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، وهي بذلك محطة فاصلة لإعادة ترتيب أوراق الاستراتيجية الاقتصادية للبلاد، على ضوء جملة من التطورات والمستجدات تعرفها العلاقات الاقتصادية في العالم تعيد رسم خريطة التوازنات بين الشرق والغرب، آخرها الرسوم الجمركية المفروضة من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالإضافة إلى تأثير التوترات السياسية مع شركاء الجزائر في فرنسا وبلدان جوارها في منطقة الساحل على التوجهات الاقتصادية، وأيضاً التأثيرات المحتملة على سوق الطاقة واختلال سلاسل التوريد للتجارة العالمية،

¹ “Under the High Patronage of H.E. President Abdelmadjid Tebboune, IsDB Group 2025 Annual Meetings Convene in The People’s Democratic Republic of Algeria,” Islamic Development Bank (IsDB), May 20, 2025, <https://bit.ly/4mERk0z>.

² “ADHÉSION DE L’ALGÉRIE À L’OMC : Entre Contrainte et Maîtrise,” *Crésus Quotidien National*, Octobre 30, 2024, 1681 Edition, sec. ACTUALITÉ, 5.

³ Ibid. 5.

نتيجة التوترات القائمة في الشرق الأوسط، خاصة بعد التصعيد الغير مسبوق بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف المفاعلات النووية الإيرانية.

المطلب الثالث: إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني: الجهود والمقومات

تحتل الجزائر بمقومات قوة اقتصادية ضخمة، فبجانب مواردها الطاقية (النفط والغاز) تتمتع بخيرات باطنية كثيرة، مثل الذهب، الفوسفات*، الحديد، اليورانيوم، المعادن النادرة... الخ، والأهم من ذلك تمتلك بدائل كثيرة لتتويع مصادر دخلها، ومن أهم تلك الموارد هو العنصر البشري الشاب والمتعلم، الذي يمكنه خلق الثروة، هذا إلى جانب المقدرات الهائلة التي تحتل بها الجزائر في القطاع الفلاحي، إذ إن ما تمتلكه البلاد من إمكانيات زراعية طبيعية يؤهلها لتجعل القطاع الفلاحي القاطرة الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات.

تجدر الإشارة أن الجزائر تحتل منطقة جغرافية تبلغ مساحتها 238.174.100 هكتار وتتميز بتنوع طبيعي يتجلى في تغير وجوه المناطق على امتداد التدرج الشمالي- الجنوبي ويحدد ثلاث مناطق طبيعية كبيرة مفصولة بسلسلتي جبال مهمتين، وهي جبال الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب. وتحتل المساحة الزراعية الإجمالية 48.1 مليون هكتار، والمساحة الزراعية الصالحة: 8.6 مليون هكتار منها 1.47 مليون هكتار مروية، والغابات: 4.1 مليون هكتار؛

كما تتميز الجزائر بمناخ يتألف من خمس مستويات حيوية: الصحراوي، القاحل، شبه الجاف، شبه الرطب والرطب؛ وقد سمح التنوع الغني للمناطق وعدد مستويات المناخ الحيوي للمزارعين الجزائريين بتوفير قائمة موسعة من المنتجات الفلاحية للمستهلكين طوال جميع فترات السنة.¹

إذا لا غرابة أن قطاع الفلاحة يعتبر قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والنتاج المحلي الإجمالي، فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، والذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و24% من القوى العاملة الوطنية. وعلاوة على ذلك، يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية.²

ويمكن القول إن اعتماد التنمية الاقتصادية المحلية على التغيير الاقتصادي العالمي هو من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، والمقصود هو: "إن السياسة الخارجية للجزائر هي انعكاس لسياساتها

* أنظر: الفوسفات الجزائري انجاز اقتصادي جديد وهران يزعم الكثير، في: <https://bit.ly/44jKBaZ>.

¹ "Secteur de l'Agriculture-AR – AAPI," accessed June 23, 2025, <https://bit.ly/4k8Ob6P>.

² Ibid.

الداخلية"، إذ لا تستطيع الجزائر أن تتطور بشكل كامل وحر دون الخروج من نمط الاقتصاد الريعي "المعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات"، ولمواجهة "لعنة النفط" التي استمرت عقوداً في الجزائر، بدأ صانعي القرار في الجدل حول "تنويع" الاقتصاد بعيداً عن إنتاج الطاقة وإلى الصناعة والزراعة، وفي تنويع مصادر إنتاج الطاقة نفسها، وبالفعل اتبعت الجزائر خطة اقتصادية باعثة للتنمية، ساهمت في استرجاع البلاد قوتها السياسية والاقتصادية وجعلتها تطمح لأن تكون من القوى الاقتصادية والصناعية بإفريقيا، وتهدف هذه السياسة الإصلاحية العميقة لتنويع الاقتصاد وخلق الثروة وتحرير المبادرة، من خلال تعزيز قطاعات مختلفة مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات.

وقد التزمت دبلوماسيتها بدعم مشاريع اقتصادية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني المحلي بالاستعانة بالخبرات والاستثمارات الأجنبية*، والانخراط مع مختلف الهياكل المالية الدولية كبديل عن صندوق النقد الدولي لتمويل مشاريعها الحيوية للتنمية المستدامة (تمويلات تكون أكثر أمناً وتحفظ للجزائر سيادتها الوطنية)، وأيضاً سعت الجزائر الولوج إلى السوق الإفريقية والعمل على مشاريع كبرى تجسداً للوحدة الإفريقية، وهذا هو جوهر السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2019 (بناء اقتصاد قوي لدولة قوية وتنويع الشراكات خاصة في عمقها الإفريقي)، وهو ما ساهم بشكل كبير في تحصين وتدعيم الأمن الوطني، بالرغم من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في جوارنا المباشر، وبالرغم من التهديد الذي سببه عدم الاستقرار الناتج عن الأزمات الدولية مثل جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي والأمن الغذائي. صنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الصادر لأول مرة عام 2012 الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا من بين 113 دولة شملها التصنيف العاشر الصادر سنة 2021؛ وضمن تصنيف آخر، جاءت الجزائر في المرتبة 43 عالمياً والأولى إفريقيا دائماً ضمن الترتيب الصادر في جويلية من سنة 2022 عن (Deep knowledge Analytics) والذي ضم 171 دولة؛¹

ويرجع ذلك إلى الجهود الحثيثة للجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي بعد جائحة كورونا، بحيث ساهم قطاع الفلاحة في الجزائر سنة 2022 حسب أرقام قدمتها وزارة الفلاحة الجزائرية بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 25 مليار دولار سنوياً، في حين يوفر 2.6 مليون منصب عمل.

* على سبيل المثال، لا الحصر: شراكة قطرية: تربية الابقار وإنتاج الحليب المجفف ومشتقاته بـ (أدرار) وأيضاً تموين السوق باللحوم الحمراء؛ شراكة إيطالية: مشروع الحبوب والبقوليات الغذائية (تيمون)...

¹ محمد أمين مازون، "الأمن الغذائي في الجزائر بين رهانات البلد والمستجدات العالمية"، مجلة الميادين الاقتصادية، ع. 1 (2022): 396.

في ذات السياق، قامت الجزائر فيما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية للجائحة، بإجراء تقدير مسبق واتخاذ إجراءات اقتصادية مختلفة للحفاظ على الاستقرار، وفي 3 مايو، ترأس الرئيس تبون اجتماعاً وزارياً لاتخاذ سلسلة من التدابير للتعامل مع تأثير الجائحة على الاقتصاد الوطني، شملت:

- تقليص ميزانية الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار؛
- خفض ميزانية الحكومة بنسبة 30% دون المساس بالأجور؛
- تعليق عقود البحث والخدمات مع الدول الأجنبية لتوفير نحو 7 مليارات دولار؛
- تأجيل المشاريع العمومية التي لم تُطلق بعد؛
- الحفاظ على الإنفاق في قطاع الصحة وتعزيز وسائل مكافحة الجائحة والأمراض المعدية؛
- الحفاظ على ميزانية قطاع التعليم دون تغيير.
- كما طُلب من شركة النفط الوطنية (سوناطراك) تقليص نفقاتها التشغيلية والاستثمارية من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات دولار لحماية احتياطي النقد الأجنبي¹.

وإضافة إلى ذلك، قُدمت تدابير تحفيزية في التنمية الاقتصادية، بحيث قامت الحكومة بإعفاء دافعي الضرائب الذين تقل مداخيلهم عن 30,000 دينار جزائري من ضريبة الدخل الفردي اعتباراً من 1 يونيو 2020، وفي الوقت ذاته، تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 20,000 دينار. كما اعتمدت الحكومة توصيات وزارة الصناعة والمناجم لتحفيز الإنتاج الصناعي، وأنشئ فوراً مكتب وطني لتنمية الزراعة الصحراوية من أجل استصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية².

وفي إطار رؤيتها الاقتصادية الجديدة بالتوازي مع ارتدادات الحرب بأوكرانيا، لتأمين اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات لحماية أمنها الغذائي من بينها نذكر ما يلي:

- مواجهة الآثار الناجمة عن هذه الحرب وتوجيه الأسواق وتحقيق استقرارها، وقد اتخذت الجزائر مجموعة إجراءات احترازية تمثلت في:
- التأكيد والحرص واليقظة، على التنفيذ الصارم، لإجراءات منع تصدير المواد الغذائية الأساسية، بسبب عدم الاستقرار الذي تشهده الأسواق الدولية نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية³
- توفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية، خاصة القمح، حيث تم، في هذا الإطار، تقديم دعم مالي هام إلى الديوان المهني الوطني للحبوب تجاوز 900 مليار دج في سنتي 2021 و2022.

¹ Shu and Hussain, 388.

² Ibid. 388.

³ بيان اجتماع مجلس الوزراء 2022/03/28، وزارة الاتصال، في: <https://dub.sh/4NwIfsy>، يوم: 5-31-2023.

- تعزيز القدرات في الزراعات الزيتية والعلفية، وترقية القاعدة الإنتاجية بتسهيل الحصول على العقار الفلاحي والعمل على مواصلة تطوير مجال إنتاج البذور من خلال إنشاء البنك الوطني للبذور.¹
- تنويع المنتجات الزراعية الجزائرية وكذا تعزيز إدماجها في صناعة الأغذية الزراعية، من خلال إبرام مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري لاتفاقية إطار بهدف شراكة مع المدرسة الوطنية العليا للهندسة الزراعية.²
- الرفع من مستوى تغطية الاحتياجات الوطنية بصفة كلية من المواد الأساسية والتي يمكن أن تعرف ندرة في المستقبل بالنظر إلى التغيرات الجيو-استراتيجية الحاصلة في الساحة الدولية.³
- دعم وتعزيز الإنتاج الفلاحي والتشجيع على الاستثمار في القطاع الفلاحي، ونذكر:
 - استعادت السلطات الجزائرية لـ 750 ألف هكتار من المساحات الفلاحية، تم منحها امتيازات خلال فترة نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لشخصيات نافذة.
 - دعم الحكومة الجزائرية لأسعار الأسمدة بنسبة 50% لتخفيف الأعباء عن المزارعين نتيجة ارتفاع أسعارها عالميا.
 - خصصت الجزائر نحو 919 مليون دولار إعانات لتطوير الاستثمار الزراعي جنوبي البلاد وضبط الإنتاج الزراعي خلال عام 2022، كما قدمت قروضا لـ 182 ألفا و766 مزارعا صغيرا ومتوسطا بقيمة تربو على 1.5 مليار دولار.
 - وخلال الأشهر الثمانية الأولى لعام 2022، منحت الحكومة الجزائرية 140 ألف مزارع مساحة مليون و150 ألف هكتار، لتحويلها إلى استثمارات زراعية، من بينها 167 ألف هكتار واحات نخيل، و233 ألف هكتار لإنتاج الحبوب والخضر والفواكه وغيرها.
 - السماح باستيراد المعدات الفلاحية بجميع أنواعها وقطع غيارها، بما فيها استيراد الجرارات بعد وقفها في 2019 للحفاظ على الاحتياطات الأجنبية.⁴
- دعم مخزونات المياه الموجهة للري وتربية الأسماك وتعزيزها، وعليه:

يعد الماء موردا ضروريا للحياة والتنمية، كما أنه أداة للضغط والمساومة في عدد من المشاهد الدولية، ووسيلة لتغذية عدم الاستقرار الداخلي في الدول التي تعيش حالات شديدة من الاجهاد المائي وضعف

¹ اليوم العالمي للتغذية: الجزائر قطعت أشواطاً كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 05-06-2023.

² صناعات غذائية: اتفاقية شراكة بين مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والمدرسة الوطنية العليا للهندسة الزراعية، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 05-06-2023.

³ الوزير الأول: 2023 ستكون سنة تعزيز الأمن الغذائي والصحي، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 05-06-2023.

⁴ الجزائر 6 مليارات دولار لتعزيز مخزون الحبوب وإجراءات لدعم الأمن الغذائي، الجزيرة نت (2022): 05-06-2023.

الأمن الغذائي وصعوبة بناء منظومة وطنية صلبة ومستدامة؛ ونظرًا إلى أن الإجهاد المائي بات ظاهرة عالمية متنامية تهدد بشكل متزايد استقرار البلدان، من بينها الجزائر التي تواجه تحديات جغرافية ومناخية معقدة، فإن ذلك دفع بالبلاد إلى تعزيز استراتيجيتها لتأمين إمداداتها من المياه، لتعزيز أمنها المائي من خلال إنجاز مشاريع ضخمة والتسيير المستدام للمياه، الذي أصبح عاملاً استراتيجياً ورهاناً حاسماً لتعزيز الأمن الوطني. كما تصبو الجزائر إلى تحسين إدارة هذه الموارد المائية، من خلال تأمين إمدادات المياه الصالحة للشرب والزراعة، وتنويع مصادرها عبر اللجوء إلى التحلية، السدود، وإعادة التدوير، وتسعى أيضاً إلى تعزيز الوعي المجتمعي بضرورة ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.¹

هذا وتبذل الجزائر جهداً كبيراً للاستجابة للزيادة المستمرة في الاحتياجات إلى المياه كونه شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي، وقد أكد ذلك تصريح رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في خطابه أمام البرلمان بغرفتيه يوم 29 ديسمبر 2024، حيث أكد على الأهمية الاستراتيجية لمحطات تصفية المياه المستعملة، السقي، مضيفاً: "هدفنا هو تنمية الفلاحة، وتوفير مياه الشرب لكل المواطنين من أجل تعزيز أمننا المائي إلى جانب أمننا الغذائي".

لقد تم استثمار 22.5 مليار دولار أمريكي لتحسين كمية المياه وجودتها على حد سواء، مع اتخاذ تدابير للحفاظ على احتياطات المياه وبناء محطات جديدة لتنقيتها، وتوسيع نطاق نظم الري مع جعلها في الوقت نفسه أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة، ولقد ناشدت وزارة الفلاحة المشتغلين بالزراعة في المناطق النائية، أن يستثمروا في الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة لأغراض الري بهدف استصلاح الأراضي القاحلة والاستفادة منها.²

كما تم وضع أساس قانوني لإنشاء تعاونيات الصيد البحري و تربية المائيات في مختلف النشاطات القطاعية والتي من شأنها مرافقة المهنيين وتنظيمهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما من خلال تخفيض تكلفة المنتجات او الخدمات المرتبطة بأنشطة شعب الصيد البحري وتربية المائيات لفائدة شركائها؛ فقد استفادة شعبة تربية المائيات من تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 19 إلى 9 بالمائة لمنتجاتها

¹ مجلة الجيش الوطني الشعبي، "الأمن المائي أولوية استراتيجية"، (2025): 36،40.

² جناد مباركة، "إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، ع.1، (2023): 441-442.

وكذا تخفيض الحقوق الجمركية من 30 الى 5 بالمائة على مدخلات هذه الشعبة، بالإضافة الى رفع القيود عن 171 مشروعاً استثمارياً منها 105 في تربية المائيات.¹

من جانبه اوضح البروفيسور فطوم لخضاري، مختص في العلوم الزراعية، خلال يوم دراسي حول الامن الغذائي، نظم بمقر المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، ان "الامن الغذائي لا يتعلق فقط بالقطاع الفلاحي"، مؤكدا ان هذا المجال يخص جميع القطاعات، سيما منها "السلطات المحلية التي يجب ان تشجع الفلاحة العائلية الريفية واعادة تأهيل الاراضي الفلاحية الريفية وكذا تثمين الموارد المحلية".²

وبالتالي يعد إشراك الجماعات المحلية في تطوير سبل الاستثمار في القطاع الفلاحي والحيواني ضرورة حتمية على أساس أنها هي المحرك الأساسي للتنمية المحلية بصفقتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات وأولويات إقليمها، مما يستدعي منها صياغة سياسات وبرامج تنموية فعالة في القطاع الفلاحي ما من شأنه أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي؛ وذلك لا يتم بدون استغلال الطاقات البشرية المؤهلة في المجال التي يرجح أن تضمن مردودا فلاحيا أفضل (تجدر الإشارة إلى أن العديد من مهندسي الدولة وخريجي الجامعات في علوم الزراعة هم في الغالب بطالون أو يعملون بغير مجالهم) لذلك سيكون من المفيد جدا القيام بإحصاء وطني شامل لهذه الكفاءات، من أجل الاستفادة منهم عن طريق:

- مرافقة خريجي الجامعات لإنشاء مؤسسات صغيرة في المجال الفلاحي -كل حسب اختصاصه-، وتذليل العراقيل خصوصا البيروقراطية منها، مع تمكينهم عن طريق تخصيص نسب معينة من الأراضي الفلاحية الغير مستغلة.
- خلق تعاونيات فلاحية لترقية وتعزيز الثروة الحيوانية بالتنسيق مع الجماعات المحلية حسب خصوصية كل منطقة، من أجل بلوغ الاكتفاء الذاتي والمحافظة على سلالات تشرف على الانقراض، على سبيل المثال: في الأغنام سلالاتي ولاد جلال والدغمة هي من أحسن السلالات في العالم ويجب حمايتها من الزوال.
- فتح مشاريع الدكتوراه ومخابر البحث حسب احتياجات المرحلة؛ وعوض غلق الكثير من الاختصاصات في علوم الزراعة في جامعات كبيرة... من الممكن إنشاء مدرسة ثانية بجانب المدرسة الوطنية العليا للزراعة (ENSA) بالحراش، تضم كل الاختصاصات مع توفير أماكن للدراسات التطبيقية أكثر.
- تعزيز مراكز التكوين المهني بأساتذة في تخصصات فلاحية جديدة تسهر على تكوين يد عاملة مؤهلة في المجال الفلاحي.

¹ مجلس الأمة: عرض مشروع القانون المتمم لقانون الصيد البحري وتربية المائيات، *الإذاعة الجزائرية*، في: <https://news.radioalgerie.dz/ar>، يوم: 05-06-2023.

² الأمن الغذائي: يجب على الدولة ان تراهن على الفروع الاستراتيجية، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 5-31-2023.

بالنسبة للقطاع الصناعي، تلبى السياسة الصناعية التي تعتزم الدولة تنفيذها تطلعات جميع الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي، لأنها تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي من أجل زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي سجلها الاقتصاد الوطني. ويواجه قطاع الصناعة تحديا غير مسبوق يتمثل في زيادة مساهمته في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يمكن الجزائر من زيادة تدفقات رؤوس الاموال والتكنولوجيا.

عدّد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في اللقاء السنوي مع المتعاملين الاقتصاديين 2025 المشاريع المسطرة على مستوى "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار" التي اعتبرها مكسبا، حيث سجلت منذ انشائها نوفمبر 2022 أكثر من 13700 مشروع، بقيمة تقارب 6000 مليار دينار، وتوقع مساهمة بأكثر من 350 ألف فرصة عمل، ولفت الانتباه إلى أنّ 50% من المشاريع في القطاع الصناعي، تؤكد الديناميكية التي تعيشها الصناعة الجزائرية في شتى المجالات، حيث تصل نسبة مساهمتها في الناتج المحلي حاليا إلى حوالي 7%، ومن المتوقع أن تصل إلى 13% في الآفاق المنظورة.¹

كما شدد رئيس الجمهورية على أولوية الاقتصاد وأهميته للحفاظ على استقلالية البلاد، مشيراً إلى أن الأبعاد الاقتصادية تحولت إلى وسائل للضغط على البلدان، مؤكداً في نفس الوقت، أنّ الجزائر الجديدة لا تسمح بأن تتخلى عن جزء من سيادتها في هذا الشأن، وأكد تبون بداية مرحلة جديدة تسمح مخلفات الفترة الماضية التي وصفها بـ "التفكير الاقتصادي" للبلاد، جراء جملة الممارسات السابقة (منظمة الفساد وتشتمل على: البيروقراطية، الرشوة، تهريب العملة الصعبة، تضخيم الفواتير...)، مرحلة تعيد الاعتبار للنشاط الاقتصادي والمستثمرين ومضاعفة الجهود لتحقيق "الثورة" الاقتصادية المنشودة، لخلق مناصب العمل للشباب ورفع النمو وزيادة الصادرات خارج المحروقات؛

وفي ذات السياق، كشف الرئيس عن الغاء العمل بالوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية "ألجاكس" (ALGEX) التي وصفها بهيئة "العهد الحجري" وتعويضها بهيئتين جديدتين "عصريتين". الأولى مختصة في الاستيراد حسب الاحتياجات الوطنية، وضمن أنظمة "يقظة" تستشرف حالات الندرة ونقص المنتج

¹ كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في اللقاء السنوي مع المتعاملين الاقتصاديين، 2025، في:

<https://bit.ly/469yo43>، يوم: 2025-06-24.

لتفادي المضاربة على أسعاره، والهيئة الثانية مكلفة بالتصدير ومرافقة المتعاملين في هذا المجال، وتسهيل إجراءات الولوج للأسواق العالمية، وأيضاً شدد على تفعيل "الشباك الوحيد"¹.

وفي إطار الاستراتيجية الشاملة التي اعتمدتها بلادنا والرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للاستثمار يؤسس لتحسين مناخ الأعمال ويضمن الاستقرار والأمن القانوني، كما يكرس الشفافية والمساواة بين المتعاملين، علاوة على ذلك، مست الإصلاحات الاقتصادية مراجعة القانون النقدي والمصرفي وتحسين المنظومة البنكية، كما أطلقت الجزائر عدة مشاريع استراتيجية لا سيما بقطاع المناجم (وأيضاً مشاريع السكك الحديدية)^{*}، والتي ستساهم حتماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتنويع الصادرات خارج المحروقات.²

بشكل عام، يمكن القول بأنه يمكن للإصلاحات الهيكلية الجريئة والمستدامة والعميقة، والجهود الحثيثة لتنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، واستكشاف أسواق تصدير جديدة أن تعزز النمو وتخلق فرص العمل بشكل أكبر؛ إذ القيادة في الجزائر على تقديم الأولوية للمشاريع ذات القيمة المضافة، الناقلة للتكنولوجيا والمساهمة في توفير مناصب الشغل، وتقليص فاتورة الاستيراد للبلاد من خلال منح الأولوية للمنتج المحلي لتعويض الواردات^{*}، من خلال ترجمة "إصلاحات" الهدف منها زيادة الإنتاج الزراعي في الفروع الفلاحية الاستراتيجية خاصة، كالحبوب والخضر والفواكه، والتي بدأت تعرف طريقاً لها نحو الأسواق الخارجية على سبيل المثال: الإسمنت والأسمدة والحديد فضلاً عن التمور ورفع القدرات الوطنية من المنتجات الأخرى، والمنتجات الصناعية والميكانيكية والعسكرية... وغيرها،

وكان قد حدث تحول في هيكل الصناعة الجزائرية: حيث أصبح للجيش دور كبير في هذا القطاع. ومنذ 2013، أنشئت مصانع لإنتاج معدات مراقبة إلكترونية بتصميم ألماني، ودخلت الإمارات كشريك في مشروع

^{*} يسمح "الشباك الوحيد" للمستثمر الأجنبي/الجزائري بتجاوز سلبات البيروقراطية في التعامل مع الأنشطة الاقتصادية، إذ إنّ التعامل يحصل على جميع الوثائق والتصريحات والاعتمادات الضرورية دون عناء التنقل بين الإدارات، من منطلق أن جميع القطاعات المعينة تكون ممثلة على مستواه، فضلاً عن دور التوجيه للمتعاملين الاقتصاديين.
¹ المرجع نفسه.

^{*} مشاريع السكك الحديدية أصبحت شرايين الاقتصاد الجزائري عن طريق ربط النقاط الحيوية بالبلاد ببعضها البعض (الموانئ، المناجم ومصانع التحويل) وأيضاً ربط الشمال الجزائري بالجنوب الجزائري وأيضاً استخدامها في استراتيجية تخزين ونقل الحبوب (ربط 16 صومعة لتخزين الحبوب بالسكك الحديدية وأخرى في طور الإنجاز...)، أنظر:

<https://bit.ly/4jksbWe>، وأيضاً: <https://bit.ly/3HSHmJ6>.

² بوجليدة أ، "التوازن الاقتصادي والأمني ضرورة حتمية"، 35.

^{*} للاطلاع، أنظر: قناة الجزائر الدولية AL24 <https://www.youtube.com/watch?v=fkzByZpXJZ8>، صفحة خاصة حول إشراف الرئيس عبد المجيد تبون على افتتاح الطبعة الـ 32 لمعرض الإنتاج الجزائري.

مشارك لتجميع المركبات المدرعة والشاحنات الثقيلة. وفي 2016، شكلت شراكة بين وزارة الدفاع وشركة ليوناردو الإيطالية لصنع مروحيات خفيفة ومتوسطة.¹

كما أطلقت شركة أكبر في ميناء وهران لبناء سفن حربية صغيرة وزوارق بحرية. وتسارع التصنيع العسكري بعد أزمة 2015-2016، حيث عُرضت منصات مدفعية ذاتية الحركة في معرض للأسلحة يوليو 2017 ثم بدأ إنتاج طائرات مسيرة قادرة على ضربات بعيدة المدى. في الوقت نفسه، أنشأت وزارة الدفاع مجمعا صناعيا جديدا باسم "مؤسسة تطوير الأنظمة التقنية" للإشراف على "دراسة وتصميم وإنتاج أنظمة أسلحة معقدة". وقد أقامت الوكالة الجديدة مصانع لإنتاج طائرات صغيرة ومعدات إلكترونية و"منسوجات صناعية وتقنية". وخلال 2019-2020، بدأ فرع من المؤسسة في تصنيع صواريخ باليستية متوسطة المدى وصواريخ جو-أرض مستوحاة من التصاميم الروسية. وتداولت تقارير في 2022 عن محادثات بين وزارة الدفاع وشركات أسلحة أوكرانية وتركية لتصنيع أسلحة كانت الجزائر تستوردها سابقا من روسيا.²

من ناحية أخرى، بدأت تظهر روابط بين الشركات العسكرية وشركات التصنيع الخفيف، مما ساهم في "خلق آلاف الوظائف وإنقاذ بعض القطاعات الصناعية مثل النسيج عبر الشراكة بين القطاعين"، وبالتالي، قد يساهم التصنيع العسكري في زيادة فرص العمل، خاصة للشباب المتعلم في مجالات الهندسة الكهربائية وعلوم الحاسب وتحليل البيانات.

كما عملت الحكومة الجزائرية على تشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، كبديل مهم من بدائل التنوع الاقتصادي الذي تعول عليه في السنوات المقبلة، حيث أعلنت الحكومة عدة إجراءات لدعم وتشجيع إنشاء الشركات الناشئة، مثل إنشاء صندوق استثمار مخصص لتمويل ودعم الشركات الناشئة، وإنشاء المجلس الأعلى للابتكار الذي سيشكل حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي من حيث تعزيز الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، وخدمة تطوير اقتصاد المعرفة، وتطوير الإطار القانوني لتحديد وتسمية مفاهيم الشركات الناشئة والحاضنات، بالإضافة الى استحداث الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة مما يعكس التوجه نحو التقنيات الحديثة الرقمنة القطاع وذلك من خلال تشجيع انشاء المؤسسات الناشئة، حيث تلقت اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسات الجزائرية منذ مطلع 2021 حوالي 3516 طلبا على المستوى الوطني منها 751 تحصلت على العلامة خصص صندوق تمويل المؤسسات الناشئة اغلفة مالية لحاملي المشاريع المبتكرة بلغت 510

¹ Fred H. Lawson, "Crisis and Transformation in Post-Bouteflika Algeria," *Mediterranean Politics* 29, no. 3 (2023): 04, <https://doi.org/10.1080/13629395.2023.2176615>.

² Ibid. 04-05.

مليون دج وذلك منذ انشائه في مطلع 2021، بتمويل 18 قطاع نشاط سيما الخدمات وتكنولوجيات الاعلام والاتصال والصحة والنقل والسياحة،¹

ومقارنة بالدول العربية الرائدة لازال قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر ضعيف يحتاج المزيد من الدعم للوصول لنظام بيئي مشجع ومحفز للمؤسسات الناشئة في الجزائر (هذا بالنظر لمؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index وفقاً لإحصائيات 2021، ويُلاحظ أن الجزائر غائبة عن التصنيف في عام 2024، رغم ظهورها في نسخة 2021، ما يجعل تتبع مقارنة جهود الجزائر في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى غير ممكن حالياً*).²

المبحث الثالث: القوة العسكرية والإمكانات

يناط بالجيش القيام بمهمة الدفاع المسلح والسهر على تحقيقه، وهذا ما أشارت إليه الموسوعة السياسية: "...تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الجيش الوطني"، وهذا ما تشذ عنه الجزائر التي ناطت بالجيش الوطني الشعبي في دساتيرها مهمة "تأمين الدفاع الوطني"³؛

بحيث يمارس الجيش الوطني الشعبي دوره في حماية الأمن القومي الجزائري انطلاقاً من مرجعية دستورية تحدد مهامه الأساسية. وحماية الأمن القومي في بعده العسكري يرتبط بالدفاع الوطني الذي يفرض على الجيش العمل من أجل مواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إن دور الجيش الوطني الشعبي هو المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وسلامتها الترابية، ومجالها البري والبحري والدفاع عن مصالحها الحيوية طبقاً لأحكام الدستور، بحيث يدافع الجيش عن سيادة الدولة، ونظم المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 دوراً جديداً للجيش يتمثل في إرسال وحدات الجيش الوطني الشعبي للمشاركة في عمليات حفظ السلام في شكل مراقبين عسكريين.⁴

ولا يخفى على أحد بأن الجيش الوطني الشعبي يشارك في عمليات حفظ السلام بطلب من منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1989 بأفراد عسكريين في إطار عمليات حفظ السلم وذلك بعدد من مناطق النزاعات في

¹ نريمان بن عبد الرحمان، "التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، م. 6، ع. 2 (2023): 625.

* للاطلاع على مسار التطور الرقمي في الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي، أنظر (روبورتاج | الذكاء الاصطناعي في الجزائر لـ قتاة AL24): https://www.youtube.com/watch?v=8QCjp4p0_Oo؛ بن عبد الرحمان، 625.

³ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سبق ذكره: 120.

⁴ نوار تريعة، "الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري"، *السياسة العالمية*، م. 6، ع. 1، (2022): 1082.

العالم ومنها إفريقيا وأميركا الشمالية وآسيا (جنوب شرق آسيا)؛ شاركت الجزائر في المهمة الأممية في أنغولا سنة 1989 بـ 57 ملاحظا عسكريا من الجيش الوطني الشعب، وفي هايتي سنة 1990 ضمن بعثة السلام الأممية بـ 32 ملاحظا عسكريا وملاحظ شرطة، وشاركت في مهمة الأمم المتحدة في كمبوديا في العام 1991، ويشار إلى أن هذه المهمة كانت الأكبر من حيث عدد الأفراد العسكريين وبلغ تعدادهم 228 بين ملاحظ عسكري وملاحظ شرطة، كما أرسلت الجزائر 51 ملاحظا عسكريا من الجيش الوطني الشعبي عام 1991 إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشاركت أيضا في الصومال في مهام النقل الجوي، حيث أنه وفي إطار عمليات حفظ السلم للاتحاد الإفريقي قامت وحدات من القوات الجوية في سنة 2007 بنقل وحدات عسكرية أولى للصومال.¹

لقد رأينا في الفصل الأول كيف أصبحت السياقات الجيوسياسية الاستثنائية الاقليمية والعالمية تفرض على الجزائر حتمية تطوير أدواتها الدفاعية بصفة دائمة وترصد ميزانية ضخمة للدفاع والتسليح بهدف تحقيق أمنها القومي، هذا الأخير الذي أصبح يمتد حتى لأفريقيا، بعد أن تبين مدى خطورة الأوضاع الأمنية غير المستقرة في جوارنا الاقليمي خلال السنوات الاخيرة وبروز العديد من التحولات المعقدة وتهديدات خطيرة من شأنها التأثير على أمن واستقرار البلاد، لذلك تحتاج الجزائر اليوم تعظيم قدراتها الدفاعية من أجل مواجهة كل التحديات سواء الداخلية او الخارجية، وتحتاج إلى مؤسسة عسكرية قوية وقادرة على أداء مهامها الدستورية.

في هذا السياق، سارعت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي إلى تبني مقاربة أمنية شاملة أساسها الاستشراف وقراءة الاوضاع الحاصلة في الميدان بهدف تأمين الحدود الوطنية من كل تهديد مع التركيز أيضا على حماية المواقع الاستراتيجية والمصالح الحيوية لبلادنا، وجعلت تُركز على أمن الحدود وعمليات مكافحة الإرهاب مع الحفاظ على قوات جوية وبرية قوية، وبالتالي العمل الاستخباراتي وجمع المعلومات في العمق الاستراتيجي للجزائر والعمل الاستباقي والبرنامج القتالي بالذخيرة الحية، والتحكم في التكنولوجيا، والتشريع القانوني للحالات الاستثنائية، وتسريع برامج وعقود التسليح والتصنيع العسكري، ومساهمة المؤسسة العسكرية في تعزيز الاقتصاد الوطني..، كلها إجراءات تكتسي أهمية بالغة ضمن استراتيجية شاملة لاكتساب موجبات القوة العسكرية والتحكم في عناصرها.

وبناءً على ما سبق، أبرز في هذا المطلب، قوة الجيش الوطني الشعبي الجزائري والذي يُعدّ أحد أقوى الجيوش في القارة الإفريقية بفضل ما يجمعه من مزيج فريد من الحجم البشري الكبير، وعتاد متطور وبنية صناعية محلية متنامية، والتجربة القتالية والحربية، والموقع الاستراتيجي الحساس، كما يستعرض هذا

¹ "الجيش الوطني الشعبي... دور متميز في خدمة السلم في العالم"، الإذاعة الجزائرية، 2022/08/03 في <https://bit.ly/4fONWvq> ، يوم: 2025/01/13.

المطلب أبرز مكوّنات هذه القوة والأسباب التي جعلت من الجزائر قوة إقليمية لا يُستهان بها في مجال الدفاع.

المطلب الأول: البنية الهيكلية الضخمة

يُعدّ الجيش الوطني الشعبي الجزائري (ANP) من بين أقوى القوات العسكرية في إفريقيا، إذ تحتل الجزائر المراتب الأولى إفريقيا وعربياً في تصنيف "غلوبال فاير باور" Global Fire Power، وفي نسخته من عام 2025، جاءت الجزائر في المرتبة 26 من أصل 145 دولة يشملها التصنيف، وفي المرتبة الثانية إفريقياً بعد مصر (19 عالمياً)، والثالثة عربياً بعد كل من مصر والمملكة العربية السعودية (24 عالمياً)، يعتمد تصنيف GFP على تحليل متعمق يأخذ في الاعتبار 50 معياراً مختلفاً، ومن بين هذه المعايير كمية الأسلحة وتنوعها، والموارد الطبيعية المتاحة، والقدرة الإنتاجية الصناعية، والاستقرار الاقتصادي، والبنية التحتية اللوجستية، والخصوصيات الجغرافية، والتقدم التكنولوجي، فضلاً عن حجم ومستوى تدريب الأفراد العسكريين.¹

ويُسلط هذا التقييم المتعمق للقدرة العسكرية العالمية الضوء على الفجوة المتزايدة بين الجيش الوطني الشعبي، ونظرائه من القوات المسلحة في البلدان المجاورة، وأيضاً يُوضح تفوق الجزائر على جارتها المغربية* (الدولة المعادية ولكن غير المتحاربة* أو المتحاربة بوسائل عديدة ما عدا نيران الأسلحة) على جميع الأصعدة، سواء في الموارد البشرية، أو المالية، أو التسليح، أو القدرات الجوية، البرية، أو البحرية؛ وبعيداً عن كونه مجرد مقارنة أرقام، يكشف هذا التصنيف عن التقدم الحقيقي للجزائر في المجال الدفاعي، مقابل مغرب يكافح لمجاراة هذا التطور.

(ANP) منظمٌ في عدة قيادات وفروع رئيسية (أنظر الشكل 1.7): قيادة القوات البرية؛ وقيادة القوات الجوية؛ وقيادة القوات البحرية؛ وقيادة الحرس الجمهوري؛ قيادة قوات الدفاع الجوي عن الاقليم؛ بالإضافة إلى (06) قيادات نواحي عسكرية.

كما يبلغ عدد الأفراد العاملين، حوالي 325,000 فرد في الخدمة الفعلية، بالإضافة إلى 135,000 جندي احتياطي، وحوالي 150.000 شبه عسكري؛²

¹ "2025 Military Strength Ranking," Global Firepower, accessed June 28, 2025, <https://bit.ly/3I5ZLIN>.

* للمقارنة، تصفح هذا الرابط: <https://bit.ly/4kigkIF>.

* يمكنك الرجوع إلى الصفحة رقم 26 من هذه الأطروحة لتوضيح معنى "الدولة المعادية غير المتحاربة".

² Ibid.

الشكل (1.7): هيكل وزارة الدفاع الوطني



المصدر: موقع وزارة الدفاع الوطني، في: <https://bit.ly/4er5VZP>.

يوضح (الشكل 7) مختلف تشكيلات الجيش الوطني الشعبي، والذي يضم قوات برية ضخمة ومتنوعة (مشاة، مدرعات، مدفعية، قوات خاصة نخبوية، هندسة عسكرية، حرس حدود)، وقوات جوية وبحرية قوية ومتطورة باستمرار، وقوات الدفاع الجوي كفيلق مستقل وقوي، بالإضافة إلى قيادة الدرك الوطني و (06) قيادات نواحي عسكرية، تتيج للجيش نشر سريع على طول الحدود الواسعة بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى المديريات بتنوع تخصصاتها.

المطلب الثاني: الترسانة العسكرية للجيش الجزائري: قدرات قتالية متطورة

لدى الجزائر قدرات متطورة في مجال الدفاع الوطني، وتمتلك ترسانة حديثة في مختلف قياداتها العسكرية، فقد قطع الجيش الوطني الشعبي أشواطاً كبيرة في تطوير قدراته القتالية، كما نجحت الجزائر في السنوات الأخيرة، في تعزيز ترسانتها من الغواصات والقوات البحرية، ومنظومات الصواريخ الحديثة والطائرات لصالح القوات الجوية، وكذا تجهيز مختلف القوات البرية، ويشمل ذلك الدبابات المتقدمة والصواريخ والطائرات المقاتلة، التي تعمل بشكل جماعي على تحصين البنية التحتية الدفاعية للبلاد ضد أي تهديدات محتملة.

وهذا يرجع بالأساس للأوضاع الغير مستقرة وحالة عدم اليقين التي عرفت البلاد على المستوى الداخلي والخارجي بين عامي 2013-2020، بالإضافة للمعضلة الأمنية التي تجد طريقها، ويرجع أيضاً لتصور وإدراك التهديدات لدى صناع القرار في الجزائر الجديدة للأوضاع المقلقة على حدودنا، وبمجرد انتخابه كرئيس للجزائر صرح وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة السيد عبد المجيد تبون في خطابه بوزارة الدفاع الوطني، يوم: 28-01-2020، بما يلي:

«... بالنظر لشساعة بلادنا، وفي ظلل التحديات الأمنية المستجدة بدول الجوار، تستدعي تعزيز القدرات الدفاعية كلما زاد تدفق السلاح في مناطق التوتر المحيطة بحدودنا... سنواصل تنفيذ برامج تطوير القوات، بما تتطلبه من رفع في مستوى القدرات القتالية بشتى أنواعها المسلحة، مع مختلف الشركاء، علاوة على مواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري وتجديده وتحديثه وعصرنته. فهذا ما يضمن من جانب آخر، تأمين مناطق المنشآت الصناعية والاقتصادية والطاقة الحيوية، لا سيما في الجنوب الكبير... كما سنعمل على تعزيز تشكيلات الحماية وتأمين كافة الحدود الوطنية مع الدول السبعة المجاورة، بعتاد وتجهيزات متطورة، خاصة في مجالات الاستطلاع والحرب الإلكترونية، بما يضمن الكشف المبكر عن أي تهديد مهما كان نوعه ومصدره.»¹

لقد عززت الجزائر الجديدة من قدرات المؤسسة العسكرية، والتزمت القيادة العليا في البلاد بقيادة رئيس الجمهورية تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي، وهو ما تبرزه الميزانية الضخمة لموازنة المؤسسة العسكرية ابتداءً من عام 2021، بحيث ارتفعت النسبة المئوية لتغير الميزانية مقارنة بالعام السابق بـ: 8.60%، 18.76%، 118.43%، 10.79%، 9.94%، في عام: 2021-2022-2023-2024-2025 على التوالي.*

وفي عالم لا يعترف إلا بالقوة قدمت الجزائر في (2024) بمناسبة الذكرى السبعين لـ "ثورة نوفمبر المجيدة"، استعراضاً مهيباً لقوة الجيش، عكس مدى التطور الذي بلغته المؤسسة العسكرية، وقد حمل معه رسالة ردع واضحة في ظل التوترات الإقليمية المتزايدة، ورسائل عديدة ومباشرة للداخل والخارج،

أولاً: رسالة طمأنة للداخل على أن للمؤسسة العسكرية القدرة على حماية البلاد من أي عدوان خارجي وأن القوات المسلحة الجزائرية جاهزة لردح كل الاعتداءات على الوطن مهما كان شكلها ومصدرها ولإظهار قوة وانسجام وحدات الجيش الوطني الشعبي للذين يحاولون المساس بوحدة الجزائر، وليقف الشعب الجزائري على المستوى الذي بلغه جيشه من احترافيه وبناصية العلوم والتكنولوجيا العسكرية يحمل هذا الاستعراض أسمى معاني الوفاء للشهداء ورسالته نوفمبر الخالدة وإبراز القدرات الردعية للمؤسسة العسكرية.

وثانياً: رسالة سلام لدول المنطقة، حيث أكد رئيس الجمهورية على أن الجزائر بلدٌ مسالم، وأن عقيدة الجيش دفاعية، وليس للجزائر نوايا توسعية مثل دول أخرى في المنطقة.*

وفي ذات السياق، أبرز الاستعراض العسكري قدرة الجزائر على الردع ومدى جاهزية جيشها لمواجهة أي تهديد خارجي مهما كان نوعه، سواءً كان تهديداً هجيناً أو في مواجهة عدو كلاسيكي؛ شارك في الاستعراض مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي البرية والجوية والبحرية، وعُرضت فيه أكثر من مئة طائرة (ذات مهام

¹ رئاسة الجمهورية، "خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بوزارة الدفاع الوطني"، (الجزائر: 2020-01-28).

* أنظر الجدول (2.1) صفحة 80 من هذه الأطروحة.

* (يمكنك الرجوع للصفحة 81 من هذه الأطروحة لرؤية الاقتباس كاملاً من كلمة الرئيس)

مختلفة)، ومئات الدبابات والمدركات وعربات قتالية وعربات نقل الأفراد، وعرضت اسلحة استراتيجية لأول مرة....، وبصفة عامة أعطى الاستعراض انطباعاً للمراقبين بأن الاستراتيجية العسكرية الجزائرية تركز على تطوير دفاع متكامل، بحيث تبين في السنوات القليلة الماضية أن التحديثات والمشتريات شملت كافة القوات البرية والجوية والبحرية، وفيما يأتي، سوف أقدم عينة من هذه الأسلحة العديدة التي تحوزها الجزائر*:

- القوات البرية: وتتضمن،

الدبابات (المخزون: 1485، الجاهزية: 965)، المركبات (المخزون: 26000، الجاهزية: 16900)، المدفعية ذاتية الدفع (المخزون: 224، الجاهزية: 146)، المدفعية المقطورة (المخزون: 483، الجاهزية: 314)، المدفعية الصاروخية (المخزون: 266، الجاهزية: 173).

• سلاح المدرعات القوة الضاربة للقوات البرية الجزائرية، ويشمل:

- الدبابات: T-55 (أول دبابة للجيش الوطني الشعبي/ شاركت في الحرب العربية-الإسرائيلية)، T-55 المعصرنة، T-62 (دبابات قتال رئيسية)، T-62 المعصرنة* (دبابات لإسناد القتال)، T-72 المعصرنة (دبابات قتال رئيسية)، T-90s أحدث الدبابات وهي مجهزة بأحدث التجهيزات ونظام التشويش الإلكتروني.

- المدرعات: عربات BTR-60 وBTR-80 (لنقل الأفراد إلى ساحات المعركة، تتميز بسرعة الحركة) وعربات fox2 المتخصصة في العمليات الاستطلاعية¹، BMPT* (مركبة قتالية دعم للدبابات - روسية

* فيما يخص مصادر المعلومات، أعتمد على موقع GFP، والأسلحة التي ظهرت في العرض العسكري بمناسبة الذكرى 70 لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة، وأيضاً على الأسلحة التي ظهرت في المناورات العسكرية المبرمجة على مستوى مختلف النواحي العسكرية بالبلاد ومجلة الجيش، وبالرغم من ذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار أن الأرقام المذكورة تبقى تقريبية.

* حوالي عام 2020، تم اتخاذ القرار بتحديث أسطول T-62 من خلال استبدال أبراجها ببرج Berezhek. ونظراً لأن الجيش الجزائري يتميز تقليدياً بالسرية، فمن الصعب تحديد متى بدأ هذا المشروع بالضبط، وفي 2 يوليو 2022، ظهرت لأول مرة لقطات تُظهر مركبات T-62 وقد أنجزت عملية تحويلها بتركيب برج Berezhek... يُعد المشروع مثلاً على كيفية إطالة عمر المنظومات القديمة من خلال الابتكار المحلي والمشتريات الأجنبية المدروسة. (للاطلاع أنظر: <https://bit.ly/44wZLTr>، و <https://bit.ly/46sOki5>، و <https://tanks-encyclopedia.com/algerian-t-62/?utm>).

¹ استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية، 2024، في: <https://bit.ly/4ewurZu>، يوم: 5-7-2025.

* تُعد مركبة BMPT-72 Terminator 2 مركبة دعم قتالي مدرعة مجنزرة، مصممة لتوفير دعم ناري كثيف لدبابات القتال الرئيسية أثناء تحركها على الخطوط الأمامية للمعركة. وتستند المركبة بالكامل إلى هيكل دبابة القتال الرئيسية T-72، حيث توفر حماية فائقة وقوة نارية كبيرة، لا سيما في العمليات الحضرية وكذلك في مهام مكافحة الدروع، ووفقاً لعقيدة الترتيب القتالي للجيش الجزائري، ستقوم هذه المركبة بمراقبة مركبات القتال المدرعة الناقلة للأفراد من طراز Boxer، والمركبات

الصنع)، في العقد الثاني من الألفية (2010)، اشترت الجزائر مركبات الدعم الناري BMPT Terminator¹، وقد اقتنت عددًا كبيراً من هذه المركبات (120 مركبة، رغم أن بعض المصادر تشير إلى أن العدد قد يصل إلى 300)، وتم تسليمها في عام 2020.¹

وفقاً لتقرير التوازن العسكري لعام 2021، يمتلك الجيش الجزائري ما مجموعه 1089 مركبة قتال مشاة (IFV)، تشمل 285 مركبة BMP-1 سوفيتية الصنع (ظهرت في العرض العسكري 2024 BMP-1 معصرة)، و304 مركبات BMP-2، و400 مركبة BMP-2M Berezhoz، و100 مركبة BMP-3.²

كما كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعتمدت تحديث "BMP-2M" Berezhoz الخاص بمركبات BMP-2، حيث طلبت حُزماً لتحديث هذه المركبات في وقت مبكر من عام 2006. وقد شمل هذا التحديث عدداً كبيراً من المركبات، متجاوزاً العدد المخطط له أصلاً والمقدر بحوالي 300 مركبة BMP-2. ويبدو أن عدداً من مركبات BMP-1 حصلت أيضاً على نفس البرج، مما يجعل من الصعب للغاية التمييز بينها وبين BMP-2.³

- نماذج لوحات الاسناد الناري من مدفعية الميدان: تعمل الجزائر على تحديث هذه المنظومات بإضافات نوعية مثل أنظمة التثبيت على الشاحنات وأجهزة تحكم نيرانية متقدمة، وتعتبر هذه العربات ذات قدرة متميزة في دعم المشاة والدفاعات المتنقلة في البيئات المتغيرة.
- الهاون 120 ملم مكيف على عربة خفيفة لكل الميادين (يتميز بالسرعة والقدرة على المناورة، ويقدم الاسناد الناري السريع لوحات الالتحام في مختلف أنواع القتال على مسافات قريبة وبعيدة)؛ والهاون 120 ملم ذاتية الدفع* على عربات مدرعة من نوع SM-4K وأخرى على عربات من نوع Nimr 4x4 التي تقوم بتجميعها محلياً بالشراكة مع الإمارات؛ وهاون MT-12*.⁴

المدرعة المطورة من طراز BTR-80، وكذلك ناقلات الأفراد المدرعة المحلية الصنع من طراز FUCH 2 ذات الدفع السداسي (6×6)، (للاطلاع أكثر: <https://bit.ly/40wju4o>)

¹ Marisa Belhote, "T-62 in Algerian Service and T-62-Berezhoz Conversion," *Tank Encyclopedia* (blog), May 7, 2022, <https://tanks-encyclopedia.com/algerian-t-62/>.

² "Algeria Has Upgraded 360 BMP-2 IFVs to Standard BMP-2M with Kornet Ant," *Army Recognition*, May 24, 2021, <https://bit.ly/3Ts7RaR>.

³ Belhote, "T-62 in Algerian Service and T-62-Berezhoz Conversion."

* تعملان ضمن وحدات الاقتحام لمشاة الآلية ومشاة البحرية، تتميزان بالقدرة العالية على المناورة وتحليل المعلومات والدقة في الإصابة كما زُودت العربات برشاشات مضادة للطائرات.

* مدفع مضاد للدبابات مكيف على شاحنة للمناورة والسرعة في التحرك تتميز بدقة الإصابة وقدرة تدميرية كبيرة، تخصص في تدمير الدبابات والمدرعات والمدفعية المتحركة.

⁴ استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية.

- عززت الجزائر قوتها النارية البرية بمدافع هاوتزر حديثة ومدفعية صاروخية. فهي تستخدم مدافع 2S1 Gvozdika، وهاوتزر D-30*، ومدافع قطرية 130 ملم و 155 ملم و 152 ملم، مع PLZ-45 في التشكيلة والتي تعتبر من أفضل أسلحة مدفعية الميدان في العالم؛ كما يستخدم الجيش الوطني الشعبي راجمات الصواريخ BM-21 لتعزيز قدرات القصف التمهيدي والدعم النيران على مستوى عمليات الكتيبة واللواء، و SR-5 الصينية، بالإضافة إلى BM-30 Smerch*، وأيضًا قاذف اللهب الذي صمم على هيكل الدبابة T-90¹.

• منظومة مدفعية صواريخ تكتيكية/ الصواريخ (الاستراتيجية والردعية): تسعى الجزائر إلى امتلاك منظومات صاروخية بهدف تحقيق توازن وتكامل في القدرات القتالية والردعية.

كشفت الجزائر خلال الاستعراض العسكري (2024) لأول مرة عن امتلاكها منظومة الصواريخ الباليستية «إسكندر إي» الروسية، ويبلغ مدى هذه الصواريخ 280 كلم، يُمكنها حمل رؤوس حربية تصل إلى 400 كلغ.²

واقثناء صواريخ إسكندر-إي ذات المدى التكتيكي من شأنه أن يعزز القوة النارية للمدفعية الجزائرية، إذ يتميز هذا الصاروخ بقدرته على توجيه ضربات دقيقة للغاية ضد أهداف أرضية، وهو مزود بتكنولوجيا التخفي، وقادر على تغيير مساره أثناء الطيران لتفادي أنظمة الدفاع الصاروخي للعدو. كما أن هذه الصواريخ تعمل بالوقود الصلب ويمكن إطلاقها من منصات إطلاق متنقلة (TELs)، ما يزيد من فرص بقائها على قيد الحياة³.

كما وردت تقارير تشير إلى امتلاك الجزائر لصواريخ كروز الروسية المضادة للسفن من طراز Kh-35 كما أفيد بأن الجزائر تمتلك صواريخ CX-1 الصينية المضادة للسفن أيضًا، والتي يبلغ مداها 280 كيلومترًا وتصل سرعتها إلى 3 ماخ، ويمكنها استهداف وتعطيل السفن الحربية المعادية؛ وحصلت الجزائر على صواريخ YJ-12B الصينية، التي تعمل بمحرك نفث وتعتمد على التوجيه بالرادار، وهي صواريخ تفوق سرعة الصوت ويصل مداها إلى 400 كيلومتر، وقادرة على تنفيذ "مناورات مراوغة" لضرب الأصول البحرية

* تم تركيب الهاوتزر D-30 على شاحنة Mercedes-Benz Zetros 6×6، مرفقة بأرجل تثبيت هيدروليكية لثبات أثناء الإطلاق يتيح هذا التكامل: تنقل سريع، نشر مرن على الطرق الصحراوية والوعرة، وقدرة على دعم وحدات الحماية المتحركة أو المتمركزة.

* راجمة صواريخ متعددة بعيدة المدى.

¹ استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية.

² المرجع نفسه.

³ Debalina Ghoshal, *Role of Ballistic and Cruise Missiles in International Security* (Cham: Springer International Publishing, 2023), 112, <https://doi.org/10.1007/978-3-031-48063-8>.

للخصوم، كما يتميز هذا الصاروخ بقدرته العالية على الحركة عبر التضاريس الوعرة. وفي عام 2022، دخلت الجزائر في محادثات مع الصين لاقتناء صواريخ SY-400 الباليستية قصيرة المدى، بهدف استكمال منظومتها من صواريخ إسكندر-إي.¹

• الدفاع الجوي:

- عربات قتالية ذاتية الحركة من نوع "جيلكا" Shilka، تتخصص في حماية وحدات القتال البرية الصديقة من الهجوم الجوي، وهي تُعد فعالة في الحروب الميدانية.
- شاحنات مجهزة بمدافع ثنائية المضادة للطائرات من عيار 23 ملم، مخصصة للأهداف الجوية منخفضة الارتفاع، كالمسيرات والحوامات والحوامات الهجومية.²
- منظومات الدفاع الجوي: لتعزيز قدراتها في الدفاع الجوي متوسط وبعيد المدى، خاصة لحماية المنشآت الحيوية والمناطق الحدودية، طورت الجزائر شبكة دفاع جوي كثيفة ومتعددة الطبقات، بالاعتماد على أنظمة دفاع جوي متطورة، وأنظمة تقليدية مُحدّثة، من بينها (أنظمة الدفاع الجوي الروسية طويلة المدى S-300/S-400، SAMs، Buk-M2، Tor-M2، Pantsir-S1، وHQ-9B الصينية).

فخلال الفترة بين عامي 2002 و2014، نفذت الجزائر برنامجاً كبيراً لاقتناء وتحديث معدات الدفاع الجوي، شمل شراء أنظمة روسية جديدة مثل S-300PMU-2 و Buk-M2 و Tor-M2 و Pantsir-S1، بالإضافة إلى النظام الصيني HQ-9B والنظام السويدي RBS 70. كما تم الاحتفاظ بالأنظمة السوفيتية القديمة مثل SA-2 و SA-3 و SA-6 و SA-8 و S-125 Pechora بعد تحديثها، غالباً باستخدام إلكترونيات حديثة. وأسست الجزائر أيضاً إنتاجاً محلياً مرخصاً للأنظمة المحمولة على الكتف مثل Iгла و Strela، كما تم تعزيز تغطية الرادار من خلال اقتناء أنظمة مثل شبكة Kolchuga السلبية للكشف والرادار متعدد الارتفاعات L696.³

ومنذ عام 2013، اشترت الجزائر عدداً كبيراً من المعدات العسكرية البرية من روسيا، بما في ذلك 38 منظومة دفاع جوي مدفعية/صاروخية من نوع Pantsir-S1، و100 منظومة دفاع جوي صاروخية SA-17 Buk-M2 مثبتة على مركبات مدرعة مجنزرة.⁴

تُعد SA-17 Buk-M2 منظومة دفاع جوي صاروخية، من أفضل منظومات الدفاع الجوي، والتي بإمكانها أن تتعامل مع كل التهديدات الجوية (طائرات استراتيجية، طائرات بدون طيار، الصواريخ الباليستية،

¹ Ghoshal, *Role Of Ballistic And Cruise Missiles In International Security*, 112.

² استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية.

³ Jérôme Brahy, "Algeria Deploys for the First Time Russian S-400 Air Defense System during Live-Fire Exercise," accessed July 5, 2025, <https://bit.ly/3TphTJS>.

⁴ "Algeria Has Ordered 300 Russian-Made BMPT-72 Terminator 2 Fire Support," Army Recognition, March 20, 2021, <https://bit.ly/4le94yL>.

الصواريخ الموجهة) وهي تمثل مكملاً لمنظومات أطول مدى مثل S-300 و S-400، وأقصر مدى مثل Pantsir-S1، وتتميز بالسرعة في التجهيز والمقاومة الكبيرة على مختلف أنواع التشويش.¹

عُرضت S-400 علناً لأول مرة في التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية "صمود 2025" بالناحية العسكرية الثانية،² ووفقاً لوكالة سيوتنيك الروسية، تستطيع هذه المنظومة اكتشاف الأهداف على مسافة تصل إلى 600 كلم، كما تستطيع إسقاط الطائرات والصواريخ على مسافة 380 كيلومتراً.³

صُمم نظام S-400 Triumph لاعتراض الطائرات الاستراتيجية والتكتيكية، وطائرات الاستطلاع، والطائرات المزودة بأنظمة القيادة والرادار المتقدم، والطائرات المزودة بأنظمة الحرب الإلكترونية (ECM)، فضلاً عن طائرات الإنذار المبكر والسيطرة (AWACS)، والطائرات دون طيار، كما يمكنه تدمير صواريخ كروز مثل "توماهوك" وأنواع أخرى من الصواريخ قصيرة المدى بما في ذلك الصواريخ الموجهة بدقة، بالإضافة إلى الصواريخ الباليستية التكتيكية ومتوسطة المدى، وذلك على مسافة تصل إلى 400 كيلومتر وارتفاع يصل إلى 30 كيلومتراً، ويتميز النظام بسرعة النشر، حيث يمكنه الانتقال من وضع الحركة إلى الجاهزية القتالية خلال خمس إلى عشر دقائق، ومن وضع الاستعداد إلى الإطلاق في أقل من ثلاث دقائق.⁴

يدعم هذا النظام إطلاق عدة أنواع من الصواريخ*، ويتميز بقدرته على اكتشاف الطائرات الشبحية وأهداف أخرى على جميع الارتفاعات، وفي أقصى نطاقات التشغيل، يمكنه الاشتباك مع 36 هدفاً في آن واحد، مع إطلاق 72 صاروخاً في الجو في نفس الوقت (تختلف سرعة الصواريخ حسب الطراز).⁵

¹ استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية.

² التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية "صمود 2025" بالناحية العسكرية الثانية، 2025، في: <https://www.youtube.com/watch?v=FLpjGvWMYjY>. تم التصفح يوم: 2025-07-05.

³ Sputnik Africa, "Algeria Unveils Its Russian-Made S-400 Triumph Air Defense Systems," Sputnik Africa, May 31, 2025, <https://bit.ly/4klf1bJ>.

⁴ "S-400 Triumph Triumph SA-21 Growler 5P85TE2," Army Recognition, accessed July 6, 2025, <https://bit.ly/46ulJJg>.

* الإصدار الحالي من S-400 قادر على إطلاق أربعة أنواع مختلفة من الصواريخ وهي: الصاروخ 9M96E2، 9M96E، 48N6، 40N6E بمدى يصل إلى 40 كم، 120 كم، 250 كم، 400 كم على التوالي؛ ويمكن لنظام S-400 أيضاً استخدام الصواريخ الخاصة بـ S-300 PMU-1 (48N6E2) والخاصة بـ S-300 PMU-2 (48N6E). وتعد صواريخ 9M96E و 9M96E2، صواريخ متقدمة أرض-جو مصممة للتعامل مع مجموعة واسعة من الأهداف الديناميكية الهوائية والباليستية، حتى في بيئات التشويش الكثيف والمعقد، بكفاءة غير مسبقة. وتستطيع هذه الصواريخ اعتراض الأهداف التي تصل سرعتها إلى ماخ 15 (أي حوالي 4800 إلى 5000 م/ث) وعلى ارتفاع أقصى يبلغ 35,000 متر.

⁵ Army Recognition, "S-400 Triumph Triumph SA-21 Growler 5P85TE2."

يعزز إدخال منظومة S-400 قدرة الجزائر على حماية مجالها الجوي، إذ يوفر قدرات اعتراض بعيدة المدى لم تكن متوفرة في ترسانتها من قبل، ويتيح صاروخ 40N6E التصدي للأهداف الجوية على مسافات تغطي أجزاء واسعة من المجال الجوي الجزائري من مواقع ثابتة على الساحل، تتيح مرونة استخدام صواريخ دفاعية جوية مختلفة المدى للجزائر بناء شبكة دفاع جوي طبقي، وعند دمجها مع الأنظمة القصيرة والمتوسطة المدى مثل S-300PMU-2، و Pantsir-S1 و Tor-M2 الموجودة أصلاً في الخدمة، يمكن للجزائر إنشاء مناطق تغطية متداخلة وتقليل الفجوات، لا سيما في المناطق ذات القيمة العالية، وتعمل الرادارات على نطاقات تردد مختلفة لتحسين اكتشاف الأهداف الشبحية أو منخفضة المقطع الراداري (RCS)، كما يعزز النظام قدرة الجزائر على العمل بشكل مستقل دون الاعتماد على بنية إنذار مبكر أو دفاع صاروخي خارجية.¹

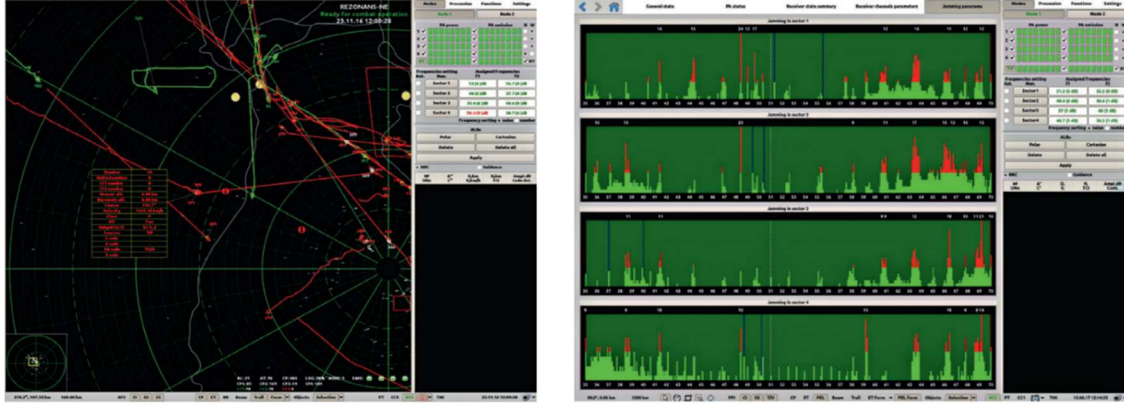
توفر الرادارات المختلفة التي تحوزها الجزائر (بما فيها الرادارات الخاصة بمنظومات الدفاع الجوي) مراقبة استراتيجية للمجالات الجوية الجزائرية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي؛ مثل رادارات Resonance-NE الروسية الصنع، والتي تُقدم تغطية كبيرة (أنظر الخريطة رقم 02)، وهي مصممة لاكتشاف وتحديد وتتبع التهديدات الجوية القادمة التي تعمل بمحركات تنفس هوائي، مثل القاذفات الاستراتيجية وصواريخ الكروز سطح-سطح وجو-سطح. ووفقاً للتقارير، فهي قادرة أيضاً على اكتشاف وتتبع الصواريخ الباليستية القادمة من مسافات بعيدة. يعمل رادار Resonance-NE* في نطاق الترددات العالية جداً (VHF)، بمعنى أنها فعالة في اكتشاف الأهداف ذات البصمة الرادارية المنخفضة (RCS)، الترددات المستخدمة تتراوح بين 35 و 70 ميغاهرتز، يوفر الرادار تغطية كاملة بزاوية 360 درجة، كما توجد به رادار ثانوي من نوع Lira-VME للتعرف على الصديق من العدو (IFF).²

¹ Brahy, "Algeria Deploys for the First Time Russian S-400 Air Defense System during Live-Fire Exercise."

* تشير المصادر الروسية إلى أن الرادار قادر على كشف هدف بحجم مقاتلة (بافتراض أن مساحة البصمة الرادارية تبلغ حوالي 1.2 متر مربع) على ارتفاع 10,000 متر (32,808 قدم) ومن مسافة 300 كيلومتر (189 ميل بحري). وتواصل المصادر بأن الرادار يوفر دقة في تحديد المدى تصل إلى 300 متر (91 قدم)، وهامش خطأ في السمات والارتفاع يبلغ 1.5 درجة. أما هامش الخطأ في تحديد السرعة فهو عقدة واحدة (1.8 كيلومتر في الساعة). وتصل أقصى مدى كشف للأهداف الجوية غير المعروفة إلى 600 كيلومتر (324 ميل بحري)، مع ادعاءات بقدرة كشف قصوى تصل إلى 1,100 كيلومتر (594 ميل بحري) وارتفاع يصل إلى 100,000 متر (328,084 قدم). ويغطي الرادار زاوية ارتفاع من 1.5 إلى 80 درجة، مع القدرة على تتبع ما يصل إلى 500 هدف في آن واحد. وتشمل قدرات مقاومة الحرب الإلكترونية الإضافية قدرة الرادار على التنقل بين 350 إلى 500 تردد إرسال مختلف، ما يمنحه مرونة كبيرة لمواجهة محاولات التشويش.

² Thomas Withington, "Russian IADS Redux Part-1: Resonating with Resonance," *Armada International* (blog), March 2, 2023, <https://bit.ly/3TmTMvp>.

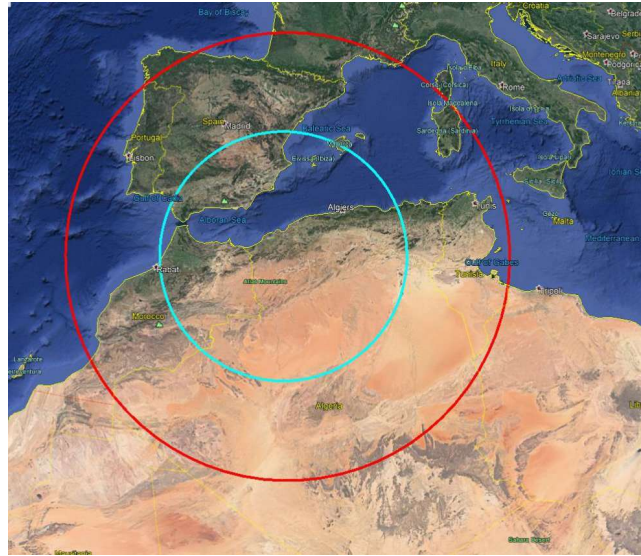
الشكل رقم (2.7): يظهر واجهة الرادار Resonance-NE



المصدر : ORCA Military dz sur X

تُظهر هذه اللقطة من واجهة التفاعل بين الإنسان والآلة (HMI) الخاصة برادار Resonance-NE معلومات تفصيلية عن الأهداف والمسارات.¹

الخريطة رقم (02): توضح مدى رادار الإنذار المبكر Rezonans-NE



المصدر : ORCA Military dz sur X

يستطيع الرادار، انطلاقاً من موقعه، تغطية منطقة واسعة تشمل أجزاءً من المغرب وإسبانيا، بالإضافة إلى جزء من جنوب فرنسا. كما يستطيع الرادار اكتشاف الأهداف منخفضة الرصد والصواريخ الأسرع من الصوت.

¹ ORCA Military Dz, “the first satellite imagery of the Algerian early warning radar rezonans-ne,” X (formerly Twitter), November 30, 2019, <https://bit.ly/4lcylbk>.

- القوات البحرية: إجمالي القطع البحرية: 110 (فرقاطات وطرادات، وغواصات..)، الحمولة الاجمالية: 82880 طن، الفرقاطات: 8، كورفيت: 8، الغواصات: 6، سفن الدورية*: 75، كاسحة الألغام: 2.

البحرية الجزائرية تُعد من الأقوى في شمال إفريقيا، وتتميز بامتلاكها 6 غواصات ديزل حديثة (سلاح للردع)، مما يجعلها "الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على إطلاق صواريخ هجومية من غواصات"، تشمل هذه القوة أربع غواصات من طراز مشروع 636 مصدرها روسيا، وهي: مصالي الحاج، أكرم باشا، جرجرة، والهقار. وقد تم إدخال هذه الغواصات إلى الخدمة بين عامي 2010 و2019،

تتميز بهيكل مزدوج مقسم إلى عدة مقصورات. من أبرز مميزات نظام الصواريخ "كالبر" الذي تم تزويدها به. ومن الميزات اللافتة الأخرى سرعة إعادة تعبئة أنابيب الطوربيد، حيث تستغرق العملية 15 ثانية فقط. وتتمتع هذه الغواصات بقدرة كبيرة على التحمل تحت الماء، حيث يمكنها قطع مسافة 400 ميل بسرعة 3 عقد، و7500 ميل بسرعة 7 عقد؛ تمنحها مستويات الضوضاء المنخفضة ميزة كبيرة في البقاء غير مكتشفة، كما يعزز من قدراتها الشبحية نظام الملاحة المتقدم الذي يحتفظ بالمعايير لفترات طويلة دون الحاجة إلى تصحيح، مما يتيح لها اكتشاف وضرب السفن المعادية بشكل استباقي باستخدام صواريخها الجوالة المضادة للسفن، وتصل مدة عملها الذاتي إلى 45 يومًا.¹

ويضم الأسطول غواصتين من نوع مشروع EKM877، يعود أصلها إلى الحقبة السوفيتية، هما: الرئيس الحاج مبارك والحاج سليمان، تمثل هذه الغواصات النسخة الأصلية من فئة "كيلو"، ودخلت الخدمة في أواخر الثمانينيات، حيث تم تسليمها في عامي 1987 و1988. ولم تظل هذه الغواصات على تصميمها الأولي، إذ خضعت لسلسلة من التعديلات والتحديثات في منتصف التسعينيات.²

الأسطول السطحي يشمل 8 فرقاطات و8 كورفيتات مسلحة بالصواريخ ومزودة بأنظمة هجومية ودفاعية حديثة، تكشف كل الأهداف المعادية السطحية العائمة منها والساحلية والتحت مائية وحتى الجوية. وتمتلك الجزائر أيضًا قوة كبيرة من زوارق الدورية (~75 وحدة) تشمل زوارق صاروخية وزوارق سريعة حديثة، ما يمنحها حضورًا ساحليًا واسعًا، وتحتل البحرية الجزائرية مرتبة متقدمة عالميًا (المرتبة ~15 عالميًا) وتُعد لاعبًا أساسيًا في غرب المتوسط.

* هي سفن عسكرية صغيرة إلى متوسطة الحجم، مصممة للقيام بمهام المراقبة، الدوريات، والرد السريع في المياه الإقليمية أو الاقتصادية أو في المياه الساحلية.

¹ "Algeria Navy May Receive 2 New Russian Improved Kilo-Class Submarines," August 8, 2023, <https://bit.ly/4038FGQ>.

² Army Recognition, "Algeria Navy May Receive 2 New Russian Improved Kilo-Class Submarines."

تمتلك القوات البحرية الجزائرية، سفينة القيادة ونشر القوات، سفن الانزال والدعم الإمدادي، والمتمثلة في سفينة إنزال إيطالية "قلعة بني عباس" للمهام البرمائية، والتي تُعتبر مركز قيادة متقدم، تستطيع حمل الحوامات ويُمكنها نقل القوات الخاصة البحرية وتنقل العربات المدولية والمجنزة، تُستخدم في شتى المهام، بالإضافة إلى السفينة الشراعية "المدرسة الملاح"، كاسحات الألغام...¹

أفادت تقارير بأن وزارة الدفاع الجزائرية قدمت طلباً لاقتناء (6) ست كورفيتات صينية من فئة Type 056، وبعد التأكد من رضا البحرية الجزائرية عن أول سفينة من هذه الفئة تم بناؤها في الصين، وهي السفينة "المتصدي" يُقال إنها تخطط لإنتاج جميع هذه السفن محلياً بموجب ترخيص، وقد تم تسليم السفينة الأولى إلى الجزائر في عام 2023 من قبل مجموعة «هدونغ-تشونغوا» الصينية لبناء السفن، والتي تُعد من أبرز شركات بناء السفن القتالية السطحية في العالم، وتُعتبر اليوم واحدة من أكثر السفن الحربية تطوراً في إفريقيا والعالم العربي.²

وقد كشفت رسومات فنية عرضتها وزارة الدفاع الجزائرية عام 2020 عن احتمال اهتمام الجزائر، باقتناء مدمرات من فئة Type 052D للبحرية الجزائرية، وهو ما سيمثل قفزة نوعية كبيرة في قدرات الإسقاط البحري للقدرة العسكرية الجزائرية.³

القوات الجوية: يعد حماية المجال الجوي من أهم ركائز الأمن القومي لأي دولة، وبشكل بذلك خط الدفاع الأول ضد أي تهديدات خارجية أو اعتداءات قد تمس سيادة البلاد على مجالها الجوي وسلامة مواطنيها. تحوز الجزائر إجمالي الطائرات المقدر بـ : (المخزون: 608، الجاهزية: 395)، الطائرات المقاتلة (المخزون: 102، الجاهزية: 66)، الطائرات الهجومية (المخزون: 42، الجاهزية: 27)، طائرات النقل اللوجستي (المخزون: 63، الجاهزية: 41)، التدريب القاعدي والمتقدم (المخزون: 87، الجاهزية: 57)، مهمات خاصة (المخزون: 10، الجاهزية: 7)، طائرات التزود بالوقود جواً (المخزون: 5، الجاهزية: 3)، المروحيات (المخزون: 299، الجاهزية: 194)، المروحيات الهجومية (المخزون: 74، الجاهزية: 48).⁴

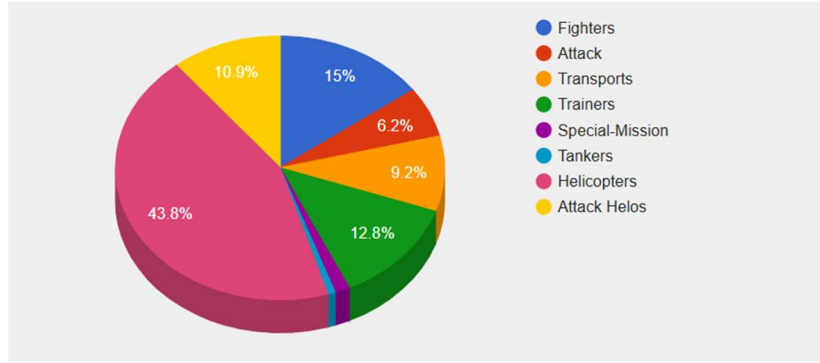
¹ استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية.

² Military Watch Magazine Editorial Staff, "Algeria to Locally License Produce Chinese Type 056 Corvettes - Reports," Military Watch Magazine, December 30, 2024, <https://bit.ly/4ksetB0>.

³ Military Watch Magazine, "Algeria to Locally License Produce Chinese Type 056 Corvettes - Reports."

⁴ Global Fire Power.

الشكل رقم (3.7): نسبة عدد الطائرات في القوات الجوية الجزائرية حسب نوع المهام



المصدر: Global Fire Power

وبالنظر إلى البيانات* والشكل (3.7)، تمتلك الجزائر قوة جوية وحوامات بحرية متنوعة، قادرة على تنفيذ مختلف أنواع العمليات، بما في ذلك العمليات القتالية والهجومية والدفاعية والاستطلاعية والنقل الجوي والبحري. كما تعكس التنوع في مصادر التسلح بين المنصات الشرقية (روسية بشكل رئيسي) والغربية، بالإضافة إلى اهتمام الجزائر بتطوير قدرات النقل والتزود بالوقود جواً والتدريب المستمر.

وبالرغم من ذلك تعتمد القوة الجوية الجزائرية في تشكيلتها الأساسية على المعدات الروسية الصنع، والتي تشمل حالياً 63 مقاتلة متعددة المهام من طراز Su-30MKA (+10 قيد الطلب) و39 مقاتلة MiG-29S/M/M2 (+5 قيد الطلب)، بالإضافة إلى 42 طائرة Su-24MK2 مخصصة للضربات والاستطلاع، و16 طائرة تدريب قتالية من طراز Yak-130. كما تشغل أيضاً 32 مروحية هجومية روسية الصنع من طراز Mi-24 و42 مروحية هجومية من طراز Mi-28NE. جميع هذه الأرقام تعود لعام 2025 وفقاً لما نشرته Flight Global¹.

* فيما يأتي، جميع أنواع الطائرات التي هي في الخدمة الفعلية في الجزائر (حسب قاعدة بيانات Flight Global):

- الطائرات القتالية: Su-30، Su-24، MiG-29.
- طائرات المهام الخاصة: King Air 200، Beech 1900، King Air 200/350 (MPA).
- طائرات التزود بالوقود جواً: إليوشن Il-78 (5).
- طائرات النقل: King Air، PC-6، Il-76، C295، C-130J/LM-100J، C-130H، Beech 1900، 90/200/35.
- المروحيات القتالية: AS355، AW139، Bell 412، Ka-32، Mi-2، Mi-8/17/171، Mi-24، Mi-26، Mi-28.
- طائرات ومروحيات التدريب: AW119، L-39، MiG-29، W-3، Yak-130.
- القوات البحرية الجزائرية: AW101، AW139، Super Lynx 130.

¹ Craig Hoyle, "World Air Forces 2025" (London, 2025), 12, <https://dub.sh/rUULFrS>.

وبينما يعود اعتماد القوة الضاربة لأسطول الطيران الحربي على 72 مقاتلة ثقيلة من طراز Su-30MKA، بعد تقييمها مقابل المقاتلة الفرنسية "رافال" في منتصف العقد الأول من الألفية أين تم تفضيل Su-30، وذلك بفضل منظومة استشعارها الأقوى بكثير، ومدى تحليقها الأطول، وأدائها الجوي المتفوق.¹

تحوز قواتنا الجوية أيضًا مجموعة مختلفة من الطائرات متعددة المهام، ذات الكفاءة العالية مثل، B-500، B-300، الموجهة لضمان مهام الاتصالات الجوية، البحث والتصوير الجوي وتنفيذ المهام الخاصة للنقل. وطائرة J-4 للاتصالات الجوية، و C-90 طائرة مهام للنقل وضمان الاتصالات الجوية، و WVG-700 للاستطلاع الجوي، طائرة بعيدة من فئة الارتفاع العالي والتحمل الطويل، هي قادرة على البقاء في الجو لفترة طويلة للاستطلاع الدقيق وتحديد العدو بكفاءة كبيرة بفضل التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها.² واليوم يستحوذ سلاح الجو الجزائري، مقاتلات حديثة مثل: (Su-30MKA, Su-35, Su-57)، وذلك تماشيا مع متطلبات الحروب الحديثة ولتحقيق متطلبات الأمن القومي للجزائر؛

ففي سياق دولي وإقليمي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وتطور التهديدات العسكرية، تؤدي قواتنا الجوية دورا محوريا واستراتيجيا في تأمين المجال الجوي، خاصة مع تزايد استخدام الطائرات المسييرة بكل أصنافها وأنواعها، نظرا لقدرتها على المراقبة الجوية بوسائلها الخاصة، ونشر القوات والتفوق المعلوماتي والضرب بدقة وعلى مديات بعيدة، وتنفيذ عمليات الاعتراض بكفاءة واحترافية، فضلا عن ضمان التحرك السريع للتشكيلات، ما يمنحها تفوقا حاسما في الميدان وتحكما في مجالنا الجوي، وبالتالي فإن قواتنا الجوية لم يعد يقتصر دورها فقط على إسناد القوات، بل هي دعامة حقيقية لاتخاذ القرار. وللبقاء على الدور الجوهري لقواتنا الجوية، قام الجيش الوطني الشعبي باقتناء أحدث الطائرات من الجيل الرابع والجيل الخامس المزودة بتكنولوجيات متطورة، وقد أكد ذلك اللواء "زوبير غويلة" قائد القوات الجوية في مقابلة مع مجلة الجيش، وقال:

"تعتبر القوات الجوية سلاحا استراتيجيا فعلا ورادعا، لذا تبذل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي جهودا جبارة لتعزيز القدرات التقنية والعملياتية لسلاحنا الجوي، باقتناء أحدث المعدات الجوية، لاسيما الطائرات من الجيل الرابع والجيل الخامس المزودة بتكنولوجيات متطورة من آخر طراز... في هذا الإطار، وبغرض الحفاظ على وتيرة الرفع من القدرات القتالية لقواتنا الجوية، اتخذنا إجراءات على مختلف الأصعدة والمجالات، خاصة مجل الحرب الإلكترونية، والكشف والدفاع ضد الهجمات الجوية، والعمل دون هوادة في سبيل تطوير منظومة الطيران بدون طيار، لتعزيز استعمالها في قوام المعركة".³

¹ "Arab World's Top Military Power Applies to Join China-Led Alliance," Military Watch Magazine, accessed July 6, 2025, <https://bit.ly/3Ttb8GS>.

² استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية.

³ قواتنا الجوية ركيزة أساسية لسيادتنا الوطنية، "مجلة الجيش الوطني الشعبي"، 2025، 71.

تُعد القوات الجوية الجزائرية بالفعل صاحبة أعلى قدرات قتالية بين القوات الجوية في الدول الإفريقية والعربية والإسلامية، ومن المنتظر أن يعزز حصولها على مقاتلات الجيل الخامس هذه المكانة بشكل أكبر.

وفي ذات السياق، تفيد التقارير أن الجزائر وقعت عقدًا لشراء 14 طائرة Su-57E من روسيا ضمن اتفاقية عسكرية أوسع تشمل أيضًا مقاتلات Su-34 و Su-35 ما يعكس جهود الجزائر لتحديث قواتها الجوية، إلى جانب أسطولها الحالي من مقاتلات Su-30MKA.¹

تشير التقارير أيضاً إلى أن أول دفعة من مقاتلات Su-57E مخصصة لاستبدال مقاتلات الاعتراض MiG-25 المطورة، التي تم سحبها من الخدمة في يونيو 2022، والتي كانت تُعد نخبة أسطول الطيران الجزائري منذ أن أصبحت الجزائر أول زبون أجنبي لها في عام 1978، ومن المتوقع أن تتسلم الجزائر 6 طائرات Su-57E خلال عام 2025، وباقي الطائرات في عام 2026.²

وكان قد أعلن المكتب الصحفي للخدمة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري-التقني لوكالة تاس خلال معرض الأسلحة والمعدات العسكرية الدولي في "مينسك"، أن أول مشترٍ أجنبي للمقاتلة الروسية Su-57E سيبدأ تشغيلها في عام 2025.³

وقد أكدت لاحقاً وسائل الإعلام الرسمية الجزائرية في 12 فبراير للمرة الأولى التقارير التي طال الحديث عنها، والتي تفيد بأن الجزائر أصبحت أول زبون أجنبي لمقاتلة الجيل الخامس الروسية Su-57E، حيث كشفت التقارير أن الطيارين الجزائريين يخضعون حالياً للتدريب في روسيا، وأن تسليم الطائرات من المقرر أن يبدأ في وقت لاحق من العام نفسه.⁴

صُممت Su-57E مع إيلاء أولوية خاصة لتقليل تكاليف التشغيل وسهولة الصيانة، مما يجعلها خياراً اقتصادياً مناسباً للقوات الجوية الجزائرية لاستبدال مقاتلات MiG-25 التي من المتوقع أن تحل محلها، وربما Su-57E في المستقبل سوف تحل محل الطائرات مثل Su-24 و Su-30 بشكل مباشر دون الحاجة لتقليص حجم الأسطول.⁵

¹ Jérôme Brahy, "Morocco Could Soon Become the First Arab Nation to Acquire US-Made F-35 Stealth Fighter Jets," Army Recognition, August 1, 2025, <https://bit.ly/4kns50c>.

² "Algeria Confirms First Su-57 Fighters Arriving in 2025: How Many Will It Procure?," Military Watch Magazine, February 12, 2025, <https://bit.ly/4nHtwK7>.

³ "First Foreign Customer to Start Operation of Su-57E Fifth-Generation Fighter in 2025," TASS, May 22, 2025, <https://tass.com/defense/1961803>.

⁴ Military Watch Magazine, "Algeria Confirms First Su-57 Fighters."

⁵ Ibid.

بالنسبة للقوات الجوية الجزائرية، فإن طائرة Su-57E تمثل تقدماً كبيراً، إذ توفر مزيجاً من القدرات لا يتوفر في أي قوة جوية إفريقية أخرى، مما يعزز مكانتها كأقوى قوة جوية في المنطقة، تُعد Su-57E المقاتلة الوحيدة من الجيل الخامس في العالم التي أثبتت فعاليتها في بيئة قتالية حقيقية في التصدي بكفاءة لأنظمة الدفاع الجوي الغربية الصنع،

وتتميز الطائرة Su-57E بتوفرها على خصائص فريدة، إذ لها قدرة عالية على تنفيذ العمليات القتالية بشكل خفي بفضل انخفاض بصمتها في مجال الرادار، مما يسمح لها بإنجاز مجموعة كاملة من مهام القتال الجوي والهجوم الأرضي الموكلة للطيران التكتيكي بكفاءة عالية، وهي مصممة لتنفيذ مجموعة واسعة من المهام القتالية ضد الأهداف الجوية والبرية والبحرية، ليلاً ونهاراً، باستخدام أحدث أنواع الأسلحة الموجهة وغير الموجهة المتطورة، وتم تزويدها أيضاً بأحدث أنظمة إلكترونيات الطيران، ومنظومات التسليح، ومجمعات الحماية الذاتية، كما أن الدعم الذكي المتطور للمقاتلة ومستوى الأتمتة العالي يضمنان قيادة فعالة للطائرة وتنفيذ مجموعة كاملة من المهام القتالية بواسطة طيار واحد فقط.¹

أما بالنسبة لطائرات الجيل الرابع، فقد تأكد في 13 مارس، أن القوات الجوية الجزائرية أصبحت ثالث قوة جوية في العالم تُشغّل مقاتلات Su-35 من الجيل "4+", وذلك بعد رصد أولى هذه الطائرات وهي تعمل من قاعدة أم البواقي الجوية.

وأشارت مصادر جزائرية إلى أن مقاتلات Su-35 التي تم الحصول عليها هي نفسها 20 مقاتلة Su-35 التي صُنعت في الأصل لصالح مصر بموجب طلبية قُدمت في عام 2018، والتي انسحبت القاهرة منها لاحقاً نتيجة ضغوط غربية، ما ترك روسيا مع فائض من المقاتلات المُعدة للتصدير، ولا يزال الدور الذي ستلعبه Su-35 في القوات الجوية الجزائرية غير واضح حتى الآن، مع بروز احتمال أن تكون هذه المقاتلات مخصصة لتوسيع حجم الأسطول بدلاً من استبدال الطائرات الأقدم في الوحدات القائمة، ومن الممكن أن يؤدي إدخال Su-35 إلى تحفيز القوات الجوية الجزائرية على إدخال صواريخ جو-جو متطورة من طراز R-37M و R-77M إلى الخدمة، وهو ما سيمثل نقلة نوعية مقارنة بصواريخ R-77-1 التي كانت تُستخدم سابقاً.² ومع ذلك، توفر Su-35 للجزائر مقاتلة ذات مدى أطول، ووعي ميداني متفوق، وقدرات حرب إلكترونية أعلى مقارنة بـ: Su-30MKA، خاصة وأن المقاتلة قد اثبتت كفاءتها القتالية في العمليات الجوية القتالية فوق

ملاحظة: يتعذر وضع خصائص كل مقاتلة هنا، تعتمد الجزائر على الطائرات الروسية الصنع، أحدثها Su-57E لذلك من هنا: <https://dub.sh/zj80P1O> يُمكن لك رؤية خصائص ومميزات كل طائرة (روسية الصنع) على حدة، ليس ذلك فقط، بل يمكنك أيضاً الاطلاع على منظومات الدفاع الجوي والدبابات... وغيرها.

² "Algerian Air Force Receives First Su-35 Fighters: Why Did It Place Orders?," Military Watch Magazine, March 13, 2025, <https://dub.sh/lkQoUpZ>.

أوكرانيا، وبعد أن وُفّرت الحرب المستمرة في أوكرانيا فرصة لاختبار Su-35 في بيئة قتال عالية الكثافة، أشارت مصادر أوكرانية ومحللون دوليون باستمرار إلى التفوق الكبير الذي تحتفظ به Su-35 مقارنة بالطائرات الأوكرانية مثل: Mirage 2000 ، F-16 ، Su-27، وقد تمكنت Su-35 من تحقيق عدة إصابات مؤكدة ضد مقاتلات MiG-29 و Su-27 الأوكرانية، دون تسجيل أي خسائر مؤكدة لها في المعارك الجوية حتى الآن.¹ وقد عبّر المتحدث باسم القوات الجوية الأوكرانية، يوري إغانت، في مارس عن هذا التفاوت قائلاً:

«التعديلات التي لدينا في أوكرانيا لا تستطيع منافسة هذه الطائرات في قتال جوي واحد ضد واحد. نحن بحاجة إلى مقارنة شاملة، فمقاتلة Su-35 الروسية طائرة حديثة نسبياً... ويتطلب الأمر دفاعاً جويّاً أرضياً، وأنظمة حرب إلكترونية، ومن الناحية المثالية راداراً جويّاً. كما أن الرادارات المحمولة جواً على طائرتنا وصواريخ جو-جو أمر بالغ الأهمية.»²

المطلب الثالث: عصرنة الجيش الوطني الشعبي وتدعيم قدراته القتالية.

بدعم من ميزانية دفاع ضخمة ومتزايدة باستمرار*، تحرص القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي دوماً على عصرنة القوات المسلحة وتدعيم قدراتها القتالية في جميع الاختصاصات، ولم تقتصر العصرنة على العتاد فحسب، بل شملت أيضاً التنظيم والتكوين والتدريب، إلى جانب ذلك إرساء قاعدة صناعية متينة ومتنوعة للحيلولة دون الاعتماد على الخارج وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد، صناعة للدفاع وأيضاً لتلبية احتياجات الإسناد متعدد الأشكال وتعزيز قدرات الدفاع وتأهيله ونقل التكنولوجيا والتحكم فيها وتوطينها وتحديث تشكيلة المنتجات المصنعة والخدمات الموجهة للجيش الوطني الشعبي وللسوق الوطنية والدولية.³

هذا المزيج بين العنصر البشري والتكنولوجي واللوجستي يجعل من الجزائر قوة إقليمية رئيسية ولاعباً محورياً في معادلة الأمن الإقليمي، قادراً على حماية حدوده ونفوذه البحري وصيانة مجاله الجوي ومواجهة أي تهديد محتمل رغم مواجهتها لمجموعة معقدة من التحديات الاستراتيجية، كما أن استمرار الاستثمار في التحديث والتدريب والصناعة المحلية هو الضامن لبقاء هذه القوة الرادعة فاعلة وقادرة على حماية مصالح الجزائر

¹ “New Su-35 Fighters Join Russia’s Rapidly Expanding Fleet: Why Is the Air Force Buying Them Faster?,” Military Watch Magazine, June 25, 2025, <https://bit.ly/403vuds>.

² Ibid.

* ملاحظة: يمكنك الرجوع للصفحة رقم 80 من هذه الأطروحة لرؤية ميزانية الدفاع في الأعوام السابقة، والتي تصل إلى مستوى قياسي قدره 25 مليار دولار في عام 2025، ولمعرفة الأسباب (الجيوستراتيجية/ الجيوستراتيجية) المرتبطة بذلك ابتداءً من نفس الصفحة؛ كما يُستحسن قراءة حرص القيادة العليا للبلاد على اليقظة المستمرة وجاهزية الجيش وتجديد وعصرنة هياكله وعتاده وتدريبه، في سياق متصل مع ما تم ذكره سبقاً.

³ “تاريخ الجيش الوطني الشعبي”، وزارة الدفاع الوطني، في: <https://bit.ly/3TMAO1b>، يوم: 28-06-2025.

في بيئة إقليمية ودولية متقلبة، ومع التحديث والاحترافية في الجيش، وميزانية دفاعية ضخمة، لم تعد الجزائر تشتري معدات منخفضة التكلفة، بل تسعى الآن إلى معدات عالية التقنية لتصبح من أكثر الدول الإفريقية تطوراً عسكرياً.

يعد تطوير صناعة دفاع محلية في الجزائر*، وإن كان لا يزال في مراحله الأولى، أولوية استراتيجية لصانع القرار، أولوية تُجسد مبدأ الواقعيين في "المساعدة الذاتية"، إذ تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز الاكتفاء التكنولوجي الذاتي، والبحث عن مصادر مساعدة لتمويل ذاتي للجيش، من خلال تطوير شركات التصنيع العسكري، وتصديرها إلى الخارج، خصوصاً الدول الأفريقية، ففي ظل نظام دولي قائم على الاعتماد على الذات، لا تشتري الدول أمنها، بل تصنعه، ومن بين أهم عوامل استقلالية الجيوش وعدم تبعيتها إرساء قاعدة صناعية مبنية على أسس صحيحة ومستدامة في مختلف أنواع الأسلحة، خاصة الردعية منها (الدفاعية والهجومية).

في ذات السياق، يرى الأستاذ محمد عمرون: أنه كلما كانت لديك صناعة عسكرية ذاتية، كلما اتجهت أكثر فأكثر نحو الاستقلالية الاستراتيجية (بمعنى أن تصنع سلاحك بيدك بحسب قدراتك وإمكانياتك وبحسب احتياجاتك)، ويؤكد عمرون على أن هذا التسارع للصناعة العسكرية الجزائرية سيؤدي لا محالة نحو الاستقلالية الاستراتيجية، واستقلالية في القرار السياسي وقدرة في التحكم في الابتكار التكنولوجي.¹

وتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية، هو ما حفز الجزائر إلى أن تُصدّر في عام 2019 مراسيم رئاسية لإنشاء «المنشأة الوطنية لتطوير الأنظمة التقنية» في مدينة مقرة بولاية المسيلة، مهمتها تصميم وتصنيع صواريخ ونظم أسلحة متقدمة محلياً.²

وما يكشف عن الطابع الاستراتيجي لهذا المشروع هو تركيبة المساهمين الوطنيين لهذه الشركة وشراكاتها الدولية، فالإلى جانب المساهمين التقليديين مثل أركان الجيش الوطني الشعبي، ومديرية المؤسسات العسكرية، ومديرية الإمداد بوزارة الدفاع الوطني، تضم هذه المؤسسة، كمساهمين وربما كموردين/شركاء (تابعين للجيش الوطني الشعبي):

* أنظر: جولة في أجنحة وزارة الدفاع بمعرض الجزائر الدولي، <https://dub.sh/dnwh01G> وصفحة خاصة حول إشراف رئيس الجمهورية على افتتاح الطبعة الـ 56 لمعرض الجزائر الدولي في: <https://dub.sh/VvI8AFk> (د 11:40-24:30).

¹ وعقدنا العزم | 2025-01-01، في: <https://dub.sh/2GZJTIm>، يوم: 2025-07-02.

² Akramov, "Algeria: MoD Creates a Missile Research and Manufacturing Center," MENADEFENSE (blog), July 31, 2019, <https://dub.sh/e0ljTAa>.

- الشركة الجزائرية المشتركة لصناعة الأنظمة الإلكترونية (SCAFSE)، المتخصصة في إنتاج أنظمة الرادار، والمعدات الإلكترونية، والبصرية، والاتصالات؛
- المكتب الوطني للمواد المتفجرة (ONEX)، المختص في إنتاج المتفجرات الخاصة؛
- مؤسسة ERIS، المصنع الوطني للذخائر.

ولدى هذه الشركات الثلاث، شبكة من الشركاء الأجانب الناشطين في قطاعات مرتبطة بتقنيات الفضاء والصناعات العسكرية، وتشمل هذه الشبكة:

- شركة Norinco الصينية، شريكاً لـ ONEX،
- شركة Zastava الصربية، شريكاً لـ ERIS،
- شركتي (Cassidian) و (Carl Zeiss) الألمانيتين، شريكين لـ SCAFSE.¹

ويعبر هذا الإجراء عن تحوّل نحو "صناعة الأمن" داخلياً، وبالتالي، يمكن القول إن الجزائر تسعى نحو "صناعة أمنها" بنفسها، إذ يعكس هذا المشروع بوضوح طموح الجزائر لتطوير صناعة دفاعية محلية متقدمة، قادرة على تصميم وإنتاج أنظمة صاروخية وأسلحة معقدة، لكن في إطار مرحلي يوازن بين الاعتماد الذاتي المحدود والشراكات الاستراتيجية الأوسع في مجالات التكنولوجيا المتطورة.

تشهد الجزائر تطوراً في صناعتها العسكرية المحلية لتلبية احتياجاتها الدفاعية، وتقليل التبعية الخارجية، من خلال شبكة مؤسسات منتشرة في مختلف مناطق الوطن، تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني، ومن بين هذه المؤسسات: مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة: متخصصة في تصنيع الأسلحة الخفيفة وقطع الغيار؛ مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة (باتنة): المتخصصة في صناعة بعض أنواع الذخيرة وصناعات أخرى ذات استعمال مدني وعسكري؛ الديوان الوطني للمواد المتفجرة: ينتج جميع أصناف الرمي والذخيرة وخرطيش الصيد والبارود، وله وحدات إنتاج ومخازن في أنحاء البلاد؛ مؤسسة صناعة السيارات بـ (تيارت): أنشئت في 2008 لصناعة سيارات "مرسيدس بنز" بالتعاون مع الإمارات وألمانيا، وتعتبر هذه المؤسسة امتداد للمؤسسة الجزائرية لإنتاج السيارات ذات الوزن الثقيل (روبية)؛²

وأيضاً، مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية (قسنطينة): يشرف على تطوير العربات مثل المدرعة "تمر الجزائر" وصناعة المحركات والعربات العسكرية، ويدير شركات مثل "راينميتال الجزائر" لصناعة العربات المدرعة 6×6، مع خطط مستقبلية لصناعة الدراجات النارية والحافلات؛ القاعدة الحربية للإمداد ببني مراد (البليدة): تأسست عام 1975، وتختص بتصليح وتطوير الدبابات والمدرعات وإنتاج قطع الغيار، ما يغني الجزائر

¹ "Algeria Starting Development of Indigenous Missiles," August 6, 2019, <https://dub.sh/XZHfrhD>.

² عبد الرحمان بوضياف، "الصناعات العسكرية في الجزائر .. المجالات والإنجازات"، *مصدقية*، م. 6، ع. 2 (2024): 100.

عن إرسال معداتها للخارج، ويعمل بها حوالي 2000 شخص من مهندسين وتقنيين وخبراء؛ ومؤسسة الألبسة ولوازم النوم، إحدى أبرز مؤسسات مديرية الصناعات العسكرية، إذ توفر الدعم اللوجستي للجيش الوطني الشعبي والأسلاك المشتركة من خلال إنتاج الملابس، الأحذية، لوازم النوم، التأثيث، التخيم، المعدات الباليستية (Ballistic Equipment) وشبكات التمويه.¹

كما أصبحت الصناعة العسكرية في مجال الطيران، الديناميكية الاقتصادية الوطنية، فاعلا حقيقيا ضمن الديناميكية الاقتصادية الوطنية، حيث شهدت نموا معتبرا بفضل تنوع منتجاتها واستطاعت من خلال مؤسساتها العمومية الثلاث*، ذات الطابع الصناعي والتجاري، أن تطور قدراتها الإنتاجية الداخلية، التي تساهم بشكل معتبر في تعزيز النسيج الصناعي الوطني، ولعل المشاركة المتميزة لهذه المؤسسات في مختلف المعارض المخصصة للإنتاج الوطني، خير دليل على التطور الذي بلغته الصناعة العسكرية للطيران في بلادنا.²

في ذات السياق، تحرص القيادة العليا للبلاد على أهمية اكتساب موجبات القوة العسكرية ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالدفاع والاستفادة الحقيقية من الخبرات الأجنبية، كما أنه ومن خلال تبادل الزيارات الرسمية مع العديد من الدول جسد الجيش الوطني الشعبي مدى الانفتاح الذي بلغه على جيوش العالم وبروزه كجيش احترافي يحظى بالتقدير والاحترام.

ومن الأمثلة الملموسة على ذلك (نقل التكنولوجيا) المشروع المشترك بين شركة «ليوناردو» الإيطالية و«إيبك/إيديا» الجزائرية، الذي يركز على تجميع مروحيات AW-139 في "عين أرناط" ولاية سطيف، ويعد هذا المشروع خطوة هامة نحو تحقيق الاستقلالية الصناعية الجزائرية، من خلال نقل التكنولوجيا وتكوين فرق محلية؛ وفي المجال البحري، تخطط البحرية الجزائرية لاقتناء سفينة دعم لوجستي مستوحاة من نموذج سفينة «فولكانو» التي تنتجها شركة «فينكانتيري»، بالإضافة إلى توسيع ورشة بناء السفن في عنابة لإنتاج سفن يبلغ طولها حوالي 50 مترا. وتهدف هذه المبادرات إلى تحديث القدرات البحرية الجزائرية مع تعزيز التنمية المحلية.³

¹ المرجع نفسه، 100-101.

* يتعلق الأمر بمؤسسة تجديد عتاد الطيران بالجزائر العاصمة بالناحية العسكرية الأولى، مؤسسة صناعة الطائرات بوهران بالناحية العسكرية الثانية ومؤسسة تجديد العتاد الخاص بوهران بالناحية العسكرية الثانية.

² "قواتنا الجوية ركيزة أساسية لسيادتنا الوطنية"، 41.

³ Akramov, "Algérie-Italie : La coopération militaire en pleine évolution," *MENADEFENSE* (blog), January 11, 2025, <https://www.menadefense.net/italie9814-2/>.

وكجزء من الخطوة الاستراتيجية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال تصنيع الدفاع، دخلت الجزائر أيضًا في شراكة مع الصين، تتيح لها تصنيع الأسلحة الصينية الثقيلة بموجب ترخيص، ومن بين أبرز الأسلحة المتطورة التي تُصنع: المدافع الرشاشة الدوارة متعددة السبطانات من طراز CS/LM5 و CS/LM12-M1، بالإضافة إلى قاذف القنابل نصف الآلي LG5/QLU-11، ويتم تصنيع هذه الأسلحة في الشركة الجزائرية للهندسة الميكانيكية بخنشلة.¹

ومؤخرًا، بتاريخ: 26 يونيو 2025، استقبل وزير الصناعة الدكتور سيفي غريب وفدًا من المجمع الصناعي الصيني الحكومي AVIC، برئاسة إيريك يانغ، حيث تم بحث فرص الاستثمار في الجزائر، يُعد AVIC من أكبر المجمعات الصناعية في الصين، ينشط في مجالات الطيران، الطب، الميكانيك، والصناعات الخضراء، وله حضور عالمي واسع، ودعا الوزير المجمع إلى الاستثمار في الجزائر للاستفادة من موقعها الاستراتيجي والإصلاحات الاقتصادية الجارية؛ من جهته، أبدى رئيس AVIC اهتمامًا بالسوق الجزائرية واستعداده لإطلاق مشاريع صناعية تشمل نقل التكنولوجيا وخلق قيمة مضافة محليًا، كما ناقش الطرفان مشاريع مستقبلية تهدف لتطوير صناعة وطنية متكاملة تعزز التصدير نحو إفريقيا وأوروبا. وأكد الوزير التزام الدولة بدعم هذه المشاريع وفقًا لرؤية الجزائر الاقتصادية الجديدة المبنية على التنويع الصناعي والسيادة التكنولوجية.²

هذه الخطوة الجريئة، إن ثبت تجسيدها على أرض الواقع، يمكن لها أن تجعل الجزائر منصة تصدير نحو إفريقيا وأوروبا، مستفيدة من موقعها الجغرافي والقوانين الجديدة لجذب الاستثمار، مع العلم، أن الجزائر لا تبحث عن مجرد مصانع تجميع، بل عن شراكات تتيح لها اكتساب المعرفة التقنية وبناء صناعاتها الوطنية؛ وبالنسبة لمجمع AVIC الصيني، كمجمع صناعي ضخم، هو يسعى لاقتحام أسواق جديدة خارج آسيا، خصوصًا في إفريقيا*، حيث المنافسة مع قوى مثل روسيا وأوروبا محدودة في بعض القطاعات، ويمكن لخطوة كهذه أن تحفزها خاصة عند الاستفادة من الحوافز الجزائرية التي تمنح امتيازات ضريبية وجمركية للمستثمرين الصناعيين، ما يجعل السوق الجزائرية جاذبة للاستثمار طويل الأمد.

وبصفة عامة، يمكن للجزائر من خلال تصنيع الأسلحة الثقيلة بشراكات أجنبية (بموجب ترخيص)، أن تحصل على عدة مكاسب، من بينها، تسرّع هذه الخطوة عملية الإنتاج، ما يمكن الجزائر من الحصول بسرعة على أسلحة متقدمة دون المرور بمراحل البحث والتطوير الطويلة والمعقدة، يمنح الترخيص للجزائر

¹ Military Africa, "Algeria Embarks on Manufacturing Heavy Chinese Weaponry," *Military Africa* (blog), June 28, 2023, <https://dub.sh/FR444Aj>.

² "بيان رسمي حول الشراكة مع مجمع AVIC الصيني،" *وزارة الصناعة الجزائرية*، في: <https://dub.sh/139shzY>، يوم: 8-7-2025.

* للاطلاع: <https://dub.sh/peVT2fE>.

المعرفة والخبرة التقنية اللازمة لصيانة هذه الأسلحة وتطويرها مستقبلاً، مما يضمن استدامة تشغيلها على المدى الطويل؛ وبتطوير قدرات التصنيع المحلي، تستطيع الجزائر تقليص وارداتها الدفاعية وتوجيه مواردها نحو تنمية صناعاتها الدفاعية الوطنية، ما من شأنه خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الطاقة الإنتاجية المحلية، ودفع عجلة الابتكار التكنولوجي.

المطلب الرابع: جاهزية الجيش الوطني الشعبي: التنظيم والتكوين والتدريب

يمتلك الجيش الجزائري خبرة قتالية متراكمة من حرب التحرير الوطني، وخبرة معترف بها دولياً في محاربة الإرهاب، كما شارك جيش الجزائر في حرب أكتوبر ضد الكيان الإسرائيلي، وما زال اليوم منخرطاً في عمليات مكافحة الإرهاب والتهريب عبر حدوده الجنوبية الشاسعة، وتسعى القيادة العليا للبلاد بتركيز دائم على مستوى عالٍ من الجاهزية القتالية والتدريب المستمر لمواجهة التهديدات المتنوعة.

لقد جسدت حرب الجزائر على الإرهاب أعرق محاولة ومبادرة قومية لاستخدام النزاع المسلح بغية تحقيق نتيجة استراتيجية من خلال القوة العسكرية، وهذا باختراق الجماعات الإرهابية واستخدام القوة العسكرية ضدها لتحقيق انتصارات ميدانية على الجماعات الإرهابية، كما أظهرت التحول الواضح من نظم الحرب القديمة إلى النظم الجديدة، أي من طريقة شل الأهداف الإرهابية وإنهاكها إلى القدرة على تغيير بناءات نظم الرعب الجغرافي وتدمير شبكاته الإرهابية والسيطرة الإقليمية عن طريق استخدام نسبة أقل من قوات نخبة الأمن الوطني الجزائري، ولقد تمكنت القوات الجزائرية من الوصول إلى مراكز النقل في فضاءات تلك الجماعات الإرهابية الا وهو التوضع في فضاء التهديد ومساحات الرعب واختراقها.¹

وعلى المستوى التكتيكي، تمكن الجيش وقوات الأمن من إبقاء التهديد الجهادي عند أدنى مستوى في البلاد، وعرقلة أنشطة الجماعات الجهادية وحصرها في مناطق محددة (جبال الشمال الشرقي في منطقة القبائل والمناطق الحدودية). على سبيل المثال، لم تتمكن تنظيمات الدولة الإسلامية من ترسيخ وجودها في الجزائر كما فعلت في ليبيا وتونس المجاورتين. حيث قام الجيش الوطني الشعبي بقطع دابر هذه المجموعات في مهدها ومنعها من الهيكلية، إذ تم قتل كل أمير (قائد) لها بعد أشهر فقط من ظهوره.²

نظرياً وبناءً على التجارب التاريخية للجيش الوطني الشعبي، يمكن فهم مؤهلات ومميزات الدور الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج وتحقيق الأمن القومي الجزائري، والنابع من تصور صانع القرار في السياسة الخارجية، المدرك لعناصر القوة، لذلك يشارك بانتظام في مناورات عسكرية ثنائية

¹ فيروز مزياني، "العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م. 70، ع. 2 (2020): 549.

² Dalia Ghanem-Yazbeck, "The Algerian Army: Cooperation, Not Intervention," *Italian Institute for International Political Studies* (blog: 2017), accessed July 1, 2025, <https://bit.ly/449IwbP>.

ومتعددة الأطراف (مع روسيا، الصين، إيطاليا، الدول الأفريقية المجاورة) لتبادل الخبرات واختبار القدرات، كما يمتلك مدارس ومعاهد عسكرية متطورة لتخريج كوادر مؤهلة؛ إضافة إلى أن نجاح الاستراتيجية الأمنية تترجمها اليوم النتائج الميدانية المحققة من طرف مختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي والتي أظهرت جلياً مدى اليقظة والفتنة والجاهزية الدائمة للتصدي لكل أشكال المد الاجرامي العابر للحدود.

فخلال عام 2024 (على سبيل المثال لا الحصر)، أولاً/ في إطار الحرب ضد الإرهاب: قامت قواتنا المسلحة بتحييد (51) إرهابياً، (457) عنصر دعم، واكتشفت ودمرت (10) مخابئ وملاجئ للجماعات الإرهابية، كما استعادت (97) سلاحاً نارياً، (48) قنبلة من مختلف الأنواع وكميات الذخيرة من مختلف العيارات.¹

ثانياً/ في إطار مكافحة الجريمة المنظمة: كثفت وحدات الجيش الوطني الشعبي جهودها لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات في بلادنا، مما مكن من القبض على (2621) من تجار المخدرات وهزيمة إدخال (36.8) طن من الكيف المعالج القادم من الحدود مع المغرب، في حين تم ضبط (631) كيلوغراماً من الكوكايين و(25) مليون قرص مؤثر عقلياً. كما سمحت هذه العمليات النوعية بالقبض على (13722) فرداً ومصادرة (681) سلاحاً نارياً و(1624) مركبة، بالإضافة إلى (5090) مطرقة هوائية، (8204) مولدات كهربائية، (220) كاشف معادن، (2) مليون لتر من الوقود، (193) طناً من التبغ و(4322) طناً من المواد الغذائية المخصصة للتهريب والمضاربة، وذلك خلال عمليات منفصلة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. علاوة على ذلك، ألقت مفارز مشتركة من الجيش الشعبي الوطني القبض على (29,587) مهاجراً غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني.²

ولقد استثمر الجيش أيضاً في تدريب عالي الجودة لاستخدام المعدات المتطورة وتقنيات مكافحة الإرهاب في عدة كليات عسكرية تابعة له، بالإضافة إلى التدريب في الخارج مع كليات حلف الناتو ودول أعضاء في الحلف (فرنسا، بلجيكا، المملكة المتحدة). قام الجيش الوطني الشعبي بتقليص فترة الخدمة الوطنية من 18 شهراً إلى 12 ثم إلى 9 أشهر، وانتقل بعد ذلك إلى نظام التوظيف بالعقود. كما تم مساواة وضع المرأة

¹ Ministère de la Defense National, "Bilan Opérationnel de l'ANP Durant l'année 2024," mdn.dz, accessed July 1, 2025, <https://bit.ly/4kfX1j6>.

² Ministère de la Defense National, "Bilan Opérationnel de l'ANP Durant l'année 2024."

في الجيش قانونيًا بنظيرها الذكر، وُضع إطار لتكافؤ الفرص، وبُذلت جهود لتطبيقه*. واليوم، تُرقى النساء إلى رتبة جنرال في الجزائر (وهي الدولة الوحيدة في العالم العربي التي تفعل ذلك).¹

فتطوير وتحديث قدرات الجيش عبر العناية بمسارات التكوين الأكاديمي والتدريب القتالي، يُعد المرتكز الأساسي لمشروع الاحترافية العسكرية في منظومة الدفاع الوطني الجزائرية، ويُمكن التكوين والتدريب الرفع من مستوى التحكم في مختلف العلوم العسكرية، كما يمكنه أيضا تطوير قدرات التشغيل والسيطرة على الأنظمة الحربية الحديثة، بما يزيد درجة استجابة المؤسسة العسكرية للتحديات المختلفة ويعزز قدرات التعامل مع التهديدات الجديدة، والأهم من ذلك أن مسارات التكوين المختلفة تشكل أيضا مصدرا مهما لغرس الثقافة الاحترافية لدى ضباط ومنتسبي الجيش.²

وبصفة عامة، تتبنى القوات المسلحة الجزائرية أساليب استباقية لمواجهة رهان حماية استقلال البلاد وأمنها القومي في بيئة إقليمية تتسم بـ التهديدات، وهي تقوم بـ: تحسين جمع واستخبار المعلومات، تدريب وتجهيز الأفراد الأمنيين، استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إدارة التحديات الأمنية.

على سبيل المثال، يُعد إسقاط طائرة درون معادية* في "تينزواتين" (أقصى الجنوب الجزائري) خير مثال على الجاهزية والاستعداد العسكري الذي تتمتع به قواتنا للدفاع الجوي عن الإقليم، خاصة مع توفر دفاع متعدد الطبقات، والذي يُوفر حماية معززة كما سبق وأشرت سابقاً،

فعلى الرغم من أن مساحة الجزائر الشاسعة قد تعطي انطبعا بالضعف من الناحية الجوية، إلا أنها في الواقع محمية بشكل جيد بحواجزها الطبيعية الهائلة واستعدادها العسكري، حيث تسهر قوات الدفاع الجوي

* على سبيل المثال، من بين الجهود لوضع إطار لتكافؤ الفرص بين الجنسين، سُمح بإعادة إدماج العنصر النسوي في هذا سلاح الجو بعد 35 سنة من الانقطاع وكان ذلك بعد تخرج آخر دفعة عسكرية للإناث سنة 1986. وقد لقي القرار الاستراتيجي، الذي اتخذته القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي والمتمثل في إعادة فتح أبواب التكوين في مجال الطيران لفائدة الإناث (2021-2022) على مستوى المدرسة العليا للطيران بطفراوي بالناحية العسكرية الثانية، استحسانا واستجابة واسعة من قبل الشابات الجزائريات. (مجلة الجيش، ع.743: 41).

¹ Ghanem-Yazbeck, "The Algerian Army.

² مسلم بابا عربي، "مسار احترافية الجيش الجزائري: أية خيارات في بيئة مضطربة؟"، *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية*، م.7، ع.3 (2023): 293-294.

* يتعلق الأمر بطائرة الدرون التركية التابعة للجيش المالي والتي كانت قد اخترقت المجال الجوي للجزائر في تيمزواتين وهي كانت مجهزة بأسلحة ومتفجرات لأغراض عدائية داخل التراب الجزائري، وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية الجزائرية ذلك انتهاكاً صارخاً لمجالنا الجوي وللسيادة الوطنية ومبدأ حسن الجوار، وتهديداً لأمننا القومي، وقد كان الرد حازماً، بحيث تم إسقاط طائرة الدرون في ظرف قياسي من قبل عناصر قواتنا للدفاع الجوي عن الإقليم فور عبور الطائرة للمجال الجوي الجزائري.

عن الإقليم* بالتعاون مع القوات الجوية حماية الأمن القومي والدفاع عن المجال الجوي الوطني، وتعمل على مراقبة وحماية المجال الجوي للوطن من أي اختراقات أو تهديدات جوية، سواء من طائرات معادية أو أهداف جوية.¹

في ذات السياق، تم إيلاء عناية خاصة للعامل البشري الذي يبقى، مهما بلغت التجهيزات من تطور، هو رأس مال الجيش الوطني الشعبي، ولقد أثبتت المناورات والتمارين التكتيكية المنفذة ميدانيا، المستوى العالي للتحضير القتالي لمختلف القوات المسلحة* وفي مختلف الميادين، ويقول قائد القوات الجوية، اللواء غويلة:

"أن تمتلك معدات حديثة ومن آخر التكنولوجيات، هو مطلب جوهري في تعزيز قدرات القوات، لكن يبقى المورد البشري هو رأس مال الجيش الوطني الشعبي، فأولوية الأولويات في قواتنا الجوية هي إعداد أفراد مؤهلين ومسلحين بالمعارف الفكرية والتقنية القيمة... سمحت التدريبات والتمارين المنفذة، بتحسين التنسيق وتعزيز المعارف العسكرية، التقنية والمنهجية، مؤهلات التواصل، قدرات التفكير والتصور والتخطيط والتحليل وإدارة العمليات في مختلف المواقف."

ومن الأدوار الحساسة التي يضطلع بها الجيش بكل مكوناته التصدي لكافة أشكال الحروب السيبرانية والاستراتيجيات التي تستغل منصات التواصل الاجتماعي كأدوات لصناعة عدم الاستقرار ونشر المعلومات المضللة، لقد أيقنت القيادة العليا لما يحاك ضد الجزائر من مؤامرات في الفضاء الرقمي وتقطنت لمخاطر ودور الحروب السيبرانية والإعلام في ذلك، وهنا يأتي قرار رئيس الجمهورية وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة عبد المجيد تبون القاضي بإنشاء منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية والتي تشرف على إعداد وتنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني بالجزائر؛ كما جعلت الإعلام العسكري سلاح مكمل لباقي الأسلحة، وفي هذا السياق صرح رئيس الجمهورية قائلاً:

*"إن تحديد التهديدات السيبرانية، ووضع اليات الرقابة والرصد الناجعة، يشكل اليوم أحد أهم الشروط الاستباقية لتوفير الحماية اللازمة والكاملة للمنشآت الحيوية بشكل آمن ومستمر"*²

* (أنظر الفيديو المرفق، رد قوات الدفاع الجوي عن الإقليم الجزائرية مع طائرة مجهولة اقتربت من المجال الجوي الجزائري: <https://bit.ly/4nynU4P>).

¹ "قواتنا الجوية ركيزة أساسية لسيادتنا الوطنية"، 70.

* يقدم الفيديو المرفق، مناورة عسكرية نُفذت من طرف الوحدات الجوية والبرية في ظروف قريبة من الواقع، تبين المناورة مدى الجاهزية العملياتية والقتالية العالية لقوات الجيش الوطني الشعبي، إذ أكدت النتائج مرة أخرى كفاءة واحترافية والتحكم في مختلف منظومات الأسلحة والعتاد، الحصن المنيع 2025: <https://dub.sh/t8MgIQ5>.

² الأمن السيبراني.. حصن ثورة النكاء الاصطناعي والتحول الرقمي (الجزائر، 2025)، في: <https://dub.sh/zdgStfe>، يوم: 2025-07-30.

وقد اولى قائد الأركان أهمية بالغة لسلح الإعلام بكل وسائله، خاصة منصات التواصل الاجتماعي، مبينا انه تحول إلى «ادوات ووسائل اساسية في استراتيجيات صناعة عدم الاستقرار»، وعلى ضوء هذه التحذيرات فإن جميع الأجهزة مطالبة بالتكيف مع متطلبات العصر والحضور بقوة في العالم الافتراضي.

المبحث الرابع: الفواعل الخارجية والتوازنات الإقليمية والدولية في سياسة الجزائر الافريقية:

الشراكات والعداوة في إفريقيا.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الإفريقية للجزائر، عبر دراسة أنماط الشراكات والخصومات، بالاستناد إلى منطق كارل شميت (الصديق/الخصم) مع الاستفادة من مدرسة كوبنهاجن ونظرية مجمع الأمن الإقليمي* لتفسير التفاعلات الأمنية والإقليمية داخل القارة. وتحدد الجزائر أولوياتها الإفريقية انطلاقاً من فهم مصادر التعاون والتهديد معاً، بما يعكس ارتباط سياستها الخارجية بمقتضيات الأمن القومي والاستقرار الإقليمي- أنظر الخريطة رقم (3) - وتحولات القارة في سياق المنافسة الدولية.

ينقسم المبحث إلى خمسة مطالب: المطلب الأول الشراكات المغربية: تونس، ليبيا، موريتانيا، والصحراء الغربية، من منظور استقرار الحدود و/أو التنسيق السياسي و/أو الأمني و/أو الاقتصادي؛ والثاني الشراكات الأمنية مع دول الساحل، خاصة في سياق الأزمات الأمنية الممتدة في مالي، النيجر وبوركينا فاسو، والتحديات المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية، والثالث الشراكات داخل الاتحاد الإفريقي (جنوب إفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا)، والرابع الفواعل المناوئة لسياسة الجزائر الافريقية (المغرب، الكيان الصهيوني، والإمارات منذ 2020)، والخامس علاقات الجزائر مع القوى الكبرى والصاعدة وكيفية توظيف الشراكات المتعددة لضبط التوازنات الإقليمية والدولية.

* تنكير: تركز نظرية مدرسة كوبنهاجن في الأمننة بشكل أساسي على المستوى الاقليمي، التي يتم فيها تقديم ديناميكية جديدة: إذ يصبح التفاعل بين عدد محدود من الدول (الجيران)، أين تبني الوحدات السياسية الجماعية، علاقات الصداقة أو العداوة مع بعضها البعض، وكانت حجتها أن هذا المستوى المتوسط سيكون الأكثر نشاطاً بسبب السهولة التي يمكن بها للوحدات السياسية الجماعية بناء بعضها البعض كتهديدات، وصعوبة إيجاد جماهير لأنواع الأمننة والأشياء المرجعية المتاحة على مستوى الفرد والنظام... وكما هو الحال في نظرية مجمع الأمن الإقليمي، فإن عمليات الأمننة يمكن أن ترتبط ببعضها البعض بشكل إيجابي (حيث تتقاسم مجموعة من الجهات الفاعلة، أو تتقاسم جزئياً، تعريفاً للتهديد والموضوع المرجعي للأمن)، أو بشكل سلبي (حيث تقوم الجهات الفاعلة، ببناء بعضها البعض كتهديدات) في عملية تشكيل أنماط دائمة محتملة من الترابط الأمني،

الخريطة رقم (3): تُوضح رؤية الجزائر الاستراتيجية لجيرانها: بين الصداقات والعداء



المصدر: من إعداد الباحث

يُظهر النقاش أعلاه أن للجغرافيا أهمية تفسيرية كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية، وفي ظل هذه الحتميات البنيوية، حافظت الجزائر على توجه خارجي مميز نسبياً على مدى السنوات، باستثناء فترات من الجمود، وكما هو مبين في الخريطة، تَغَلَّبَ على الرؤية الجزائرية لجيرانها الطابع التعاوني والودي والصديق، حتى بالنسبة للمغرب* (بالرغم من سلوكياتها العدائية، تُصورها القيادة العليا في الجزائر على أنها دولة شقيقة، ومع ذلك تمارس الجزائر إجراءات ردعية وفي بعض الأحيان تلجأ لإجراءات عقابية أكثر تشدداً تجاه المغرب، لتكف هذه الأخيرة عن سلوكها العدائي)، في هذا السياق، لا يجبُ النظر إلى سعي الجزائر لاكتساب مُوجبات القوة العسكرية والاقتصادية من منظور معضلة الأمن مع المغرب فقط؛ بل إن التداخل الجغرافي والحدود الهشة، تأثير الأزمات المجاورة، تعدد الفاعلين المسلحين وتنافسهم، التدخلات الخارجية

* هنا تعمدت وصف المغرب بالعدو المؤقت، كون ما يجمع الشعبين الشقيقين أكثر من أن يَجُرّ الدولتين إلى عداء صريح، أفترض أن السبب الرئيسي للعداء لا يكمن في التنافس الإقليمي بقدر ما هو مرهون بعدم حسم قضية الصحراء الغربية، والتي تأخذ حيزاً كبيراً في جدول أعمال وزارتي الخارجية في كلا البلدين، وبمجرد حسم القضية من خلال إجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، سواء كانت النتيجة لصالح المغرب أو لجبهة " البوليساريو " Polisario، ستبدأ في فترة قصيرة إجراءات لنزع الأمانة على القضية، ما معناه إمكانية تغيير جذري لتصور الجزائر والمغرب لبعضهما البعض في الإقليم، وتحول محتمل للتعاون الاقتصادي والأمني وغيره بعد أن تم تعطيل عديد فرص التكامل الإقليمي لعقود مضت.

المتنافسة، بالإضافة إلى التحديات البيئية والاقتصادية...، كلها عوامل كما سبق وأشرنا في الفصل الأول، تُمثل بالنسبة لصانع القرار في الجزائر تحديات حقيقية للأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: الصداقات المغربية: تونس، ليبيا، موريتانيا، والصحراء الغربية.

بالنسبة لتونس، تُعدّ التعاونات الدفاعية مع الجزائر مسألة حيوية، باعتبار الجزائر هي الجارة الأكبر لتونس والتي تمتلك واحدة من أكثر الجيوش قدرة في المنطقة، ومع حدود مشتركة تمتد لـ 965 كيلومتراً، يُعد أمن الحدود والإرهاب الجهادي مصدر قلق مشترك وأساسي لكلا البلدين، لا سيما المرتبط بحركة الشبكات الإرهابية والمسلحين وقد شكل محوراً أساسياً للتعاون الأمني؛

وبالنسبة للجزائر، تمثل تونس حاجزاً من عدم الاستقرار في ليبيا، إن قرب تونس من مركز الثقل الديموغرافي للجزائر - الساحل الشمالي والجبال - وقربها من ليبيا يجعل ظهور المتشددین المرتبطين بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هناك أكثر خطورة، تُمثل الجبال والسهول التي تربط شمال غرب ليبيا بتونس وشرق الجزائر جغرافية معقدة تفرض مشاكل على النشاط العسكري، إن التهديد القادم من ليبيا، والذي يرمز إليه الهجوم في عين أميناس، يجعل من الحدود الشرقية خط مواجهة جديد للجهود الجزائرية لمقاومة عدم الاستقرار الإقليمي.¹

وفي صيف عام 2013، تم التوصل إلى اتفاق أمني بين البلدين، مهّد الطريق لتنسيق عسكري في مجال مكافحة الإرهاب والشبكات المسلحة. وكنتيجة لذلك، وبعد فترة وجيزة من توقيع الاتفاق، نشرت الجزائر 12,000 جندي لتعقب المسلحين في المناطق الحدودية ومنع تسلل العناصر المسلحة إلى داخل الأراضي الجزائرية*، مما ساعد القوات التونسية في عملياتها في تلك المناطق وقد شهدت هذه العمليات تبادلاً مُمنهجاً للمعلومات الاستخباراتية. ومنذ ذلك الحين، عقد البلدان عدة اجتماعات رفيعة المستوى لتعزيز التعاون بينهما. وفي صيف عام 2015، اتفقا على توسيع تعاونهما الأمني ليشمل قضايا الدفاع، بما في ذلك خطط للقيام بعمليات عسكرية منسقة، ودعم جزائري لتونس في مجال تكتيكات مكافحة الإرهاب، كما أطلعت تونس الجزائر على اتفاقها الأمني الجديد مع الولايات المتحدة، مؤكدة للجزائر أنها لن تستضيف قواعد أو قوات أمريكية دائمة على أراضيها.²

¹ Ben Khalid, "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation, 17.

* كما أرسلت أعداداً مماثلة من الجنود والقوات شبه العسكرية إلى الحدود الليبية والنيجرية والمالية بهدف منع وردع الهجمات عبر الحدود التي يشنها المسلحون الجهاديون.

² Gergely Varga, "Building Partnerships in Challenging Times: The Defence Arrangements of Tunisia," *European Institute Of the Mediterranean*, October 5, 2017, <https://dub.sh/yPZBNwM>.

ومنذ عام 2011، قدمت الجزائر دعماً كبيراً لتونس على المستويين السياسي والاقتصادي، على سبيل المثال، في عام 2013، استضاف الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سلسلة من المحادثات بين قادة التيارين الإسلامي والعلماني، مما ساعد على تجاوز الانسداد السياسي؛ أما على المستوى الاقتصادي، فقد منحت الجزائر تونس عدة حزم مساعدات مالية، على شكل قروض ومنح وودائع، أبرزها حزمة بقيمة 200 مليون دولار كقرض و100 مليون كمنحة في ديسمبر 2022، قبل الانتخابات البرلمانية التونسية. كما خفّضت الجزائر أسعار الغاز والكهرباء لتونس، ووافقت أحياناً على تأجيل المدفوعات، وحينما رفضت تونس شروط قرض من صندوق النقد، وردّ أن الجزائر نظّمت اجتماعاً مع دول الخليج لجمع 3 إلى 4 مليارات دولار كبديل.¹

في الواقع، إن الجزائر تساعد نفسها من خلال مساعدة دول المنطقة، فمساعدة تونس على حماية نفسها هي مساعدة للجزائر، وكذلك مع مالي، النيجر، وليبيا؛ بالنسبة للأزمة في هذه الأخيرة ترى الجزائر فيها جزء من قوس عدم الاستقرار الذي يهدد شمال إفريقيا. ويُعد هذا الربط ضرورياً لفهم التصرّو الجزائري تجاه ليبيا. فآزمة ليبيا في عام 2011، تلاها مباشرةً انهيار الوضع في مالي، وكانت بمثابة أحدث حلقتين في سلسلة من الصدمات التي غيّرت عبر السنوات طبيعة منطقة الساحل والصحراء، وحوّلتها إلى بيئة حاضنة لشبكات إجرامية وجماعات جهادية عابرة للحدود.²

سعت الجزائر إلى توظيف أدواتها الدبلوماسية من أجل تعزيز التفاهم بين الفصائل الليبية غير الجهادية، وللعمل كقوة موازنة ضد الجهات* التي تحاول فرض حلول عبر القوة العسكرية أو السياسات الإقصائية داخل ليبيا، وقد أثمر هذا الدفع الدبلوماسي، منذ عام 2014، عن تأثيرات ملموسة، من أبرزها دعم عملية تثبيت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس، وإضافة إلى هذه المكاسب، وفرت الجهود الدبلوماسية للجزائر شبكة واسعة من العلاقات والحوارات التي يمكنها استخدامها بشكل منفرد إذا اقتضت الضرورة.

¹ Sabina Henneberg, "Global Ambitions and Tunisia's Crisis Could Spur Algeria to Rethink Its Non-Intervention Policy," THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy, June 27, 2023, <https://dub.sh/D4esb9c>.

² Jalel Harchaoui, "SANA Briefing Paper: How Algeria Faces the Libyan Conflict," (Geneva), Small Arms Survey, 2018, 13, <https://dub.sh/V5x5A9F>.

* منذ مايو 2014، يقود حفتر حملة عسكرية صارمة تهدف إلى القضاء على خصومه الإسلاميين، دون تمييز بين التيارات، من الجهاديين السلفيين إلى جماعة الإخوان المسلمين وفي خطابه، يُصنّف جميع هؤلاء كـ "إرهابيين". أما من وجهة النظر الجزائرية، فإن هذه المقاربة لن تؤدي إلى السلام، بل قد تُفضي إلى تقسيم ليبيا؛ (الجزائر تفرق بين الإسلام السياسي المعتدل والتطرف العنيف).

في ذات السياق، تم تعزيز الجهود مع ليبيا في عام 2013 خلال اجتماع في غدامس (شمال غرب ليبيا) لتحسين تنسيق أمن الحدود، غير أن هذه الجهود تعثرت بسبب الأزمة السياسية المستمرة في داخل ليبيا وعجز حكومة الوفاق الوطني عن السيطرة على الكم الهائل من الميليشيات في المناطق الحدودية.¹

وقد أدت الأزمة الليبية المستمرة إلى تحمل الجزائر لوجدها تكاليف ضبط الحدود وتعزيز الأمن الاقليمي، وبلا شك إن استمرار الأزمة، يهدّد أمنَ الجزائر القومي ومصالحها الحيوية، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن محاولات الجزائر الرامية إلى حلّ الأزمة بشكلٍ سلمي اصطدمت بأطراف كمصر، ودولة الإمارات العربية، وفرنسا، وبدرجة أقل روسيا التي دعمت خليفة حفتر في الشرق، وتركيا التي ساندت الحكومة في الغرب...، إن تمتّع الجزائر بخبرة واسعة في مجال الوساطة، يعني أنه يمكنها الاضطلاع بدورٍ أساسي في المصالحة بين الفصائل الليبية المتخاصمة؛ تماشياً مع ذلك، بوسع الجزائر طلب الدعم من موسكو وأنقرة اللتين تربطها علاقات ممتازة بهما.²

تؤمن الجزائر بأن أي تدخل أجنبي—من قبل دولة أو مجموعة دول—في ليبيا، خاصة بالقرب من الحدود الجزائرية، يُعد أمراً مرفوضاً؛ ومن هنا، فإنها تسعى دائماً إلى مقاومة أو تقويض مثل هذا التدخل إن حصل، ويكمن سبب معارضة الجزائر العميقة لأي تدخل خارجي، في أن استقرار الجزائر يعتمد جزئياً على استقرار الدول المجاورة وعدم انهيارها؛³ إلى جانب تمسكها بمبادئ حسن الجوار وتصوير نفسها كقوة إقليمية مسؤولة عن حماية المنطقة في وقت تشهد فيه البلدان المجاورة حالة من الفوضى وغياب الأمن والسلم.

وبهدف تحقيق أهدافها، قامت الجزائر باستدعاء خبراءها المعنيين بالشأن الليبي (أمنيين/دبلوماسيين) الذين أُجبروا على التقاعد بعد سنة 2015، كما أعادت إحياء روابطها التقليدية مع القبائل الليبية النافذة، كما تعهّدت الجزائر برفض إبعادها عن الحلول المقترحة في الملف الليبي لأنها أكثر المعنيين باستقرار الدول المجاورة، لقد كان الهدفُ المساعدة في التوصل إلى مصالحة بين القوى الليبية، ورفض تدخل كافة القوى الأجنبية، والمحافظة على سيادة ليبيا؛ دفع الحياد الذي أبدته الجزائر في الصراع المتشعب بين الأطراف الليبية ودورها المحتمل كوسيط، ببعض الدول (إيطاليا ومصر وتركيا وألمانيا) إلى الاتكال على انخراطها لإحلال السلام والاستقرار في ليبيا، ما أسفر عن مشاركة الجزائر في مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا الذي انعقد في 19 يناير 2020، وقد اتخذت الحكومة الجزائرية، سعياً منها لتحقيق أهداف المؤتمر، عدداً من

¹ Ghanem, the Algerian Army.

² Yahia H. Zoubir, “Algeria’s Foreign Policy in the Post Hirak Era,” Middle East Council on Global Affairs, 2022, <https://dub.sh/gutCmbp>.

³ Harchaoui, “SANA Briefing Paper: How Algeria Faces the Libyan Conflict,” 06.

المبادرات، على غرار التعاون الوثيق مع تونس، كما التقى وزراء خارجية ليبيا وتونس والجزائر في عدة مناسبات بغية التوصل إلى حلٍ سياسيٍ توافقي¹.

تُعد الأزمة الليبية المستمرة ربما التهديد الخارجي الرئيسي لكل من الجزائر وتونس، غير أن ذلك لم يمنع الدول الثلاث من تنسيق الجهود الأمنية والتنمية، ففي شهر أبريل 2024، شدّد قادة الجزائر وتونس وليبيا، في بيان ختام اجتماعهم التشاوري الأول الذي انعقد في تونس، على ضرورة توحيد المواقف وتعزيز التشاور والتنسيق من أجل دعم مقومات الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه التحولات الإقليمية الطارئة والازمات الدولية المتلاحقة، التي لم يعد بإمكان أي دولة مواجهتها بشكل منفرد.

وقد اتفق قادة الدول الشقيقة الثلاث، الرؤساء عبد المجيد تبون، قيس سعيد، ومحمد يونس المنفي، على "عقد هذا الاجتماع بشكل دوري، بالتناوب بين الدول الثلاث، من أجل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط كل دولة بالأخرى، وتطوير مقاربة نوعية جديدة تتجاوز الإطار الثنائي نحو تفكير وعمل جماعي مشترك²".

ويتبين حسب نفس البيان، أن قادة الدول الشقيقة يرون وجود حاجة ملحة لأن يكون للدول الثلاث صوت موحد مسموع وحضور مؤثر وفاعل في مختلف الساحات الإقليمية والدولية التي تنتمي إليها، مع تمسك الدول الثلاث بالقرارات الوطنية المستقلة المنبثقة من إرادة شعوبها، واستعدادها لتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى إقليمياً ودولياً في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن التزامها بإطار دولي متعدد الأقطاب قائم على التعاون والتضامن والعدالة والإنصاف في العلاقات الدولية، كما اتفق القادة على توسيع التشاور والتنسيق ليشمل كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة شعوب الدول الثلاث، بهدف تحقيق تطلعاتها المشروعة في الاستقرار والازدهار والتكامل، واتفقوا أيضاً على تعميق التشاور بشكل أكبر وتبادل التحليلات والتقييمات والمعلومات حول ظواهر الإرهاب، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، بهدف حماية المنطقة من هذه الآفات؛ في الوقت نفسه، يبعث ذات البيان رسائل صريحة وواضحة تُبين نظرة موحدة (والتي ينبغي أن تُحصّن ضد سياسات المحاور ومخاطر التدخلات الأجنبية) فيما يخص الازمات الإقليمية والدولية في ليبيا، وفلسطين، دول الساحل الافريقي، والسودان³.

¹ Ibid.

² Algeria Press Service, "Consultative Meeting between Leaders of Algeria, Tunisia and Libya: Need to Unify Positions, Strengthen Dialogue," April 23, 2024, <https://dub.sh/mdFQbIf>.

³ Ibid.

وبعد تفاقم شدة الصراعات بين الميليشيات الليبية، عقد وزراء خارجية مصر وتونس والجزائر اجتماعاً بالقاهرة يوم 21 مايو 2025 في إطار استئناف آلية دول الجوار الثلاثية لبحث مستجدات الأوضاع في ليبيا والدفع باتجاه الحل السياسي المنشود في ليبيا، على أن يُعقد الاجتماع الوزاري المُقبل للآلية في الجزائر ثم تونس قبل نهاية العام (2025)، وشدد البيان المشترك لآلية دول الجوار الثلاثية على ضرورة التسريع في تحقيق التوافق بين كافة الأطراف الليبية، بإشراف ودعم من الأمم المتحدة وبمساندة من دول الجوار، بما يفضي إلى إنهاء الانقسام والمضي قدماً بالعملية السياسية في ليبيا نحو توحيد المؤسسات وعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بالتزامن؛ ومؤكدين على أن الحل السياسي يجب أن يكون ليبيا- ليبيا ونابعاً من إرادة وتوافق كافة مكونات الشعب الليبي الشقيق، وبما يراعي مصالح أبناء الشعب الليبي الشقيق دون إقصاء، مع رفض كل أشكال التدخل الخارجي في ليبيا.¹

أما في سياق الصحراء الغربية، تبرز الجزائر المغرب كـ "محتل" للصحراء الغربية، والبوليساريو والشعب الصحراوي كحلفاء وأصدقاء في مواجهة تصفية الاستعمار، يُعتبر المغرب قوة معادية تحتل الإقليم، بينما يُعتبر الشعب الصحراوي وجبهة البوليساريو حلفاء مضطهدين.

إن النزاع حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو هو في الحقيقة «قضية تصفية استعمار بحتة» الجزائر تدافع عن «حرية الشعوب» وتساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره؛ غير أن تقديم الجزائر نفسها كداعم للجمهورية الصحراوية ولتحرير الشعب الصحراوي، لا يعني إطلاقاً «كراهية الأخوة المغاربة» وفق تعبير رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في مقابلة له مع الصحافة الوطنية...²

أما بالنسبة لعلاقة الجزائر بموريتانيا الشقيقة فقد دخلت منذ أعوام مرحلة جديدة من تنشيط العلاقات الاقتصادية والتوجه نحو تقارب سياسي إزاء العديد من القضايا الأمنية والعسكرية التي تمر بها منطقة الصحراء والساحل بغرب أفريقيا؛

اقتصادياً، شهدت العلاقات بين البلدين وتيرة متصاعدة، ففي أغسطس/آب من عام 2018 افتتح أول معبر حدودي بين الدولتين منذ استقلالهما عن فرنسا عام 1960، وأصبح التعاون التجاري والتبادل الاقتصادي عنوان المرحلة الجديدة من العلاقات، وقد وجهت حكومة عبد المجيد تبون وقتها أرباب العمل ورؤساء شركات التصنيع إلى السوق الموريتانية، فتم تنظيم معرض المنتجات الجزائرية في أكتوبر/تشرين الأول

¹ "البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا (آلية دول الجوار الثلاثية)"، وزارة الشؤون الخارجية، <https://dub.sh/U11yqDe>، يوم: 2025-05-31.

² اللقاء الإعلامي الدوري للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون - AL24news قناة الجزائر الدولية، 2024، <https://dub.sh/NiEmutj>، 01:11:34/34:15د.

2018 وشاركت فيه 170 مؤسسة جزائرية؛ وبعد انتخابه عام 2019 رئيساً لموريتانيا، أمضى الرئيس ولد الغزواني في التوجه نحو استعادة التعاون الاقتصادي والزخم السياسي مع الجزائر التي قال في وقت لاحق إنها شريك تاريخي لدولته.¹

وخلال اجتماعات اللجنة المشتركة العليا بين البلدين المنعقدة في نواكشوط في سبتمبر 2022، تم التوقيع على 26 اتفاقية شملت العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية؛ ومنذ عام 2023 فتحت الجزائر فرعاً بنكياً في نواكشوط، وعملت حتى بتجارة المقايضة (بيع سلعة بسلعة)، كما تجدر الإشارة أن حجم التبادل التجاري قفز من 50 مليون دولار عام 2018 إلى 414 مليون دولار سنة 2023، حسب الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة الجزائرية.²

إن التعاون الاقتصادي بين الجزائر وموريتانيا سوف يأتي لا محالة بانعكاسات تنموية على المناطق الحدودية، تُديم الاستقرار وتزيد من قدرة البلدين الشقيقين على ضبط حدودهما، خاصة في ظل التهديدات (Threat) والمخاطر (Risks) المتواجدة في الساحل الأفريقي، بمعنى السيطرة على الحركات المتطرفة التي تنتشط بالإقليم الساحلي-المغربي، ومكافحة كل أشكال التهريب والجريمة المنظمة، ومراقبة أكثر فعالية للهجرة غير النظامية.

في ذات السياق، أرادت الجزائر أن تنسق مع نواكشوط لاشتراكهما في التحديات الأمنية نفسها التي تهدد استقرار الجارتين*، وتعليقاً على جهود الجانبين في التصدي للتهديدات الأمنية، قال رئيس أركان الجيش الموريتاني الفريق بله شعبان إن التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر وموريتانيا بسبب الأوضاع في الساحل تفرض ضبط الحدود وتسيير دوريات لمراقبتها؛ وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول الماضي زار قائد أركان الجيش الجزائري الفريق السعيد شنقريحة نواكشوط وعقد جلسات متعددة مع نظيره الموريتاني الفريق مختار بله شعبان. وفي ختام زيارته، أُصدر بيان مشترك جاء فيه أن البلدين يشتركان في مكافحة العنف والتطرف، والجريمة المنظمة في منطقة الساحل.³

وتعليقاً على كل ما سبق، يبدو أن تعزيز علاقة الصداقة مع موريتانيا الشقيقة وتعزيز الشراكات الاقتصادية والتنسيق الأمني معها ومع كافة الدول الجارة والصديقة للجزائر، ليس نابغاً فقط من مبدأ حسن الجوار للسياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها الشبيهة، وإنما هو أيضاً نابع من إدراك التهديدات وتقدير حكيم

¹ حبيب الله مايابى، "الجزائر وموريتانيا.. وتيرة تعاون اقتصادي وأمني متصاعدة"، الجزيرة نت (2024)، <https://dub.sh/eOFrT3O>، يوم: 2025-07-26.

² مايابى، "الجزائر وموريتانيا".

* تتقاسم الجزائر وموريتانيا تحديات أمنية تتسع رقعتها بسبب انهيار الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل بغرب أفريقيا، في حين يشترك البلدان الشقيقان حدود برية حساسة يبلغ طولها 460 كيلومتراً.

³ المرجع نفسه.

للأوضاع الأمنية في الاقليم المغاربي والساحل جنوب الصحراء، وهو يهدف إلى أن يُنقص بشكل كبير من نقاط الضعف Vulnerabilities للجزائر والتي هي في الأساس بسبب شساعة الحدود الجزائرية ونتيجة لتعدد دول الجوار التي بها أزمات وقلقل أمنية (ليبيا، مالي، قضية الصحراء الغربية). إن انهيار مالي، إلى جانب ضعف موريتانيا، وانفلات الأوضاع في ليبيا، وهشاشة النيجر، وتدهور الأوضاع في تونس، كلها أثرت سلبًا على الأمن القومي الجزائري. ومنذ 2013، تحوّلت العديد من المناطق الحدودية الجزائرية إلى مناطق عسكرية مغلقة لا يُسمح بدخولها إلا للعسكريين.

المطلب الثاني: الشراكات مع دول الساحل (مالي والنيجر وبوركينا فاسو)

كانت السنوات القليلة الماضية حافلة بالأحداث في منطقة الساحل، فمالي اليوم تخضع لحكم عسكري منذ انقلاب 2020، وتشهد منذ عدة أشهر صراعًا مفتوحًا مع (التمرد السابق) للطوارق، وقد امتدت هذه النزعة السلطوية والعسكرية إلى بوركينا فاسو عام 2021، ثم إلى النيجر في عام 2023؛ إضافة إلى ذلك، فإن رفض الوجود العسكري الفرنسي، وأي سياسة تدخلية غربية، لا يزال يتصاعد في المجال العام في منطقة الساحل، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، ومقابل ذلك لقي التقارب مع موسكو وشركة الأمن الروسية الخاصة "فاغنر"، (الفيلق الروسي الأفريقي حاليًا) ترحيبًا كبيرًا من طرف الانقلابيين العسكريين في البلدان الثلاث، وقد شهدت العلاقات الجزائرية مع هاته الدول الثلاث فتورًا في الفترة الأخيرة بسبب وجود خلافات مع مالي في ظل تبنيهما لمقاربات مختلفة تجاه جماعات الأزواد المقيمة على حدودهما المشتركة.

كانت الأوضاع على شفا الانهيار بالفعل في ديسمبر 2022، عندما أعلنت الجماعات المتمردة السابقة انسحابها من لجنة دعم تنفيذ اتفاق الجزائر* (CSA)، وفي فبراير 2023، توجهت بعض الحركات الموقعة على الاتفاق إلى الجزائر، حيث دعت الرئيس عبد المجيد تبون إلى تجديد التزامه بالدفاع عن اتفاق السلام، هذه الزيارة أثارت استياءً شديدًا لدى المجلس العسكري، الذي كان يُعبّر عن رغبته في العودة إلى منطقة "كيدال" وحكمها باسم "سيادة مالي" — وهو خطاب يحظى بتأييد واسع وتحشيد كبير في جنوب البلاد.¹

وبينما كانت بعثة "المينوسما" تنسحب من شمال مالي، اندلعت مواجهات مسلحة بين الجيش المالي المدعوم من قوات "فاغنر" والجماعات المسلحة التابعة لتنسيقية حركات الأزواد (CMA)، وترى باماكو أن انسحاب "المينوسما" يشكل فرصة لاستعادة السيطرة على شمال البلاد، دون أن تكون هناك رقابة أو توثيق للانتهاكات

* كانت الجزائر قد لعبت دور الوسيط لأكثر من عقد من الزمن بين الحكومة المالية المنتخبة ديمقراطيًا والمتمردين الأزواد، وأسفرت تلك الجهود عن توقيع "اتفاق الجزائر" عام 2015، غير أن المجلس العسكري الحاكم انسحب من الاتفاق في عام 2023، واتهم الجزائر بإيواء نفس الجماعات الأزوادية التي وقع الاتفاق معها.

¹ Adib Bencherif, "Le Sahel En Questionnements Ou l'amorce d'une Polycrise?," DIPLOMATIE, no. 77 (2024): 56.

أو تجاوزات حقوق الإنسان، سواء من قبل البعثة الأممية أو وسائل الإعلام، التي لم تعد قادرة على الوصول إلى تلك المناطق.¹

وقد تدهورت العلاقات أكثر بين الجزائر ومالي عندما دعا الحكام العسكريون في مالي المرتزقة الروس إلى البلاد في 2021 للمساعدة في محاربة المتمردين الأزواد، الذين صنفتهم مالي كإرهابيين، وبعد أن تم إسقاط طائرة بدون طيار (درون) تابعة لمالي على الحدود داخل الأراضي الجزائرية، وحسب رؤية الجزائر فهي تعارض استخدام مالي للمرتزقة الروس، كما ترفض تصنيف الطوارق كإرهابيين من قبل المجلس العسكري المالي. وتخشى الجزائر من أن تؤدي المواجهات المسلحة في منطقة تين زاواتين _ التي كثيراً ما تزداد حدة بفعل وحشية المرتزقة الروس _ إلى امتداد القتال إلى داخل أراضيها، لا سيما وأنها تضم بدورها أقلية من الطوارق.²

وبأي حال من الأحوال لا يمكن حصر العلاقات الجزائرية المالية بالنظر لتفسيرات آنية، مبنية على تطورات لحظية، إن العلاقات الجزائرية مع مالي ودول الساحل هي علاقات أخوية طيبة منذ الثورة التحريرية وبعد الاستقلال*، وبالرغم من بعض الخلافات، التي سببها الانقلابين العسكريين في مالي ودعمهم من قبل الانقلابيين في النيجر وبوركينا فاسو، ولجوؤهم إلى الحل العسكري وإشراك مرتزقة "فاغنر"، فالجزائر رغم معارضتها للتدخل الأجنبي مهما كان شكله، وتفضيلها للحلول الدبلوماسية بين طرفي النزاع في مالي، فهي دعمت وتدعم بلدان منطقة الساحل الأفريقي، بطرق شتى، فهي تقوم بتدريب وتكوين ضباط عسكريين، وتقدم منح دراسية لفائدة مواطني هاته البلدان للدراسة والتكوين في الجزائر، ظف إلى ذلك من المرجح أن تكون دول الساحل من أكبر المستفيدين من مشاريع التنمية، ذات التمويل الجزائري عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ALDEC، بالإضافة إلى ذلك القيمة المضافة المتوقعة من المناطق الحرة المبرمجة بين حدود الدول الشقيقة في الساحل.

وقد أكد رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون، أن الجزائر لم تفرض مواقفها يوماً لا على مالي ولا على النيجر، وكانت المعاملة مبنية على حسن الجوار منذ الاستقلال، وأضاف أنه:

إذا قرر الأشقاء في مالي رفض الأداء الجزائري للوساطة وقرروا حل مشاكلهم بأنفسهم فهم أحرار في بلادهم، لكن التجارب التاريخية تؤكد أنه لما تدخل دول كثيرة يصعب الحل، وأن

¹ Bencherif, "Le Sahel En Questionnements, 56.

² Guy Martin, "Algeria Shoots down Malian UAV, Escalating Tensions," *defenceWeb*, May 2, 2025, <https://dub.sh/uzJ0HuN>.

* أنظر: الجزائر-إفريقيا جسور الأمن والتنمية والتضامن العابر للحدود <https://dub.sh/Orls2tg>.

*التدخلات الأجنبية دائما ما تؤدي إلى تعقد الأزمة، وأن الجزائر جاهزة دائما للمساعدة، إذا طلب الأشقاء في مالي وفي دول الساحل يد العون.*¹

والأدلة والشواهد عديدة لمحورية الدور التعاوني والصديق للجزائر تجاه دول الساحل الأفريقي، في الحقيقة حتى بالنسبة للانقلابين العسكريين في الدول الثلاث كانوا قد استفادوا من الدور الجزائري كحامي للمنطقة، على خلفية حالة عدم اليقين التي سببها هؤلاء نتيجة للتفاعلات الدولية والإقليمية الناجمة عن انقلاب النيجر والإطاحة بالرئيس "محمد بازوم"، في 26 يوليو 2023.

فبعد التهديد بالتدخل العسكري في النيجر، من جانب أطراف إقليمية، لا سيما دول منظمة "إيكواس"، أبدت الجزائر رفضها لهذا الخيار، وحذرت من تداعياته المحتملة، وهو موقف يستند إلى جملة من العوامل، التي يرى البعض انه يتمثل أبرزها في: ارتباط المشروعات الاستراتيجية الثنائية بين الجزائر والنيجر "خاصة مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء"، وتساعد تهديدات التنظيمات الإرهابية.²

في ذات السياق، أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في لقاءه الأخير مع الصحافة الوطنية، يوم: 18 يوليو 2025، أن الجزائر هي البلد الوحيد التي رفضت رفضاً قاطعاً للتدخل الفرنسي في النيجر، بعد إقرار فرنسا تنفيذ عملية "فينيكس"، وقال الرئيس أن:

*"... الجزائر أخطرت الجانب الفرنسي أن أي تدخل عسكري سوف يجعل الجزائر معنية بالأمر وجزء من المشكلة،"*³

وهو تحذير مباشر للحكومة الفرنسية، ما جعلها تعزل عن فكرة التدخل العسكري، وسبب هذا الخلاف الجزائري-الفرنسي في ملف النيجر ودول الساحل في تعميق التوتر أكثر في العلاقات بين الجزائر العاصمة وباريس، والتي كانت من قبل تشهد فتورا كبيرا.

وفي نفس الوقت، كان الرئيس ملمحاً إلى وجود طرف ما دفع نيامي إلى اتخاذ موقف واتهام الجزائر في التدخل بالشؤون النيجيرية الداخلية؛ ورداً على اتهامات مماثلة للجزائر بالتدخل في الشؤون الداخلية لمالي، قال تبون: "من يتهمنا بأننا نتدخل في الشؤون الداخلية، فهو مخطئ، نحن لا نتدخل أبداً، ولم نشجع

¹ اللقاء الإعلامي الدوري للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، (2024).

² حسين معلوم، "قوس الأزمات: لماذا تعارض الجزائر التدخل العسكري في النيجر؟"، الحائط العربي، أوت 2023، في: <https://dub.sh/c0sLeRm>، يوم: 2025-07-31.

* هي عملية عسكرية فرنسية تهدف لإعادة الرئيس النيجيري المعزول "محمد بازوم" إلى الحكم، عبر تنفيذ إنزال مظلي بهدف تحريره.

³ اللقاء الإعلامي الدوري لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، رئاسة الجمهورية الجزائرية، 2025، د01:07:07/ <https://dub.sh/oFf3IZ9>، 01:27:05.

الانفصاليين قَطَّ، لأنّ الجزائر ظلت حريصة على وحدة مالي، وقلنا إنه من دون حل توافقي يصعب حل الأزمة"، مشدداً على أنّ بلاده "لا تستخدم أبداً لغة القوة أو التهديد ضد الأشقاء في مالي (..)

هذا ليس طبعنا ولا سياستنا، نحن مؤمنون بحسن الجوار، إلا في حال أي اعتداء على

الحدود سنقف له بالمرصاد".¹

أما بخصوص النيجر، فقال تبون إنّ العلاقة كانت تسير بإيجابية قبل سحب سفيرها من البلاد تضامناً مع مالي في أعقاب إسقاط الجيش الجزائري طائرة مسلحة تتبع الجيش المالي، إلا أن "هذا الموقف عطّل تنفيذ خطة عمل مشتركة كان قد جرى التفاهم بشأنها مع النيجر. وأضاف:

"استقبلت الوزير الأول النيجري لمدة ثلاث ساعات على انفراد، واتفقنا على خطة تعاون

اقتصادي مهمة".²

ومع ذلك، ظلّت الحكومة الجزائرية متمسكة بتفضيلها الدائم للحل السياسي؛ ومن جهة أخرى، يمكننا أيضاً النظر إلى الشراكات الدفاعية التي تقوم بها الجزائر مع دول الساحل، باعتبارها جزءاً من الدبلوماسية الدفاعية، التي تسعى إلى التأثير على الدول وجيوشها من أجل تحقيق غاية استراتيجية، وهي استراتيجية واضحة تهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية في البلدان الثلاثة وباقي دول الساحل الأفريقي وتحقيق الاستقرار وأمن الحدود المشتركة للجزائر مع هاته الدول الشريكة، والحفاظ على مصالح الجزائر الحيوية؛

بشكل عام، يبدو أن البنية الفوضوية للمركّب الأمني في الساحل جنوب الصحراء* تُشكّل حلقة مفرغة من العنف وغياب الحوكمة، خاصة في (مالي والنيجر وبوركينا فاسو) حيث تُغذي العوامل المحلية والإقليمية والدولية بعضها البعض؛ وبدون معالجة جذرية للأسباب الاقتصادية والسياسية والبيئية، واستبدال المنافسات الإقليمية بتعاون فعلي، أفترض أن الوضع سيستمر في التدهور؛ وذلك ما يُفسر لماذا ترى الجزائر وجوب التعاون مع كل البلدان في منطقة الساحل، وتعزيز الشراكات الاقتصادية والأمنية معها، بما في ذلك التنسيق الجهود الاستخباراتية والعسكرية لمحاربة الارهاب وكافة أنواع الجريمة المنظمة وكذا التنسيق في ملف الهجرة غير النظامية، ومساعدة الأشقاء في الدول الثلاث من تحقيق سلام دائم، وبالنسبة لمالي يُعتبر الحل السياسي من خلال اتفاق الجزائر هو الحل الأنسب لأنه لم يقصي أي طرف في النزاع وهو مبني لتسوية الأزمة نهائياً....

¹ عثمان لحياني، "تبون: مستعدون لمساعدة مالي ونرفض وجود 'فاغنر' على حدود الجزائر"، العربي الجديد، 2025، <https://dub.sh/rZY8Cbp>.

² المرجع نفسه.

* تُمثل البنية وجود عدة تهديدات لا تماثلية، مع غياب الإطار الأمني الموحد بين دول الساحل، والضعف المؤسسي والانقلابات العسكرية، ووجود تدخلات أجنبية مثل: التدخل الغربي/مرتزقة فاغنر، ووجود تنافس دولي على إفريقيا ومواردها الأولية...

وذلك بالتأكيد لن يكون في ظل وجود أطراف أجنبية تخدم مصلحتها على حساب شعوب هاته الدول، وهو ما تُصر الجزائر على تقويضه (أي ترفض الوجود العسكري الأجنبي)، لعدة أسباب منها: مبدأ حسن الجوار، دور الحامي الاقليمي (والذي يمكن إدراجه ضمن مبدأ الأممي R2P، الذي لا تفعله الجزائر بالاعتماد على قدراتها العسكرية وحدها «بالرغم من قدراتها العسكرية الضخمة وجاهزية وحداتها القتالية» لتناقضه مع مبدأ السيادة غير المنقوصة لكل الدول، إذ تحرص الجزائر على التدخل حصراً عندما يُطلب منها ذلك صراحة من طرف الحكومة الشرعية للبلد المعني وتحت غطاء قوانين المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي)، وأيضاً لأن التدخلات الخارجية دائماً ما تُعقد الأزمات وتطيل أمدھا ولم تؤدي يوماً إلى إحلال السلام بل تعبت بخيرات البلد وتدمر مقدراته وتقتل وتحرم شعبه من حقه في العيش في الأمن والسلام.

المطلب الثالث: الشراكات داخل الاتحاد الافريقي (جنوب إفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا):

إن تعزيز المصالح الوطنية للجزائر سوف يتوقف جزئياً على العمل بشكل أوثق، ليس فقط مع الدول الأفريقية في إطار ثنائي، وداخل الهيئات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بل وأيضاً من خلال التجمعات الدولية الجديدة أو التجمعات الدولية غير الرسمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، مجموعة دول أسيان...، ونُحْض بالذكر هنا مجموعة الأربعة الافريقية (G4)، وقبل ذلك يجب توضيح أن تشكيل التجمعات الدولية الجديدة يمكن أن تعتبر فرصة للدول لتعزيز التعاون الجماعي حول مجالات القضايا المختلفة، وتساهم في تطوير علاقات التجارة والاقتصاد والعلم والربط الثقافي وممارسة النفوذ السياسي وتعطي فرصاً غير محدودة للتأثير باستخدام دبلوماسية القوة الناعمة، وبالطبع تقدم هذه التجمعات مثل مجموعة (G4) أفضلية للدول في إمكانية التأقلم مع التطورات المتسارعة في البيئة الاستراتيجية الدولية والتحرر من مخاوف قواعد اللعبة المفروضة من قبل الدول المهيمنة¹.

مجموعة الأربعة (G4)، هي كتل أفريقي جديد يضم الجزائر ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا، تم إنشائه بمبادرة من رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بهدف دعم الاتحاد الأفريقي حتى يتمكن من القيام بعمله بفعالية وكفاءة وسرعة، على أن يتم دمج هذه المجموعة بالكامل داخل الاتحاد الأفريقي. كما أكد القادة الأربعة، الذين استغلوا القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمناقشة مناطق الأزمات في القارة بهدف التوصل إلى حلول عملية وفعالة، وكيف يمكنهم اتخاذ قرارات بشكل أفضل في الاتحاد الأفريقي وكيفية تنفيذها، وقد صرحوا أن هدفهم الأساسي هو أن تصبح (G4) منصة للاتحاد الأفريقي لتقريب البلدان

¹ توري، بقدي، "القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا"، 188.

الأفريقية، وكذلك واجهة لتنسيق الإجراءات وردود الفعل للقارة بأكملها بطريقة أكثر استباقية"، واتفقوا على عقد قمة رسمية لرسم خارطة طريق لأفريقيا في الأشهر المقبلة،¹

تلعب الجزائر دور المروج لفكرة المجموعة ومُساهماً رئيسياً في جدول أعمالها. وقد استضاف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون اجتماعاً لوزراء خارجية المجموعة في يوليو 2025، ما يعكس التزام الجزائر بدعم التنسيق الإفريقي.²

ويمكن تقديم مجموعة من التصورات عن هدف وأهمية هذا التكتل الإفريقي، نوجزها في الآتي:

- يمكن لمجموعة (G4) الاتفاق على موضوع أكثر توافقية: الاستثمار في أمن الطاقة الأوروبي.
- يمكن أن تعمل المجموعة على التنسيق مع الاتحاد الأوروبي خصوصاً بعد مخرجات القمة السادسة لـ (AU) و (EU)، التي تقوم على تعزيز مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وأيضاً بعد تعهد (EU) دعم التعددية في إطار النظام الدولي القائم على القواعد، وفي القلب منه الأمم المتحدة، والتزامه بتقديم الدعم السياسي لتحقيق الإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية وتحسين أدائها بهدف تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.³
- دعم المصلحة المشتركة للمجموعة واستخدام قوتها للتأثير على الدول الواقعة تحت نفوذها عن طريق توحيد الجهود داخل هذا التكتل الجديد من أجل كلمة واحدة للأفارقة في المحافل الدولية وإصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن خصوصاً.
- إن الدول الأربعة لديها عدة قواسم مشتركة أساسها هو إعادة إحياء الفكر المناهض للاستعمار وللتدخلات في شؤون القارة الأفريقية، وتريد أن تسترجع أفريقيا كرامتها وعزتها واستقلالها. والمبادرة "جاءت على خلفية ما وقع سابقاً على مستوى الاتحاد الإفريقي في قضية طرح رئيس المفوضية، موسى فكي محمد، اعتماد (إسرائيل) ومنحها صفة مراقب من عدمه" والانقسام غير المسبوق تجاه قضية معينة في الاتحاد الإفريقي.
- إمكانية توسع المجموعة لتشمل دول أخرى، واستبعاد دول بالرغم من كونها دول وازنة داخل الاتحاد الإفريقي يرجع إلى كون الدول المستبعدة قد أُسْتُطِبتْ أو تتبنى عن قصد مناهج القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وحتى (إسرائيل)، وبالتالي تساهم في إضعاف الوحدة الإفريقية.⁴

¹ *Ethiopian citizen; Ethiopia, Nigeria, Algeria and South Africa form the G4 Nations to help AU deal with African issues.* In: <https://bit.ly/3RVbGW6>.

² Embassy of Algeria in Abu Dhabi, "The President of the Republic Receives the Foreign Ministers of the 'G4,'" accessed August 2, 2025, <https://dub.sh/fsnJ3W8>.

³ *Sixth European Union - African Union Summit: A Joint Vision for 2030*, European Council, in: <https://bit.ly/3xRL7tn>.

⁴ توري، بقدي، "القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا"، 189.

وبالنظر إلى كون المجموعة حديثة التأسيس (2022) وعدد الاجتماعات الرسمي محدود، يمكن القول إن أثرها العملي لا يزال متواضعاً حتى منتصف 2025. من حيث الفاعلية، استقادت المجموعة من وزن أعضائها وكثافة التنسيق على المستوى السياسي، لكن لم تسجل بعد مبادرات مشتركة كبيرة أو تغيير ملموس في سياسات الاتحاد الإفريقي، وتعتمد فاعلية G4 مستقبلاً على مدى التزام أعضائها بتحقيق اتفاقاتهم والشروع في تنفيذ خطوات عملية تعزز التعاون القاري؛ غير أن مجموعة الأربعة لها أفضلية في التعامل مع البريكس ومن داخله (إثيوبيا وجنوب إفريقيا)، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دول المجموعة (G4) قوى إقليمية فاعلة وشركاء في استراتيجيتها لمحاربة الإرهاب...

وعليه، يمكن القول أن النمط العام للدبلوماسية الجزائرية يشير إلى مفهوم أوسع كثيراً للمصلحة الجزائرية - أي مفهوم يشمل ويمتد إلى ما هو أبعد من الإقليم الساحلي-المغاربي؛ تسعى الجزائر بشكل واقعي إلى تنظيم تحالف من دول القارة الإفريقية قادر على ممارسة الضغط الجماعي نحو تحقيق مصالحهم الوطنية ومصالح شعوب القارة الإفريقية، تفسر المصلحة الإفريقية حسب الدبلوماسية الجزائرية على أنها تتطلب إصلاحاً كبيراً للهياكل الاقتصادية العالمية، وتحتاج إلى تضافر جهود الدول الإفريقية أكثر من أي وقت مضى، من أجل الأمن والتنمية، ومن أجل السيادة بكل أشكالها (السياسية، الاقتصادية، الرقمية...)

وعليه، يمكننا استنتاج أن السيادة في بلد واحد لا معنى لها في أفريقيا المعاصرة عند الحديث عن كلمة إفريقية موحدة في المحافل الدولية، لأن الحكومات ذات النهج المماثل (التي تتمتع بسيادة قراراتها) تقل من فرص التدخل الأجنبي في سياسات واقتصادات الدول الإفريقية التي تسعى إلى التنمية المستقلة والتعاون الإفريقي، وكلما زاد عدد الأنظمة ذات السيادة في أفريقيا، كلما توسعت منطقة الأمن المحيطة بالجزائر، ويبدو أن هذه هي الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الجزائرية في الاتحاد الإفريقي وبشكل واضح أيضاً في منطقة الساحل؛

المطلب الرابع: الخصوم والفواعل الخارجية المناوئة للسياسة الإفريقية الجزائرية: الكيان الصهيوني، المغرب، الامارات (منذ 2020).

ينبع تحديد الحدود بين الأصدقاء والخصوم من المبادئ الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية والمتجذرة في تاريخ ثورتنا المجيدة، في موثاق ودساتير الدولة الجزائرية، وانطلاقاً من الهوية الثورية تُعرّف الجزائر نفسها كدولة مقاومة، "عدو" الاستعمار والهيمنة، وبالتالي يجعل الدعم الثابت للقومية الصحراوية الغربية والفلسطينية من الجزائر خصماً مستمراً للتوسع المغربي وللكيان الصهيوني، فضلاً عن الدول التي تدعم هذه المشاريع.

وعليه، تُصنّف السياسة الجزائرية مجموعة فاعلين من الدول كخصوم مُتصوّرين بناءً على مزيج من الاعتبارات الوجودية والهوية الثورية والمخاوف الأمنية؛ فتتوزع هذه التصنيفات إلى سياسات وإجراءات

استثنائية - من تجميد العلاقات الدبلوماسية مع المغرب (2021) وتقليص علاقات مع دول تُحسب على محورٍ معادي (الإمارات منذ سنة 2020) إلى تسريع برامج التسلح وصدور قانون التعبئة العامة (2025) - بينما تظل «منطقة رمادية» بين الصداقة والعداوة مصدر رقابة دائم على أي تدخل أجنبي يُهدد السيادة أو مبادئ حق الشعوب في تقرير المصير (فلسطين والصحراء الغربية).

يؤدي التقارب النسبي في موازين القوى بين الجزائر والمغرب إلى تعدد قبول أيٍّ من الدولتين بأن تكون في مرتبة أدنى من الأخرى، وذلك بفعل عاملين رئيسيين: طبيعة الأنظمة السياسية وتركيبية النخب الحاكمة في كلّ منهما من جهة، والتصورات التاريخية المتراكمة التي تحملها كل دولة عن نفسها وعن الطرف الآخر من جهة أخرى. ومن هنا، فإنّ ميزان القوى النسبي هذا هو ما يرسم قواعد الصراع القائم بينهما. وعند مقارنة قدرات الطرفين، يتّضح وجود تفوّق نسبي متنامٍ يصبّ في معظمه لصالح الجزائر، الأمر الذي يقوّي ميلها إلى تصدّر موقع "الدولة المحورية" في المنطقة.¹

تجد الجزائر نفسها، في ظلّ البيئة الأمنية المضطربة على امتداد حدودها الشاسعة، مضطرةً إلى تعزيز تسليحها وتجهيز وحداتها القتالية والحفاظ على جاهزية دائمة عبر التدريبات والمناورات العسكرية الحدودية، باعتبار ذلك ضرورة مشروعة لحماية أمنها القومي وركيزة أساسية في استراتيجيتها القائمة على "الاعتماد على الذات". كما أنّ تنامي قدراتها العسكرية يمنحها هامشاً أوسع من الاستقلالية في قراراتها الخارجية، بما يمكنها من التمسك بمواقف سيادية نابعة من مبادئها، مثل رفضها التطبيع مع الكيان الصهيوني، ودعمها الثابت لحركات التحرر، وتشدها في الدفاع عن حق تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية. غير أنّ هذا البناء الدفاعي المشروع، رغم كونه موجّهاً أساساً لتأمين الجزائر لا لاستهداف جوارها، يُنظر إليه من الجانب المغربي بوصفه تهديداً ضمنيّاً، ما يغدّي لدى المغرب ما يُعرف بـ"معضلة الأمن"، حيث يسعى إلى موازنة كل تقدّم عسكري جزائري بخطوات مماثلة.

حيث أنه يمكن ملاحظة تطور مصاحب في تطبيع العلاقات المغربية مع الكيان الصهيوني وشرائكتها الدفاعية المتنامية، والتي تشمل مناورات عسكرية مشتركة، واتفاقية لشراء أنظمة دفاع جوي صاروخي بقيمة 500 مليون دولار، وتعاوناً استخباراتياً.²

ويبدو أن الأعمال العدائية للمغرب على مستوى معين تجاه الجزائر قد أثرت على ديناميكيات العلاقات الصراعية على مستويات أخرى بطرق معقدة، من قبيل محاولات متبادلة من كلّ طرف للمساهمة في زعزعة الاستقرار السياسي لدى الطرف الآخر، بل وزاد الوضع تأزماً عندما طبع المغرب مع الكيان الصهيوني، إذ ينظر القادة في الجزائر إلى التطبيع كاختراق سياسي لعمق استراتيجي مغربي، وقلق من سعي الكيان لبناء

¹ وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، *سياسات عربية*، م. 2، ع. 6، (2014): 32.

² Fakir and Ghebouli, "Algeria's Military Apparatus."

نفوذ في الساحل عبر المغرب، كما أن التعاون العسكري بين الرباط "وتل أبيب" مهدد مباشر لحدود الجزائر، مما خلق حالة "طوارئ دائمة غير معلنة" لدى صانع القرار في الجزائر في مواجهة "خطر مزدوج" (المغرب + الكيان الصهيوني)، ما دفع بالقيادة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات عقابية وردعية تجاه المغرب، بطرق مختلفة مثل: قطع العلاقات الدبلوماسية، قطع أنبوب الغاز المار نحو إسبانيا عبر المغرب وغيرها...

ويُفهم ذلك، على أنه محاولة من الجزائر تأمين موقعها الإقليمي عبر تأطير النفوذ الصهيوني في المغرب كتهديد يتجاوز البُعد الثنائي؛ بمعنى آخر، تتجنب الجزائر أن تكون مجرد متفرجة على هذه التغيرات والتقلبات الدولية والإقليمية، وتعمل بدلاً من ذلك على إعادة النظر في سياستها الخارجية والدفاعية بناءً على هذا الواقع المتغير.

كما يمكن فهم استعداد الجزائر من طرف الإمارات، الكيان الصهيوني والمغرب)، في السياق الأوسع للحرب الباردة الناشئة بين الولايات المتحدة والصين، إذ يبدو أن هذه القوى الجيوسياسية تقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى كتلتين: واحدة تتوافق مع أولويات شمال الأطلسي، بقيادة الكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة والمغرب، وأخرى أكثر تعاطفًا مع نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، مع إيران، تركيا، والجزائر كحجر الأساس. إن حقيقة أن الجزائر تقف بثبات إلى جانب الأخيرة هي سبب آخر للنظام للتعامل مع السياسة الإقليمية والدولية بحذر شديد وشكوك كبيرة حول دوافع المغرب وقوى شمال الأطلسي، بالرغم من أن الجزائر ما تزال وفيه لمبادئ حركة عدم الانحياز، ما يعني أن تجنبها الانخراط في التزامات حصرية يُعدّ أمرًا جوهريًا في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية، وعليه يمكن افتراض أن المخاوف ستستمر بشأن عدم الاستقرار الإقليمي الذي تغذيته التدخلات الأجنبية في تحريك السياسة الأمنية الجزائرية لسنوات قادمة.

ومن الطبيعي أن تستفيد عدة دول من التدخل السياسي الأمريكي الداعم لتعزيز السيادة المغربية على الصحراء الغربية، وفي مقدمتها المغرب نفسه. ذلك أن ترسيخ الاعتراف الأمريكي بهذه السيادة من شأنه أن ينزع فتيل توتر محتمل في العلاقات الأمريكية-المغربية، بما يقلص احتمال أن تُقدم الإدارة الأمريكية مستقبلًا على التراجع عن اعترافها، خصوصًا أن هذا الاعتراف كان بمثابة الشرط الضمني الذي بُني عليه اتفاق تطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني، وهو ما يجعل الكيان بدوره يرى في تعزيز هذه السيادة خدمةً مباشرة لمصلحته في استمرار هذا التطبيع وترسيخه.¹

أما بالنسبة للعلاقات بين الجزائر والإمارات، فقد بدأت ملامح التغيير تظهر منذ عام 2020، مع تزايد الحديث عن مراجعة الجزائر لعلاقاتها الاقتصادية مع أبو ظبي، ووقف عدد من الشراكات الكبرى، من بينها اتفاقيات مع "موانئ دبي" لتسيير مرافئ جزائرية، ولم يخف لقاء تيون والرئيس الإماراتي، محمد بن زايد،

¹ Michael Walsh, "Attack in Western Sahara Complicates US Regional Strategy," Analysis, Foreign Policy Research Institute, December 7, 2023, <https://dub.sh/8o2IuZ9>.

خلال قمة السبع عام 2021 من حدة التوتر الإعلامي بين البلدين، واستمرت الخلافات متأثرة بتباين المواقف السياسية، في ملف الصحراء الغربية والتطبيع مع الكيان الصهيوني.¹

حتى أن المجلس الأعلى للأمن الذي انعقد تحت رئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 10 جانفي 2024، كان قد أبدى "أسفه للتصرفات العدائية المسجلة ضد الجزائر، من طرف بلد عربي شقيق"، وكان البلد المقصود دون أي شك هو الإمارات.²

وبعدها شهدت العلاقات الجزائرية والإماراتية توترات متزايدة كشفت عنها خاصة تلك الأزمة التي فجرتها تصريحات المؤرخ، محمد الأمين بلغيث، حين وصف الأمازيغية* بأنها "مشروع أيديولوجي صهيوني". جاء التصريح عبر قناة "سكاي نيوز عربية" التي تبث من أبو ظبي، وهو ما منح المسألة أبعاداً تتجاوز المجال الثقافي والتاريخي لتدخله في نطاق السياسة. ففي بيان نادر الحدة، اتهم التلفزيون الجزائري الرسمي الإمارات بـ "الاعتداء على السيادة الجزائرية" ووصفها بـ "الدولة المصطنعة".

كما نقلت مؤخراً وسائل إعلام جزائرية، أبرزها "الخبر" و"النهار"، انتقادات لاذعة تجاه السفير الإماراتي في الجزائر، يوسف سعيد خميس، والذي وضع نفسه محل شبهة بمخالفة المواثيق الدبلوماسية، ويبدو أنه أصبح غير مرغوب فيه في الجزائر ما دام يعمل ضدها بوضوح؛ وذكرت الصحف نقلاً عن مصادر وصفتها بأنها مطلعة أن السفير كان جزءاً من وفد إماراتي زار دول اتحاد الساحل (مالي، النيجر، بوركينا فاسو). وأشارت إلى أن السياق السياسي والأمني والدبلوماسي لهذه الزيارات، خاصة ما وصف بأنه "ذريعة صحية" لتبرير وجوده في بلاده، أثارت شكوكاً حول أهداف الزيارة واعتبر فيها تخلياً عن الآداب الدبلوماسية مثل إعلام الدولة المضيفة بها، كما وُصفت الزيارة بأنها محاولة لاستغلال البرودة السياسية بين الجزائر ودول

¹ توبة خليفي، "من المغرب إلى الإمارات مروراً بفرنسا، هل تبدلت تحالفات الجزائر؟" بي بي سي نيوز عربي، 22 ماي 2025، في: <https://bit.ly/47luPZa>.

² المجلس الأعلى للأمن يبدي أسفه للتصرفات العدائية المسجلة ضد الجزائر من طرف بلد عربي شقيق، "الإذاعة الجزائرية، في: <https://dub.sh/U1thCYL>، يوم: 13 أوت 2025.

* الموضوع المثير للجدل عن مصطلح "الأمازيغية" هو أصلاً أعطي له أكثر من حقه في النقاش، وذلك حسب شهادة الدكتور محي الدين عيمور، حين سرد تفاصيل وكيفية ظهور مصطلح "الأمازيغية" ومن هي الشخصية الوطنية التي اقترحته، أنظر: <https://dub.sh/foFRmp4>.

* أنظر بيان التلفزيون الجزائري الرسمي، رداً على استفزازات الإمارات: <https://dub.sh/drO96Hu>.

* أنظر: <https://dub.sh/rXUAsv3>، (الخبر "سفير الإمارات لدى الجزائر يلعب بالنار").

* أنظر: <https://dub.sh/4mJ6cHG>، (النهار، على منصة X).

الساحل، وربما أيضاً تعكس توجهاً إماراتياً ضد الجزائر فقد وصفت المصادر المطلعة السفير حسب الخبر بأنه "لا يعدو أن يكون دبلوماسياً مزيفاً في مهمة لضرب استقرار الجزائر والمنطقة برمتها".

إن التصعيد الإعلامي يُعدُّ رسالة واضحة بأن الجزائر "على علمٍ بما يُحاك ضدها"، لكنه يقدر أن الأزمة بين البلدين "لن تستمر طويلاً" بسبب رغبة الطرفين في تجنب التصعيد. كما أن الإمارات تحرص على الحفاظ على استثماراتها في الجزائر التي ما زالت مستمرة، ما يعكس وجود مصالح متبادلة يصعب تجاهلها. إن غياب رئيس الإمارات عن القمة العربية وقمة الغاز في الجزائر، ورَدُّ الأخيرة عليها عبر زيارة قطر وسلطنة عُمان دون المرور بأبو ظبي - كلها مؤشرات على تجميد مؤقت للعلاقات، وليس قطيعة فعلية".¹

وقبل سنوات، عندما كان الحديث عن احتمال انضمام قطر والإمارات العربية المتحدة إلى تدخل الناتو في ليبيا، حين وصف الأمين العام آنذاك "أندرس فوغ راسموسن" هاتين الدولتين الخليجيتين بأنهما "شريكتان للحلف في المنطقة، كانت وجهة نظر الجزائر، بأن قطر والإمارات ليستا جزءاً من منطقة المغرب العربي، وبالتالي لا ينبغي تصويرهما كشريكتين طبيعيتين في قضايا أمن ليبيا أو محيطها؛ فالدول الخليجية تقع على بعد أكثر من 1500 ميل من طرابلس، ولا تتأثر بالتهديد الجهادي بنفس الطريقة التي تؤثر بها هذه التهديدات على الجزائر. كما أن انتشار الأسلحة في ليبيا هو أحد الأسباب التي دفعت الجزائر لمعارضة طلب جامعة الدول العربية فرض منطقة حظر جوي على ليبيا في مارس 2011؛

وفي الحقيقة، تفتقر الدول الخليجية إلى الحوافز للحد من استخدام القوة في الأراضي الليبية البعيدة، بعكس الجزائر التي ترى نفسها من بين قلة قليلة من الفاعلين المعنيين حقاً بتحقيق الاستقرار والسلام في النصف الغربي من ليبيا (على غرار مصر وتونس المجاورتين لليبيا). وكما أوضح أحد المسؤولين الغربيين: "الجزائريون مهتمون لأنهم هناك، ولأنهم يتحملون كلفة كبيرة كلما زادت حدة عدم الاستقرار في تلك المنطقة".²

وفي سبتمبر 2011، كانت الأسلحة الليبية قد سُحنت بكميات كبيرة تشمل بنادق هجومية، قاذفات صواريخ، زي عسكري، ومركبات، إلى دول الجوار، ورغم عدم إعلان ذلك بشكل رسمي، إلا أن نوعية المعدات التي صودرت لاحقاً تشير إلى أن الدول الأعضاء في حلف الناتو كانت قد قدمت هذه المساعدات إلى قوات المعارضة الليبية خلال الثورة، ووفقاً لعدة مصادر، من بينها Rosenberg و Levinson، فإن بعض هذه الأسلحة قد وصلت إلى ليبيا عن طريق دول شرقية مثل الإمارات وقطر، وقد تم شحنها بطرق غير قانونية، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.³

¹ خليفي، "من المغرب إلى الإمارات مروراً بفرنسا، هل تبدلت تحالفات الجزائر؟

² Harchaoui, "SANA Briefing Paper: How Algeria Faces the Libyan Conflict", 04.

³ Ibid. 11.

المطلب الخامس: القوى الكبرى والصاعدة والسياسة الإفريقية الجزائرية: الشراكات المتعددة كأداة لضبط التوازنات الدولية

تقوم علاقات الجزائر بالقوى الكبرى على مبدأ عدم الانحياز، ورفض منطق الاصطفاف والتبعية، إذ تحرص القيادة الجزائرية على توزيع شراكاتها بين الشرق والغرب وفق منطق مصلحي أمني واقتصادي لا إيديولوجي. وتتجلى هذه السياسة بوضوح في المجال العسكري، حيث تبقى روسيا المورد الأول للسلاح، مع تسليم منظومات متطورة كإس-400¹، وهو ما رسّخ علاقة يصعب على النخبة العسكرية الجزائرية التخلي عنها أو حتى الحد منها.² في نفس الوقت تطوير الشراكات الجزائرية الأمريكية في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب.

أ- الصداقة الجزائرية-الروسية:

تأسست العلاقات الجزائرية-الروسية دبلوماسياً سنة 1962 امتداداً للدعم السوفياتي إبان حرب التحرير، وثُجبت رغم الحرب الأوكرانية باتفاق "الشراكة الاستراتيجية المعززة" في يونيو 2023، الذي وسّع التعاون إلى الزراعة والطاقة والفضاء والتكنولوجيا النووية المدنية، متجاوزاً الإطار العسكري التقليدي³. ويصف الرئيس بوتين الجزائر بأنها "شريك رئيسي" لروسيا في العالم العربي وإفريقيا، تقوم علاقته بها على الاحترام والمنفعة المتبادلين⁴. ويرى خبراء روس أن الجزائر تحتل موقعاً محورياً في رؤية موسكو لنظام دولي متعدد الأقطاب، بوصفها وسيطاً في أزمة الساحل وداعمة لحل قضية الصحراء الغربية، فيما عبّر قائدا أركان الجيشين عن نية تعزيز القدرات الدفاعية في مواجهة الأخطار الأمنية التي يغذيها "السلوك الغربي"⁵. وشهد العقد الأخير نشر مستشارين عسكريين روس رفيعي المستوى في الجزائر، وإن ظلت المنافسة على سوق

* لقد قيل الكثير عن العلاقات الجزائرية مع موسكو، فالبلاذ تشتري أساساً الكثير من المعدات العسكرية الروسية، لكن ذلك يعود إلى أن الكرملين يبيعها إلى الجزائر من دون شروط، وبالرغم من أن الشريك العسكري الأساسي للجزائر هو روسيا، المزود الرئيسي لأسلحتها المتطورة، هناك اتجاه واضح نحو تنويع المشتريات، وقد اقتنت الجزائر معدات من بلدان أخرى كلما شعرت بالحاجة إلى ذلك من الصين وألمانيا، إيطاليا....، ويفهم ذلك على أنه تعزيزاً للأمن القومي وتجنب التبعية في التسليح لدولة واحدة.

² Intissar Fakir and Zine Ghebouli, "Algeria's Military Apparatus: Powerful and on the Rise," *ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES*, n.d., accessed January 8, 2025, <https://bit.ly/40putNq>.

³ Yahia Zoubir, "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence," *ISPI*, September 4, 2024, <https://dub.sh/Ol6vyXs>.

⁴ The Kremlin, "The President of Russia and the President of Algeria Made Statements for the Press," President of Russia, June 20, 2023, <http://en.kremlin.ru/events/president/news/71437>.

⁵ russian news agency, "Algeria Strengthening Defense Potential to Repel Potential Threats," TASS, August 1, 2023, <https://tass.com/defense/1655321>.

الغاز الأوروبية تُعقد التحالف الكامل بين البلدين¹. ويشمل التعاون الأمني تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود². غير أن هذا التقارب لا يخلو من خلاف، أبرزه تحفظ موسكو عن دعم انضمام الجزائر إلى "بريكس"، ومعارضة الجزائر الصريحة لتمرکز مرتزقة "فاغنر" (المعاد هيكلتها لاحقًا كـ"فيلق إفريقي") في مالي وليبيا، بما يهدد استقرار حدودها³. ويعود هذا الحوار الاستراتيجي إلى سنة 2016، وتواصل عبر مشاورات أمنية دورية آخرها لقاء أمين مجلس الأمن الروسي بنظيره الجزائري في أبريل 2022.

ب- الصداقة الجزائرية-الصينية:

تُوصف العلاقة الجزائرية-الصينية بعلاقة "الحليف الوفي"⁴، إذ تُعد الجزائر من أبرز زبائن التسليح الصيني في إفريقيا؛ فقد استوردت بين 2016 و2020 نحو 8.2% من صادرات الأسلحة الصينية عالميًا، واختارت في 2018 صاروخ "سي إكس-1" الصيني بدل الروسي "بي-800" حرصًا على تنويع مصادر التسليح دون التفریط في عدم الانحياز، ويمتد التعاون إلى المجال الفضائي عبر إطلاق أول قمر اتصالات جزائري سنة 2017 بصاروخ صيني⁵. وتقدمت الجزائر بطلب الانضمام كشريك حوار في منظمة شنغهاي للتعاون، كما انضمت في 2022 إلى بنك التنمية الجديد لمجموعة "بريكس"⁶. وتتنظر بكين إلى إفريقيا كوسيلة لتأمين الموارد الأولية ودعم طموحها الدولي أكثر من كونها أولوية مستقلة، في حين توجت الشراكة الثنائية بـ"الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل" (2022-2026)، وسط إشادة متبادلة بدور الجزائر "الريادي" في تطوير العلاقات الصينية-الإفريقية⁷. اقتصاديًا، بلغ التبادل التجاري 12.5 مليار دولار سنة 2024،

¹ Robert Lansing Institute, "Shadow Strategy: Russian Military Advisers in Algeria and Moscow's Expanding Influence in North Africa" - Robert Lansing Institute, "Geopolitics, Geopolitics, May 13, 2025, <https://dub.sh/OQDMUMQ>.

² russian news agency, "Russia, Algeria to Exchange Intelligence on Threats to National Security," TASS, accessed August 4, 2025, <https://tass.com/defense/1633011>.

* روسيا أعادت هيكلة وجودها العسكري في إفريقيا تحت مسمى "فيلق إفريقي"، بعد تفكيك فاغنر.

* يُعدّ "الحليف الوفي" واحدًا من بين 17 تصورًا لدور الدولة حددها هولستي Holsti، إذ لا تقتصر على دعم السياسات الحكومية فحسب، بل تشمل أيضًا تزويد الشريك بمعدات عسكرية متطورة للدفاع.

⁵ Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in Political and Military Relations," *Global Policy* 14, no. S1 (February 2023): 63-64, <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13115>.

⁶ "Algeria to Locally License Produce Chinese Type 056 Corvettes - Reports."

⁷ وكالة الأنباء الجزائرية، "تأكيد على الدور الرائد للجزائر في تطوير العلاقات الصينية-الإفريقية، 10-07-2024، في: <https://dub.sh/nPGhELr>، يوم: 04-08-2025.

بنشاط أكثر من 1300 شركة صينية بالجزائر¹، ضمن مبادرة "الحزام والطريق" التي انضمت إليها الجزائر سنة 2018.

ج- الصداقة الجزائرية-التركية:

تُعبد الجغرافيا السياسية تشكيل المشهد في الساحل وشمال إفريقيا مع صعود تركيا كقوة داعمة للجزائر في مواجهتها مع فرنسا، حتى إن بعض المحللين يتحدثون عن محور جزائري-روسي-تركي في أزمة مالي²، بعد أن لعبت الجزائر دورًا قياديًا في التوسط بشأنها. ويتجلى الانخراط الأمني التركي بوضوح في ليبيا، حيث نشرت أنقرة منذ يناير 2020 طائرات مسيرة لصد تقدم قوات المشير حفتر، سعيًا لحماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية³، ويتزايد نفوذها في الساحل عبر التدريب العسكري ومبيعات المسمّيات. وتتنظر أنقرة إلى الجزائر كشريك محوري على الضفة الجنوبية للمتوسط ورابع أكبر مصدر للغاز المسال إليها، فيما تراها الجزائر حليفًا متوسطيًا وبوابة للانفتاح الآسيوي-الأوروبي، وقد رُفعت آلية التعاون بين البلدين إلى مستوى "استراتيجي" منذ 2020. تجاوز التبادل التجاري 5.3 مليار دولار سنة 2023، وأصبحت تركيا أكبر مستثمر أجنبي في الجزائر خارج المحروقات، مع توافق سياسي لافت حول القضايا الإقليمية أبرزها القضية الفلسطينية⁴. وأكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، خلال زيارته للجزائر أبريل 2025، دعم بلاده لموقف الجزائر السلمي في الساحل، معتبرًا إياها "ضمانة استقرار" وشريكًا موثوقًا في الأمن الطاقوي⁵.

د- الصداقة الجزائرية-الأمريكية:

تعزز الانخراط الأمريكي بالجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة، بما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهميتها كشريك أمني إقليمي سبق حتى اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وتُوج ذلك بمذكرة تفاهم دفاعية غير مسبقة في يناير 2025⁶. أمنياً، يهيمن التعاون في مكافحة الإرهاب على العلاقة الثنائية، وقد أكدت السفارة الأمريكية، عقب زيارة قائد "أفريكوم" الجنرال لانغلي الثانية للجزائر يوليو 2024، على دورها الإقليمي المحوري في

¹ Malak Mokhles, "China-Algeria Trade Hits USD 4.5B as Partnership Deepens," *WAYA*, April 16, 2025, <https://dub.sh/3YMWrkv>.

* إذ دعمت الجزائر حسبهم بشكل غير مباشر تدخل موسكو، وهو ما أثار غضب فرنسا، وأجبرها على مراجعة سياستها في منطقة الساحل الإفريقي، وكذلك في غرب إفريقيا. وحتى الرباط التي تشعر بالقلق من وجود قوات روسية مساندة في المنطقة.

³ قطاس سمير، "النفوذ التركي الناعم لإفريقيا: أبعاد، فرص وتحديات"، *مجلة السياسة العالمية*، م.7، ع.2، (2023): 514.

⁴ Amar Belani, "Algeria Marks 70th Anniversary of Liberation," *Daily Sabah*, November 5, 2024, <https://dub.sh/UKdceGy>.

⁵ وزير الخارجية التركي هاكان فيدان: ندعم نظرة الجزائر في الساحل وتركيا ستبقى شريكاً موثقاً لها، قناة الجزائر الدولية AL24، الجزائر، 2025، 04:39، في: <https://dub.sh/dnCcXzJ>.

⁶ For more details, see: <https://dub.sh/dUTRIQD>.

استقرار المنطقة¹. وتعود هذه الزيارات إلى ما قبل ذلك، حين رحّب البنتاغون بزيارة وزير الدفاع مارك إسبر سنة 2020 -الأولى منذ 2006- سعيًا لتوسيع العلاقات الدفاعية لمواجهة النفوذ الروسي المتصاعد في القارة². وتركز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا على تحسين الدور الأمريكي أكثر من ترسيخ مخاوف جيوسياسية مباشرة، دون إخفاء القلق من النفوذ الاقتصادي الصيني والتمدد العسكري الروسي عبر "قاغرن"³. غير أن الجزائر تتحفظ على استضافة تدريبات أمريكية كبرى، ولا تشارك في برامج المبيعات العسكرية الخارجية أو التمويل العسكري الأمريكي، بما يحد من حجم الصفقات الدفاعية المباشرة. ويتوسع التنسيق الأمني عبر مناورات "فينيكس إكسبرس" البحرية مع دول الجوار المغربي⁴، وصولًا إلى مذكرة التفاهم الدفاعية الجديدة في 22 يناير 2025 بين قيادة "أفريكوم" ورئيس أركان الجيش الجزائري، بعد مفاوضات تجاوزت عامين، وُصفت بأنها "الأولى من نوعها" في السياسة الخارجية الجزائرية⁵. وأكد السفير الجزائري بواشنطن أن المذكرة أرست إطارًا قانونيًا لتعاون قائم أصلاً، ضمن تبادل مصلحي لا تبعية⁶.

و- العلاقات الجزائرية-الفرنسية:

شهدت العلاقات الجزائرية-الفرنسية منذ 2013 توترًا شبه دائم، تتقاطع فيه خلافات جيوسياسية واقتصادية وتاريخية (ملف الذاكرة) وأخرى متصلة بالهجرة والتأثيرات. ومنذ انتخاب الرئيس تبون، انتقلت العلاقة من نمط "الحب والكراهية" إلى "الانتظار والترقب"، إذ لم تستسغ باريس سقوط النظام السابق والدوائر التي دعمت حملة ماكرون الانتخابية سنة 2017⁷. وأرست الجزائر عقب تعديل الدستور نوفمبر 2020 عقيدة دبلوماسية جديدة قائمة على تنويع الشراكات ورفض "الاصطفاف"، بما أتاح لها اختيار حلفائها وفق مصالحها الأمنية والاقتصادية، وهو ما لم ترحّب به باريس. وتجلّى ذلك في مواقف حازمة: ففي 30 يوليو 2024 سحبت

¹ U.S. Africa Command Public Affairs, "AFRICOM Commander Concludes Second Trip to Algeria," United States Africa Command, July 24, 2024, <https://bit.ly/40N257S>.

² News Agencies, "Pentagon chief heads to Algeria to boost security ties," Al Jazeera, October 1, 2020, <https://dub.sh/nDCi8Xm>.

³ التوفيق بوقاعدة، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا: دراسة في الدوافع والتحديات"، *مدارات سياسية*، ع. 7. (2023): 66.

⁴ U.S. Africa Command Public Affairs, "AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense," United States Africa Command, January 23, 2025, <https://bit.ly/45zYnkt>.

⁵ Brandi Vincent, "US, Algeria Sign 'First-of-Its-Kind' Agreement to Expand Military Cooperation," *DefenseScoop*, January 30, 2025, <https://bit.ly/45grTuf>.

⁶ Brandi Vincent, "Algeria's Ambassador to the US on New Bilateral Military Plans: 'The Sky Is the Limit'," *DefenseScoop*, March 7, 2025, <https://dub.sh/sUQTo6u>.

⁷ Toumi, "How Algeria-Turkey Ambitious Strategic Rapprochement, 41.

الجزائر سفيرها من فرنسا احتجاجًا على تعزيز دعم باريس لمخطط الحكم الذاتي المغربي بالصحراء الغربية¹، كما استدعى السفير الفرنسي بالجزائر عقب الكشف عن تورط الاستخبارات الفرنسية في محاولة تجنيد إرهابيين سابقين لزعزعة استقرار البلاد، وسط غياب التعاون الفرنسي بشأن قيادي جماعتي "الماك" و"رشاد" اللتين تحتضنهما باريس. وفي المقابل، أبدت فرنسا الصرامة نفسها في ملفي الهجرة والتأثيرات، وملف الذاكرة الذي راوح مكانه دون تقدم حقيقي في مطلب الاعتراف والاعتذار والتعويض، وهو ما عكسته أيضًا زيارات ماكرون للمغرب على خلفية الخلاف مع الجزائر ودعمه الصريح لمواقف الكيان الصهيوني من منبر البرلمان المغربي². جيوسياسيًا، تحفظت الجزائر دومًا على أي دور قيادي عسكري فرنسي بالمنطقة، بالنظر إلى سجل باريس بليبيا ومالي وماضيها الاستعماري. وقد شكّل تراجع الحضور الفرنسي بالساحل -بعد انقلابات مالي (2021) وبوركينا فاسو (2022) والنيجر (2023)- تحولًا استراتيجيًا عمّقه إعلان تشاد نوفمبر 2024 إنهاء اتفاقياتها الدفاعية مع فرنسا³. ورفضت الجزائر السماح للطائرات العسكرية الفرنسية بعبور مجالها الجوي إثر انقلاب النيجر 2023، انسجامًا مع رفضها لأي تدخل عسكري أجنبي بما فيه تدخل محتمل لـ"إيكواس"، مفضّلة الحل الدبلوماسي⁴، وليست هذه أول مرة تستخدم فيها ورقة مجالها الجوي للضغط على باريس، إذ سبق أن أغلقته أمام الطيران العسكري الفرنسي خريف 2021 إثر تصريحات وصفها بـ"المهينة". وتكشف تسريبات ما عُرف بـ"عملية فينيكس" أن فرنسا كانت تُعدّ فعليًا لتدخل عسكري بالنيجر بتعبئة نحو خمسة آلاف جندي⁵، وأنها طلبت من الجزائر السماح بعبور طائراتها العسكرية ضمن هذه

¹ Brahim Takheroubte, "L'ambassadeur français en Algérie convoqué au ministère des Affaires étrangères, une sévère mise en garde d'Alger", Actualité, *EL MOUDJAHID* (Alger), Décembre 2024, 18380th Ed, 3.

² محمد سي بشير، "زيارة ماكرون المغرب... أين مصالح منطقتنا؟"، العربي الجديد، 2024، في: <https://dub.sh/mPyj4zz>، يوم: 2025-08-12.

³ Francis Laloupo, "Fin des accords militaires entre la France et le Tchad : facteurs et enjeux d'une rupture," *Institut de relations internationales et stratégiques (IRIS)*, Décembre 3, 2024, <https://dub.sh/PgXyekR>.

⁴ "Crisis in Niger Causes Renewed Tensions between Algeria and France," Atalayar, August 23, 2023, <https://dub.sh/T4n2dVS>.

* تُسرّبت معلومات تفيد بأن خمسة آلاف جندي فرنسي سيتم تعبئتهم، وهو عدد يضاهي تقريبًا قوام قوة "برخان" التي كانت منتشرة في منطقة الساحل لمحاربة الإرهاب، هذا التواجد العسكري الكبير، الذي يتجاوز الهدف المُعلن (إعادة الرئيس بازوم)، يبرره - حسب معدي العملية - الحاجة لاحترام آجال قصيرة لإنجاز المهمة، أما الوثيقة التي اطلعت عليها المصادر تتحدث عن عملية تستغرق 12 يومًا للقضاء على القيادة العسكرية في النيجر. وتعتزم فرنسا تقليص مدة تدخلها قدر الإمكان لتجنب التورط في مستنقع طويل، إلا أن تعبئة هذا العدد الكبير من الجنود توحي بأن الحملة لن تنتهي بسرعة كما كان يُقال. (رابط الوثيقة المسربة: <https://archive.is/aL4CV>).

العملية فتلت رفضًا رسميًا قاطعًا، أكدّه لاحقًا الرئيس تبون شخصيًا خلافًا لنفي الأركان الفرنسية¹. وتمتد تداعيات هذا التراجع إلى المنطقة المغاربية ذاتها، إذ تسعى باريس إلى تأجيج الخلاف الجزائري-المغربي حول الصحراء الغربية، وتوظيف ملفي الهجرة و"الإسلاموية" لتبرير حضورها المتراجع. وبلغ الخطاب الفرنسي مستوى لافتًا حين هاجم ماكرون، خلال مؤتمر السفراء 2025 بباريس، القادة الأفارقة معتبرًا أن فرنسا كانت محقة في تدخلها العسكري بالساحل منذ 2013². وردًا على ذلك، جدد الرئيس تبون أمام البرلمان الجزائري مطالبة الجزائر التاريخية بالاعتراف الفرنسي بجرائم الاستعمار، مؤكدًا أن "العلاقة المتوترة مع فرنسا خلاف عميق نابع من رفض باريس الاعتراف بأخطائها"³.

¹ Saïd BOUCETTA, "La France monte l'opération Phénix," Journal national d'information, l'expression.dz Le Quotidien, August 31, 2023, <https://dub.sh/IdCObdW>.

² حفصة علمي، "ماكرون يهاجم الزعماء الأفارقة في منطقة الساحل وينتقد الجزائر"، الجزيرة نت، في: <https://dub.sh/HMoZw3Z>، يوم: 01 أوت 2025.

³ Farid Aït Saada, « Le chef de l'État évoquant la question mémorielle : « Nous ne voulons pas de vos excuses, reconnaissez vos crimes ! », » L'événement, *EL MOUDJAHID* (Alger), Décembre 2024, 18393rd ed., 2.

الفصل الثالث:

تجليات البعد الأمني في السياسة الإفريقية
للجزائر وآليات مواجهة التحديات الأمنية.

إذا كان الفصلان السابقان قد عالجا، وفق المسار التحليلي لنموذج مايكل بريتش، البيئتين التشغيلية والنفسية بوصفهما مدخلات مؤطرة للقرار ذي الأبعاد الأمنية، ثم الفواعل الداخلية والخارجية بوصفها محددات لموازن القوة والتوازنات المحددة لهذا القرار، فإن هذا الفصل ينتقل إلى الحلقة الأخيرة من هذا المسار، أي مخرجات هذه الأبعاد الأمنية على مستوى الممارسة الفعلية، من خلال دراسة تجلياتها الملموسة في مواجهة التحديات الأمنية بالقارة الإفريقية.

ويتناول الفصل هذه المخرجات من مدخلين متكاملين: من جهة أولى، أدوات القوة الناعمة (الدبلوماسية الدينية والثقافية، والاقتصادية، والبرلمانية) بوصفها الوجه الأقل صرامة لتوظيف الأمن؛ ومن جهة ثانية، المبادرات السياسية والأمنية-العملية (الوساطة وتسوية النزاعات، والآليات الأمنية متعددة الأطراف)، بوصفها الوجه الأكثر مباشرة في مواجهة التهديدات. ويعكس هذا المزيج بين الأدوات منطلق "القوة الذكية" الذي توظف الجزائر من خلاله ترسانتها الدبلوماسية والأمنية معاً، بما يتكيف مع تطور طبيعة التهديدات الإقليمية.

أما فيما يخص النماذج التطبيقية المختارة لدراسة قضايا الأمن القومي الجزائري في القارة، فقد اعتمد فيها على نتائج تحليل الخطاب الوارد في الفصل الأول، بحيث ركّز على القضايا التي تكررت أكثر من غيرها في الخطاب الأمني الرسمي الجزائري تجاه إفريقيا، بما يضمن اتساقاً منهجياً بين ما كشفه تحليل الخطاب من أولويات، وما يُختبر تطبيقاً في هذا الفصل من ممارسات فعلية. ويُختتم الفصل بدراسة تقييمية لمدى فعالية هذه المقاربة الجزائرية، في ضوء التحديات المستجدة التي تشهدها القارة، وعلى رأسها تصاعد التغييرات غير الدستورية وتنافس التدخلات الأجنبية.

المبحث الأول: القوة الناعمة الجزائرية كأداة استراتيجية لتعزيز السلم والأمن الإفريقي.

يعالج هذا المبحث إشكالية فحواها كيف يمكن للدبلوماسية الناعمة وعلى رأسها الدبلوماسية الروحية، الدبلوماسية البرلمانية، الدبلوماسية الاقتصادية ان تساهم في دعم السياسة الأمنية الجزائرية الحالية تجاه إفريقيا وهو ما يسمح للجزائر أن تضطلع بأدوارها كقوة إقليمية لها وزنها في مجريات التحولات والديناميكيات الإقليمية.

يُقدم هذا المبحث نقاشات يتم من خلالها إبراز قيمة القوة الناعمة كأداة فعالة يمكن تفعيلها لخدمة مصالحنا الوطنية بحكم الإرث التاريخي والروحي، البراغماتية الأمنية والاقتصادية التي تربط الجزائر بعمقها الإفريقي. تعتبر القوة الناعمة أداة حيوية لتعزيز الأمن الشامل وتمثل قدرة الدولة على الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه، مما يساهم في بناء بيئة أمنية مستدامة تعتمد على الثقة والتعاون الدولي/الإقليمي، ففي عالم يتسم بالتحديات المعقدة، يصبح فهم وتطبيق القوة الناعمة ضرورياً لتحقيق الأمن المستدام. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد على المصادقية والاستمرارية والتكامل مع الأدوات الأخرى مثل القوة الصلبة والقوة الذكية. وبناءً على ذلك، سوف ندخل مباشرة في العلاقة بين القوة الناعمة مع أبعاد الأمن لأنه قد تم عرض تصميم البحث نظرياً في عمل آخر (مقال بعنوان: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا*).

المطلب الأول: دور البعد الثقافي والدبلوماسية الدينية في مقاربة الجزائر للأمن الإقليمي

الفرع الأول: الدبلوماسية الدينية ومحاربة التطرف العنيف

يرتبط الحديث عن الدبلوماسية الدينية والثقافية اليوم بمقاربة القوة الناعمة في العلاقات الدولية، باعتبار البعد الديني والثقافي أبرز الركائز الأساسية ذات التأثير الفعال في التفاعلات الدولية، والجزائر من خلال تراثها الثقافي والديني تزخر بمقومات هائلة ضاربة في القدم؛

تُعد الجزائر مهداً لنشأة عدد من الطرق الصوفية ونشاط للزوايا العابرة للحدود، وللطرق الأكثر تعداد من حيث الأتباع في القارة الإفريقية، وقد برزت في الجزائر طرق صوفية عديدة، بصفتها منطقة المغرب الأوسط في عهد المرابطين، ثم الموحدين، خاصة ببجاية التي كانت تمثل أكبر الحواضر وقتها، ثم تلمسان التي سطع نجمها أكثر أيام الدولة الزيانية باتخاذها عاصمة، يذكر سعد الله أبو القاسم: أن عدد الطرق الصوفية الفاعلة في الجزائر بلغ أكثر من ستة وعشرين طريقة، وأشهر الطرق ثمانية هي: القادرية، الشاذلية، الخلوتية الرحمانية، التيجانية، العيساوية، الطيبية، السنوسية العمارية، وامتازت هذه الطرق بحركة علمية واجتماعية،

* أنظر: <https://dub.sh/afbc0NH>

فلم تكن منزوية عن العامة والمجتمع السياسي أو الديني أو حتى العسكري، مما أكسبها مكانة في قلوب الناس، وحظوة لدى الحكام.¹

تذكر المصادر التاريخية أن المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء في اعتناقها الإسلام إنما ارتبطت في الغالب بإحدى الطريقتين الصوفيتين القادرية والتيجانية"، ولقد كان انتشار هاتين الطريقتين، وبخاصة الطريقة التيجانية واسعا جدا خلال القرن 19م، ولم تكتف الطريقة التيجانية بالتربية الروحية، بل تعدتها إلى وظائف اجتماعية هدفت من خلالها إلى بناء مجتمع إسلامي متماسك، وقد أسهم موقع الزوايا التيجانية على مشارف الطرق الرابطة بين المغرب الأقصى وتونس وحتى المشرق، وتحكمها في طرق القوافل العابرة للصحراء في جعل زواياها محطات تجارية آمنة، ولذلك لا يمكن فهم انتشار الإسلام في المنطقة دون النظر إلى ارتباط الزعماء المسلمين هناك بإحدى الطرق الصوفية، لأن النفوذ السياسي لأحدهم كان يرتبط إلى حد كبير بمدى الزعامة الدينية التي يتمتعون بها.²

وإلى يومنا هذا تلعب الجماعات الدينية ومنها الزوايا والطرق الصوفية دورا أساسيا في نشر الثقافة الإسلامية في إفريقيا، فلدى الطريقتين التيجانية والقادرية" مراكز في جميع أنحاء إفريقيا، وتؤكد بعض الممارسات التعبدية الخاصة بهم عن حيوية التبعية الروحية للمصدر، أكثر من حيوية تبعيتهم للأنظمة السياسية لدول منشئهم، وقد زادت شدة الروابط الدينية والحضارية بين شعوب منطقة الساحل الإفريقي الذي أصبح يدين أغلب سكانه بدين الإسلام وشعوب المغرب العربي وخاصة الجزائر، إذ تظهر تلك الروابط جلية بين شعوب المنطقتين من خلال انتشار الطريقتين التيجانية والقادرية في منطقة الساحل الإفريقي التي تجد أصولها في الجزائر، حيث يقصد هاته الزوايا كل عام عدد ضخم من طلاب العلم الشرعي ومريدين من منطقة الساحل الإفريقي.³

انتبعت الجزائر إلى أهمية الدبلوماسية الدينية بمنطقة الساحل الإفريقي في حل النزاعات انطلاقا من تجربتها الداخلية في إطفاء نار الفتنة التي عانتها في العقود الأولى من استقلالها، ومنذ سنة 1999 حاولت الجزائر بعث البعد الإفريقي للصوفية الجزائرية، وأدركت أنه يتعين تعزيز امتدادها في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، وموازنة المشروع المغربي في استخدام الصوفية ضمن أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية، وأن يتم ذلك بالتسويق لطرح الإسلام المتسامح وثقافة العيش المشترك، ونبذ التطرف والعنف. وهو ما يعكس إدراك الجزائر أهمية البعد الديني في تشكيل نظام اقليمي أكثر استقرارا وايضا زيادة نفوذها في إفريقيا؛ وبالرغم من

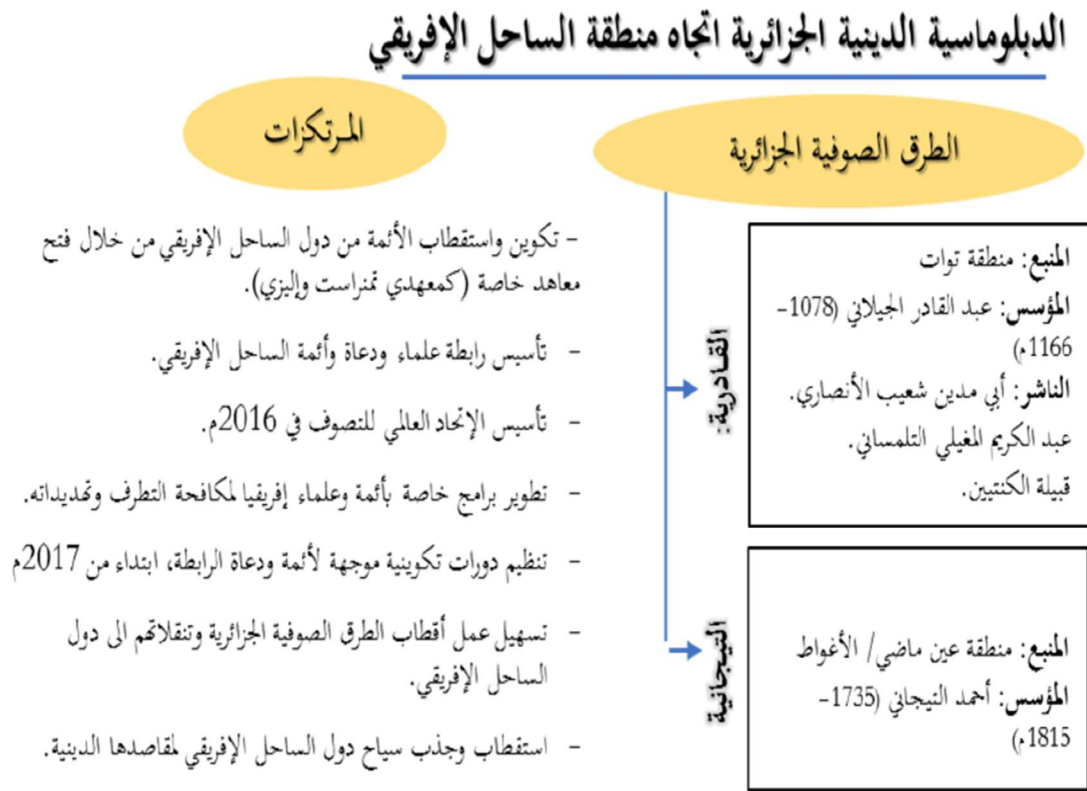
¹ عبد الكريم بليل، "الطرق الصوفية في الجزائر"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع.18 (2018): 90-92.

² بلعور حمزة، "أهمية الروابط الثقافية والدينية في تنمية شراكات استراتيجية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة غرداية، 2023): 243، 250، 251.

³ المرجع نفسه، 343.

كل موارد القوة الرمزية والروحية تلك التي تربط الجزائر بعمقها الإفريقي إلا أنها لم تُستغل بالشكل المرجو في تشكيل قوة ناعمة وبلورة سياسات أمنية تحقق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في القارة، عن طريق الربط بين الاعتقاد الديني والسلوك السياسي على نحو يحقق التكامل مع الأمن الوطني للدول الإفريقية.¹

الشكل رقم (08): الدبلوماسية الدينية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: بلعور حمزة (أطروحة دكتوراه) ص: 350.

ترتكز الدبلوماسية الدينية الجزائرية على نقل تجربتها باعتبارها نموذجاً يحتذى به لفض النزاعات وإخماد الفتن الداخلية؛ لذلك عمدت الجزائر إلى تكوين واستقطاب الأئمة من مختلف جنسيات دول الساحل الإفريقي في المعاهد الجزائرية، كما اعتمدت مقاربة ترمي إلى مواجهة التطرف والفكر التكفيري بالمنطقة، وذلك من خلال التوعية الدينية حيث عقد اجتماع يوم 29-01-2013 في العاصمة الجزائرية جمع مشايخ وعلماء وأئمة خمس دول من الساحل الإفريقي هي: الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا وبوركينا فاسو، تم الإعلان فيه عن تأسيس "رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل وظيفتها محاربة الغلو والتطرف الديني والإرهاب بكافة أشكاله ومصادره وإظهار سماحة الإسلام ورحمته ورفع الشبهات التي ألصقت به.²

¹ توري، بقدي، القوة الناعمة، 180.

² بلعور، 338.

ومنذ تأسيسها عام 2013 سطرت رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل* أهدافا تندرج في إطار المساهمة في مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة في المنطقة بوضع تصورات عملية وشاملة ترجمتها التوصيات (التي توجت الورشات الـ 14 المنظمة من قبلها إلى غاية 2024). فيما يلي أبرزها:

- شرح والدفاع عن المبادئ والقيم الحقيقية للإسلام، الذي يدين العنف واللا تسامح والتطرف والإرهاب.
- دعوى إلى إصدار فتوى تمنع دفع الفديات.
- التأكيد على ضرورة تفعيل دور المرأة في إفريقيا في مجال التوجيه الديني للتصدي للتطرف الديني.
- التأكيد على أهمية ترسيخ القيم الإسلامية النبيلة الداعية للتسامح.
- توصية علماء الدين إيلاء اهتماما خاصا بالشباب لتجنيبهم الوقوع في فخ الراديكالية والتطرف...

وقامت الرابطة بالتعاون مع المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، ومقرها في الجزائر، على تطوير برنامج تكويني خاص بأئمة ودعاة وعلماء إفريقيا، بهدف الحد من انتشار الإيديولوجيات المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الإيديولوجيات المتطرفة في المنطقة، وكذا مشاركة التجربة الجزائرية في مجال الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب مع الأشقاء الأفارقة.

وفي المؤتمر الدولي 26 فيفري 2023 م بوهان، شاركت الرابطة مع المجلس الإسلامي الأعلى وتم من خلاله بيان أن "مقاربة رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل تعتمد، علاوة على الجانب الديني، على التنمية في مختلف صورها للتكفل بانشغالات ساكنة القرى والمدن بدول الساحل لتحسين الإطار المعيشي لهم وبالشباب حتى لا ينجرون وراء الجماعات المتطرفة".¹

كما استطاعت الدولة الجزائرية في إطار دبلوماسيتها الدينية استقطاب عدة طرق صوفية عبر العالم الإسلامي، لمحاربة التطرف الديني والفكر التكفيري، وذلك من خلال تأسيس الاتحاد العالمي للتصوف واختيار الجزائر رئيسة له من قبل المشاركين، حيث تم انتخاب المرحوم الدكتور "عمر محمود شعلال" الذي كان رئيس الاتحاد الوطني للزوايا الجزائرية، رئيسا لهذه المنظمة الدينية العالمية. وقد حدث ذلك إثر تنظيم المؤتمر العالمي الأول للتصوف بمدينة مستغانم الجزائرية يوم 2 مايو 2016، حيث حضرها ممثلي الطرق الصوفية بالجزائر ومن أربعين بلدا إسلاميا، إضافة إلى ممثلي الجالية الإسلامية من عشرة بلدان. ومن بين وصايا المؤتمر الذي دامت أشغاله ثلاثة أيام، نذكر الآتي:

* تجدر الإشارة إلى أن رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل تضم 11 عضوا، يتشكلون من الأعضاء الثمانية دائمي العضوية في وحدة الدمج والاتصال لدول الساحل الإفريقي وهم (الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا وتشاد)، إضافة إلى الأعضاء المراقبين الثلاثة في الوحدة نفسها وهم: (غينيا والسينغال وكوت ديفوار).

¹ المرجع نفسه، 339-341.

- تأسيس أكاديمية التربية الصوفية؛
- تأسيس وإدارة موقع على شبكة الإنترنت ينشر الفكر الإسلامي الصحيح والتربية الروحية السليمة؛
- تكليف لجنة من الفقهاء المتخصصين بمراجعة الموروث في كل مجالات التصوف، وعرضه على ميزان الكتاب والسنة وتنقيته من شوائب ما يخالفها؛
- العمل على تصحيح المفاهيم والمحافظة على نقاء الفقه الصحيح وأصالته وتوجيه السلوك حتى يكون سلوكا يجسد القرآن قولاً وفعلاً وعلى هدي السنة النبوية.¹

الفرع الثاني: البعد الثقافي في سياسة الجزائر الإفريقية

إن البعد الثقافي في سياسة الجزائر الإفريقية ليس سلوكاً جديداً، بل عملت البلاد منذ الاستقلال على توطيد العلاقة مع الدول والشعوب الإفريقية عن طريق الثقافة، وبأدركت بتنظيم العديد من التظاهرات والمهرجانات الإفريقية، تمتلك الجزائر تراثاً ثقافياً غنياً ومُتنوعاً من المصادر الثقافية المادية والمعنوية، منها ما هو مُستغل والبعض الآخر غير مُستغل، تستطيع من خلاله دعم دبلوماسيتها الناعمة والتأثير في ربوع إفريقيا بما يخدم مصلحتها، كما أن الثقافة هي التي تفتح الباب للتعاون الاقتصادي، لذلك يجب أن تزور الثقافة الجزائرية البلدان الإفريقية ويُحسن الترويج لها، يملك المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ مثلاً رصيذاً ثرياً من الأرشيف السمعي والوثائقي، ويمكن الاستفادة منه للربط الثقافي مع شعوب القارة السمراء؛²

قامت وزارة الثقافة الجزائرية عبر هذا المركز بتطوير برامج تعاون ثقافي في إطار التعاون الدولي بين الجزائر والدول الصديقة ودول الجوار، ومن إنجازاتها في إطار الدبلوماسية الثقافية وحماية التراث المادي وغير المادي ما يأتي: وُضع ملف مشترك في اليونسكو للجزائر مع الدولة النيجيرية ودولة مالي وقد قُبل الملف بالفعل (بمبادرة وتنسيق جزائري)، يحتوي الملف طلب تسجيل آلة "الإمزاد" المشهورة بها قبائل الطوارق في الصحراء الكبرى كتراث ثقافي غير مادي للبشرية، وأيضاً وُضع ملف مغاربي حول الكسكس، فقد سُجل الكسكس في اليونسكو كموروث ثقافي غير مادي للبشرية؛ كما طلبت الجزائر من اليونسكو أن يكون مقر جديد لصون الموروث الثقافي اللامادي للقارة الإفريقية، وقد تحقق ذلك بفضل جهود بعثة الدبلوماسية الجزائرية لدى اليونسكو، وهو يشغّل تحت وصاية اليونسكو ووزارة الشؤون الثقافية والفنون الجزائرية.³

¹ المرجع نفسه، 342.

² توري، بقدي، القوة الناعمة، 182.

³ سليمان حاشي، "أهمية الدبلوماسية الثقافية ودورها في حماية التراث والترويج له قارياً ودولياً، الإذاعة الجزائرية"، 05-10-

2023، في: <https://bit.ly/3Wd4KGh>

وأيضاً يمكن للمركز الإقليمي بالجزائر لصون التراث الثقافي غير المادي في إفريقيا، والذي يعد السابع من نوعه على المستوى الدولي، أن يقوي سبل الربط الحضاري بين دول القارة الإفريقية والجزائر، فالمركز يهتم بتعزيز القدرات الوطنية من أجل تحديد وترقية وصون التراث الثقافي اللامادي على المستوى الإقليمي، وتنظيم أنشطة ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية لبلدان الإقليم في مجال تحديد وتعريف التراث غير المادي الموجود في أقاليمها وتوثيقه وإعادة حصره وصونه. ويُقيم المركز الإقليمي الثقافي تحت وصاية اليونسكو بالجزائر، ورشات تكوينية لخبراء القارة الإفريقية، مثلاً: في عام 2015 في إطار تظاهرات، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، أقيمت ورشة كبيرة لوزارات الثقافة التابعة لدول القارة الإفريقية، بعنوان "السياسات العمومية للبلدان لصون الموروث الثقافي والموروث الثقافي اللامادي"، اجتمع لمدة أسبوع خبراء وإطارات لوزارات القارة يمثلون 23 بلد إفريقي. وفي 2019: ورشة أخرى في العاصمة الجزائر، بعنوان "برامج صون الموروث الثقافي" جمعت الورشة 27 دولة إفريقية؛ وأيضاً في أبريل 2023: أقيمت ورشة في العاصمة، بعنوان "اتفاقية صون التراث الثقافي اللامادي" جمعت الورشة 44 دولة إفريقية لمدة أسبوع حظي فيها الخبراء المشاركين بتكوين وكتلت الاتفاقية بنجاح لفائدة صون الموروث الثقافي الإفريقي.¹

كما لم تدخر الجزائر جهداً في المساهمة في تطوير التعليم والتكوين والتدريب في القارة، واستقبال الطلبة من مختلف الدول الإفريقية في مؤسساتها التعليمية.* وخلال المؤتمر القاري حول التعليم والشباب وقابلية التوظيف 2024 الذي عُقد في موريتانيا، أبرزت الجزائر الوفية لانتماها وعمقها الإفريقي على لسان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون* تمسكها بالمبادئ والمثل التي يقوم عليها الاتحاد الإفريقي وجددت بقناعة وبلا كلل، في بذل الجهود تلو الجهود مع رواد العمل الإفريقي الجماعي من أجل إفريقيا موحدة، مستقرة وأمنة، متطلعة إلى الاندماج والتكامل؛ وقال الرئيس تبون: إن الجزائر ستوفر سنوياً 2500 منحة دراسية، منها 2000 مخصصة للتعليم العالي و500 للتكوين المهني. وستضاف هذه المنح إلى نحو 5998 طالب إفريقي يدرسون ذلك الحين في الجزائر، ومنذ استقلالها استفاد من المنحة "أكثر من 65 ألف طالب إفريقي شاب في مختلف المجالات".²

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، إصدار مرسوم يحدد مهام وتنظيم المركز الإقليمي بالجزائر لصون التراث الثقافي غير المادي في إفريقيا. جويلية 2020، في: <https://bit.ly/3xXHgKc>.

* أنظر (روبورتاج | الطلبة الدوليون بالجزائر.. جسور أكاديمية): <https://bit.ly/4olmMRF>.

* أنظر، خطاب رئيس الجمهورية: <https://www.youtube.com/watch?v=rAMk0YwMrso>.

² السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، "خطاب بمناسبة المؤتمر القاري حول التعليم والشباب وقابلية التوظيف"، مجلة الجيش، 2025، 19.

ويُعتبر هذا الإعلان مساهمة في تطوير الكفاءات العلمية الإفريقية، إلى جانب كونه امتدادًا لقوة الجزائر الناعمة في القارة الإفريقية والتي تهدف إلى خدمة مسار تعزيز التضامن الإفريقي الذي سطرته القيادة العليا للبلاد.

في ذات السياق، قالت الدكتورة هناء سعادة، أستاذة بجامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، لصحيفة University World News إن برنامج المنح الدراسية يعكس التزام الجزائر بالتضامن الإقليمي وتنمية الموارد البشرية، وأضافت: “الجزائر تعمل بنشاط على تعزيز التبادل التعليمي والثقافي بما يتماشى مع سياستها الخارجية. ويظهر ذلك جليًا في إنجازها المرموق في تصنيف Times Higher Education Arab University Rankings 2024، حيث تم إدراج 37 مؤسسة جامعية جزائرية، ما منح الجزائر المرتبة الثالثة عربيًا ومكانة ريادية في إفريقيا، مما عزز موقعها القيادي في منطقة المغرب العربي”؛ ومن جانبه، أكد الباحث سلام توري بجامعة الجزائر 3، لنفس الصحيفة (University World News)، أن هذه المبادرة “تهدف إلى تنشئة جيل جديد من القادة القادرين على بناء إفريقيا التي يطمح إليها جميع الأفارقة، وهي تعكس التزام الجزائر الثابت بتعزيز التعاون والتضامن القاريين، وتقوية روابطها مع الدول الإفريقية”، ويرى الباحث توري، أن “هذه المبادرة الجزائرية يمكن اعتبارها تجسيدًا فعليًا لدبلوماسية المعرفة أو لممارسة استراتيجية للقوة الناعمة”¹.

وينحدر الطلبة الأفارقة في الجامعات الجزائرية من جنسيات مختلفة مثل مالي والنيجر، مدغشقر وجزر القمر الكونغو، والسينغال، وإفريقيا الوسطى، تنزانيا، مالاوي. والملاحظ أنّ هؤلاء الطلبة يحظون بنفس الاهتمام الموجه للجزائريين، إذ ينالون منحة جامعية للدراسة على نفقة الدولة، ويقيمون في إقامات مختلطة مثلهم مثل الطلبة الجزائريين دون تمييز. وفي سنة 2022 أكد مدير التعاون والتبادل الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر صحراوي، أن الجزائر استقبلت طلبة من 62 جنسية، منذ 1962، حيث تم تسجيل حينها ما يفوق 63000 طالب قادم إلى الجزائر من بلدان عربية أي بنسبة 55%، تتقدمها فلسطين، الصحراء الغربية، موريتانيا، الأردن واليمن، فيما بلغت نسبة الطلبة الأفارقة المقيمين بالجزائر 45% قدموا من مالي، النيجر وبوركينا فاسو.²

¹ Wagdy Sawahel, “Algeria to Offer 2,500 Scholarships to Students from Africa,” University World News, December 17, 2024, <https://bit.ly/3WyYFCS>.

² توري، بقدي، القوة الناعمة، 185.

ووفقاً لدراسة أجريت عام 2024 حول الطلاب الدوليين في العالم العربي، احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد تونس، تلتها الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والسعودية من حيث عدد الطلاب الأجانب المسجلين في مؤسساتها التعليمية.¹

تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من الجهود الحثيثة والمتواصلة للتضامن الجزائري مع شعوب القارة الأفريقية فيما يخص المنح وتكوين الطلبة الافارقة في الجامعات والمعاهد الجزائرية إلا أنها ليست بالجديدة فهي عادة تضامنية قديمة منذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، فآنذاك كانت الجزائر تُقدّم نفسها كـ "عاصمة الثورات الإفريقية"، ومركز لتكوين الكوادر التي ستبني الدول بعد الاستقلال، واعتبر بومدين الذي تبني مبدأ التضامن الإفريقي كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية، أن تحرير إفريقيا لا يكون سياسياً فقط، بل أيضاً عبر تحرير العقول وتمكين الأجيال الإفريقية من التعليم والتكوين العلمي.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا: خيار استراتيجي للدولة الجزائرية

تكتسي الدبلوماسية الاقتصادية أهمية بالغة في سياسة الجزائر الإفريقية لما لها من دور فعال في تعزيز الأمن الإفريقي، وبما أن القوة الناعمة في سياق الاقتصاد تشير إلى قدرة الدولة على التأثير على الآخرين من خلال قوتها الاقتصادية. تستطيع الجزائر استخدام قوتها الاقتصادية كوسيلة للجذب الناعم من خلال وسائل مختلفة مثل: التجارة والاستثمار، أو تقديم المساعدات الاقتصادية، ولعل ما يساعد الجزائر في ذلك التأثير الناعم، وبدرجة كبيرة هو وفرة الموارد البشرية والطبيعية في البلاد وأيضاً احتياطاتها النفطية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في شمال أفريقيا، مع قربها من أوروبا والشرق الأوسط، وكونها بوابة لشمال القارة الإفريقية، وعليه إذا استطاعت الجزائر أن تدعم اقتصادها وتحقق الرفاهية لشعبها، وتحقق أمنها الاقتصادي سوف تكون أكثر جاذبية للدول الإفريقية، وتجعلها تتطلع أن تحذو حذوها، وبالطبع تسهل تمرير برامجها التنموية والسياسية في إفريقيا.²

كما أن الهاجس الأمني الذي تعيشه القارة الإفريقية وتتقاسمه الجزائر معها، أصبح مرتبطاً بمشاكل قارية داخلية أكثر منه بمشاكل النظام الدولي، وبذلك أصبحت مشاكل التخلف الاقتصادي، وتدني مستويات التنمية، واتساع مساحات الفقر، في صلب الاهتمامات القارية للدبلوماسية الجزائرية على اعتبار أن مكافحة هذه التحديات يعتبر حلاً دائماً لمشاكل الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية؛

وفي هذا الإطار، تُعبر "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا - NEPAD"، عن بداية التحول في سياسة الجزائر الإفريقية، من حيث الأهداف المرجوة من هذه المبادرة، فدبلوماسية الجزائر في هذا المجال لم تكن تتوخى

¹ Sawahel, "Algeria to Offer 2,500 Scholarships.

² توري، بقدي، القوة الناعمة، 189.

من هذه الشراكة تحقيق أهداف اقتصادية قارية في حد ذاتها، بل رافعت لصالح هذه الشراكة من منطق أنها استراتيجية استباقية لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة.¹

وسواء بالنسبة للقارة الإفريقية عموماً، أو الجوار الجغرافي القريب الممثل في الساحل الإفريقي ومنطقة المغرب الكبير (منطقة شمال إفريقيا)، تبقى قناعة الجزائر راسخة بأن الحل الأمثل لمكافحة التهديدات الأمنية المتزايدة قارياً، يكمن في تطوير الاستراتيجيات التنموية الوطنية والقارية، كاستراتيجية استباقية لتجفيف منابع الإرهاب والجريمة العابرة للحدود التي لا يختلف اثنان على أنها تتخذ من المناطق الفقيرة محضناً لها، وتبرز القناعة الجزائرية بثنائية الأمن والتنمية، في أغلب الخطابات التي تمثل الجزائر قارياً والتي تروّج لهذه المبادرة.²

وتعتبر هذه المبادرة ذات طابع استراتيجي في سياسة الجزائر الإفريقية، فعلاوة على اهتماماتها التنموية، تعتبر خطة متكاملة للتحديات الإفريقية في الألفية الجديدة، فهي تهتم بالأبعاد الاقتصادية التنموية بالنظر إلى الارتباطات الوثيقة بين الأمن والتنمية، وتهتم بالتطوير السياسي والحكم الرشيد بالنظر إلى الارتباطات الوثيقة بين هذين المتغيرين والأمن والتنمية على حد سواء، وتهتم بحل النزاعات الداخلية بالنظر إلى عدم إمكانية التقدم في أي مخطط تنموي في غياب الأمن والاستقرار. وفي هذا الإطار تمثل هذه المبادرة أحد وسائل الدبلوماسية القارية للجزائر، وتقع في قلب عقيدة ثنائية الأمن والتنمية التي تدافع عنها.³

فضلاً عن ذلك، وفي إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NIPAD) تم الإطلاق الرسمي لمنطقة التبادل الحر (زلاك) خلال القمة الاستثنائية التي تم عقدها سنة 2018 في كيغالي برواندا كخطوة مهمة نحو تحقيق الاندماج الاقتصادي، وتشمل منطقة التبادل الحر السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) ومجموعة شرق إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واتحاد المغرب العربي، تجمع دول الساحل والصحراء، شرط أن تكون البضائع المتبادلة منتجة داخل إفريقيا، ويجب أن تصل مستويات النمو إلى الانسجام لأنه لا يجب أن تكون هذه المنطقة على حساب بلدان لها أسواق كبيرة.⁴

¹ بوالروايح إسماعيل، "السياسة الإفريقية للجزائر: دراسة في التحول من المحددات الايديولوجية إلى المحددات الأمنية" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018): 240-41.

² المرجع نفسه، 241.

³ المرجع نفسه، 244.

⁴ وهيبة دالع، "دور الجزائر في تنمية منطقة الساحل الإفريقي (2010-2020)"، "السياسة العالمية"، م.8، ع.1، (2024): 369.

وفي سياق ذي صلة، أصبحت الجزائر، منذ نوفمبر 2023، "عضواً كاملاً العضوية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، وذلك بعد مصادقتها على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء هذه المنطقة في سنة 2021، مما يجسد التزامها العميق بتعزيز التكامل الاقتصادي القاري والتنمية المشتركة في إفريقيا.¹

من جهة نقدية، وبالنظر إلى أن الوحدات في النسق الدولي هي مرتبطة مع بعضها البعض اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، يتحدد مستوى الترابط بين هذه الوحدات من خلال معرفة حجم المعاملات بين الفاعلين الرئيسيين، ومن بين خصائص هذا الترابط الدولي و/أو الإقليمي نجد زيادة وتنوع قضايا السياسة الخارجية، وهو ما يدفعنا للتدقيق في حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية؛

تشير الأرقام الرسمية في 2017 إلى أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية كان يبلغ 3 ملايين دولار (1,6 مليار صادرات و1,4 واردات) وأن 96% من هذه المبادلات يتم مع خمس دول إفريقية فقط! فيما لا تمثل المنتجات خارج المحروقات إلا 12% (206 مليون دولار) من الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا. هذا يعني أن التجارة الجزائرية مع إفريقيا على درجة عالية من الاستقطاب الجغرافي، وبالتالي فالحديث عن مبادلات جزائرية-إفريقية حينها يكون مجازاً.²

غير أنه في عام 2023، بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية 4.6 مليارات دولار، وهو ما يمثل نمواً يفوق 18% مقارنة بالعام الذي يسبقه، وذلك وفقاً للبيانات الرسمية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجيكس" (سابقاً) وبالتفصيل، صدرت الجزائر ما قيمته 2.7 مليار دولار، مقابل واردات بلغت 1.87 مليار دولار؛ وبذلك يكون قد سجل حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية ارتفاعاً بنسبة 38% مقارنة بسنة 2021، وبنسبة 88% مقارنة بسنة 2020، غير أن هذه الأرقام لا تزال "دون التطلعات"، بالنظر إلى الإمكانيات التصديرية المتوفرة، لاسيما وأن القارة الإفريقية توفر آفاقاً واعدة في مجال نمو المبادلات التجارية والاستثمارات، وبخصوص الصادرات خارج المحروقات، فقد بلغت نحو 704.89 مليون دولار، وشملت منتجات متنوعة مثل: الإسمنت، السكر، القضبان الحديدية، الأسمدة، الورق، التمور، الزجاج، والقرميد.³

¹ أ. جنادي، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: الجزائر تلتزم بتجسيد مبادئ الحكم الراشد، مجلة الجيش، ع.739، 2025، 39.

² بن عنتر، "البعد الإفريقي للأمن الجزائري"، 46.

³ "COMMERCE ALGÉRO-AFRICAINE Un Volume d'échanges de 4,6 Milliards de Dollars," *Crésus Quotidien national*, Octobre 30, 2024, 1681 Edition, sec. ÉCONOMIE.

لقد أدركت الجزائر متأخرة أهمية الحضور الاقتصادي في القارة الإفريقية؛ وأظهرت بعض من قضايا القارة السياسة والأمنية كقضية الصحراء الغربية- أن أدوات النفوذ التقليدية التي تملكها الجزائر خاصة الأمنية منها والدبلوماسية، فضلا عن الرمزية التاريخية لم تعد كافية لتحقيق المصالح الوطنية في القارة؛

ففي مارس 2013 أقدمت الجزائر على إلغاء مديونية تقدر بـ 902 مليون دولار لـ 14 بلد عضو في الاتحاد الإفريقي،* فيما وصفها عمار بلاني الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية آنذاك في بيان له بأنها: "هذه الالتفاتة الملموسة تدخل ضمن إطار التعاون الإفريقي، وهي تعبر عن الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية في الاضطلاع كليا بالتزامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة".¹

وسعيًا منها لتحسين علاقاتها بعدد الدول الإفريقية خاصة المجاورة لها؛ قامت الجزائر بتقديم 10 ملايين دولار منحةً لمالي في 2011م؛ للمساهمة في تنمية شمالها، كما قدمت 100 مليون دولار مساعدات لتونس عقب سقوط نظام بن علي؛ وفي إطار مسعاها التواجد في صلب القضايا الإفريقية دعمت الجزائر المسار التفاوضي في الحفاظ على المناخ على أساس الوثيقة الوزارية المعتمدة بمدينة الجزائر في نوفمبر 2008م، والمصادق عليها من قبل قمة رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2009، وهي الوثيقة التي تشكل الأسس التي يقوم عليها التوافق الإفريقي حول مسألة التغيرات المناخية، وإن هذه الرؤية تعكس وعيًا متزايدًا بأن تصدي الجزائر بجهودها ودعمها المالي لظواهر التصحر خاصة، كفيلة بأن تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأفارقة، وتنتيهم عن الهجرة، التي هي أساسا نتيجة عدم قدرتهم على ممارسة الأنشطة الزراعية في بلدانهم بسبب قسوة المناخ والجفاف الشديد، ويمكن الاستدلال بالاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التصحر، حيث يستلهم أصحاب مبادرة الجدار الإفريقي الأخضر الكبير من التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التصحر، خاصة المشروع القديم المتعلق بالسد الأخضر من أجل تجاوز الصعاب واستدراك الأخطاء.²

غير أن رغبة الجزائر في استخدام الوسائل الاقتصادية في سياستها الإفريقية لم تأت فقط متأخرة، ولكنها جاءت أيضا مرتبطة بأزمة التنمية الداخلية بسبب انخفاض أسعار النفط، الذي جعل الحكومة تقتنع بضرورة تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات.³

في الحقيقة، أرى بأن استخدام الوسائل الاقتصادية في سياسة الجزائر الإفريقية مرهون بشكل كبير بنجاح تنويع الاقتصاد وبناء نموذج اقتصادي جذاب، إذن هو مرهون بالتشبع الداخلي الذي سيؤدي للتوسع خارجيًا

* ارجع للصفحتين رقم 113-114.

¹ زغوني. رابح، "الجزائر والعمق الاستراتيجي الإفريقي: ضرورات التكيف في عالم متغير"، *دبلوماسية*، (2022): 40.

² توري، بقدي، القوة الناعمة، 184.

³ زغوني، 40.

(ناحية افريقيا) ومن خلال توفر مداخل مستقرة واستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر، يمكن أن تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمن الإقليمي بشكل كبير جداً، ناهيك عن توفر المداخل الموجهة للتضامن الإنساني الإفريقي، وأيضاً تلك المخصصة للتعاون والتكامل الإفريقي في مواجهة التحديات المشتركة.

وعلى الرغم من نهج الجزائر الاقتصادي الحذر والمتدرج في مسألة الانفتاح على السوق والاستثمار الخارجي، في السنوات السابقة (في فترة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة)، الذي جعل حضورها الاقتصادي في إفريقيا ضعيفاً مقارنة بدول إفريقية كبرى أو حتى من خارج القارة، تسعى الجزائر في السنوات القليلة الماضية، بثقلها الاقتصادي وديناميكيته التنموية، تكريس موقعها كفاعل أساسي في مسار التنمية والاندماج الإفريقي، باحتضانها عديد المعارض المرتبطة بالتنمية المستدامة إفريقياً، والتي شكلت في مجملها مواعيد هامة تجسد التزام الجزائر وسعيها الحثيث لترسيخ روح التضامن وتعزيز التكامل بين البلدان الإفريقية، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول القارة وشعوبها، ومن بين أبرز تلك المعارض نذكر ما يأتي:

- منتدى الاستثمار والتجارة في أفريقيا AFIC11، 10-11 مايو 2025: بمشاركة نحو 1000 اقتصادي ومستثمر وخبير من 43 دولة من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، إضافة إلى 200 جهة عارضة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ويهدف الملتقى الذي جاء تحت عنوان "التكامل والازدهار الإفريقي" إلى توفير الظروف الملائمة لجمع المستثمرين والمؤسسات المالية والخبراء وصناع القرار الدوليين، لمناقشة سبل تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي، وتطوير قطاعات الزراعة، والصناعة، والطاقة، والتحول الرقمي.¹

كما سلّط المشاركون في منتدى AFIC11، الضوء على مساهمة البنكين الجزائريين الناشطين في موريتانيا والسنغال، باعتبارهما ورقة رابحة لتعزيز الاندماج الاقتصادي في القارة الإفريقية، مؤكدين في ذات السياق على الديناميكية الجديدة التي تشهدها الشراكة والتعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول القارة في مختلف القطاعات.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج النسخة الأولى من منتدى AFIC تضمن سلسلة من الفعاليات، من بينها مؤتمرات وورشات عمل نظّمت حضورياً وافترضياً، إلى جانب صالون اقتصادي أقيم بهذه المناسبة. وغطى الصالون، الذي شاركت فيه شركات وطنية وأجنبية، مجالات التصدير، والتجارة، والزراعة، والصناعات

¹ "انطلاق ملتقى أفريقيا للاستثمار والتجارة بالجزائر"، الجزيرة نت، في: <https://bit.ly/494Maqd> ، يوم: 12-05-2025.

الغذائية، والسياحة، والخدمات، والتكنولوجيا، والتحول الرقمي، والطاقة والطاقات المتجددة، فضلاً عن البناء، والأشغال العمومية، والصناعة الصيدلانية، والاستثمار، والمالية، والنقل، والبيئة.¹

- إضافة إلى معرض الجزائر الدولي الطبعة الـ 56 (FIA) في شهر يونيو 2025، من 23 إلى 28.

والذي أُعتبر منصة استراتيجية لعرض القدرات الإنتاجية الوطنية وتعزيز الاستثمارات والتبادلات الاقتصادية بين الشركات الجزائرية والدولية. كما يوفر فرصاً متميزة لعقد شراكات جديدة عبر ورشات عمل تفاعلية واجتماعات ثنائية (B2B)، بما يساهم في تطوير العلاقات التجارية واستكشاف آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي.² والملاحظ تزايد حضور الدول الإفريقية في معرض الجزائر الدولي في السنوات الأخيرة مع تعزيز التوجه الجزائري نحو العمق الإفريقي.

- المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة،

يحظى دعم البحث والابتكار بعناية خاصة سمحت بإنشاء نظام بيئي محفز مكن في فترة وجيزة من خلق أكثر من 3300 مؤسسة ناشئة وتعرف هذه الحركية زخماً متصاعداً بفضل مختلف اليات التمويل والمراقبة والحزمة من التحفيزات الجبائية والغير الجبائية الموجهة لترقية الاستثمار والابتكار فضلاً عن المبادرة بإرساء ديناميكية قارية عبر المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة الذي تحتضنه الجزائر سنوياً، والذي صار منصة قارية لتبادل الخبرات وتوحيد الجهود لدعم الابتكار.³

وعلى مدار ثلاثة أيام من فعاليات الطبعة الثالثة لهذا المؤتمر (من 5-7 ديسمبر 2025)، بحث المشاركون الفرص والتحديات التي تواجه تطوير الذكاء الاصطناعي في القارة الإفريقية، وعرفت هذه الطبعة الثالثة للمؤتمر مشاركة وزراء ومسؤولين في مجال الابتكار والمؤسسات الناشئة من الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي، إلى جانب أزيد من 500 شركة ناشئة ومستثمرين وخبراء من مختلف أرجاء القارة، وفي اختتام المؤتمر، دعا إعلان الجزائر الوزاري حول تطوير المؤسسات الناشئة والذكاء الاصطناعي في إفريقيا" الوزراء

¹ Sirine R, "Ouverture de deux banques algériennes en Mauritanie et au Sénégal," Les Enjeux Eco, May 12, 2025, <https://bit.ly/3ZHYfML>.

² سفارة الجزائر ببكين، "الطبعة الـ 56 لمعرض الجزائر الدولي"، وزارة الشؤون الخارجية، في: <https://bit.ly/3WGyudy>.

³ فيديو / الوزير الأول الجزائري يشرف على افتتاح اليوم الوطني في المعرض العالمي اكسبو- أوساكا 2025، عرض من طرف، قناة الجزائر الدولية -AL24news، الجزائر، 2025، 10:39، <https://bit.ly/4n821b4>.

الأفارقة إلى اعتماد سياسات قارية موحدة للذكاء الاصطناعي من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في هذا المجال مع توفير إطار تنظيمي ملائم.¹

وخلال القمة الوزارية الإفريقية للمؤسسات الناشئة المنعقدة ضمن فعاليات الطبعة الثالثة للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة، أبرز وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة السيد نور الدين واضح، أنه تم التطرق إلى محورين بارزين، الأول خص مخطط عمل الأمانة العامة للمؤتمر والذي يمتد من سنة 2025 إلى غاية 2063، فيما شهد الثاني مناقشة ورقة طريق عملية تواكب الاستراتيجية الإفريقية للذكاء الاصطناعي لخلق الثروة في إفريقيا طالما أن الأمر لا يتعلق "فقط بأداة تقنية متقدمة، بل بضرورة استراتيجية لوضع إفريقيا في موقع متميز ضمن الاقتصاد العالمي الجديد".²

من جانبه، أكد نائب وزير التكنولوجيا والابتكار لإثيوبيا ضيفة شرف هذه الطبعة، السيد باييسا بادادا، أن "هذا المؤتمر القاري عكس طموحات إفريقيا في مجال الابتكار والتحول الرقمي"، بدوره أوضح وزير التكنولوجيا والاتصال التونسي، السيد سفيان هميسي، أن "هناك تطابق في وجهات النظر بين الجزائر وتونس في كيفية تطوير الشركات الناشئة ودعم استعمالات الذكاء الاصطناعي في مختلف الميادين"، فيما أوضح وزير الشؤون الاقتصادية والمالية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السيد محمد مولود محمد فاضل أهمية مشاركة بلاده في الديناميكية الإفريقية الحاصلة من أجل التحرر التكنولوجي والانعتاق المعرفي"، كما شدد وزير البريد والاتصال والاقتصاد الرقمي لجمهورية الكونغو، السيد ليون جاست إومبو على أهمية توحيد الجهود الإفريقية من أجل تطوير المقاولاتية ودعم الشباب المبتكر لتطور القارة مع تأكيده على أهمية خلق سوق موحدة في هذا المجال.³

في سياق ذي صلة، وحسبما أفاد به، بيان لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، فازت الجزائر مؤخرا بجائزة "بطل السياسات الريادية"، التي تمنح لقادة السياسات الحكومية الذين أظهروا تأثيرا بارزا في إزالة العقبات أمام ريادة الأعمال وتعزيز بيئة الابتكار، وذلك في إطار المنتدى العالمي لريادة الأعمال، الذي تحتضنه إنديانا بالولايات المتحدة، يضيف البيان الذي لفت إلى إشادة المنتدى بمجهودات الجزائر في تعزيز سياسات تحفز على تأسيس ونمو الشركات الناشئة، مما يسهل استثمارات جديدة ويساهم

¹ "اختتام فعاليات الطبعة الثالثة للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة"، *الإذاعة الجزائرية*، في: <https://bit.ly/3L9sYh0>، يوم: 2024-06-12.

² المؤتمر الإفريقي الثالث للمؤسسات الناشئة: الجزائر تدعم ريادة الأعمال والابتكار، *مجلة الجيش*، ع. 739، 2025، 34.

³ المرجع نفسه، 34.

في تطوير الاقتصاد الوطني؛ ويعتبر هذا التتويج اعترافاً دولياً بالتزام الجزائر بدعم رواد الأعمال والشباب، وبناء اقتصاد معرفي مستدام يقوم على الابتكار وريادة الأعمال.¹

- ملتقى التجارة البينية ITAF 2025

يُعَدّ معرض التجارة البينية الإفريقية (IATF)، الذي تنظمه البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC) وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، منصة رائدة وقد أُنشئ المعرض من أجل جمع المشترين والبائعين والمستثمرين والحكومات معاً لاغتنام الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، يُتيح المعرض فضاءً فريداً أمام الشركات الإفريقية لعرض السلع والخدمات، والمشاركة في تبادلات الأعمال بين الشركات (B2B) وبين الشركات والحكومات (B2G)، واستكشاف روابط السوق الإفريقية الداخلية؛ ومنذ انطلاقه، أصبح معرض التجارة البينية الإفريقية السوق الإفريقية الأولى للتجارة والاستثمار، حيث شهد تطوراً متزايداً عبر نسخته المختلفة.²

وقد اختتمت فعاليات النسخة الرابعة من معرض التجارة البينية الإفريقية (IATF 2025)، الذي استضافته الجزائر العاصمة، يوم 10 سبتمبر 2025، بنجاح باهر، حيث تم تسجيل صفقات تجارية واستثمارية بلغت قيمتها 48.3 مليار دولار أمريكي خلال هذا الحدث القاري الذي استمر أسبوعاً كاملاً من 04 إلى 10 سبتمبر؛ وقد استقطب المعرض أكثر من 112 ألف زائر (حضورياً وافتراضياً) من 132 دولة، إضافة إلى 958 مشترياً.³

شهد الحدث حواراً رفيع المستوى على شكل قمة، جمع 14 رئيس دولة وحكومة، و06 ممثلين حكوميين، و41 وزيراً ونائب وزير، وقد رحّب الرئيس تبون بالمشاركين في الجزائر، مشيراً إلى ضرورة تعزيز التجارة الإفريقية البينية عبر معرض IATF كأداة محفزة، معبراً عن أسفه إزاء ضعف حصة إفريقيا في التجارة العالمية (أقل من 3%) رغم امتلاكها 30% من الموارد الطبيعية العالمية، ودعا الدول الأعضاء إلى معالجة تحديات البنية التحتية في القارة، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كعامل تحوّل، وحثّ

¹ المركز الدولي للصحافة، "المنتدى العالمي لريادة الأعمال بإنديانا: الجزائر تتوج بجائزة بطل السياسات الريادية لتعزيز بيئة الابتكار، في: <https://bit.ly/3W6v9EA> ، يوم: 2025-06-05.

² African Union, "Intra-African Trade Fair (IATF) 2025," September 4, 2025, <https://bit.ly/48ypHlk>.

³ African Union, "AU Showcases Youth Innovation and 'Made in Africa' Products from African Women in Processing as IATF2025 Concludes with \$48.3 Billion in Trade Deals," September 16, 2025, <https://bit.ly/3J1JyPq>.

القطاعين العام والخاص على الاستثمار في السكك الحديدية، والألياف البصرية، وخطوط النقل الجوي، وإصلاح النظام المالي العالمي.¹

وفي كلمتها خلال المعرض، دعت نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي السيدة سلمة حدادي القادة الأفارقة إلى رفع مستوى التجارة البينية الإفريقية، التي لا تزال لا تتجاوز 15% من إجمالي التجارة الإفريقية، وشددت على ضرورة إصلاح قواعد التجارة الدولية بما يسمح بإفساح المجال أمام السياسات الصناعية الإفريقية، والعمل على توحيد اللوائح والمعايير وأنظمة الدفع، وتعميق التكامل الإقليمي، وتعزيز تمكين النساء والشباب بوصفهم محركين أساسيين للتجارة والتصنيع في القارة؛ كما أكدت على الدور المحوري للمعرض في تعزيز الابتكار والقيمة المضافة والتصنيع لتمكين إفريقيا من تجاوز مرحلة تصدير المواد الخام فقط.²

وفي كلمته خلال حفل الاختتام، أكد الرئيس النيجيري الأسبق ورئيس المجلس الاستشاري لـ IATF2025 ، أولوسيفون أوباسانجو، أن المعرض تجاوز كل التوقعات والأهداف المحددة، معرباً عن "إحساس بالإنجاز والرضا" إزاء نتائجه، وأشار إلى أن النجاح الكبير يعود إلى التبادلات الديناميكية والشراكات الحيوية التي ميّزت المعرض، مؤكداً أن IATF2025 كان أكثر من مجرد معرض تجاري، بل تجسيداً لطموح إفريقيا نحو تكامل وازدهار مشتركين.³

وقد برزت الجزائر كخيار طبيعي لاستضافة IATF2025 بفضل سلاسلها الصناعية المتكاملة واقتصادها المتنوع وموقعها الاستراتيجي، مسجلة 11.4 مليار دولار من إجمالي العقود الموقعة، أي ما يعادل 23.6% من إجمالي الصفقات، مع التزامات إضافية قيد التوقيع بقيمة 11.6 مليار دولار لصالح الشركات الجزائرية، كما استفادت الشركات الجزائرية من الحدث لعرض منتجاتها واستقطاب الاستثمارات وإقامة شراكات طويلة الأمد مع نظرائها الأفارقة دعماً لتطبيق منطقة التجارة الحرة القارية، وساهم الإقبال الكبير للزوار في تعزيز صورة الجزائر على الصعيد الإفريقي والدولي، ورفع مكانتها كمركز تجاري إفريقي، كما شهدت قطاعات السياحة والضيافة والنقل واللوجستيك انتعاشاً ملحوظاً بفضل زيادة الطلب على الفنادق وشركات النقل والمنظمين السياحيين.⁴

بشكل عام، تُعبّر هذه الفعاليات في مجملها عن إرادة الجزائر في غزو الأسواق الخارجية، وفي المقابل، تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية" نحو الجزائر، ومن خلال هذا الجهد الحثيث، تساهم الجزائر التي تعد ثالث أكبر اقتصاد إفريقي، بفعالية في تسريع وتيرة الاندماج التجاري والاقتصادي للقارة، وذلك بفضل ما

¹ Ibid.

² Ibid.

³ AFREXIMBANK, "IATF2025 Ends on High Note with Record \$48.3 Billion in Deals Signed by Participants," *African Export-Import Bank*, September 11, 2025, <https://bit.ly/46TYsjN>.

⁴ Ibid.

تتوفر عليه من مؤهلات تنافسية وإمكانات اقتصادية، فضلا عن موقعها الاستراتيجي، الذي يجعلها بوابة نحو أوروبا، فيما يمنحها عمقها الإفريقي منفذا مميزا إلى أسواق القارة، ما يجعلها محرك أساسي للتنمية في إفريقيا، هذا ولأجل تدارك تأخرها الاقتصادي، يبدو أن الجزائر قد فكرت فعلا في وضع القواعد الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها عبر عدة خطوات ومشاريع اقتصادية.

بحيث جعلت الجزائر من التنمية المستدامة والتضامن الدولي ركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية، وهو ما تجسد بالفعل من خلال مساهمتها المستمرة في دعم جهود التنمية في القارة الإفريقية في مختلف الأطر التعاونية الثنائية ومتعددة الأطراف، فضلا عن انخراطها التام في تجسيد التكامل القاري عبر العديد من المشاريع ذات الطبيعة الاندماجية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجزائر حاليا من خلال الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ALDEC، على المساهمة في دعم البنية التحتية، الصحة، التعليم، والطاقة وغيرها من المشاريع التنموية في العديد من الدول الإفريقية، التي خصصت لها ما لا يقل عن مليار دولار أمريكي.¹

ويجدر هنا التذكير بإطلاق مشاريع مُهيكلّة كبرى ذات بُعدٍ قاري بما في ذلك في قطاع البنية التحتية، أذكر منها على الخصوص:

- مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط بين سِتِّ دُولٍ إفريقيّةٍ وَيَرْمِي إلى فَكِّ العُزلة عن دُولِ السَّاحِلِ الشَّقِيّةِ للجزائر، لا سيما في سياقٍ مَساعي تَحويلِهِ إلى رِواقٍ اقتصاديٍّ بامتياز؛
- مشروع الطريق الرّابِط بين مَدِينَةِ تندوف في الجزائر ومَدِينَةِ الزَّوِيرَات في موريتانيا، والذي سَيَكُونُ هَمزةً وَصلٍ بينَ مِنطَقَةِ المغرب العربيّ وَمِنطَقَةِ غَرْبِ إفريقيا؛
- مشروع شبكة الألياف البصريّة المَحوريّة les fibre optiques* العابرة للصحراء الذي يطمحُ إلى تطوير الاقتصاد الرّقميّ الإقليميّ في مِنطَقَةِ السَّاحِلِ؛
- مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الرّابِط بين نيجيريا والنّيجر والجزائر وُصولاً إلى أوروبا؛

¹ الشعب أونلاين، "كلمة رئيس الجمهورية في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بإشبيلية"، الشعب أونلاين، في: <https://bit.ly/47mLdZ7> ، 2025-07-01.

* أنظر: *L'Algérie Accélère Les Échanges et La Numérisation à Travers Le Sahara*, euronews, <https://bit.ly/476aoxU>.

- مشروع تطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية عبر كافة التراب الوطني وهو المشروع الذي باشرته الجزائر وبالأخص نحو ولايات الجنوب، أين يُمكن لهذه الشبكة أن تمتد إلى دول الجوار وفق نفس المنظور الاندماجي للطريق العابر للصحراء.¹

إضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى فتح البنوك وخطوط النقل الجوية والبحرية (اللوجستيك) للتجارة وتنقل الأفراد والبضائع، على سبيل المثال تم مؤخرا إطلاق خط جديد بين الجزائر العاصمة ونجامينا (التشاد) مروراً بدوالا (الكاميرون) ابتداء من 21 أكتوبر 2025، وذلك من أجل تعزيز الربط الجوي بين الجزائر وبلدان القارة الإفريقية، وتدعيم أواصر التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي مع جمهورية التشاد الشقيقة، وأيضا لترسيخ دور الجزائر كقطب إقليمي في مجال النقل الجوي ضمن استراتيجية طموحة للخطوط الجوية الجزائرية.²

المطلب الثالث: الدبلوماسية البرلمانية ودور الجزائر في البرلمان الأفريقي (PAP).

يتناول هذا المطلب الدبلوماسية البرلمانية بوصفها إحدى أدوات القوة الناعمة الجزائرية الموجهة نحو القارة الإفريقية، من خلال دور البرلمان الجزائري بغرفتيه خلال الفترة 2013-2025. ويتوقف عند ثلاثة مستويات: آليات التعاون الثنائي مع برلمانات الدول الإفريقية (زيارات، لجان صداقة، اتصالات ثنائية)، ومشاركة الجزائر في الإطار المؤسسي الإقليمي، وبالأخص البرلمان الأفريقي (PAP)، وتوظيف هذه القنوات غير الرسمية لدعم السياسة الخارجية الجزائرية في القارة، مع أمثلة تطبيقية توضح ذلك.

تكتسب الدبلوماسية البرلمانية أهمية متزايدة ضمن السلوك الخارجي للدول، وباتت تحتل حيزاً متنامياً إلى جانب الدبلوماسية الرسمية؛ إذ يحضر البرلمان الجزائري فيما لا يقل عن 15 منظمة إقليمية ودولية، سواء بصفة عضو كامل أو ملاحظ. ويرى محمد عمرون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج في مجلس الأمة، أن هذا الحضور يتيح للبرلمانيين الجزائريين الدفاع عن الرؤية الجزائرية في إدارة الخلافات والأزمات، ويعتبره جزءاً من القوة الناعمة التي ينبغي أن تتمتع بها الجزائر، إلى جانب اكتساب مزيد من الخبرة والاحتكاك مع الشركاء العرب والأفارقة والأوروبيين.³

¹ رئاسة الجمهورية الجزائرية، "كلمة رئيس الجمهورية في اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الوكالة الإنمائية للاتحاد الإفريقي"، خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في: <https://www.el-mouradia.dz/>، يوم: 13-02-2024.

² وكالة الأنباء الجزائرية، "إطلاق خط جديد بين الجزائر العاصمة ونجامينا ابتداء من 21 أكتوبر، في: <https://bit.ly/4994D4V>، يوم: 08-10-2025.

³ مقابلة شخصية مع محمد عمرون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، الجزائر، 01 جانفي 2024. (تسجيل صوتي، غير منشورة).

ومن آليات التعاون الثنائي المهمة، الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجزائر وبرلمانات الدول الإفريقية. فعلى سبيل المثال، شدد رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، خلال مشاركته ممثلاً لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في الطبعة الثالثة من حوارات الازدهار في إفريقيا (2025)، على أهمية تفعيل الدبلوماسية البرلمانية بين الجزائر وغانا، عقب استقباله من قبل رئيس البرلمان الغاني ألبان سومانا كينغسفورد باغبين، الذي أكد أن الجزائر ما تزال مصدر إلهام لغانا بفضل مواقفها التاريخية ومبادئها¹. كما أعرب بوغالي، خلال هذا اللقاء، عن أسفه لتراجع غانا عن موقفها التاريخي الداعم لقضية الصحراء الغربية، ودعا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بما يوازي عمق علاقتهما السياسية، ووجّه دعوة رسمية لنظيره الغاني لزيارة الجزائر².

وإلى جانب الزيارات الرسمية المتبادلة، تتيح الدبلوماسية البرلمانية إنشاء لجان صداقة مع البرلمانات الوطنية الإفريقية، بما يخلق علاقات مع نواب قد يتولون مناصب وزارية لاحقاً، ويمارس بعضهم ضغطاً لصالح المواقف الجزائرية لدى حكوماتهم عند نشوء خلافات ثنائية. وفي هذا الصدد، أفاد عمرون، في مقابلة شخصية معه، بأن هذا ما حدث مع إسبانيا ومع دول أخرى، مؤكداً أن الدبلوماسية البرلمانية باتت تملك اليوم أدوات وآليات مؤثرة في السلوك الخارجي للدول، وأن الجزائر تسعى إلى تفعيلها ومنحها المكانة التي تستحقها أسوة بما هو معمول به في دول أخرى³.

وتسعى الجزائر أيضاً إلى تشكيل لجان ومجموعات صداقة ثنائية مع مختلف الدول الإفريقية، بما يسهّل التنسيق والحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما ما يتصل بتعزيز الاندماج الإفريقي ودعم التنمية المستدامة عبر القارة. ومن الأمثلة على ذلك، جلسة العمل التي عقدها نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، سليمان سمالي، بمدينة كلاينموند بجنوب إفريقيا مع رئيس برلمان موزمبيق ونائب رئيس البرلمان الجنوب إفريقي، والتي تم الاتفاق خلالها على تكثيف الزيارات المتبادلة وتفعيل دور مجموعات الصداقة البرلمانية⁴.

- المشاركة البرلمانية للجزائر في البرلمان الإفريقي (PAP) Pan-African Parliament:

تأسس البرلمان الإفريقي (PAP) في إطار الإصلاحات التي عرفها الاتحاد الإفريقي، كآلية إضافية لدمقرطة العمل القاري وإسماع صوت النواب باعتبارهم ممثلين للشعوب، أسوة بتجارب برلمانية إقليمية أخرى كالبرلمان

¹ Sami Kaidi, "Boughali Reçu Par Le Président Du Parlement Ghanéen : Cap Sur La Défense Des Droits Des Peuples Africains," Actualité, *El-Moudjahid* (Algérie), February 2, 2025, 18421st Ed, 02.

² Ibid.

³ مقابلة شخصية مع محمد عمرون، مصدر سبق ذكره.

⁴ Algérie Presse Service, "Algeria Reaffirms Commitment to African Parliamentary Cooperation," accessed October 18, 2025, <https://dub.sh/9IiAzZt>.

الأوروبي. ويضم PAP اليوم هياكل ولجانًا تعنى بالقضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، غير أنه لا يزال يحتفظ بطابعه الاستشاري¹.

ويرى عمرون أن البرلمان الأفريقي مرشح، خصوصًا في ضوء اتفاقية مالابو، لأن يصبح هيئة رئيسية ضمن الاتحاد الأفريقي بدل الاكتفاء بدور استشاري، بما يمنحه صلاحيات وتأثيرًا أوسع في متابعة تنفيذ أجندة إفريقيا 2063 وقرارات مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجانه الدائمة. ويعتبره صوتًا إفريقيًا إضافيًا يتقاطع مع برلمانات إقليمية أخرى (الأوروبي، أمريكا اللاتينية، وبرلمانات في آسيا)، ومنبرًا لإسماع أولويات الأفارقة التنموية².

وتستخدم القنوات البرلمانية بذلك كمساحة من مساحات القوة الناعمة، للتعبير عن مواقف رسمية للجزائر داخل PAP وإظهار التزامها بقضايا إفريقية مركزية كالتضامن مع حركات تقرير المصير. كما تُوظف الدبلوماسية البرلمانية كُبعد عملي في دعم السياسة الخارجية، من خلال التنسيق داخل المحافل القارية حول قضايا تهم الجزائر مباشرة، من أمن الحدود إلى مكافحة الإرهاب والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ويُلاحظ أن هذه الدبلوماسية تحظى غالبًا بهامش جرأة وصراحة أكبر من الدبلوماسية الحكومية، المقيدة بمزيد من البروتوكولات والتحفظات الرسمية.

وفي مقابلة شخصية معه (2024)، سئل عمرون عما يمكن أن تقدمه الدبلوماسية البرلمانية، بما تملكه من هامش جرأة، في ملف أمني حساس كالوضع في مالي مثلاً. وأجاب بأن البرلمان الجزائري يتماهى مع أولويات السياسة الخارجية الجزائرية أينما توجّه، وأن الجزائر تدافع عن مقاربة تنموية لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، قوامها أن الأمن والتنمية متلازمان؛ واعتبر مالي بؤرة توتر لم تشهد بعد استقرارًا دائمًا رغم اتفاقية السلام لعام 2015 والمساعدات الجزائرية المتكررة، مشيرًا إلى تقارب هذه المقاربة التنموية مع توجه "خطة ماتي" الإيطالية للتنمية في إفريقيا³.

ويمكن توضيح دور الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية من خلال عيّنة من الجلسات والزيارات التالية:

1- جلسة للبرلمان الأفريقي (الدورة الثانية للبرلمان الخامس، 2019) وظّفها النواب الجزائريون لعرض جهود الجزائر في قضايا اللجوء والتشرد القسري في القارة، ولتصويب بعض المغالطات المرتبطة بسلوكها الخارجي. فقد تناول النائب حميد بوشارف واقع اللاجئين والنازحين في إفريقيا وأبعاده الأمنية، مذكّرًا بتكريم الجزائر من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لاحتضانها أكبر مخيم للاجئين في

¹ مقابلة شخصية مع محمد عمرون، مصدر سبق ذكره.

² المصدر نفسه.

³ مقابلة شخصية مع محمد عمرون، مصدر سبق ذكره.

القارة¹. وفي معرض النقاش، تطرق النائب المغربي نور الدين كريال إلى أطراف قضية الصحراء الغربية²، فيما ثمن النائب الصحراوي سالك عبد الرحمان موسى استضافة الجزائر للاجئين الصحراويين منذ أكثر من أربعة عقود³، ليتدخل بعدهما النائب بوراس جمال موضعًا موقف الجزائر بصفتها دولة جوار معنية بالتسوية لا طرفًا في النزاع، مستندًا إلى تقارير دولية حول أعداد اللاجئين الصحراويين بمخيمات تندوف⁴.

2- مشاركة صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على رأس وفد برلماني مشترك بين الغرفتين، في المؤتمر السنوي العاشر لرؤساء البرلمانات الإفريقية بميدران (جنوب إفريقيا، 06-07 أوت 2019)⁵، حيث دعا نظرائه إلى استغلال ما تتيحه الدبلوماسية البرلمانية من فرص لمواجهة التحديات المشتركة، مؤكدًا أن العمل البرلماني المشترك يكمل الدبلوماسية الرسمية في إيجاد حلول جماعية لتحديات المجموعة الدولية⁶. وفي معرض عرضه لموقف الجزائر من ملفات اللجوء والتشرد المدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر⁷، أكد قوجيل التزام الجزائر بمقاربة شاملة وتشاورية تستند إلى احترام حقوق الإنسان والسيادة، وباستمرارها في استقبال اللاجئين والنازحين الأفارقة وغيرهم بما ينسجم مع مبادئها وتقاليدها⁸. وقد توج المؤتمر باعتماد قرار التزم بموجبه رؤساء البرلمانات الإفريقية بما يلي:

- ضمان أن تؤدي البرلمانات دورها بفعالية في تسوية ومنع النزاعات في إفريقيا، التي غالباً ما تكون السبب وراء ظاهرة الهجرة القسرية والنزوح الداخلي للسكان؛

¹ Boucharef HAMID, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament* (2019), <https://dub.sh/auCxuX9>.

² NOREDDINE KARBAL, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament* (2019), <https://dub.sh/auCxuX9>.

³ SALEK ABDERRAHMAN MUSA, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament* (2019), <https://dub.sh/auCxuX9>.

⁴ BOURAS DJAMEL, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament* (2019), <https://dub.sh/auCxuX9>.

⁵ مجلس الأمة، "تدعم كل الجهود التنموية المتوازنة قارياً.. لتعزيز الأمن والسلام في العالم"، مجلس الأمة، 2019: 63.

⁶ المرجع نفسه، 65.

* المرتبطة بأشغال المؤتمر، وقد تضمن جدول الأعمال المواضيع التالية:

- المهاجرون واللاجئون ومشردو الداخل في إفريقيا: جهود الدول، التحديات والمبادرات.

- استراتيجيات الوقاية من التشريد القسري: الوقاية من الصراعات وحلها والتأقلم مع التغير المناخي في إفريقيا.

- كيفية تجسيد منطقة التبادل الحر في إفريقيا.

⁸ مجلس الأمة، "تدعم كل الجهود التنموية المتوازنة قارياً"، 64.

- اتخاذ إجراءات حاسمة ضمن الصلاحيات البرلمانية لدعم المصادقة والتنفيذ وتحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛

- ضمان المصادقة على بروتوكول مالابو قبل ديسمبر 2019؛

- وضع آلية لمتابعة وتقييم القرارات الصادرة عن مؤتمر رؤساء البرلمانات الإفريقية.¹

3- زيارة رسمية لوفد رفيع المستوى من البرلمان الأفريقي إلى الجزائر برئاسة الرئيس فورتن زيد تشارومبيرا (Fortune Z. Charumbira)، استمرت خمسة أيام بهدف تعزيز التعاون بين البرلمانين والتشاور مع الجهات الحكومية المعنية حول مجالات الاهتمام المشترك. وقد نوّه رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، بدور PAP في الدعوة لاعتماد حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية، واقترح إطارًا للتعاون معه حول قضايا التطرف وتغير المناخ وبطالة الشباب²، فيما أشاد رئيس البرلمان الإفريقي بدور الجزائر الحاسم في إعادة الاستقرار إلى المؤسسة عبر دعمها لمبدأ التداول الدوري على المناصب القيادية، وبدعمها التاريخي لحركات التحرر وتصفية الاستعمار في إفريقيا³.

وتضمنت الزيارة لقاءً مع طلبة جامعة الجزائر 3، تناول فيه الرئيس تشارومبيرا دور PAP في إشراك الشباب الأفريقي بالتنمية الاقتصادية والاندماج القاري⁴، ومحاضرة أخرى بمعهد الجامعة الإفريقية لعلوم المياه والطاقة (PAUWES) بتلمسان، الذي أسسته مفوضية الاتحاد الإفريقي سنة 2014 واستقبل منذ ذلك الحين أكثر من 250 طالبًا من 31 بلدًا إفريقيًا⁵.

وفي الشق الأمني من الزيارة، أطلع الوفد على عمل آليتين تابعتين للاتحاد الإفريقي ومتمركزتين بالجزائر⁶: آلية "أفريبول" (Afripol) للتعاون الشرطي، حيث ناقش البرلمانون سبل تعزيز التعاون الشرطي بين مؤسسات الدول الأعضاء والجهود المبذولة في مجال الأمن السيبراني، ودُعي أعضاء PAP إلى الدفع نحو المصادقة على الاتفاقية الإفريقية للأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية (اتفاقية مالابو)، وذلك في سياق مشروع القانون النموذجي حول العمل الشرطي الذي اعتمده PAP في أكتوبر 2019 تعزيزًا للحكم

¹ Pan-African Parliament, "Activity Report of the Pan-African Parliament, January to December 2019," February 7, 2020, <https://dub.sh/azWbVRP>.

² Pan-African Parliament, "PAP, Parliament of Algeria to strengthen cooperation as official visit gets underway," June 6, 2020, <https://pap.au.int/fr/node/423>.

³ Ibid.

⁴ Pan-African Parliament, "'PAP Is a Platform Designed for You to Make a Positive Contribution to the Continent' - PAP President Tells African Students in Algeria," February 3, 2023, <https://dub.sh/HUJ5Pxxw>.

⁵ Ibid.

⁶ Pan-African Parliament, "PAP Assesses African Union Algiers-Based Mechanisms on Combating Terrorism and Promoting Security," June 6, 2020, <https://dub.sh/hJ06CuJ>.

الرشيد وحقوق الإنسان والسلام والأمن في القارة، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT)، حيث اقترح إنشاء آلية تعاون بينه وبين لجنة PAP المعنية بالتعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات¹.

4- مشاركة مجلس الأمة، ممثلاً بمحمد عمرون، عضو البرلمان الأفريقي، في اجتماعات اللجان الدائمة والمؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات الإفريقية بميدران (جنوب إفريقيا، 28-30 سبتمبر 2025)، المنعقد تحت شعار الاتحاد الأفريقي لعام 2025: "العدالة للأشخاص الأفارقة المنحدرين من أصول إفريقية من خلال التعويضات"². كما شارك عمرون، ممثلاً رئيس مجلس الأمة، في القمة الحادية عشرة لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين (P20) بكيب تاون (1-2 أكتوبر 2025)، التي تناولت موضوع تسخير الدبلوماسية البرلمانية لتحقيق التضامن العالمي والمساواة والاستدامة³.

وعليه، يتضح أن الجزائر طوّرت خلال السنوات الأخيرة سياسة متواصلة لاستخدام القنوات البرلمانية في تعزيز حضورها الإفريقي، عبر التعاون الثنائي المباشر مع برلمانات الدول الإفريقية، والمشاركة الفاعلة في البرلمان الأفريقي (PAP) كمحور رئيسي، واستثمار هذا الحضور في دعم مواقفها الدبلوماسية والقضايا التي تعكس أولوياتها القارية. وتوثّق هذه الديناميكية مجموعة من المصادر تشمل الوثائق الرسمية، وتقارير مؤسسات البرلمان الأفريقي، والبيانات الصحفية الجزائرية، والمقابلات مع أعضاء البرلمان، وهو ما يُظهر أن القنوات البرلمانية شكّلت رافداً مكملاً للدبلوماسية الحكومية التقليدية على الصعيد الإفريقي.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي في الاستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: المبادرات السياسية والعسكرية.

بعد عقودٍ اتسمت بانخفاض مستوى الفعل الدبلوماسي في القارة، أعادت الجزائر - في السنوات الأخيرة من أجل مواجهة مختلف التهديدات المتنامية التي تحيط بها - بلّورت مقاربة تقوم على دبلوماسية حازمة توظّف الوساطة وتفعيل قنوات الاتصال السياسية كأدوات رئيسية للحد من النزاعات واحتوائها، وهو ما يجعل من الوساطة ذاتها آلية أمنية سياسية تهدف إلى منع انزلاق الأزمات نحو مستويات أعلى من العنف، مما عزّز حضور الجزائر في معالجة الأزمات المحيطة بها من خلال آليات الوساطة والضغط السياسي بدل التدخل العسكري، ويتكامل هذا المسار مع مبادرات أمنية وعسكرية تشمل تنسيقاً عملياً مع دول الجوار، وتبادل

¹ Ibid.

² وكالة الأنباء الجزائرية، "مجلس الأمة يشارك بجنوب إفريقيا في اجتماعات اللجان الدائمة والمؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات الإفريقية، في: <https://dub.sh/d3S0JgV>، يوم: 28-09-2025.

³ المرجع نفسه.

المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز الشراكات الدفاعية ضمن الأطر الإقليمية، بما يعكس توجهاً نحو بناء منظومة متناسقة من الأدوات السياسية والأمنية لتكريس الاستقرار في الفضاء الإفريقي.

واستناداً إلى تجربتها القوية في مجال تسوية النزاعات والوساطة من أجل السلام، وأيضاً لمكانتها الفريدة بات يُنظر للجزائر البلد الوحيد في المنطقة القادر على لعب دور سياسي رئيسي واستباقي في منطقة الساحل، ولبلوغ مبتغاها للريادة الإقليمية سعت الجزائر لبناء توافقٍ مقبول داخل دول جوارها الإقليمي، خصوصاً في مالي وليبيا، ومواصلة دعم حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، وأيضاً تُقدم الجزائر رؤاها لحل مختلف الأزمات وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية، عن طريق الدعوة إلى انتهاج السبل السلمية وتفضيل الحوار بين أطراف النزاع ورفض التدخل الأجنبي.

المطلب الأول: المبادرات الدبلوماسية والسياسية الجزائرية في تسوية النزاعات وبناء السلم في إفريقيا.

يركّز هذا المطلب على كيفية توظيف صانع القرار الجزائري خطاباً يقوم على أمانة الاستقرار الإقليمي، بحيث تتحوّل الوساطة، والحوار، ومحاربة التدخلات الأجنبية إلى قضايا تُقدّم باعتبارها عناصر أساسية لضمان أمن الدولة. وبهذا تصبح معالجة النزاعات الإفريقية جزءاً من عملية أوسع تهدف إلى تشكيل بيئة آمنة، أو على الأقل أقل فوضوية، بما يتناسب مع تصورات الجزائر لمصالحها الحيوية، ومصالح جيرانها.

الفرع الأول: الدور الجزائري في الوساطة وحل النزاعات الإفريقية.

عبر القادة الجزائريون في السنوات الأخيرة بوضوح عن رغبة الجزائر في تبني الوساطة كخيار استراتيجي لتسوية النزاعات الإفريقية بصفة عامة ونزاعات محيطها الإقليمي بشكل خاص، مما عزّز حضور الجزائر في معالجة الأزمات المحيطة بها.

أدارت الجزائر عدة عمليات وساطة في دولة مالي كيّ يستعيد هذا البلد الشقيق والجار، السلم والأمن والاستقرار ويحفظ وحدته واستقلاله، لا سيما مع إبرام اتفاق السلم والمصالحة في مالي، في الجزائر العاصمة، سنة 2015م في إطار الوساطة الدولية. وفضلاً عن ذلك، بادرت الجزائر بإطلاق مهمة مساعي حميدة بين مصر والسودان وإثيوبيا حول خلافهم حول سد النهضة.¹

إذ فرض التقارب نفسه مؤخراً مع القاهرة بسبب عدم الاستقرار في ليبيا، وأزمة الساحل، والخلاف بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD)، وفي هذا الإطار، دخلت الجزائر في مناقشات ثنائية حول سد النهضة مع الأطراف الثلاثة، بهدف تقديم خريطة طريق مقبولة من جميع الأطراف. وخلال زيارته إلى القاهرة في يوليو 2021، صرّح لعمامرة (وزير الخارجية وقتها، 2021) بأن:

¹ وزارة الشؤون الخارجية، "الأزمات الإقليمية والدولية، في: <https://dub.sh/CuvG9Rz>، يوم: 22 سبتمبر 2025.

"الجزائر، بحكم تاريخها وثقلها ومسؤولياتها، مستعدة أكثر من أي وقت مضى لمساعدة دول المنطقة على النهوض من جديد بقوة نحو تحقيق الهدف المنشود."

وأضاف قائلاً إن:

"الجزائر ستموقع كدولة محورية تعمل، كما في الماضي، على تصدير السلام والاستقرار والأمن، بدءاً من الفضاء الساحلي-الصحراوي وصولاً إلى بؤر التوتر في جميع أنحاء القارة الإفريقية".¹

ووفاءً لنهجها الثابت في دعم الحلول السلمية عبر الحوار والوساطة، لا تزال الجزائر تعرض نفسها كوسيط محتمل لتسوية النزاعات والخلافات الإفريقية، على سبيل المثال، كانت قد تابعت الجزائر بـ«قلق عميق» استئناف وتصاعد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بيان صدر عن وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، دعا فيه إلى ضبط النفس وخفض التصعيد، بهدف تهيئة الظروف الملائمة لحوار مسؤول يهدف إلى استعادة السلام في المنطقة، مُوضّحاً أن الجزائر تتبنّى خلاصات القمم الاستثنائية لكل من الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا (EAC) وجماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)، والتي دعت إلى حوار صادق وبحسن نية بين جميع الأطراف المعنية بالنزاع.²

وأشار ذات البيان إلى أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد كلف وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، السيد أحمد عطاف، بالتواصل مع جميع وزراء الخارجية في الدول المعنية بالنزاع، وكذلك مع وزراء خارجية الدول المنخرطة في جهود الوساطة؛ ويُلاحظ أن هذه المبادرة تهدف إلى التأكيد على استعداد الجزائر للمساهمة في جهود الوساطة الجارية، ووضع كل إمكانياتها في خدمة إعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.³

وبالفعل، راهنت الجزائر على دور الوساطة السياسية والمقاربة الإفريقية لحل النزاعات كعنصر تميز عن الفاعلين الآخرين، وقد عززت هذا الدور من خلال رئاستها لمجلس السلم والأمن الإفريقي، واستضافتها للعديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالساحل، كما عملت على إبراز نفسها كفاعل إقليمي قادر على اقتراح حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، ما ينسجم مع عقيدتها الدبلوماسية التقليدية، لكن هذه الجهود تظل

¹ Yahia H. Zoubir and Abdelkader Abderrahmane, "Alger Au Sahel : Stabilité et Sécurité," *Politique Étrangère* Été, no. 2 (2022): 120, <https://doi.org/10.3917/pe.222.0119>.

² Yahiaoui Yazid, "Conflit en RDC et dans la région des grands Lacs : L'Algérie propose son aide aux efforts de médiation," journal en ligne, EL Moudjahid, January 2, 2025, <https://bit.ly/474O082>.

³ Ibid.

مشروطة بقدرة الجزائر على الحفاظ على الحياد والقبول من طرف مختلف الأطراف، وهو ما لا يكون دائماً ممكناً في ظل تزايد الاستقطاب في المنطقة؛¹

ولعله لا يُوجد مثال أكثر وضوحاً منه كـ "نموذج الاستقطاب وتعدد الفواعل في حالة دولة مالي، وما زاد الوضع تعقيداً كثرة الانقلابات العسكرية في هذا البلد المجاور للجزائر، وهو ما ناقشته باستفاضة سابقاً. ففي حالة مالي، مثلت الجزائر الطرف الرئيس في عمليات الوساطة بين الحكومة المالية ومرتدي الشمال منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، خاصة وأنه هنالك ما يحفز الجزائر بشكل خاص للوساطة في كل من ليبيا ومالي نظراً لارتباطها الوثيق بأمنها القومي؛

فمثلما رأينا في الفصول السابقة، تتميز المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة المحيطة بالجزائر، بأنها مترابطة مع بعضها البعض في علاقة سببية، حيث يؤثر أي متغير في الواقع الأمني والدبلوماسي على مجمل المتغيرات الأخرى، التي ترسم في النهاية المشهد الجيوسياسي، ما وضع بالجزائر في مقدمة خطوط المواجهة مع التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية...)، فكان من الضروري نسج مقاربة جزائرية تقوم على تعبئة المرتكزات المعنوية والمادية لمواجهة وتذليل التحديات المعقدة لبناء بيئة جوارية مستقرة، والوساطة هي الفضاء العملي لتجسيد هذه المقاربة، ولعل النزاع في شمال مالي هو النموذج العملي الذي يمكننا من ملاحظة التغيرات التي طرأت على مستوى هيكل الوساطة من حيث انتقالها من الوساطة الفردية إلى الوساطة الجماعية الدولية، وكذلك التغيرات على مستوى المقاربات المرافقة لديناميات النزاع في شمال مالي.²

فبعدما استمر العنف بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد NMLA* وجماعات مسلحة أخرى مثل MUJWA، مما استدعى تدخل فرنسا عبر العملية العسكرية سيرفال في يناير 2013، والتي تلتها عملية برخان متعددة

¹ رضوان بوهيدل، "استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي ... بين أمن الحدود وطموحات النفوذ"، *أفريكا نيوز*، في: <https://dub.sh/Ov5Nbly> يوم: 17 سبتمبر 2025.

* للتدقيق أكثر، يمكنك الرجوع للصفحات: 176-179 من هذه الأطروحة.

² التوفيق بوقاعدة، "جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي: دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك"، *أبحاث قانونية وسياسية*، م. 8، ع. 3 (2023): 259.

* في نوفمبر 2010، تأسست حركة جديدة من الطوارق باسم الحركة الوطنية لتحرير أزواد NMLA، بقيادة بلال أغ أشرف، وأدت لاحقاً إلى تشكيل المجلس الانتقالي لدولة أزواد TCSA. في بداية 2012، شن NMLA هجمات جديدة على مينكا (تقع شمال شرق مالي)، متهمًا الحكومة بالفشل في الوفاء بالوعود، وتحولت الأزمة إلى تحالف استراتيجي بين NMLA وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM، ما أدى إلى ظهور جماعة أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي، والتي شاركت فيها أيضًا الطوارق المسلحون القادمون من ليبيا بعد سقوط القذافي.

الجنسيات بدعم من دول الساحل، لتعزيز مكافحة الإرهاب، رفضت الجزائر المتمسكة بمبادئ عدم التدخل العسكري، المشاركة في العمليات العسكرية في مالي، وركزت على الحلول السياسية من خلال الحوار. فأعادت إحياء المفاوضات في واغادوغو يونيو 2013، ما أدى إلى توقيع "اتفاق أولي للانتخابات الرئاسية وحوار شامل"، والذي نتج عن جهود جزائرية ودبلوماسية مكثفة، بالتعاون مع إيكواس والاتحاد الإفريقي، بينما أرسلت الأمم المتحدة بعثة حفظ سلام UNMISMA إلى الشمال لتسهيل انسحاب جزئي للجيش الفرنسي وضمان استقرار الانتخابات¹.

رأت الجزائر أن الحل السياسي للنزاع في شمال مالي يجب أن يُبنى على التفاوض مع الجماعات غير الإرهابية، ومع أن صنّاع القرار الجزائريين يتفهمون مطالب الطوارق في مالي، إلا أنهم يتوجسون من نزعاتهم الانفصالية أو ادعاءاتهم الإقليمية، وقد رفضوا بشدة إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد قيام دولة مستقلة، تماشيًا مع سياسة الجزائر والاتحاد الإفريقي الرافضة للحركات الانفصالية وكل ما من شأنه أن يهدد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول؛ كما أن النزعات الانفصالية - مثل حالة الطوارق في شمال مالي - تُعتبر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيه، خاصة وأن الجزائر تضم مجتمعًا طوارقيًا كبيرًا. ولهذا السبب، لعبت الجزائر مرارًا دور الوسيط بين الطوارق في شمال مالي وحكومة باماكو، في التسعينيات، ثم في 2006، و2012، وأخيرًا في يوليو وسبتمبر 2014.²

وبما أن إسهامات الجزائر في الملف المالي تعود أيضًا إلى دينامياتها الوطنية الداخلية (فمنذ الاستقلال، نجحت الجزائر في دمج سكانها الطوارق المهمين ضمن هوية وطنية مشتركة)، فإن قضية الطوارق في مالي واحتمال محاولتهم للانفصال أو الاستقلال تعتبر مسألة حيوية لأمنها الوطني، حيث تخشى السلطات الجزائرية انتشار تأثير عدم الاستقرار من مالي إلى الجزائر، مما يجعل الجزائر تملك مصلحة أكبر في استقرار المنطقة مقارنة بالفاعلين الخارجيين الآخرين، وتؤكد رغبتها في أن تكون لاعبًا لا غنى عنه في المنطقة، وبفضل عقيدتها التقليدية في عدم التدخل والشرعية التي تمنحها تاريخيًا في وساطة النزاعات بالساحل، تعتبر الجزائر الفاعل المثالي لهذا الدور.³

فبعد أن عادت المواجهات في 2014 بين الفصائل الأزرادية وحكومة جمهورية مالي، الأمر الذي أشر على الطابع الدّوري للأزمة وأكد عمق النزاع في شمال مالي، هذه المؤشرات دفعت المهتمين بحل النزاع في شمال مالي وعلى رأسهم الجزائر إلى التفكير بعمق في إيجاد حل دائم لما بات يعرف بـ "الأزمة الأزرادية"،

¹ Arslan Chikhaoui, "Algeria, a Key Player for Reconciliation in Mali and Sustainable Peace in the Sahel," *Near East South Asia For Strategic Studies (NESA)*, March 28, 2021, <https://dub.sh/KmJuThY>.

² Yahia H. Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union: From National Liberation Promoter to Leader in the Global War on Terrorism," *Mediterranean Politics* 20, no. 1 (2015): 67-68, <https://doi.org/10.1080/13629395.2014.921470>.

³ Zoubir and Abderrahmane, "Alger Au Sahel.", 128, 130.

وتجلت الحاجة الى تدخل الجزائر كوسيط مرة أخرى، وذلك بطلب من رئيس جمهورية مالي "براهيم بوبكر كايتا" في جانفي 2014، وخلصت الوساطة هذه المرة لتوقيع اتفاق من جميع الأطراف في 20 جوان 2015، والذي تضمن 68 مادة، أهمها اعتراف الحكومة المركزية بخصوصية الإقليم الشمالي في إطار الدولة الموحدة، وقبولها بالتوسع في تطبيق اللامركزية، لتتيح تمثيلاً أكبر لأبناء الشمال بالجمعية الوطنية، ووضع استراتيجية للتنمية في البلاد، بحيث يتم رفع مستوى التنمية بالشمال، ليعادل نظيره بالإقليم الجنوبي، وصياغة ميثاق وطني للعدالة الانتقالية والسلام والمصالحة، وتشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية¹.

وبناءً عليه، كانت الجزائر الوسيط الرئيسي للحوار الداخلي المالي الذي جمع في النهاية الأطراف الرئيسية نحو اتفاق باماكو الموقع في أبريل 2015. وقد أشار وزير الخارجية المالي السابق، سوميليو بوبايا ميغا، إلى استعداد الجزائر لمساعدة مالي في صياغة قانون جديد للوائح الوطني، قائلاً:

"لطالما لعبت الجزائر دوراً مهماً وأساسياً في استقرار مالي. فقد تدخلت مرتين على الأقل لمساعدة الماليين على التوحد فيما بينهم، سواء في 1992 أو 2015".²

في الأخير، يمكن القول إن الجزائر لعبت دوراً تاريخياً وحاسماً في الوساطة السياسية والدبلوماسية لحل الأزمة المالية. ومن المتوقع أن تواصل الجزائر، وفقاً لمبادئها وتاريخها، العمل كوسيط إقليمي لتعزيز المصالحة وتقليل التصعيد في منطقة الساحل، بما يضمن السلام والاستقرار الإقليمي المستدام.

لقد مر على اتفاق الجزائر للمصالحة والسلام في مالي عشرة سنوات، دون أن تعرف الأزمة مؤشرات لنهايتها، ورغم أن اتفاق الجزائر (2015) ما يزال الإطار المرجعي الرسمي للعملية السلمية في مالي، إلا أن ضعف الإرادة السياسية، وغياب الأمن (خاصة بعد الانقلاب العسكري، والخروج عن الشرعية الدستورية في مالي)، وتعدد الفاعلين الخارجيين... جعل منه اتفاقاً هشاً، لم يحقق أهدافه في دمج الشمال نهائياً داخل الدولة المالية، غير أن ما ميز الاتفاق الأخير (2015)، هو ضمه لجميع أطراف المعارضة، ونصه على عدم إمكانية تعديل بنوده إلا بموافقة صريحة من جميع أطرافه، إلى جانب كونه يحظى برعاية دولية وإقليمية واسعة النطاق، وتشكيل لجنة متابعة لتنفيذ بنوده وهي تعمل على تأطيره ضمن لجنة دولية لمتابعة تنفيذ الاتفاق برئاسة الجزائر.

وهو ما يشير إلى أن المقاربة التي اعتمدتها الجزائر في المزاوجة بين الأمن والتنمية خلقت نوع من الاستقرار النسبي في المنطقة، فبالرغم من الانقلابات العسكرية وتدخلات أطراف خارجية -التي تأجج الصراع وتهدف

¹ بوقاعدة، "جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي، 260.

² Zoubir and Abderrahmane, "Alger Au Sahel.", 128.

لخلق القلاقل الأمنية في إقليم الساحل جنوب الصحراء والمغرب العربي - لا يزال الاتفاق رغم ذلك يحظى بإجماع الأطراف المتنازعة، وتأكيدهم على قدرة بنوده على إنهاء الأزمة.

الفرع الثاني: الالتزام الجزائري في هندسة الأمن الإقليمي ضمن آليات السلم والأمن الإفريقية.

يُعالج هذا الفرع دور الجزائر في تعزيز الأمن الإقليمي والأمن الإفريقي الجماعي عبر آليات السلم والأمن الإفريقية، إضافةً إلى جهودها في ترقية الديمقراطية والحكم الرشيد، وفي إيجاد أفضل السبل لتعزيز التعاون والتنسيق على الساحة الإقليمية القارية.

تُعدّ الجزائر من أبرز الفاعلين داخل الاتحاد الإفريقي، ويعكس التزامها المتعدد الأبعاد - في مجالات السلم والأمن، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد - إرادة واضحة في الإسهام في نهضة إفريقيا، وينبع هذا الدور من قناعة راسخة بأن القارة تمتلك من الموارد والمقدّرات ما يؤهلها لتجاوز تحدياتها وتحقيق تطلّعات شعوبها، وأيضاً من إدراك القادة الجزائريين أن استمرار النزاعات في إفريقيا يشكّل أحد أبرز العوائق أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعرقل جهود تحقيق التنمية المستدامة والتكامل القاري، الأمر الذي يجعل صون السلم والأمن ضرورة مركزية ضمن رؤيتهم تجاه القارة.

ولدى الجزائر خبرة معترف بها في هيكلية السلام والأمن الإفريقي (APSA)، بدءاً من مساهمتها في إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي AUPSC، بحيث لعبت الجزائر دوراً محورياً في صياغة البروتوكول الذي أسس AUPSC عام 2002، وتواصل اليوم تقديم خبرتها الاستراتيجية لتعزيز وتكييف الآليات الخاصة بالوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها لمواجهة التحديات الأمنية المستجدة؛ كما تُعدّ الجزائر، رائدة الاتحاد في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مساهماتها الفعالة في دعم المبادرات الجماعية للاتحاد الإفريقي.¹

يُعدّ مجلس السلم والأمن (PSC) الركيزة الأساسية للهندسة الإفريقية للسلام والأمن (APSA)، وهي الإطار المعتمد لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، وقد أنشئ باعتباره جهازاً دائماً لاتخاذ القرار ضمن الاتحاد الإفريقي (AU) مكلفاً بالوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، كما يشكّل ترتيبات جماعية للأمن والإنذار المبكر تهدف إلى تيسير الاستجابة السريعة والفعّالة لحالات النزاع والأزمات في القارة.²

ويمكن فهم "الهيكل الإفريقي للسلام والأمن (APSA)" كإطار شامل لضمان استقرار القارة والتعامل مع الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها. تتألف المكونات الست الأساسية التي تشكل APSA من: مجلس السلم

¹ People's Democratic Republic of Algeria, "ALGERIA Candidate to the AU PSC 2025 - 2028," Algeria2AUPSC, <https://dub.sh/GkR0ah7>.

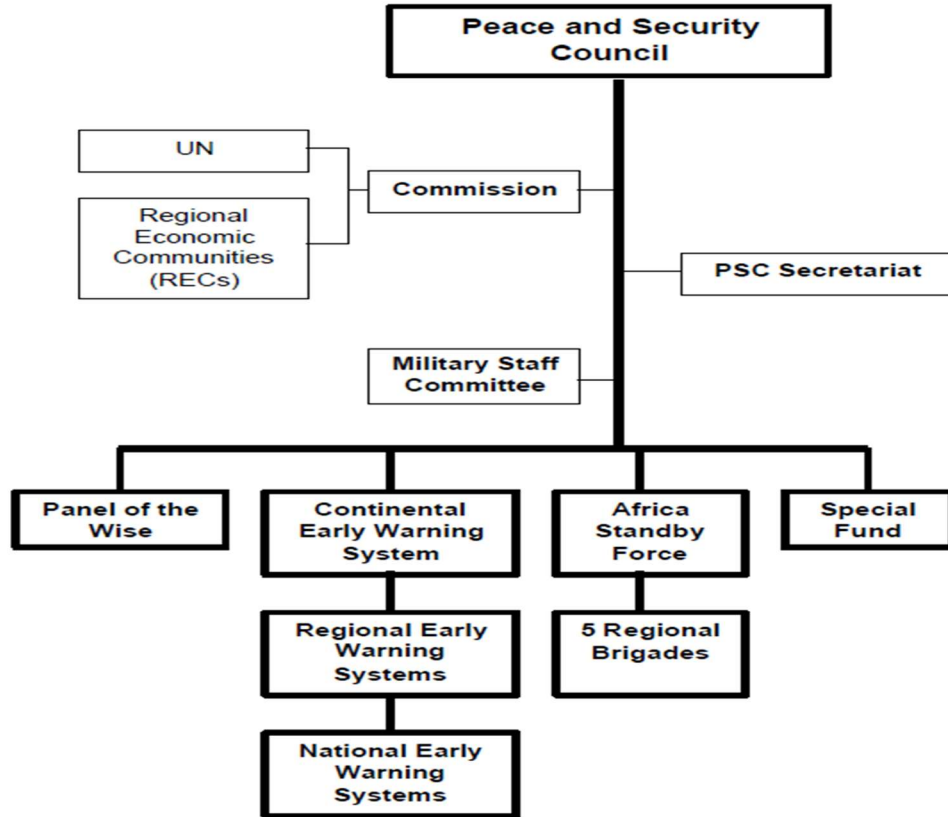
² African Union, *African Union Handbook 2023: A Guide for Those Working with and within the African Union*, Tenth edition (African Union Commission ; New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade, 2023), 72.

والأمن الأفريقي (AUPSC) كجهة اتخاذ القرار في جميع القضايا المتعلقة بالسلام والأمن؛ وصندوق السلام الأفريقي (APF) كآلية التمويل الرئيسية؛ ولجنة الحكماء للاتحاد الأفريقي (POW) كأداة للوساطة السياسية؛ ونظام الإنذار المبكر القاري (CEWS)؛ والقوة الأفريقية الاحتياطية (ASF)؛¹

وذلك بجانب مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) الجهاز التنفيذي الرئيس للاتحاد الأفريقي، المسؤول عن متابعة التنفيذ، تقديم الدعم الفني، وتنسيق العمل بين المكونات المختلفة لـ APSP؛

كما تشمل مكونات APSA الإضافية: اللجنة العسكرية (Military Staff Committee)، كهيئة فرعية لمجلس السلم والأمن؛ والسياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن؛ وشبكة النساء الإفريقيات في الوقاية من النزاعات والوساطة (Fem Wise-Africa)، كآلية فرعية للـ POW؛ وهيكل حماية الأطفال التابع للاتحاد الإفريقي، الذي أنشأته جمعية الاتحاد الإفريقي في 2019 كجزء من APSA.²

الشكل رقم (09): يوضح بنية وآليات مجلس السلم والأمن الإفريقي (AUPSC).



المصدر: Dr Ulrich Golaszinski, *Africa's Evolving Security Architecture*, 2004, P: 04,

<https://dub.sh/OZQFrMV>.

¹ Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union", 66.

² African Union, *African Union Handbook 2023*, 77.

تنص المادة 2(2) من بروتوكول PSC على أن المجلس يتلقى المساعدة من مفوضية الاتحاد الإفريقي، ونظام الإنذار المبكر القاري، ولجنة الحكماء، والقوة الإفريقية الاحتياطية، وصندوق السلام _أنظر الشكل رقم 09_ كما يعمل المجلس بالتعاون مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والآليات الإقليمية (RMs) للوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها؛ ومجلس الأمن الدولي ومنظمات دولية مشابهة؛ والمنظمات المجتمع المدني؛ وسائر أجهزة الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك البرلمان الإفريقي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.¹

تتحمل مفوضية الاتحاد الإفريقي مسؤولية تنفيذ قرارات PSC وتقديم الدعم التشغيلي ويتم ذلك بشكل رئيسي من خلال رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ومفوض الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن، اللذين يقدمان تقارير إلى PSC حول تنفيذ القرارات والمبادرات الخاصة بهما. ويُدعم الرئيس والمفوض من قبل إدارة السلام والأمن (PSD).²

وعندما تم دمج إدارات الشؤون السياسية والسلام والأمن في مفوضية الاتحاد الإفريقي في 2021 لتشكيل مفوضية الشؤون السياسية والسلام والأمن (PAPS) _وهي نفسها الجهاز التنفيذي لمجلس السلم والأمن PSC_ بدأ مواءمة APSA مع الهيكل الإفريقي للحكومة (AGA) من خلال إنشاء أمانة مشتركة AGA-APSA.³

بالنسبة لآلية الحوكمة الإفريقية (AGA)، فتمثل قيمتها المضافة الكبرى وآفاقها في الوقاية الهيكلية من النزاعات، من خلال تعزيز الحوكمة الديمقراطية في إفريقيا، وتستند هذه الآلية إلى فرضية مفادها أن الديمقراطية الشاملة والمشاركة، والالتزام بسيادة القانون والدستورية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، فضلاً عن الحوكمة العامة والمحلية الفعالة والخاضعة للمساءلة، كلها تسهم في منع النزاعات العنيفة وتضمن على المدى الطويل تحقيق التنمية المستدامة والأمن الإنساني؛

أما بالنسبة لآلية السلم والأمن الإفريقية (APSA)، فإن الركيزتين اللتين تسعى إلى منع النزاعات هما: «مجلس الحكماء» و«نظام الإنذار المبكر القاري*» وبالتالي، فإن كلاً من آليتي AGA وAPSA، تتمتعان

¹ Ibid. 73.

² Yayew Genet Chekol, "Major Successes and Challenge s of African Peace and Security Arctecture (APSA)," *International Journal of Political Science* 5, no. 2 (2019), <https://doi.org/10.20431/2454-9452.0502001>.

³ African Union, *African Union Handbook 2023*, 76, 77.

* منذ عام 2002، أنشأ الاتحاد الإفريقي نظام الإنذار المبكر القاري (CEWS) الذي يقوم بجمع وتوحيد البيانات والمعلومات المستقاة من مصادر متعددة عبر القارة. ومع ذلك، فإن استخدام هذه المعلومات في اتخاذ الإجراءات العملية داخل الاتحاد

بتفويض صريح في مجال الوقاية من النزاعات العنيفة، الأمر الذي يستوجب تعزيز التكامل والتعاون والتنسيق بينهما لضمان فعاليتها وتحقيق أثر ملموس على أرض الواقع¹.

بالنسبة للجزائر لطالما لعبت دورًا رياديًا في مجال السلم والأمن، بحيث ترأست مفوضية مجلس السلم والأمن PSD _ التي أصبحت PAPS بعد 2021_ منذ السنوات الأولى لإنشاء المجلس بعهدتين، واحدة لكل من السعيد جانيط ورمضان لعمامرة، ثم عهدتين متتاليتين لإسماعيل شرقي²؛ ومن المؤشرات الدالة على الحضور القوي للدبلوماسية الجزائرية على مستوى الاتحاد الإفريقي أيضا إدراج اسم الرئيس الراحل أحمد بن بلة ضمن لجنة عقلاء إفريقيا (هي نفسها هيئة الحكماء التابعة لـ PSC)، وكذلك إدراج اسم الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي كعضو في نفس الهيئة في القمة الثالثة والعشرين للاتحاد الإفريقي بمالابو بغينيا الاستوائية المنعقدة في السادس والعشرين من جوان 2014؛

وقد عزز اعتماد القمة السابعة عشرة لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية في جويلية 2012 للتصور التدريجي الذي اقترحه الجزائر _ سواء فيما يتعلق بدور البرلمان الإفريقي كهيئة تشريعية، أو توسيع صلاحيات محكمة العدل وحقوق الإنسان والشعوب _ مكانتها ومواقفها داخل الاتحاد الإفريقي³.

كما شملت اللجنة التنفيذية رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي (AUHIP) بشأن السودان وجنوب السودان، السيد رمضان لعمامرة، "وزير الخارجية الجزائري السابق"، والممثل السابق للاتحاد الإفريقي لبرنامج "إسكات البنادق"، وتعتبر AUHIP خليفة اللجنة رفيعة المستوى السابقة للاتحاد الإفريقي بشأن دارفور (AUPD)، التي أنشأها PSC ، في 21 يوليو 2008؛

لا يزال غير دقيق .ومن المفهوم أن هذه المعلومات تُشارك بسرية مع قيادة الاتحاد، بما في ذلك مجلس السلم والأمن (PSC)، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

¹ Wachira, *Strengthening the Peace and Governance Nexus within the African Union*, 26.

² الإذاعة الجزائرية، "إعادة انتخاب الجزائري إسماعيل شرقي مفوضا للسلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، في: <https://dub.sh/8w1cnk5>، يوم: 2017-01-30.

³ إدريس عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي" (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014)، 331.

وأيضاً، يبرز هذا الدور للجزائر في مجال السلم والأمن، من خلال المساهمة بصفتها إحدى الدول المؤسسة للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء*، في دعم توسيع ولاية هذه الآلية لتشمل متابعة وتقييم تنفيذ أجندة 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يعزز مسارات التنمية والحكم الرشيد في القارة.¹

ويأتي هذا الدعم منسجماً مع عملية إعادة تنشيط الآلية نفسها، التي اعتمدت استراتيجية ثلاثية الأبعاد- الاستعادة والتنشيط والتجديد- لمواءمتها مع التحولات المستمرة في القارة والعالم، والتصدي لجملة من التحديات، بما فيها التحديات المؤسسية، وعليه أصبحت الآلية مؤهلة لرصد وتقييم وتتبع تنفيذ السياسات في المجالات الأساسية للحكم في القارة، بما في ذلك أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 وأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.²

كما سعت الجزائر، خلال توليها الرئاسة الدورية لهذه الآلية الاستراتيجية (فيفري 2024-فيفري 2026)، إلى إرساء رؤية جديدة وطموحة تمكّنها من الإسهام بفعالية في الجهود القارية الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار واستكمال مسار تصفية الاستعمار في إفريقيا، فالجزائر التي لطالما آمنت بقيم ومبادئ وأهداف هذه الآلية الإفريقية، لا تزال تثق بها للعمل على ترسيخها في الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقارة الإفريقية ككل، وفي تركيزه على معالجة القضايا الأمنية التي تهم دول وشعوب القارة، قال رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عند توليه قيادة هذه الآلية الاستراتيجية (عبر تقنية التحاضر عن بعد):

"... لتحقيق طموحات وآمال دولنا وشعوبنا في الأمن والازدهار والاستقرار بعيداً عن الأزمات الاقتصادية والسياسية، خاصة تلك الناجمة عن التغييرات غير الدستورية لأنظمة الحكم... كما أود التأكيد على أن الجزائر ستتولى رئاسة المنتدى بكل التزام حتى تتمكن الآلية الإفريقية من المساهمة بالقدر المطلوب في العمل القاري الإفريقي من أجل السلام والاستقرار والازدهار"

* تم اعتماد آلية المراجعة الإفريقية من قبل رؤساء دول وحكومات إفريقيا كآلية منهجية للتعلم المتبادل والتقييم الذاتي، انبثقت عن الوثيقة التأسيسية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد NEPAD)، وهي "إعلان الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي" الذي تم تبنيه في ديربان، جنوب إفريقيا، في يوليو 2002؛ ومنذ إنشاء الآلية في 9 مارس 2003، حققت عدداً من الإنجازات، من أبرزها تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال عملية فريدة من نوعها في المراجعة والتقييم بين النظراء، مما ساهم في تعزيز مشاركة المواطنين في عمليات الحكم، وترسيخ الحوار بين رؤساء الدول والحكومات، لتصبح بذلك أداة لتكريس مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية".

¹ عبد المجيد تبون، "خطاب رئيس الجمهورية في منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، الاتحاد الإفريقي، (اجتماع عبر تقنية التحاضر عن بعد، 07-02-2024).

² "APRM 20th Anniversary Celebrations," African Peer Review Mechanism (APRM), December 10, 2023, <https://dub.sh/IJZ6I65>.

*واستكمال عملية إنهاء الاستعمار التي بدأها الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية /
الاتحاد الإفريقي".¹*

وفي وقت لاحق، ترأس رئيس الجمهورية الجزائرية، يوم 14 فيفري 2025 أشغال القمة 34 لرؤساء دول وحكومات الالية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بمقر الاتحاد الإفريقي، في ظرف دقيق تتزايد فيه التحديات أمام الحكم الراشد في إفريقيا، ليؤكد الاجتماع هذه المرة بالحضور المباشر من طرف الرئيس تبون شخصياً، مدى التزام الجزائر وإيمانها بمبادئ وأهمية هذه الالية الإفريقية ورؤية صانع القرار الجزائري لضرورة الالتزام الجماعي من أجل إرساء مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية المتوازنة وضمان رفاهية شعوب إفريقيا؛²

وبعد أن ذكر السيد تبون في خطابه بـ "الوضع المالي الحرج الذي تواجهه هذه الالية الإفريقية بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء في دفع مساهماتها، مما أثر على تنفيذ برامجها وأنشطتها"، دعا رئيس الجمهورية الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، سواء عبر تسوية المستحقات المتأخرة أو تقديم مساهمات طوعية وفقاً لقدرات كل دولة"، واستشهد بالالتزام الجزائري بدعم هذه الالية، معلناً تقديم مساهمة طوعية، وفي ذلك، يقول السيد الرئيس:

*"قررت بلادي الجزائر تقديم مساهمة طوعية بقيمة مليون دولار أمريكي لدعم عملية التقييم
وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الالية".³*

ليؤكد تبون على أن الجزائر ستظل شريكا فعالا في دعم هذه الالية وتعزيز مكانتها داخل الاتحاد الإفريقي.⁴ من جانبها نوهت كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، المكلفة بالشؤون الإفريقية، السيدة منصوري سلمة بختة، خلال ترأسها اجتماع لجنة نقاط الاتصال الوطنية للالية الإفريقية بالجزائر العاصمة، بأن الجزائر ترى وجوب أن تضطلع آلية المراجعة الإفريقية APRM، بدور محوري في مواجهة مختلف التحديات، لاسيما من خلال تعزيز قدرتها على رصد المخاطر المرتبطة بالحوكمة، وتسهيل الاستجابات في الوقت المناسب بما يساهم في منع الأزمات قبل تفاقمها، وقالت:

¹ عبد المجيد تبون، "منتدى رؤساء دول وحكومات الالية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء".

² نشاطات الرئيس، "السيد رئيس الجمهورية يتأشغال أشغال القمة 34 لرؤساء دول وحكومات الالية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، مجلة الجيش، 2025، 11.

³ المرجع نفسه.

⁴ أنظر، كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاحه الدورة الـ 34 العادية لمنتدى رؤساء دول وحكومات الالية الإفريقية، في: <https://www.youtube.com/watch?v=zUexPEIah0k>

"... تمثل هذه الآلية تجسيداً حياً لقيم الملكية الإفريقية والتعاون الجماعي... إنَّ آلية

APRM بالنسبة للجزائر ليست مجرد اجتماع دوري، بل هي أداة للتغيير والتحول".¹

إذ ترى الجزائر أنه يمكن للدول الإفريقية تعزيز الحوكمة عبر القارة وبناء قاعدة صلبة لمسار التقدم، من خلال الاستفادة من التجارب المختلفة للدول الأعضاء، عبر آلية APRM، ولتحقيق ذلك، ينبغي التركيز على أربعة أولويات أساسية:

أولاً، تحويل نتائج التقييم إلى خطوات عملية؛ إذ يجب أن تقضي مراجعات APRM إلى تغييرات سياسية ملموسة تستجيب للحاجات الملحة لدولنا.

ثانياً، تعزيز الانخراط الجماعي؛ فمشاركة جميع الدول الأعضاء بشكل فعال في عمليات الآلية يرسخ الشعور بالملكية المشتركة والمسؤولية الجماعية.

ثالثاً، تعبئة الموارد على نحو فعال؛ فالدعم المالي والتقني الكافي ضروري لتمكين الآلية من الوفاء بمسؤولياتها المتنامية والاضطلاع بمهامها الرئيسية.

رابعاً، تعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة؛ فمن خلال تحسين قدرتها على رصد المخاطر وتنفيذ التدابير المناسبة، يمكن للآلية أن تلعب دوراً أكبر في حماية استقرار القارة.²

وقد عملت الجزائر أيضاً على تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في المجالات ذات الأولوية القصوى المتمثلة في السلم والأمن، من حيث كونها أيدت تنفيذ المشروع الرائد لأجندة 2063 حول «إسكات البنادق في أفريقيا» من أجل تحقيق «قارة خالية من النزاعات» والتخلص من بقايا الاستعمار. وفي هذا الإطار تعمل الجزائر على تفعيل جميع عناصر الهيكل الأفريقي للسلم والأمن في أفريقيا (APSA)؛³

ولا يزال المورد البشري المتمثل في إطارات السلك الدبلوماسي للدولة الجزائرية المحرك الأساسي لدورها الريادي داخل اليات العمل القارية الإفريقية، فمؤخراً وفي القمة السنوية للاتحاد الإفريقي (2025) التي شهدت تجديد الهيئات القيادية لمفوضيته، انتخبت سفيرة الجزائر بأديس أبابا وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الإفريقي،

¹ كلمة كاتبة الدولة للشؤون الإفريقية خلال اجتماع لجنة نقاط الاتصال الوطنية للآلية الإفريقية (MAEP)، من إخراج MFA-Algeria.Channel (YouTube Chanel) في: <https://dub.sh/JzvgXlg>، يوم: 2024-11-21.

² المصدر نفسه.

³ كناوي أحمد، "مجلس السلم والأمن الأفريقي وعضوية الجزائر فيه"، مجلة هيودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م.09، ع.01 (2025): 37.

سلمى مليكة حدادي، نائبًا لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي Deputy Chairperson والتي خلفت السيدة مونيكا نسانزا باغانوا من رواندا؛¹

وبعد انتخابها من قبل الجمعية (Assembly) لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تتمثل مهام السيدة حدادي، نائب الرئيس في مساعدة الرئيس Chairperson في أداء مهامه لضمان السير الحسن لعمل المفوضية، وتتولى مسؤولية الإدارة والمالية، وفقًا لما هو منصوص عليه في المادة 9 من النظام الأساسي للمفوضية، وتعمل النائب قائمًا بأعمال الرئيس في حال غيابه.²

ولاحقًا، في إبريل 2025، فازت الجزائر كممثلة لشمال القارة بعضوية* مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لفترة 2025-2028، متفوقة على ليبيا بعد حصولها على 34 صوتًا مقابل 15 وبعد انسحاب المغرب قبل إجراء التصويت، لتُكمل الجزائر بذلك التوازن الجغرافي والسياسي للمجلس، إذ ينضم إلى العضوية الجديدة في المجلس إلى جانب الجزائر كل من:

- الكامبيرون (الوسط)، إثيوبيا (الشرق)، إيسواتينيا (الجنوب)، نيجيريا (الغرب).³

وقد جاءت هذه الانتصارات لتؤكد الدور الاستراتيجي للجزائر، فهي تمثل قوة دبلوماسية وعسكرية قادرة على تعزيز الوساطة، دعم الاستقرار، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، بما يعكس التزامها بتعزيز السلام والأمن على مستوى القارة. ويُنظر إلى هذا الفوز كتقدير واعتراف دولي بمكانة الجزائر تحت قيادة الرئيس عبد المجيد تبون في تعزيز السلام وإرساء الأمن في الساحة الإفريقية.

¹ نشاطات الرئيس، "السيد رئيس الجمهورية يشارك في أشغال الدورة العادية 38 لقمة الاتحاد الإفريقي _توحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة"، مجلة الجيش، 2025، 12.

² African Union, *African Union Handbook 2023*, 93.

* تجدر الإشارة، إلى أن مجلس السلم والأمن (PSC) يمتلك 15 عضوًا يتمتعون بحقوق تصويت متساوية. يتم انتخاب جميع الأعضاء من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي ويتم اعتمادهم من قبل جمعية الاتحاد الإفريقي خلال جلساتها العادية، ويتم انتخاب عشرة أعضاء لمدة عامين وخمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية، ورغم عدم وجود أعضاء دائمين، إلا أن بروتوكول PSC لا يمنع أي عضو من الترشح لإعادة الانتخاب فور انتهاء ولايته، وعند انتخاب أعضاء PSC، يتم تطبيق مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب وتحوز منطقة شمال أفريقيا: مقعدين (واحد من كل فئة: عامين/3 سنوات).

³ *Algeria Completes African Union Peace and Security Council - Prensa Latina*, News Items, April 15, 2025, <https://dub.sh/hfZWOMa>.

وفي هذا الإطار، من الجدير الإشادة بتاريخ الجزائر الحافل ودورها الفعال من خلال عضويتها شبه الدائمة في مجلس السلم والأمن الأفريقي، إذ منذ تأسيسه أُنتخبت الجزائر في عضويته عدة مرات، فتولت عهدة لـ (مدة عامين)، وخمس مرات لـ (مدة ثلاث سنوات) على النحو التالي:

• 2010-2004 / 2016-2013 / 2018-2016 / 2022-2019 / 2028-2025¹.

(وبذلك تكون الجزائر قد انقطعت عن المجلس منذ نشأته_ بين عامي 2010-2013 و2022-2025، فقط.) ويُعزى ذلك جزئيًا لاحترام الجزائر مبدأ التناوب على المقعدين المخصصين لمنطقة شمال إفريقيا، ويجب الإشارة في هذا الخصوص تظل الجزائر البلد الأكثر جدارة بهذا المنصب بدون منازع، ولا يُوجد مانع في ذلك، إن أرادت (كون بروتوكول PSC لا يمنع أي عضو من الترشح لإعادة الانتخاب فور انتهاء ولايته)، إلى جانب هذا، ما تنص عليه المادة (2)5 من بروتوكول PSC من المعايير المستخدمة في انتخاب الأعضاء، والتي تشمل:

- المساهمة في تعزيز وصيانة السلم والأمن في إفريقيا؛
- المشاركة في حل النزاعات، وصنع السلام، وبناء السلام على المستويين الإقليمي والقاري؛
- الاستعداد والقدرة على تولي المسؤولية في مبادرات حل النزاعات الإقليمية والقارية؛
- المساهمة في صندوق السلام و/أو الصندوق الخاص؛
- احترام الحكم الدستوري، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛
- الالتزام بالالتزامات المالية تجاه الاتحاد الإفريقي².

وهو ما تستوفي الجزائر كل معايير، الأمر الذي يجعلها في طليعة الدول المرشحة والأكثر جدارة في تولي دور مهم لعقود قادمة داخل المجلس، بالرجوع لمساهماتها في هندسة السلم والأمن الأفريقيين والتزامها اللامتناهي تجاه العمل الجماعي ووحدة إفريقيا.

عمليًا، تعكس رئاسة الجزائر لمجلس السلم والأمن الإفريقي لشهر أغسطس 2025 توجهًا دبلوماسيًا قائمًا على تعزيز المقاربة الوقائية في السلم والأمن الإفريقي، عبر التركيز على التكامل المؤسسي بين هياكل الحوكمة (AGA) وهياكل السلم والأمن (APSA)، واستعادة مركزية القيم الديمقراطية ضمن منظومة الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات. فالنقاشات التي قادتها الجزائر خلال هاته الفترة* برئاسة السفير محمد خالد

¹ African Union, *African Union Handbook 2023*, 74.

² Ibid, 73.

* For more information, see: *PSC Chairperson for August 2025 H.E. Amb Mohamed KHALED Presents an Overview of Program of the Month*, directed by Amani Africa Media and Research Services, 2025, 06:43, <https://dub.sh/0asWj41>.

الممثل الدائم لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية لدى الاتحاد الإفريقي. أبرزت أولويات متسقة مع توجهاتها التقليدية المدافعة عن الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية، والرافضة للتدخلات الخارجية والمرتكزات الجيوسياسية المهددة لاستقرار القارة.

فعلى سبيل المثال، خلال اجتماعه رقم 1295 بتاريخ 8 أغسطس 2025، أجرى (PSC) مشاورات مع الهيكل الإفريقي للحكامة (AGA)، ومنصة الهيكل الإفريقي للسلم والأمن (APSA)، واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان (HRDG)، وبعد أن استعرض المجلس قراراته السابقة التي أقامت AGA كمنصة للحوار، مؤكدًا على دورها في تعزيز الحوكمة والديمقراطية والسلام والأمن؛ شدد على ضرورة تحقيق مزيد من التوافق والتنسيق والتكامل بين AGA وAPSA، بما في ذلك من خلال خارطة الطريق المشتركة، مع معالجة التهديدات الناشئة مثل المرتزقة والتدخلات الخارجية والاستغلال غير القانوني للموارد؛¹

من الناحية الإجرائية، يظهر القرار (PSC/Comm/1295/(2025) المعتمد أن الجزائر سعت إلى إحداث نقلة تنظيمية داخل العلاقة بين APSA وAGA، عبر الدفع نحو وضع خارطة طريق مشتركة (المذكورة) تؤسس لآلية تنسيق مؤسسية دائمة، وتضمن مواءمة المبادرات في ميادين الحوكمة، الديمقراطية، الإنذار المبكر، وإعادة الإعمار بعد النزاعات.²

كما تضمنت رئاسة الجزائر مبادرات نوعية تمثلت في الدعوة لإعداد مصفوفة شاملة للأطر القانونية للاتحاد الإفريقي في مجالات الحكم وحقوق الإنسان والسلم والأمن؛ وهي خطوة تشير إلى توجه إصلاحى يرمي إلى عقلنة الأدوات القانونية المتراكمة وتقييم فعاليتها أمام التهديدات المتزايدة.³

ويتوافق هذا النهج مع ما أفرزته بيانات الاتحاد الإفريقي خلال الشهر ذاته، إذ أكدت حصيلة رئاسة الجزائر للمجلس على التزامها بمقاربة أمنية استباقية قائمة على التعاون والتنسيق، إضافة إلى دورها في تبني المجلس لأول مرة للاختصاصات المرجعية للجنة مكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار ما بعد النزاع. ويعكس ذلك سعي الجزائر إلى تعزيز البعد العملي للاتحاد، خصوصًا في الملفات التي تتصل مباشرة بأولويات سياستها الخارجية، على غرار مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهو المجال الذي يحظى بدعم سياسي

¹ Peace and Security Council, *Communiqué of the 1295th Meeting of the PSC*, Chairing Country Algeria (August 2025), <https://papsrepository.africanunion.org/handle/123456789/2545>.

² PSC Report, *the Consultation of the Peace and Security Council (PSC) with African Governance Architecture (AGA) and Africa Peace and Security Architecture (APSA) Platform/Human Rights Subcommittee*, Communiqué no. 1295 (Africa Peace and Security Council, 2025).

³ حسام غربي، "رئاسة الجزائر لمجلس السلم والأمن الإفريقي.. التزام ثابت ومقاربات فعالة لخدمة قضايا القارة"، *AL24 News*، في: <https://dub.sh/SI52KCW>، يوم: 10 سبتمبر 2025.

من أعلى هرم السلطة في الجزائر، بالنظر إلى تولي الرئيس عبد المجيد تبون منصب منسق الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث طالب من مفوضية الاتحاد الإفريقي تكثيف جهودها بغية التنفيذ الكامل للتوصيات المدرجة في تقاريره المعتمدة على مستوى قمة رؤساء الدول والحكومات.¹

علاوة على ذلك، أبرزت الجزائر أهمية دعم "تقرير الحوكمة في إفريقيا"، الصادر عن الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، والتي يتأسس منتدى رؤساء دولها الرئيس تبون إلى غاية فبراير 2026، ويعكس هذا التوجه رغبة الجزائر في إعادة ربط السلم والأمن بمنظومة الحوكمة الديمقراطية، وتوسيع مفهوم الأمن القاري ليشمل أبعاد الحكم الرشيد والحقوق السياسية والاجتماعية، بما ينسجم مع رؤيتها للأمن الإنساني.²

كما حرصت الجزائر، من خلال رئاستها، على الدفع باتجاه مأسسة التفاعل السنوي بين مجلس السلم والأمن والمنصات المتخصصة بحقوق الإنسان والحوكمة، وتعزيز الانفتاح على النساء والشباب والمجتمع المدني، في مقاربة تُعيد الاعتبار للبعد الشعبي في *governance-based peacebuilding*، وتستجيب لتحولات ما بعد موجة الانقلابات الأخيرة في الساحل وغرب إفريقيا، وفي هذا الإطار، دعا المجلس الدول الأعضاء إلى تصديق وتنفيذ أدوات القيم المشتركة للاتحاد الإفريقي، والإسراع في تفعيل المنشأة الإفريقية للحكمة (African Governance Facility)، ودمج مؤشرات الحوكمة وحقوق الإنسان ضمن أنظمة الإنذار المبكر.³

وفي المُجمل، يُمكن القول، إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني الجماعي ترتبط بعدة معايير أهمها:

- أن الجزائر تفضل دبلوماسية الفعل *Diplomacy Action* على دبلوماسية التصريحات، فهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالات التأزم؛
- ترى الجزائر أن تعاطيها مع الفضاء الإفريقي كلفة *Cost* اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضماناً لاستقرارها من جهة، ورفعاً لمكانتها الدولية من جهة ثانية؛
- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا، أن التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية".⁴
- في السنوات الأخيرة تُمارس الجزائر بجانب الإقناع بالوسائل اللينة *Soft Power*، دبلوماسية وقائية *Preventive Diplomacy* وهي دبلوماسية أكثر صرامة في كثير من الأحيان، هدفها منع نشوب الأزمات

¹ المرجع نفسه.

² حسام غربي، "بمبادرة من الجزائر.. مجلس السلم والأمن الإفريقي يرسم ملامح استجابة موحدة لتعزيز السلم والأمن في القارة *AL24 News* ، في: <https://dub.sh/0zpbg5n>، يوم: 21 أوت 2025.

³ Peace and Security Council, *Communiqué of the 1295th Meeting of the PSC*.

⁴ عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، 329.

عبر رسائل حازمة وتحركات مبكرة، تشمل على وجه الخصوص القضايا الحساسة التي تمس الأمن القومي الجزائري.

- تمتلك الجزائر رؤية تهدف إلى تأطير الأمن القاري ضمن بنية مؤسسية أكثر تكاملاً وفعالية، وتعزز قدرة الاتحاد الإفريقي على التعامل مع التهديدات الناشئة ضمن مقاربة إفريقية خالصة.

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية العملياتية للجزائر في إفريقيا: من آليات التنسيق الحدودي إلى منصات التعاون متعدد الأطراف.

يُبرز هذا المطلب، الجزائر كجهة فاعلة مركزية في المبادرات الأمنية الإفريقية من خلال دعم السلم ضمن آليات إقليمية وعلى مستوى الاتحاد الإفريقي، وأيضاً من خلال تعزيز التعاون الاستخباراتي، وتنمية القدرات الأمنية في مختلف أقاليم القارة، مع دور قيادي في مجال مكافحة الإرهاب قارياً.

بالإضافة إلى ذلك، تتم مناقشة كيفية توافق المقاربة الجزائرية مع ما تطرحه الواقعية الجديدة في كون البيئة الدولية ذات طبيعة تنافسية تُجبر الدولة على تعزيز قدراتها والانخراط الفعّال في محيطها لتقليل مصادر التهديد، فمن خلال التفاعل مع أزمات جوارها المباشر، تسعى الجزائر إلى منع انتقال التهديدات إلى حدودها، مع توظيف أدوات دبلوماسية وأمنية تعكس إدراكها لطبيعة النظام الدولي الذي تهيمن عليه اعتبارات القوة وتوازناتها.

وبناءً على ذلك، يركز الفرع الأول على المبادرات الميدانية التي قادتها الجزائر، فضلاً عن المبادرات الجماعية التي تبنتها، بما في ذلك التنسيق العملياتي الحدودي، قيادة آلية قدرة شمال إفريقيا الإقليمية NARC، منصة سيموك، ومبادرة نواكشوط، وغيرها من الآليات التي تعكس الدور العملي للجزائر في تعزيز الأمن الإقليمي.

بينما يتناول الفرع الثاني التحول الاستراتيجي للسياسة الدفاعية الجزائرية، من خلال تعديل دستور 2020 الذي يسمح بمشاركة الجيش في عمليات خارج الحدود، واستراتيجية الردع عبر التسليح، والتعاون الاستخباراتي، ودعم الدول المجاورة من خلال التدريب وبناء القدرات...، مما يعكس قدرة الجزائر على التكيف مع بيئة دولية تنافسية وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

الفرع الأول: القدرة الإقليمية لشمال إفريقيا NARC: وهو لواء الاحتياط الشمالي التابع للقوة الإفريقية الاحتياطية (ASF).

ضمن مسعاها دعم APSA وتطوير مكوناته بشكل نشط، دعمت الجزائر إنشاء ASF التي وافق عليها رؤساء دول وحكومات إفريقيا في قمة مابوتو في يوليو 2003، تهدف (ASF) إلى أن تكون قدرة قارية

للعمليات الداعمة للسلام بعد تفويضها من قبل مجلس الأمن في الاتحاد الأفريقي AUPSC، ويمكن نشرها للتدخل في دعم السلام* في أي دولة عضو في الاتحاد الأفريقي من أجل خلق وصون السلام والأمن في إفريقيا وللسماح بالتحرك الفوري، يمكن لنظام القدرة على النشر السريع لـ ASF (RDC)، نظريًا نشر قوات الاتحاد الأفريقي إلى أي دولة عضو في غضون 15 يومًا.¹

بالنسبة لهيكل وتنظيم ASF كما هو متصور في الوثائق المتعلقة بسياساتها ومثلما تم تطويرها مؤسسيًا، فهي تُنظم في خمس قوات احتياطية إقليمية، كانت تعرف سابقًا باسم "الألوية الإقليمية" أنظر الخريطة رقم 04_ تتألف من تشكيلات متعددة التخصصات تكون على أهبة الاستعداد داخل بلدانها الأصلية.²

هذه الألوية، التي تُشكّل القوة الإفريقية الاحتياطية، يتم إنشاؤها وصيانتها من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية: (SADC، ECCAS، EASBRICOM، NARC، ECOWAS) والتي تُعدّ اللبنة الأساسية لهندسة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي APSA؛ لذلك، تشير هذه الهيكلية إلى وجود جهتين على الأقل لهما سلطة على استخدام ونشر ASF، وهما: أولاً: الاتحاد الإفريقي AU، وثانياً: الجماعات الاقتصادية الإقليمية RECs / الآليات الإقليمية RMs.³

* حسب ما تنص عليه المادة 13(3)، (4) و(5) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن، تُوضع هذه القوة متعددة الأبعاد ومكوّنة من قدرات عسكرية وشرطية ومدنية في حالة جاهزية في بلدانها الأصلية استعداداً للنشر السريع، للقيام بـ:

- مهام المراقبة والرصد.
- أنواع أخرى من مهام دعم السلام.
- التدخل في دولة عضو في حالات خطيرة، أو بناءً على طلب دولة عضو، من أجل استعادة السلم والأمن.
- منع تفاقم نزاع أو صراع.
- بناء السلام، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح بعد النزاعات.
- المساعدة الإنسانية.
- أي مهام أخرى يكلف بها مجلس السلم والأمن أو جمعية الاتحاد الإفريقي.

¹ Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union, 66.

² Alhaji Sarjoh Bah et al., "The African Peace and Security Architecture: A Handbook," Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), Addis Ababa Office and the African Union (AU), 2014, 50.

³ Ibid, 53.

الخريطة رقم (04): تُوضح "التقسيم المبدئي" * للمجموعات الإقليمية الخمس.



المصدر: Alhaji Sarjoh Bah et al, "The African Peace and Security Architecture: A Handbook", 51.

ولتسهيل عمل قوة الاحتياط الإفريقية، يشمل إطارها عدة هياكل دعم، منها:

- عناصر التخطيط القارية (PLANELMs) الممثلة في قسم عمليات دعم السلام (PSOD) داخل مفوضية الاتحاد الإفريقي؛*
- عناصر التخطيط الإقليمية في الآليات/المجموعات الاقتصادية الإقليمية الخمس (RECs/RMs) التابعة للقوة؛
- القاعدة اللوجستية القارية (CLB) في دوالا، الكاميرون؛
- خمسة مستودعات لوجستية إقليمية (RLDs).

* لقد كانت هناك نقاشات مثيرة للجدل حول عضوية التجمعات الإقليمية ضمن القوة الإفريقية الجاهزة (ASF) نظريًا، كان من الممكن استخدام المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) كأساس لتشكيل ألوية ASF الإقليمية، غير أنه يوجد حاليًا ثمانية تجمعات اقتصادية إقليمية، بينما صُممت القوة الإفريقية الجاهزة على أساس خمس مناطق فقط. ونتيجة لذلك، هناك بعض الدول الأعضاء التي تنتمي إلى أكثر من لواء إقليمي واحد. وبالتالي، تبين أن استخدام التجمعات الاقتصادية الإقليمية كوحدات تنظيمية لألوية ASF يمثل تحديًا. ومع ذلك، فإن التقسيم المبدئي للمجموعات الإقليمية الخمس يتم على النحو المبين في هذه الخريطة.

* تتسق المناطق الخمس لقوة الاحتياط الإفريقية (ASF) وعناصر التخطيط (PLANELMs) التابعة لكل إقليم أنشطتها مع الاتحاد الإفريقي من خلال مكاتب الارتباط الخاصة بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية في مقر الاتحاد الإفريقي.

وكان قد بدأ نظام تناوب وجدولة قوات الاحتياط الإقليمية لمدة ستة أشهر (حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي) في يناير 2017، تماشياً مع إعلان الدورة العادية التاسعة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن (STCDSS) التي عُقدت في يونيو 2016؛

وفيما بعد، اعتمدت الدورة الاستثنائية الثالثة لنفس اللجنة، المنعقدة في 30 يناير 2021، عقيدة الاتحاد الإفريقي لعمليات دعم السلام، والتي تؤكد أن قوة الاحتياط الإفريقية تشكل إطاراً وأداة لتنفيذ عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الإفريقي. وستستخدم هذه العقيدة كأساس لتطوير مفهوم قوة الاحتياط الإفريقية ومواءمته لمعالجة اتجاهات ومسارات النزاعات الحالية، وذلك بعد أن دعت قمة الاتحاد الإفريقي في فبراير 2020 إلى إنشاء وحدة خاصة داخل قوة الاحتياط الإفريقية مخصصة لمكافحة الإرهاب.¹

في منطقة شمال إفريقيا، توفر الجزائر واحدة من الكتائب الإقليمية الخمسة ضمن "القدرة الإقليمية لشمال إفريقيا (NARC)"، والتي تشمل أيضاً مصر وليبيا وتونس وموريتانيا والجمهورية الصحراوية، بأدوار مختلفة، وقد وجدت الجزائر التحفز الليبي* عند إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا عاملاً مشجعاً، لدعمها هي أيضاً لهذه القوة الاحتياطية، لذلك راحت تجلب الدعم الفني اللازم من الخارج، وبدأت تحرص على تكوين نوعي لهذه القوة، فعند إعطاء مجلس السلم والأمن الإفريقي الضوء الأخضر لتكوينها، شاركت فيها الجزائر بقوة بوحدة من الأمن والجيش والشرطة والدرك، وأعلنت استعدادها لاحتضان وحداتها المتكونة من وحدات القيادة والتنفيذ والتدريب والدعم اللوجستي، وصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها حيث أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل في أبريل 2011:

آن جبهة شمال إفريقيا ستعتمد على الجزائر في فرض حضورها لتوفرها على خبراء عسكريين مؤهلين على مستوى القوات البحرية والجوية والبرية مقارنة بالأعضاء الآخرين كمصر، ليبيا، تونس، موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية.²

في يناير 2011، وافقت الجزائر على استضافة مقر NARC تحت ASF، لكن المقر النهائي كان في طرابلس، ومن خلال هذا الاتفاق، أصبحت الجزائر أيضاً مسؤولة عن إدارة القوة، ووفرت لها قاعدة لوجستية في مدينة جيجل الساحلية الشرقية والتزمت بالمساهمة بكتيبتين عسكريتين لهذه القوة الإقليمية الأفريقية.

¹ African Union, *African Union Handbook 2023*, 83-84.

* (الجزائر لا تريد للتحفز الليبي الكبير للقوة الإفريقية الجاهزة أن يؤدي إلى تقزيم دورها الإقليمي لصالحه، بحيث أن مشروع معاهدة الدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي كانت بمبادرة ليبية تم ضمها لمشروع آخر من طرف الكونغو، وانتهت بالمصادقة عليها من طرف مؤتمر الاتحاد في ابوجا، وما إن صادق المؤتمر على هذه المعاهدة حتى دعت ليبيا إلى عقد اجتماع لدول شمال إفريقيا من أجل تشكيل لواء شمال إفريقيا، وهو أحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل المتشكلة من خمسة ألوية.)

² عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، 347.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الجزائر خبرة في مكافحة الإرهاب والاتصالات، وخصصت فوجًا واحدًا من الدرك، كما تستضيف مركز تدريب في مدينة الرويبة بضواحي الجزائر الشرقية. وعلى الرغم من أن الجزائر نافست لاستضافة القاعدة اللوجستية القارية (CLB) وبقيت واحدة من المنافسين، فقد قررت في 2010 التخلي عن ترشيحها حتى لا "تنقسم" الآراء داخل الاتحاد الأفريقي حول هذه المسألة، حيث دعم العديد من الأعضاء الكامبيرون لموقعها في إفريقيا جنوب الصحراء؛¹

سلّطت الأزمات في ليبيا (تدخل الناتو)، ومالي (تدخل فرنسا)، وغيرها من النزاعات الحديثة (جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان) الضوء على عدم قدرة الاتحاد الأفريقي على التحرك سريعًا سواء سياسيًا أو عسكريًا؛ وقد أُنقذ هذا بعض الدول الأعضاء بالبداية في إنشاء "القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات (ACIRC)*" كترتيب انتقالي قبل أن تصبح ASF فعالة بالكامل، والجزائر كانت من بين 13 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي دعمت إنشاء هذه القوة في يوليو 2013. وعلى الرغم من أن الجزائر لم ترسل قوات إلى مناطق النزاع، فقد التزمت بنقل القوات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى المتأثرة بالحرب لدعم "بعثة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى" (AMISCA)، كما فعلت عندما نقلت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) إلى الصومال في 2009، وهو نقل جوي دقيق وحساس.²

وبحلول ديسمبر 2020، أعلنت قمة الاتحاد الإفريقي أن قوة الاحتياط الإفريقية أصبحت جاهزة بالكامل، ووجهت مجلس السلم والأمن إلى استخدام إطارها في تفويض وترخيص عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الإفريقي، كما قررت القمة حلّ القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات (ACIRC).³

وفي هذا السياق، رحبت الجزائر في الاجتماع التنسيقى السادس النصف السنوي للاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والأليات الإقليمية في 21 يوليو 2024 بالعاصمة الغانية أكرا بالإعلان الذي بادرت بنشره مفوضية الاتحاد الإفريقي لتأكيد الجاهزية الكاملة لقدرة إقليم شمال إفريقيا، وهو الاعلان الذي يأتي تنويجا لسلسلة من الزيارات التفقدية التي سمحت لخبراء كل من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة

¹ Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union, 66.

* ACIRC هي قوة تدخل مُمَوَّلَة بالكامل من الأفارقة، تحت السيطرة المباشرة للجنة الاتحاد الإفريقي، مع دعم ملموس من بعض RECs.

² Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union, 66.

³ African Union, *African Union Handbook 2023*, 83.

بالاطلاع على ما تحوز عليه هذه القدرة من إمكانيات عسكرية ومدنية ولوجستية، تؤهلها، وفقاً للمعايير الدولية، للمشاركة في عمليات حفظ السلام على المستوى القاري".¹

وقد برهنت الجزائر في سعيها جاهدةً من أجل تعزيز الجاهزية العملياتية لقدرة شمال إفريقيا الإقليمية (NARC)، وتمكينها من تقديم مساهمة فعلية وفعالة في حفظ السلم والأمن في إفريقيا، على إيلاءها أهمية قصوى لـ "القوة الإفريقية الجاهزة" كآلية مركزية لتحقيق رؤية السلام والأمن بقيادة إفريقية، إذ شدد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في كلمته والتي قرأها نيابة عنه الوزير الأول (السابق) السيد نذير العرابوي أمام المشاركين في هذا الاجتماع الهام، على "حتمية تدعيم أركان البنية القارية للسلم والأمن، عبر استكمال تفعيل جميع آلياتها المعنية بالوقاية من النزاعات وتسويتها، وفي مقدمتها "القوة الإفريقية الجاهزة"، وذلك بغية توظيفها أحسن توظيف في الاستجابة للتحديات الراهنة".²

وكان قد أخذ الاجتماع نصف السنوي السادس للاتحاد الإفريقي علماً بالتقرير المقدم من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بصفته رئيس قدرة إقليم شمال إفريقيا والذي يندرج في إطار تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة باعتبارها أحد الدعائم الرئيسية للبنية الإفريقية للسلم والأمن، كما نص الإعلان الختامي للاجتماع على الموافقة على التوصيات التي تضمنها التقرير بشأن هذا الملف.³

وشمل التقرير أربع توصيات كالاتي: أولاً: الترحيب بإعلان جاهزية قدرة إقليم شمال إفريقيا؛ ثانياً: توفير الدعم الضروري واللازم للأمانة التنفيذية لقدرة إقليم شمال إفريقيا في أفق تنفيذ التمرين الميداني المبرمج والذي سيشكل إضافة نوعية لإعداد وتحضير القوة الإفريقية الجاهزة برمتها؛ ثالثاً: التعجيل باعتماد مذكرة التفاهم المتعلقة بالقوة الإفريقية الجاهزة بين مفوضية الاتحاد الإفريقي، من جهة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، من جهة أخرى؛ ورابعاً: المضي قدماً في عملية مراجعة المفهوم الاستراتيجي للقوة الإفريقية الجاهزة، لجعلها أكثر انساقاً مع عقيدة الاتحاد الإفريقي بخصوص عمليات حفظ السلام وتوفير الدعم اللازم لها كجزء لا يتجزأ من البنية الإفريقية للسلم والأمن.

ومن جهة أخرى، احتضنت الجزائر عدداً من الورشات التقنية المتخصصة التي تعكس التزامها بدعم مسار استكمال وثائق وخطط القدرة الإقليمية، وذلك استكمالاً لخطة عمل عنصر التخطيط للعام 2024، وقد

¹ قدرة إقليم شمال إفريقيا، "الجزائر: 'نسجل بكل اعتزاز الإعلان الذي بادرت بنشره مفوضية الاتحاد الإفريقي لتأكيد الجاهزية الكاملة لقدرة إقليم شمال إفريقيا NARC، في: <https://dub.sh/0j8i33x>، يوم: 2024-08-05.

² المرجع نفسه.

³ "الاتحاد الإفريقي يبيد موافقته على توصيات رئيس الجمهورية بشأن تفعيل قدرة إقليم شمال إفريقيا"، الإذاعة الجزائرية، في: <https://dub.sh/6Fhi4b8>، يوم: 2024-07-21.

نُظمت على سبيل المثال لا الحصر، في نوفمبر 2024 ورشة حول مراجعة وتنقيح مشروع مفهوم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات لقدرة إقليم شمال أفريقيا، في إطار إنجاز الوثائق الخاصة بالنشر ودعم البعثات، ويُذكر أن هذه الورشة سبقتها ورشة أخرى حول حشد القدرات لقدرة إقليم شمال أفريقيا، مما يؤكد الجدية في إنجاز الوثائق، خاصة بعد إعلان جاهزية الإقليم العملياتية.¹

وبصفتها الرئيس الحالي لهذه الآلية الإقليمية، قامت الجزائر أيضًا بتنفيذ البنية التحتية الاستراتيجية، مثل القاعدة اللوجستية في جيجل، لدعم القوات الإفريقية ضمن قوة الإفريقي الاحتياطية (ASF) ويسهم هذا الدور العملي في تعزيز سرعة وفعالية عمليات الانتشار في حالات الأزمات.²

وقد سبق أن قامت وفود كل من الجزائر ومصر وليبيا والصحراء الغربية والأمانة التنفيذية لقدرة إقليم شمال إفريقيا (نارك)، بزيارة إلى القاعدة اللوجستية الإقليمية لقدرة إقليم شمال إفريقيا بجيجل في يوم 05-06-2023، وحسب بيان لوزارة الدفاع، كان في استقبال الوفود رئيس أركان الناحية العسكرية الخامسة، رفقة قائد القاعدة اللوجستية الإقليمية وإطارات من قيادة الناحية العسكرية، ووقفت الوفود على "منشآت القاعدة اللوجستية الإقليمية، التي تلعب دوراً رئيسياً في الدعم اللوجستي للقوة الإقليمية الجاهزة لقدرة إقليم شمال إفريقيا، والقوة الإفريقية الجاهزة، في حالة نشرهما ضمن عمليات دعم السلم".³

وفي 24-05-2025 أثنى السيد الأمين التنفيذي لقدرة إقليم شمال أفريقيا، خلال زيارة السيد رئيس دائرة الاستعمال والتحصير لأركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري له، على المجهودات الجبارة والإمكانات البشرية والوسائل المادية التي تم تسخيرها من طرف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لإنجاح تنفيذ التمرين الميداني "شمال أفريقيا 3" والذي يدخل في إطار الإعلان الفعلي عن الجاهزية العملياتية لقدرة إقليم شمال أفريقيا للمشاركة في مختلف عمليات دعم السلام التي يقرها الاتحاد الإفريقي لفض النزاعات ودعم السلم والأمن في القارة الأفريقية.⁴

¹ قدرة إقليم شمال أفريقيا، انطلاق ورشة عمل حول مراجعة وتنقيح مشروع مفهوم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات لقدرة إقليم شمال أفريقيا، في: <https://dub.sh/kwEdfTh> ، يوم: 16-11-2024.

² People's Democratic Republic of Algeria, "ALGERIA Candidate to the AU PSC 2025 - 2028".

³ محمد عبد المؤمن، "وفود 4 دول في القاعدة الإقليمية لمنظمة 'نارك' بجيجل"، الشروق أونلاين، في: <https://dub.sh/XM8tMV2> ، يوم: 23-05-2023.

⁴ قدرة إقليم شمال أفريقيا، "بيان اعلامي حول التمرين الميداني 'شمال أفريقيا 3' المقرر بالجزائر خلال الفترة من 21 الى 27 مايو 2025، في: <https://dub.sh/MuMcHi3> ، يوم: 24-05-2025.

احتضنت الجزائر على مستوى المدرسة العليا للمشاة "الشهيد جلول عبيدات" بشرشال بالناحية العسكرية الأولى خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 29 ماي من سنة 2025 مجريات التمرين الميداني لقدرة إقليم شمال إفريقيا تحت عنوان "سلام شمال إفريقيا 3"؛ ويهدف هذا التمرين الذي مر بمراحل عديدة من التخطيط والتحضير إلى التنفيذ الميداني إلى محاكاة عملية نشر بعثة دعم سلام متعددة الأبعاد من أجل الحفاظ على مستوى عالي من الجاهزية وضمان استجابة سريعة وفعالة في الحالات الطارئة والمستعجلة، وكانت قد اتسمت جميع مراحل التمرين بتنسيق عالي المستوى بين المشاركين وهو ما يعكس جدية الأعمال المنفذة سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ ويؤكد الاحترافية العالية لمشاركي جميع الدول في التعامل مع مختلف المواقف والسيناريوهات في إطار دعم السلام في مناطق النزاع.¹

وقد أكد الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، السيد الفريق أول السعيد شنقريحة في كلمته عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد (كان في زيارة عمل وتفتيش في الناحية العسكرية الثانية بوهران) أن هذا التمرين يأتي تفعيلاً للالتزامات الدول الأعضاء في هذه الآلية لدعم آلية السلم والأمن القارية، وأن الجزائر تهدف إلى جعل القارة الإفريقية أكثر استقراراً وازدهاراً، وحرص القيادة العليا للبلاد على دعم اليات السلم والأمن في هذا المجال لا سيما في منطقة شمال إفريقيا، بحيث قال:

"... تمرين سلام شمال إفريقيا الثالث الذي يتزامن مع احتفالنا أمس بيوم إفريقيا، يأتي تفعيلاً لالتزاماتنا الثابتة لدعم آلية السلم والأمن القاري وتعزيز أواصر التعاون العسكري الإقليمي تحت راية الاتحاد الإفريقي بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية الإفريقية للسلم والأمن خاصة ما تعلق بجعل قارتنا أكثر استقراراً وازدهاراً وهي غاية بلدي الجزائر... كما أغتنم هذه السانحة لأبلغكم تحية السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوة المسلحة وزير الدفاع الوطني الذي يولي أهمية بالغة لتفعيل الآليات الإفريقية للتعاون لاسيماً في فضاءنا الجغرافي المشترك بشمال إفريقيا."²

كما اعتبر السيد اللواء بلقاسم حسنا رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي أن تنظيم هذا التمرين بالجزائر يعتبر دليلاً قاطعاً على الجاهزية العملية والتصميم الراسخ لقدرة إقليم شمال إفريقيا؛ ومن جانبه كرر الأمين التنفيذي لقدرة إقليم شمال إفريقيا شكره للجزائر على الجهود الكبيرة التي بذلتها في تنظيم وإنجاح هذا النشاط وأيضاً للدول الأعضاء على تفهمها أهمية تنفيذ التمرين الميداني في

¹ التمرين الميداني لقدرة إقليم شمال إفريقيا "سلام شمال إفريقيا"، من إخراج: وزارة الدفاع الوطني الجزائرية (القناة الرسمية على منصة YouTube)، في: <https://dub.sh/7038ho9>، 2025، 07:56.

² المصدر نفسه.

هذه المرحلة المهمة والحاسمة خصوصاً بعد اعتماد جاهزية الإقليم من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي مما سيمكن القدرة الإقليمية من تنفيذ واعتماد مهام دعم سلام واقعية.¹

وفي يوم 27 نوفمبر 2025 احتضنت الجزائر بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس، الاجتماع 13 لمجلس وزراء الدفاع و 14 للجنة رؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في قدرة إقليم شمال إفريقيا* وقد تمحور جدول أعمال هذه الاجتماعات، حول تقييم حصيلة نشاطات هذه الآلية خلال سنة 2025 ودراسة سبل وآليات تطوير مكوناتها، لتعزيز التنسيق القائم بين الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات المحدقة بأمن وسلامة المنطقة.²

وفي الأخير يُمكن القول، أن لهذه النشاطات المختلفة تعكس محاولة الجزائر بالتعاون مع الدول الأعضاء والاتحاد الإفريقي إنعاش "قدرة إقليم شمال إفريقيا" بعد سنوات من الجمود، واستعادة الجزائر زمام المبادرة، خاصة بعد التحفيز المتمثل في اعتماد مفوضية الاتحاد الإفريقي جاهزية قدرة إقليم شمال إفريقيا وأيضاً بسبب التطورات في ليبيا وفشل دور مبادرات مثل G5-Sahel، ومن جهة أخرى توافق الرؤية الجزائرية مع رغبة الاتحاد الإفريقي في جعل الأولوية الإقليمية أكثر فاعلية تحت شعار "حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية".

الفرع الثاني: المساهمة الجزائرية في تعزيز الأمن القاري: استضافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي ودورها في منصات التعاون الاستخباراتي.

تُجيد استضافة الجزائر لمؤسسات الاتحاد الإفريقي التزامها بدعم البنى المؤسسية للقارة وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، إذ تلعب هذه المؤسسات التي تستضيفها الجزائر مثل ACSRT و AFRIPOL دوراً حيوياً في تنسيق الاستجابات القارية للتهديدات الأمنية وتعزيز قدرات الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك لعبت الجزائر دوراً حاسماً في عمل العديد من المنتديات الأخرى التي تسهم بشكل كبير في تعميق التعاون الأمني بين الدول المعنية، مثل لجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الإفريقية CISSA، من خلال مشاركتها الفاعلة في تنظيم ورشات العمل، ومشاركة التمثيل القيادي داخل هذه المؤسسة القارية الهامة، وكذلك عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول الجوار الإقليمي من خلال مبادرات أمنية مثل اللجنة العملياتية المشتركة لرؤساء الأركان "سيموك" و "وحدة الدمج والربط".

¹ المصدر نفسه.

* أنظر: فعاليات الاجتماع لـ NARC، بالنادي الوطني للجيش: <https://dub.sh/1DNXEmz>.

² بيان لوزارة الدفاع الوطني، "الجزائر تحتضن الاجتماع الثالث عشر لمجلس وزراء الدفاع والرابع عشر للجنة رؤساء الأركان للدول الأعضاء في قدرة إقليم شمال إفريقيا NARC، في: <https://dub.sh/1L4B310> ، يوم: 27 نوفمبر 2025.

تم تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT)* سنة 2004، واتخذ من الجزائر العاصمة، الجزائر، مقراً له، بوصفه إحدى هيئات مفوضية الاتحاد الإفريقي، وذلك تماشياً مع البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 بشأن منع ومكافحة الإرهاب، ويُسند هذا البروتوكول إلى مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي مسؤولية تنفيذ الصكوك الإقليمية والقارية والدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن توحيد وتنسيق الجهود القارية في مجال منع الإرهاب ومكافحته، وقد جاء إنشاء المركز وفقاً للقسم (H)، الفقرات 19 إلى 21، من خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب، واستناداً إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الأجهزة السياسية للاتحاد، تم تدشين المركز رسمياً في 13 أكتوبر 2004.¹

يضم المركز مجلساً استشارياً يُعَيَّن أعضاؤه من قبل رئيس المفوضية، ويتكوّن المجلس من ممثل واحد عن كل من الأقاليم الإفريقية الخمسة، وممثل واحد عن كل مجموعة اقتصادية إقليمية (RECs)، يتم اختيارهم من بين نقاط الاتصال التابعة للمركز، إضافة إلى ممثلين من مفوضية الاتحاد الإفريقي، وتكون مدة عضوية المجلس سنة واحدة قابلة للتجديد، كما يترأس المركز مدير يتولّى الإشراف على التسيير اليومي لشؤونه. ومن الناحية الإدارية، يتبع المركز إلى إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن (PAPS) التابعة للمفوضية. ويرفع المدير تقاريره إلى رئيس المفوضية عبر مفوض إدارة PAPS.²

تتمثل مهمة المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT/CAERT) في بناء قدرات الاتحاد الإفريقي ودوله الأعضاء على منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في القارة، بهدف تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في إفريقيا، ويتحمّل المركز مسؤولية أساسية تتمثل في إجراء الدراسات والبحوث حول الإرهاب والتطرف العنيف، وتطوير خيارات استراتيجية للسياسات المضادة للإرهاب وخطط عمل تشغيلية تُعرض على صانعي القرار؛ وأيضاً يقوم المركز، في إطار مهامه المتعلقة ببناء القدرات، بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل وندوات وملتقيات؛

كما يحتفظ المركز بقاعدة بيانات حول الجماعات الإرهابية وأنشطتها في إفريقيا، إضافة إلى قائمة الخبراء المتخصصين في مكافحة الإرهاب على مستوى القارة. ويتم نشر بحوث ودراسات وتحليلات المركز على شكل رسائل إنذار مبكر، ومن خلال إصدارات متنوعة تشمل: المجلة الإفريقية حول الإرهاب، أوراقاً غير

* يُعرف المركز أيضاً بتسميته الفرنسية *Centre Africain d'Études et de Recherche sur le Terrorisme (CAERT)*.

¹ Admin, *caert*, February 1, 2024, <https://www.caert.org.dz/>.

² African Union, *African Union Handbook 2023*, 194.

دورية، مذكرات سياسات، تحليلات تقنية أولية، نشرات شهرية حول معطيات الإرهاب، النشرة الفصلية للإرهاب، تحليلات الاتجاهات نصف السنوية، وتقارير سنوية عن وضعية الإرهاب؛¹

ولأغراض التنسيق على مستوى القارة، تحتفظ الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) بمنظومة نقاط الاتصال الوطنية والإقليمية مع المركز. كما يُطلب من مدير المركز الإفريقي _ الذي يشغل أيضاً منصب الممثل الخاص للاتحاد الإفريقي للتعاون في مكافحة الإرهاب _ التواصل مع الشركاء والمؤسسات والهيئات الدولية ذات الأهداف المماثلة، لتعزيز التعاون وتوفير الدعم لجهود الاتحاد الإفريقي و ACSRT في مكافحة الإرهاب.²

ومن بين هؤلاء الشركاء الإقليميين والدوليين: الاتحاد الأوروبي (EU)، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (CTC) ومديريتها التنفيذية (CTED)، فريق عمل تنفيذ مكافحة الإرهاب (CTITF)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، اللجان المعنية بقرارات مجلس الأمن، المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF).³

أما بالنسبة لـ "أفريبول"، أو ما يعرف بآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي، فهو يُعتبر من بين أهم الأجهزة الشرطية المستحدثة على غرار "الإنتربول"، و"الأوروبول"، و"أمريبول"، والتي يرجع الفضل في إنشائها إلى المبادرة الجزائرية المقدمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الإقليمي الإفريقي الـ 22 للإنتربول، المنعقد في الفترة الممتدة من 10 إلى 12 سبتمبر 2013 بوهران - الجزائر. وقد شهد المؤتمر حضور كافة قادة الشرطة الإفريقية، وعددهم واحد وأربعون، الذين رحبوا بالفكرة، وتم تجسيدها على أرض الواقع، ودخول نظامها الأساسي حيز النفاذ بتاريخ 30 يناير 2017. ومن خلال هذه الآلية الشرطية، تتعاون أجهزة الشرطة في جل دول الاتحاد الإفريقي على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف صورها وأشكالها.⁴

يتكون هيكل أفريبول من:

- الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة التقنية العليا والاستشارية؛
- اللجنة التوجيهية، كهيئة تنفيذية مسؤولة عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة؛

¹ Ibid. 193.

² Ibid.

³ "About the The African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT)," *African Union, Peace and Security Department*, January 25, 2013, <https://dub.sh/ewL4uRT>.

⁴ خديجة خالدي، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "أفريبول"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، م. 11، ع. 01، (2018): 65.

• الأمانة العامة؛

• مكاتب الربط الوطنية لأفريبول في الدول الأعضاء.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي الهيكل الوظيفي في فبراير 2020، ويعمل أفريبول تحت إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن (PAPS) التابعة للمفوضية الإفريقية¹.

تتمثل أولوية أفريبول في تعزيز وتنسيق قدرات أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء، وتسهيل التعاون والتنسيق فيما بينها في الوقاية ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ولتحقيق هذا الهدف، توفر أفريبول لأجهزة إنفاذ القانون برامج تدريب عبر الإنترنت من خلال منصة التعليم الإلكتروني الخاصة بها، وتدريبًا حضوريًا، وبرامج تدريب المدربين، وورشات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، إضافة إلى فترات تدريب ميداني ومنح دراسية².

وقد ساهمت الجزائر بشكل أساسي في توفير الدعم اللوجستي والتقني لتشغيل أنظمة الاتصال الشرطي الإفريقية، بما في ذلك شبكات تبادل المعلومات الحساسة التي تعتمد عليها الدول الأعضاء في معالجة التهديدات العابرة للحدود، وهو ما مكنها من لعب دور مباشر في دعم إنشاء قواعد بيانات مشتركة، وتسهيل الاجتماعات العملية بين أجهزة الشرطة الإفريقية.

وكانت قد قررت الجمعية العامة الثانية لأفريبول، في ختام أشغالها بالعاصمة الجزائر في 18 أكتوبر 2018، إنشاء ثلاث فرق عمل تختص بمكافحة الجريمة العابرة للحدود والجريمة السيبرانية، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والوقاية منه. وخلال هذه الجمعية، تم تقديم مسح شامل لقضايا الإرهاب والتطرف في القارة الإفريقية، مع تسجيل عدد من المقترحات العملية لكيفية التعامل مع هذه الظواهر. وقد أكدت جميع الدول الإفريقية على أهمية التعاون المشترك لمواجهة التحديات الأمنية³.

وفي هذا السياق، تسعى آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول" إلى تبني استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وتتضمن محاورها الأساسية ما يلي:

1. جمع المعلومات والبيانات الأمنية: توفير بيانات وصور دقيقة حول الجماعات الإرهابية والمنظمات والأشخاص الخطرين في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا.
2. تنسيق الجهود الأمنية: توحيد جهود جميع العناصر الأمنية في إفريقيا وتوجيهها نحو مكافحة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة باستخدام أحدث الأساليب والاستراتيجيات.

¹ African Union, *African Union Handbook 2023*, 194.

² Ibid.

³ بوكربوعة أحلام، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريبول و دورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب"، *حوليات جامعة الجزائر 1*، م. 34، ع. 05 (2020): 615.

3. تنفيذ الخطط وفق الشراكة الإفريقية: تطبيق الخطط الأمنية بما يتوافق مع مبادئ الشراكة الإفريقية المنصوص عليها في النظام الداخلي لأفريبول.

4. العمليات الوقائية: التخطيط وتنفيذ ضربات وقائية ضد الخلايا الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وشل قدراتها في الوقت والمكان المناسبين.

5. وضع الخطط الاستراتيجية الشاملة: تصميم خطط مستندة إلى الدراسات والأبحاث الميدانية المتعمقة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، مع إيجاد حلول عملية للتحديات الناتجة عن تجارة الأسلحة الصغيرة وتجنيب الأطفال في منطقة الساحل الإفريقي¹.

ومن جهة أخرى، يبرز دور الجزائر في منصات التعاون الاستخباراتي كعنصر محوري في تبادل المعلومات وتعزيز القدرة على رصد التهديدات العابرة للحدود والاستجابة لها بشكل منسق، وتسهم هذه المبادرات في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وترسيخ الثقة بين الدول الأعضاء، ودعم الاستقلالية الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي في مجال الأمن القاري؛

وفي هذا السياق، عززت الجزائر حضورها داخل لجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الإفريقية (CISSA) من خلال مساهماتها الأمنية والسياسية واحتضانها لفعاليات مشتركة، إلى جانب مواقفها الداعمة لتنسيق موقف إفريقي موحد. ويعكس هذا الانخراط المتصاعد، مدعوماً برئاستها لمكتب شمال إفريقيا داخل CISSA، تنامي تموضع الجزائر كفاعل محوري في قيادة الجهود الأمنية الجماعية على مستوى القارة. كما تشير عدة مصادر إلى تقدير إفريقي متزايد للدور القيادي الذي تضطلع به الجزائر، وهو ما يتجسد في الثقة الممنوحة لها وفي توالي استضافتها للأنشطة الأمنية الإقليمية.

تُعَدّ CISSA منتدى قارياً للتعاون متعدد الأطراف في مجالات الاستخبارات والأمن. ويتمثل هدفها الرئيسي في مساعدة الاتحاد الإفريقي ومؤسساته على التعامل بفعالية مع التحديات الأمنية التي تواجه إفريقيا. وقد تم تصميم CISSA كآلية لتسهيل الحوار والتحليل وتبادل المعارف والتنسيق واعتماد استراتيجيات مشتركة بين أجهزة الاستخبارات والأمن في إفريقيا. وتضم في عضويتها ثلاثاً وخمسين دولة إفريقية².

يتمثل تفويض CISSA في تزويد مفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC) وأجهزتها الأعضاء بالمعلومات الاستخباراتية الدقيقة وفي الوقت المناسب، بما يساعدها على اتخاذ قرارات مستنيرة. كما تشكل CISSA

¹ المرجع نفسه، 616.

² African Union, *African Union Handbook 2023*, 192.

منصة تتبادل فيها الأجهزة الأعضاء المعلومات الاستخباراتية والخبرات والتجارب أثناء التعامل مع التهديدات المشتركة التي تؤثر على القارة¹.

وتشمل هيكلية (Structure) "سيسا"، ثلاث هيئات دائمة هي:

1- المؤتمر: يتكوّن من رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في الدول الأعضاء، ويعقد اجتماعاً سنوياً تحت رئاسة أحد الأعضاء.

2- لجنة الخبراء: تتألف من ممثلين عن كل دولة عضو في CISSA، ويتولّى أعضاؤها التحضير لاجتماعات المؤتمر وصياغة المقترحات والتقارير التقنية.

الأمانة: يقع مقرّها في أديس أبابا بإثيوبيا، ويتمّ توزيع موظفيها وفق مبدأ التمثيل الإقليمي المتوازن، من الضباط المعيّنين من أجهزة الاستخبارات والأمن للدول الأعضاء. يرأس الأمانة أمين تنفيذي يُنتخب من طرف المؤتمر لمدة خمس سنوات².

وفي ضوء هذه الخلفية المؤسسية، يظهر الدور الجزائري داخل CISSA بوصفه دوراً بنوياً وقيادياً في آن واحد، يتجاوز مجرد المشاركة الشكلية نحو صناعة مقاربات أمنية إفريقية مشتركة، فقد شكّلت الورشة الإقليمية المخصّصة لمكافحة الأخبار المزيفة والتضليل، التي احتضنتها الجزائر العاصمة، تحت عنوان: *تداعيات الأخبار المزيفة والتضليل على أمن واستقرار الدول*، نموذجاً واضحاً عن هذا الانخراط العملي، سواء من حيث مستوى التمثيل أو طبيعة النقاشات أو مضامين المقترحات التي انبثقت عنها³.

وقد أكّد خلال هذه الورشة الجنرال فتحي رشدي موساوي، المدير العام للوثائق والأمن الخارجي ورئيس مكتب شمال إفريقيا داخل CISSA، هذا التوجّه بقوله:

"إنّ معركتنا ضدّ التضليل الإعلامي ليست مجرد قضية إعلامية، بل هي معركة وجودية لحماية استقرار دولنا الإفريقية، ومن واجبنا جميعاً أن نواصل العمل المشترك من أجل تأمين مستقبل قارتنا ضدّ هذه التهديدات الخطيرة؛ والجزائر بانتمائها الإفريقي العميق ستظل في طليعة هذه الجهود مدافعة عن استقرار القارة ومُتحدة مع أشقائها ضدّ كل تهديد يمس سيادتنا الجماعية"⁴.

¹ African Union, "Inauguration of the Headquarters of the Committee of Intelligence and Security Services (CISSA)," February 9, 2020, <https://dub.sh/J2orCPi>.

² African Union, *African Union Handbook 2023*, 192.

³ Meriem Djouder, "Début de l'atelier régional du CISSA : Fake news, l'Afrique riposte depuis Alger," *Le Jeune Indépendant*, April 20, 2025, <https://dub.sh/UjLOQ7N>.

⁴ انطلاق الورشة الإقليمية للجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الإفريقية، من إخراج، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، في: <https://dub.sh/fA6ruyk>، 2025، 03:26.

يُوضح هذا التصريح عن رؤية جزائرية تعتبر أمن المعلومات جزءاً من الأمن القومي القاري، وتتعامل مع التضليل كتهديد استراتيجي لا يقل خطورة عن التهديدات التقليدية، إذ لا يجب أن تغاضى عن حقيقة المخاطر المتزايدة للأخبار المضللة واستخدامها في الحروب الهجينة عبر التأثير في الرأي العام وإثارة الفوضى وزعزعة استقرار الحكومات والمؤسسات.

وفي السياق ذاته، أشاد مفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن "بانكولي أديوي" بدور الجزائر الريادي والتزامها الراسخ بقضايا السلم في إفريقيا، معتبراً أن استضافتها للمنظمة لفعاليات CISSA، "تعكس الثقة التي يضعها الاتحاد الإفريقي فيها باعتبارها قوة استقرار إقليمية وقارية"¹

إن هذه الإشادة قد جاءت بلا شك لتعزز الصورة المتنامية للجزائر كفاعل قادر على توفير منصة آمنة للحوار الأمني وإطلاق ديناميكيات تعاون فعالة بين أجهزة الاستخبارات الإفريقية.

ومن خلال الدورة ذاتها، ساهمت الجزائر أيضاً في بلورة نقاش استراتيجي معمق حول الحرب الهجينة وتأثير التلاعب الإعلامي على شرعية المؤسسات، إذ نبّهت كاتبة الدولة المكلفة بالشؤون الإفريقية إلى خطورة ما سمّته "الاستعمار الرقمي" مذكرةً بأن:

"المعلومات التي كانت بالأمس أداة للتنوير والمعرفة تحولت اليوم إلى سلاح غير تقليدي يستخدم لتفكيك المجتمعات وتأثير على قرار الدول وتوجيه الرأي العام نحو أجندات مشبوهة تحت غطاء حرية التعبير والانفتاح الرقمي. السيدات والسادات لقد أضحت إفريقيا للأسف ساحة نشطة لهذا النوع من الحروب الصامتة. المعركة على المعلومات هي معركة على السيادة وعلى شرعية الدولة وعلى وحدة المجتمعات. وهي ليست فقط معركة مستقبل بل معركة حاضر، فما يخطط اليوم في الفضاء الرقمي ينعكس غداً في الميدان في الشارع وفي قاعات الناس. وإن لم نبادر من خلال أجهزتنا الأمنية والاستخبارات الإفريقية إلى قيادة هذه المواجهات فإننا سنفجأ بعواقبها على تماسك الدول وعلى شرعية الأنظمة وعلى وحدة الشعوب".²

ليؤكد هذا الخطاب تطابق الرؤية الجزائرية الرسمية مع الانشغالات القارية الأوسع، القائمة على ضرورة بناء قدرات استخباراتية مشتركة وصياغة ردّ جماعي ضد هذه التهديدات المستحدثة، وبذلك، تبرز مساهمة الجزائر داخل CISSA، عبر مستويين متكاملين: مستوى تنسيقي، يتجسّد في احتضان الورشات وتقديم المقترحات العملية، ومستوى آخر استراتيجي، يقوم على توجيه النقاش القاري نحو فهم جديد لطبيعة

¹ "ماهوندي: التضليل الإعلامي يهدد يتطلب استجابة قارية عاجلة"، *الإذاعة الجزائرية*، في: <https://dub.sh/nzzRz6M>، يوم: 20 ابريل 2025.

² سلمى منصوري.. معلومات الأمس أضحت اليوم سلاح لتفكيك المجتمعات والمعرفة على المعلومات هي معركة سيادة، من إخراج الشروق نيوز، في: <https://dub.sh/LidIKZI>، 2025، 01:04.

التحديات الأمنية غير التقليدية، وقد جعلت هذه المقاربة المتعددة الأبعاد من الجزائر قطبًا محوريًا في صياغة التصورات الأمنية الإفريقية الحديثة، وفاعلاً رئيسيًا في الدفع نحو بناء منظومة قارية أكثر تماسكًا واستقلالية.

وعلى صعيد موازٍ، لعبت الجزائر دورًا قياديًا ومحوريًا في بناء آليات التعاون الأمني الإقليمي والمشاركة بالمنطقة الساحل جنوب الصحراء؛ فقبل عامين من اندلاع أزمة شمال مالي عام 2012، أطلقت الجزائر مبادرتين إقليميتين أسستا لسياسة إقليمية تعاونية لمكافحة الإرهاب، تتعلق الأولى بإنشاء مركز عمليات عسكرية مشترك في أبريل 2010، يُعرف باسم اللجنة العملياتية المشتركة لرؤساء الأركان (CEMOC) ومقره تمنراست، بحيث جمعت اللجنة إلى جانب الجزائر كلا من مالي، وموريتانيا، والنيجر؛ ستة أشهر بعد ذلك، تم إنشاء آلية استخبارات مشتركة لدعم لجنة الأركان العسكرية، أطلق عليها "وحدة الدمج والربط" (Fusion and Liaison Unit — UFL) مقرها الجزائر العاصمة، تضم الآلية اليوم ثمانين دول هي: الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا وتشاد. والنقاش جارٍ حول توسيع عضوية هذه الآلية لتشمل غينيا، السنغال وكوت ديفوار، وتعد هاتين المبادرتين أول محاولة لإنشاء هيكل أمني إقليمي في الساحل مع بعد عملياتي ملموس.¹

تتكون "سيموك" من قيادة للأركان ذات رئاسة دورية ومن أربع خلايا هي العمليات، والاستخبارات، والخدمات اللوجستية، كما تستند هذه الهياكل إلى وحدة الدمج والاتصال UFL التي تعمل بتعاون وثيق مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT)، وتتوفر "سيموك" على موقع قيادة متقدم يشبه القيادة المصغرة المتنقلة التي تتحرك وفقا للعمليات على الأرض، وهو "مصمم بشكل مماثل ليتصرف كقيادة في حالات "التدخل ميدانيا، ما يجعله بالقرب من الوحدات المنتشرة في الميدان أثناء العمليات، ويكسبه السرعة والكفاءة، إضافة إلى الاجتماعات الدورية لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء ورئاسته دورية، والذي يهدف إلى التخطيط لدوريات مختلطة على طول الحدود المشتركة وقيادتها، وكذلك تنسيق العمليات في المنطقة العملياتية الواقعة ضمن نطاق اختصاصها الجغرافي وتنفيذها، والقيام بعمليات البحث عن الجماعات الإرهابية وتحديد مواقعها وتحبيدها.²

في ذات السياق، وخلال انعقاده استثنائيًا بالجزائر، يوم 28 نوفمبر 2023، بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس، لتسليم الرئاسة الدورية، تكريسًا لتقاليد هذا المجلس، شكل اللقاء سانحةً لرؤساء أركان كل من الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا لمناقشة وتقييم الحالة الأمنية السائدة في المنطقة الإقليمية، الأمر الذي

¹ قشي عاشور، "الجزائر... قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب"، *ستراتيجيا*، م. 4، ع. 2 (2017): 12.

² بن عنتر عبد النور، *المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك*،

01 تر، سلطاني عومرية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، 89-90.

من شأنه أن يضيفي على هذه الآلية الهامة للتعاون الأمني، مزيدًا من الجودة والنجاعة في الأداء، وفي ذلك يقول رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، السيد الفريق أول السعيد شنقريحة:

"... هذه الدورة الاستثنائية، تأتي بعد الدورة الاستثنائية المنعقدة في الجزائر العاصمة بتاريخ 13 أكتوبر 2022، والتي كان هدفها الواضح والمحدد، المصادقة والتوقيع على النصوص المنظمة للجنة من أجل ترقية تعاوننا الأمني وتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا التفاهم المتضمن القانون الأساسي لمستخدمي لجنة الأركان العملياتية المشتركة. ومن الواضح جدا أن مجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء، يعتبر إطارا رفيع المستوى، لتقييم وتبادل وتوجيه الخطوات اللازمة، التي من شأنها أن تُضيفي على آليتنا للتعاون الأمني، مزيدا من جودة الأداء والفعالية والنجاعة، من خلال تبني الإجراءات التطبيقية التي تفرض نفسها في هذا المجال".¹

تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الذي احتضنته الجزائر يوم 13 أكتوبر 2022 خُصص لمناقشة والتوقيع على مشاريع قوانين جديدة تتعلق بهذه الآلية للتعاون الأمني وإعادة تنشيطها. وتدرج هذه المشاريع في إطار منح ديناميكية جديدة للتعاون والتنسيق العملياتي بين الدول الأعضاء، من خلال إعادة تكييف مهام وتنظيم الآلية لضمان نجاعتها واستمراريتها، فضلاً عن تكثيف التعاون وتعزيز أواصر التضامن والصداقة وحسن الجوار بين بلدان وجيوش المنطقة، بما يُسهم في تقريب وجهات النظر وتوحيد الجهود لضمان أمن المنطقة.²

في المجمل، تهدف "سيموك" إلى تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء الإقليم، وتسهيل إنشاء دوريات مشتركة وعمليات عسكرية عبر الحدود؛ وتهدف "وحدة الدمج والربط" إلى تحسين عملية التنسيق الأمني، وتنظيم تبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية، كما تعد، أيضاً، مركزاً لمعالجة وتوزيع المعلومات اللازمة لعمل الآلية العسكرية؛ وإضافة إلى هاتين الآليتين تبدو الجزائر فاعلاً هاماً في مسار نواكشوط لعام 2013، واستراتيجية الاتحاد الإفريقي حول الساحل الإفريقي لعام 2014، وبرنامج غرب إفريقيا للتنسيق والعمل الإقليمي من أجل استقرار وتنمية إقليم الساحل والصحراء لعام 2013.³

فمن أجل مواجهة مختلف المخاطر والتهديدات المتنامية في الساحل الإفريقي، دعمت الجزائر مسار نواكشوط الذي أطلقه الاتحاد الإفريقي في مارس 2013، وجمع 11 دولة في المغرب العربي والساحل وغرب إفريقيا لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي. وقد أسهم هذا المسار في ترسيخ التعاون بين الدول، حتى خلال فترات

¹ "مواصلة الالتزام من أجل الأمن في الساحل"، مجلة الجيش، ع. 725، 2023.

² "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يشارك في الدورة غير العادية لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة المنعقدة بالجزائر"، بيان لوزارة الدفاع الوطني، في: <https://dub.sh/CrJWvTm>، يوم: 13 أكتوبر 2022.

³ قشي، "الجزائر... قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب"، 12، 19.

التوتر بين الجيران، ومؤخراً في وقت ليس ببعيد، في شهر ديسمبر 2022، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي دول غرب إفريقيا إلى تعزيز الجهود المشتركة ضد التهديدات الأمنية الإقليمية، مشيراً إلى مسار نواكشوط كنموذج. وفي يناير 2024، أعرب الاتحاد الإفريقي عن دعمه لإعادة تنشيط هذه الآلية، مؤكداً أهمية تنسيق الجهود على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل ومناطق أخرى¹.

وتقوم عقيدة "دول المنطقة"، كما تراها السلطات الجزائرية، على تطوير قدرات الدول المعنية لإدارة التحديات الأمنية دون الاعتماد على فاعلين خارجيين، مع السماح بتعاون محدود مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي في شكل مساعدات محددة (تدريب، دعم لوجستي، ومعلومات استخباراتية)، ورغم أن النتائج الملموسة لم ترتق لتوقعات CEMOC، إلا أن التعاون في تنفيذ العمليات، وتحليل التهديدات الأمنية، وتقاسم المسؤوليات على الحدود يمثل نموذجاً جديراً بالثناء ويظهر إرادة حقيقية للتعاون؛ وترى السلطات الجزائرية أن مكافحة الإرهاب بجدية تتطلب تعاوناً إقليمياً وعملياتاً منظماً، إلى جانب إرادة سياسية مشتركة، وخلال فترة حكم "توري" ATT، انزعج الجزائريون من الجمود في شمال مالي، حيث أنشأت AQMI وجماعات أخرى ملاذات آمنة فعلية.²

ومنذ العام الماضي (2024)، يعرف إطار التعاون ضمن آلية "سيموك" تحديات وعراقيل كبيرة بسبب عدم الاستقرار في دول الساحل الثلاث: مالي، النيجر، وبوركينا فاسو (وهو ما سناقشه في المبحث الثالث)، ومع ذلك، تستمر المبادرة في توفير إطار للحوار والتشاور بين الدول المشاركة على الرغم من الاختلافات القائمة بينها، وأيضاً، لقد تمكنت المبادرة من ابتكار ممارسات جديدة في المنطقة من خلال اتخاذ تدابير مهمة، خاصة فيما يتصل بالدوريات المشتركة وحق المطاردة على جانبي الحدود.³

نستنتج في الأخير، أن للجزائر رؤية واضحة تتجلى في جعل الأمن الجماعي أولوية تتجاوز الحدود لتشمل كل ما يهدد القارة من إرهاب وجريمة منظمة وأخطار مستجدة، وعبر استضافة المركز الإفريقي لدراسة وبحوث الإرهاب (ACSRT) وآلية التعاون الشرطي الإفريقي (AFRIPOL) في الجزائر ودورها الفاعل ضمن CEMOC، UFL و CISSA تُظهر نهجاً عملياً يقوم على الوقاية، التكامل الاستخباراتي، وبناء القدرات المحلية والإقليمية لدعم الأمن والاستقرار، وقد مكّن هذا الدور الجزائر من تسهيل تبادل المعلومات والاستخبارات بين دول الساحل والشمال الإفريقي، وتعزيز القدرة على التخطيط والتنسيق العملياتي المشترك

¹ Yahia H. Zoubir and Abdelkader Abderrahmane, "Bordering on Crisis: The Future of Algeria-Mali Relations," *Middle East Council on Global Affairs*, July 3, 2025, <https://dub.sh/5NuLdYL>.

² Zoubir and Abderrahmane, "Alger Au Sahel", 125.

³ بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، 90.

لمواجهة التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب، التهريب، الجرائم المنظمة)، كما ساهم في تعزيز الروابط بين قدرات الدول الإقليمية والآليات القارية للاتحاد الإفريقي ومنظمات دولية مختصة. نستنتج من خلال هذا المبحث أن الجزائر المبادرات..

ومن زاوية أخرى، لا ترى الجزائر في استعراض قوتها العسكرية وحده وسيلة لضمان أمنها، بل تعتمد أيضًا على الاستخبارات والوقاية الاستباقية من التهديدات، إذ تمتلك الجزائر شبكة استخبارات واسعة النطاق وفعّالة، لا يقتصر دورها على حماية الجبهة الداخلية فحسب، بل يمتد إلى الخارج أيضًا، حيث تلعب دورًا محوريًا في توجيه مواقف السياسة الخارجية الجزائرية إزاء القضايا الأمنية العابرة للحدود. كما تُعدّ من بين الأكثر كفاءة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي؛ وبحسب مصادر غربية، فإن مستوى دقة وتفصيل المعلومات التي تجمعها الجزائر حول المنطقة قد يفوق ما يتوافر لدى بعض العواصم الغربية، ولا سيما فيما يتعلق بتحركات الجماعات المسلحة.

المبحث الثالث: تقييم فاعلية الأداء الأمني الجزائري في إفريقيا: الآفاق والتحديات المستقبلية.

تُعدّ السياسة الأمنية للجزائر في إفريقيا (2013-2025) امتدادًا لرؤيتها الاستراتيجية في ترسيخ الاستقرار الإقليمي وتعزيز الاعتماد على الذات الإفريقية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود وقد شهدت هذه السياسة تحولات جوهرية منذ تعديل الدستور عام 2020، بما مكن الجزائر من إعادة تكييف أدوات الردع الدفاعية وتنويع أساليب تنسيقها الأمني مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وأيضًا من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الأشقاء الأفارقة لتقليل الثغرات في بلدانهم وفي طريقة عمل منظومة الأمن الجامعي الإفريقية لتجاوز مجموعة من التحديات المعقدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمن الغذائي، الهجرة غير النظامية، التغير المناخي، التهديدات السيبرانية والتضليل الإعلامي... على سبيل المثال لا الحصر.

في هذا السياق، تسعى الجزائر إلى جانب تعزيز حضورها داخل آليات الأمن الإفريقي، إلى المساهمة في تطوير أطر التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، بما يشمل دورها في الإصلاحات المرتقبة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية مع الدول الإفريقية، والمساهمة في حل الملفات الإقليمية الحساسة مثل ملف ليبيا ومالي وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

وبذلك، يركز التحليل في هذا المبحث الأخير على تقييم فعالية السياسة الأمنية الجزائرية في إفريقيا، من حيث الإنجازات والفجوات العملية، مع محاولة استشراف التحديات المستقبلية والرهانات المرتبطة بتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية للقارة، وتأمين دور الجزائر كفاعل أساسي في منظومة الأمن الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: قراءة في تفعيل الدور الأمني الجزائري في إفريقيا: استراتيجية الدفاع بالردع.

بالنسبة للقيادة في الجزائر، فإن تعزيز التعاون مع الجيران ليس كافياً لمواجهة التطورات الحاصلة على مستوى مفهوم التهديدات، خاصة عندما تكون الدول الشريكة (مثل مالي وليبيا) غير قادرة على حماية أراضيها وحدودها، فمن خلال تحديث وتطوير قدرات جيشها، حققت الجزائر إمكانات عسكرية هائلة لا تزال غير مستغلة بالكامل، والنقاش في الوقت الحالي يدور حول ما إذا يستلزم استخدام هذه القدرات للحفاظ على الاستقرار الإقليمي: فحماية مصالح الجزائر الأمنية لا تقتصر على داخل الحدود فقط، بل تمتد إلى ما وراءها أيضاً، أما الجانب الثاني في هذا النقاش يتمثل في أهمية الاستمرار في نهج استبعاد مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات خارج الحدود لاحتمالية تضاربه في حالات معينة مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو اقترانه بالسيادة غير منقوصة للدول.

للتذكير، الجيش الجزائري اليوم يواجه مجموعة من التحديات الأمنية الجديدة، التي فرضت عليه تعزيز قدراته التقنية، وتطوير كفاءة الكوادر العسكرية، وبناء منشآت ونقاط تمرکز جديدة على الحدود، استعداداً لمواجهة أي طارئ، ولمواجهة الحروب الحديثة من الجيل الرابع والخامس، هذه العوامل إضافة إلى دخول عامل التواجد (الإسرائيلي) في المنطقة، (والذي بات يقلق قيادة الجيش الجزائري، فعندما يصل الكيان الصهيوني إلى حدودنا المباشرة، هذا يعني أنها أصبحت جار جديد _ لا يهم إن كانت عبر قاعدة عسكرية محتملة، دخولها بصفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، اتفاقيات أمنية ودفاع مشتركة، أو تأثير سياسي موجه وعدواني)، فرضت على الجيش الوطني الشعبي التكيف مع مقتضيات تحقيق الأمن القومي الجزائري، ومثلما استنتجنا سابقاً، قامت الجزائر بمجهودات جبارة لتطوير قدرات جيشها، ويرجع ذلك إلى إدراك صانع القرار في الجزائر بأن الحرب لا تمنحك فرصة الاستعداد، ويبدو أن القيادة العليا للبلاد لا تزال تعمل بالفعل وفق هذه الرؤية.

ولذلك، تتسم استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي بالتدرج والحذر، وتسعى إلى الجمع بين أمن الحدود والحضور الجيوسياسي الهادئ، إنها توازن صعب بين المبادئ التاريخية لعدم التدخل والضرورات الجيوسياسية الجديدة التي فرضتها تطورات المنطقة، وبينما تسعى الجزائر إلى إعادة بناء عمقها الاستراتيجي الإفريقي فإن نجاحها في ذلك سيعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع تعدد الفاعلين، وتعقيد التهديدات، وتغير موازين القوى، دون أن تخسر هويتها كقوة إقليمية مستقلة تبحث عن التموقع خارج المحاور الكبرى¹.

في أوائل 2013، سمحت الجزائر للطائرات العسكرية الفرنسية بعبور أجوائها لتنفيذ عمليات ضد المقاتلين الإسلاميين في شمال مالي، كما عزز القادة الجزائريون الوحدات المتمركزة على طول الحدود الليبية نهاية 2014، ومرة أخرى في يونيو 2015.

¹ بوهيدل، "استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي".

بالإضافة إلى اللجوء المتزايد إلى العمل العسكري لصد التهديدات الناشئة، قامت الجزائر بتطوير بنيتها التحتية العسكرية وقدراتها. ففي يوليو 2017، أصبح مطار عسكري جزائري كبير في تمنراست - أقرب مدينة جزائرية إلى مالي والنيجر - جاهزًا للعمل. وفي أول أيام عام 2018، أعلن الرئيس السابق بوتفليقة أن القوات المسلحة الجزائرية ستخصص لها تمويل إضافي لتعزيز تواجدتها على الحدود والحصول على مجموعة واسعة من الأسلحة المصنعة محليًا. وتم توزيع القوات الإضافية لوقف تحركات الجماعات الإسلامية المتطرفة وتعطيل عمليات شبكات التهريب الإقليمية. ولتوجيه الأنشطة عبر الحدود ضمن قنوات منظمة، افتتحت القوات المسلحة الجزائرية في أغسطس 2018 أول محطة عبور رسمية على الحدود بين الجزائر وموريتانيا.¹

ولعل من بين أهم الإجراءات الاستباقية لحفظ الأمن الوطني هي التغييرات الدستورية التي أقرها استفتاء نوفمبر 2020 المادة 31، الفقرة 3، والتي تسمح للقوات المسلحة الجزائرية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقع "ضمن إطار المبادئ والأهداف للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية"، لكن قبل أن نناقش مخرجات هذه التعديلات، يتوجب علينا أن نتوقف ونتفقد في الأول على النقاط التالية:

- أن هذا النص لا يجب اعتباره نقطة انطلاق لتغيير عميق في السياسة الخارجية للجزائر.
- أن هذا التعديل لا يعني عسكرة السياسة الخارجية بل عقلنة استخدام القوة، بمعنى آخر تحويل الردع من دفاع سلبي إلى ردع وقائي جماعي في الإطار الإفريقي.
- أن السيادة، سواء الخاصة بالجزائر أو بالدول الأخرى، تبقى مهيمنة في التفكير الجزائري.
- أن الدستور الجزائري لا يمنع إرسال قوات إلى الخارج في جميع الحالات، بل يمنع فقط القيام بذلك عندما يكون الهدف من العملية هو تقويض الشرعية أو السيادة الوطنية لدولة ما.

يعد نشر القوات في الخارج أحد أهم القرارات السياسية التي يمكن لدولة أن تتخذها، لأنه يتطلب مراعاة قضايا أخلاقية وقانونية، ويؤثر على علاقات الدولة الخارجية، ليس فقط مع الدولة التي يتم نشر القوات فيها، ولكن أيضًا مع دول أخرى. كما يعرض الجنود لخطر جسدي متزايد ويستهلك موارد كبيرة.²

وتنص المادة 26 من دساتير الجزائر لعام 1989 و1996 على: "ألا تلجأ الجزائر إلى الحرب من أجل تقويض السيادة الشرعية وحريات الشعوب الأخرى. وتسعى جاهدة لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية." نادرًا ما يتم تحدي أو التشكيك في المادة 26. على عكس دول أخرى قد تشارك أو لا تشارك في صراعات عابرة للحدود أو خارج إقليمها وفقًا لظروف محددة ولتحقيق مصالح معينة، فإن الجزائر لم تفعل ذلك أبدًا

¹ Lawson and Legrenzi, "Algeria's Assertive Re-Emergence", 129.

² Abdelkrim Dekhakhena, "Why Is Algeria Considering Changing Its Military Doctrine?," *Journal of Military and Strategic Studies* 20, no. 3 (2021): 87.

(خلافًا لبعض الاستثناءات) في وقت ما، كان لهذا الموقف العديد من المزايا، ولكنه حمل أيضًا عيوبًا كبيرة.¹

على سبيل المثال، طوال عام 2011، حذر الدبلوماسيون الجزائريون باريس ولندن وواشنطن، بشكل خاص، من أن تدمير النظام الليبي سيكون كارثة للمنطقة – لكن تحذيراتهم قوبلت بالرفض في باريس ولندن، حيث كان قادة هذين البلدين، نيكولا ساركوزي وديفيد كاميرون، بعيدين عن الكفاءة في الشؤون الدولية. استمع باراك أوباما بعناية أكبر، لكن وزيرة الخارجية العدائية هيلاري كلينتون غلبت موقفه: إذ قالت حينها “جئنا، رأينا، قتلنا” عند مقتل معمر القذافي، مقلدة العبارة الشهيرة “Veni, Vidi, Vici” من العصور الرومانية. وبعد حادثته الدماغية في 2013، لم يعد الرئيس الأسبق بوتقليقة قادرًا على لعب أي دور، واضطر الدبلوماسيون الجزائريون إلى الاكتفاء بالمطالبة بحياد الجزائر، الذي لم يؤثر أبدًا على مجريات الأحداث على الأرض في ليبيا.²

عارضت الجزائر التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا، أساسًا لأن مبدأ حق تقرير المصير ظلّ حجر الزاوية في جهود الجزائر وجوهر قناعاتها، وقد فسّرت القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن بشأن ليبيا على أنه يقتصر على حماية المدنيين، وليس تفويضًا بتدخل الناتو أو القوى الغربية في الشؤون الداخلية للليبيا، ناهيك عن السعي لتغيير النظام، وكما هو معهود اتبعت الجزائر سياسة عدم التدخل الصارمة، مستندة في ذلك إلى مبادئ سياستها الخارجية، مما جعلها تفشل في اتباع سياسة نشطة في محيطها الإقليمي لإيجاد حل سياسي للأزمة. وقد أدّت هذه السياسة المتحفظة إلى توجيه اتهامات لها بدعم النظام الليبي، رغم أنها لم تفعل ذلك فعليًا، إنّ السياسة “المقدّسة” لعدم التدخل كانت بمثابة شللٍ سياسي جعل الجزائر تبدو غير ذات صلة أو تأثير في محيطها الإقليمي.³

لقد ساعد هذا الموقف الجزائري على تدخل الأجانب وتجسّسهم من قبل عدة فاعلين إقليميين ودوليين (مصر، الإمارات، قطر، فرنسا، إيطاليا، روسيا وتركيا)، بالإضافة إلى المشير الليبي خليفة حفتر، الذي شن هجومًا طويل الأمد للسيطرة على طرابلس من حكومة الوفاق الوطني — رغم أن الجزائر اعتبرت العاصمة “خطأً أحمر لا ينبغي لأحد تجاوزه” — كمثال واضح. ويمكن قول الشيء نفسه عن المناورات الدبلوماسية العقيمة، مثل معارضة الجزائر في يناير لتدخل أنقرة في ليبيا، التي انتهت بإرسال تركيا قوات لدعم حكومة الوفاق.

¹ Ibid. 94.

² Francis Ghilès and Akram Kharief, “How Libya Impacts North Africa,” Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), February 2020, <https://dub.sh/t49i6ki>.

³ Zoubir, “Algeria’s Roles in the OAU/African Union”, 69.

إنّ توجّه الجزائر الجديدة نحو مراجعة جذرية لدور الجيش الجزائري خارج الحدود يُعدّ تكيّفًا ضروريًا مع الظروف الإقليمية المحيطة، ولا سيما ما يجري في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي. وتشير هذه التعديلات أيضًا إلى تحوّل في تصوّر الجزائر لمفهوم الأمن، إذ ستوفّر للجيش خيارات أخرى غير الاكتفاء بانتظار صدّ التهديدات القادمة من خارج حدود البلاد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ فلسفة عدم التدخل قد أُعيد تعريفها دون المساس بعقيدة الجيش، التي لا تزال عقيدة دفاعية، غير أنّها ليست دفاعيةً كلاسيكية، بل تحمل جزئيًا نزعةً هجوميةً تهدف إلى التعامل باستباقية مع أي تهديد محتمل للأمن الوطني الجزائري ومصالح البلاد الحيوية، والأمن الاقليمي إذا ما اقتضى الأمر ذلك؛

وفي السياق الافريقي، تم التمييز بين عدم التدخل وعدم القدرة على الدفاع عن المصالح بسبب العقبات الدستورية، فالجزائر كونها جزء من افريقيا تتحمل مسؤوليتها في الأمن الاقليمي، تشير التعديلات الدستورية إلى أنها استخلصت دروسًا من أخطائها في ليبيا منذ 2011 وسيسمح لها ذلك بأن تكون أكثر فاعلية إذا اندلع صراع آخر في دولة مجاورة، وما هو مؤكد أن الجزائر تحاول تعظيم حماية عمقها الاستراتيجي في منطقة مضطربة، حيث كانت ليبيا، بين دول أخرى (مالي، النيجر، وقضية الصحراء الغربية)، مصدرًا للقلق الأمني، كما أن هذه الدول المجاورة جميعها، بالإضافة إلى موريتانيا وتونس تعتبر دولًا هشة، ومن المحتمل أن تشهد نزاعات.

هذا النهج الجديد سيعمل كرادع، محتملاً أن يثني كلاً من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين عن اتخاذ إجراءات غير مرغوبة أو الانخراط في عدوان عسكري ضد جيران الجزائر المباشرين. كما سيجعل تحركات الجزائر أقل توقّعاً، مما يمنحها ميزة تكتيكية. والأهم من ذلك، سيتمكن الجزائر من عرض قوتها العسكرية وتولي القيادة إذا كان من المقرر تنفيذ عملية إفريقية منظمة ومجهزة جيداً في المنطقة؛¹

خاصة وأن إقليم قدرة شمال افريقيا "نارك" جاهز بالكامل ويشهد تقدماً كبيراً في التنسيق والتدريب بين الدول الأعضاء، والجزائر تعول بشكل كبير على هذه الآلية الاقليمية، جنباً إلى جنب مع مبادراتها الأمنية مثل "سيموك" وارتباطها مع وحدة الدمج والربط، وأيضاً إمكانية المشاركة في مسار نواكشوط بعد إعادة إحيائه من طرف الاتحاد الافريقي، ومع ذلك هذا لا ينفي كون الجزائر يُمكن لها المشاركة ضمن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كذلك.

في مثل هذا السيناريو، يمكن للجزائر الآن التدخل لردع التهديدات المحتملة و/أو أي مغامرات عسكرية من أطراف ثالثة، وقد يوازن خصوم الجزائر الآن خياراتهم بحذر أكبر عند التفكير في التدخل أو التداخل في جوارها المباشر، أو عندما يتعرض حلفاؤها للتهديد، وقد أظهرت الدراسات أن الإدراك أمر حاسم في نجاح

¹ Dalia Ghanem, "Why Is Algeria Breaking With Half a Century of Non-Interference?," Carnegie Endowment for International Peace, May 19, 2020, <https://dub.sh/T51FhdO>.

أو فشل جهود الردع، إن نشر قوة عسكرية كبيرة مباشرة في طريق الفاعلين الدوليين وغير الدوليين لن يكسر فقط توقعات سياسة الجزائر الخارجية، بل سيرسل رسالة واضحة وصاخبة.¹

يتوافق هذا الطرح مع التطورات الحاصلة في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي، ففي السنوات القليلة الماضية بعد قرار تركيا إرسال قوات لدعم حكومة الوفاق، بدأ أن الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون ورئيس الأركان، الفريق سعيد شنقريحة، يريدان إخراج الدبلوماسية الجزائرية من سباتها، وتأكيد صوت الجزائر في الشؤون المغاربية بشكل أوسع؛

وخلال زيارة مفاجئة إلى تونس في 25 ديسمبر، حاول الرئيس أردوغان الضغط على الرئيس التونسي المنتخب حديثاً، قيس سعيد، لمنح تركيا قاعدة في مطماطة قرب حدود تونس مع ليبيا. بعد أن منح الجيش التونسي خط ائتمان بقيمة 200 مليون دولار لتدريب الضباط وإمكانية شراء الأسلحة التركية، ظن أردوغان أنه في موقع يمكنه من الحصول على هذا التنازل. لكن قيس سعيد رفض، وعندما اكتشفت الجزائر خطة أردوغان، دعت الرئيس التركي إلى الجزائر، وأبلغ بوضوح شديد بعدم التدخل في تونس، بذلك أكدت الجزائر دورها كضامن رئيسي لأمن تونس منذ سقوط بن علي في 2011، وهو دور لم يُقدّر بما يكفي دولياً؛

رفض تونس منح تركيا قاعدة على أراضيها يقلل من مخاطر انتشار النزاع الليبي، والجزائر من جانبها بعيدة عن مناطق القتال في ليبيا، لكنها تبقى يقظة جداً لمخاطر أمنية قد تتجم عن صراع كبير في طرابلس، خاصة على استقرار تونس الذي تعتبره حيويًا لأمنها. يحافظ قادة الأمن والجيش في البلدين على خطوط اتصال وثيقة، وتعاونوا عند الحاجة منذ 2011.²

قبل زيارة أردوغان إلى الجزائر في 26 يناير، بدأ تبون بالتحرك بشكل كامل. ففي 7 يناير، أخبر فائز السراج، رئيس حكومة الوفاق الذي كان يزور الجزائر، أنه يعتبر طرابلس "خطاً أحمر لا ينبغي لأحد تجاوزه". وفي 22 يناير، استضافت الجزائر وزراء خارجية من ست دول أفريقية شمالية وتحت الصحراء لمناقشة النزاع الليبي. لم يرض السراج عن ذلك، حيث تمت دعوة ممثلين من شرق ليبيا. عقب مؤتمر برلين، زار وزير الخارجية الجزائري الجديد بنغازي لإجراء محادثات مع حفتر، والأكثر إثارة للدهشة مع الحكومة الشرقية غير المعترف بها. هذا يوحي بقوة أن الجزائر تحاول انتهاز المبادرة بعد برلين، مقتنعة دائماً أن النزاع الليبي لديه فرصة أفضل للحل على المستوى الإقليمي منه على المستوى الدولي.³

¹ Ghanem, "Why Is Algeria Breaking With Half a Century of Non-Interference?"

² Ghilès and Kharief, "How Libya Impacts North Africa."

³ Ibid.

إعادة دخول الجزائر إلى الساحة الدبلوماسية والأمنية الإقليمية أمر مرحب به، إذ أن قادتها محقون في التأكيد على أن النزاعات ينبغي، حيثما أمكن، أن تُحل إقليمياً لكن مع تعدد اللاعبين (منهم الإمارات، روسيا، تركيا، مصر، فرنسا..)، من المستحيل توقع شكل “الحل الليبي” النهائي.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف الأمنية، سواءً في ليبيا أو أي دولة جارة، تحتاج القوات المسلحة والدبلوماسية الجزائرية إلى بذل جهود كبيرة لتوضيح الأهداف الاستراتيجية للبلاد، في الداخل والخارج، إذ يتعين على القادة الجزائريين التفاعل بشكل أكبر مع الشركاء الأجانب وشرح استراتيجية الجزائر الإقليمية للجزائريين البالغ عددهم أكثر من 46.7 مليون نسمة، مما يضمن شفافية أكبر واستقرارًا عامًا، ويحقق نجاح عملية الأمانة المراد تنفيذها بالوسائل المناسبة، سواء بالتدخل أو عبر الإجراءات الردعية التي يراها القادة أكثر قابلية للتطبيق.

وللقيام بذلك، توجب على النظام الجزائري التخطيط وإعداد السكان لهذا التحول الاستراتيجي، ومن جهة أخرى دفع بتشريعات جادة ومدرسة بعناية، لفتح المجال أمام صانع القرار الممثل في رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزير الدفاع الوطني، لتقرير حالة الاستثناء، وقد نص الدستور صراحة ميكانيزم هذه العملية، مع جعل البرلمان الجزائري كجهة تشريعية حصرية للنظر في السماح للجيش بالمشاركة خارج الحدود من عدمه بالتصويت على قرار حالة الاستثناء، بالإضافة إلى ذلك بروز قانون التعبئة العامة للواجهة مرة أخرى، وتهيئة الجو المناسب لإمكانية نشر القوات في الميدان، ما يوحي لوجود إرادة حقيقية للجزائر للتنفيذ وليس فقط البقاء متفرجة، مما يجعل آلية الردع قوية أكثر من أي وقت مضى.

أما بالنسبة للرأي العام، هناك حاجة لنقاش وطني جاد لإقناع المواطنين بضرورة هذا التحول في العقيدة، وسيستلزم ذلك رسائل واضحة للدول الأخرى بأن الجزائر تمتلك ليس فقط القدرات، بل الإرادة أيضًا لتنفيذ التهديدات إذا لزم الأمر، وأي تصور للضعف سيقوض جهود الردع، ونظرًا لتاريخها الدبلوماسي وقوتها العسكرية وطموحاتها الإقليمية، قد يسمح هذا التحول للجزائر بأداء دورها المعلن كفاعل مؤثر ومثبت للاستقرار الإقليمي وهو الخطوة الأولى نحو تحول في سياستها الخارجية بما يتماشى مع رغبتها في الاعتراف بها كمزود للأمن الإقليمي.¹

من جهة أخرى، يجب الأخذ في الاعتبار أن العديد من الجزائريين حذرون من أن يصبحوا “شرطي الغرب”، لا سيما الولايات المتحدة في المنطقة، ويشير الحذر إلى أن المغامرات العسكرية خارج حدود الجزائر أقل أهمية على المدى الطويل من لعب دور الوسيط النزيه.²

* أنظر الصفحة رقم 173-174.

¹ Ghanem, “Why Is Algeria Breaking With Half a Century of Non-Interference?”

² Francis Ghilès, “THE RE-EMERGENCE OF ALGERIA,” *Opinión Mediterráneo y Oriente Medio (CIDOB)*, November 2014, Document PDF.

لذلك يجبُ ولا بد أن تتكاتف كل مؤسسات الدولة الوطنية المعنية بإعلان حالة الاستثناء، لا سيما الجهة التشريعية التي تُعبر في جوهرها عن الإرادة الشعبية، وتعتبر بذلك صمام الأمان جنباً إلى جنب مع المؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية لحماية المصلحة العليا للبلاد، وعليه لا بد من أن تكون نسبة معينة من النخبة السياسية داخل قبة البرلمان ملزمة بالقضايا الأمنية والتهديدات والمخاطر على الحدود وتحديد الجهات المشبوهة؛

يدفعنا هذا الأمر نحو الوضع السياسي الداخلي وبعض التعديلات التشريعية المنتظرة مثل: قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الجمعيات والمجتمع المدني، وقانون الإعلام والصحافة، وقانون مكافحة الفساد... وغيره، ما يعكس إرادة سياسية حقيقية، ويستهدف استعادة الثقة في الحياة السياسية، وإن نجح الرهان على ذلك من المُرجح تحقيق استقرار داخلي على مستوى عالي ومستدام.

في الجانب الغربي من حدود الجزائر، هناك قلق بشأن تصاعد العنف في الصحراء وتدهور سريع في العلاقات بين المغرب والجزائر. فإضافةً إلى إغلاق الحدود منذ 1994، هناك انهيار دبلوماسي وإغلاق للأجواء الجزائرية في أغسطس وسبتمبر 2021 على التوالي. وقد وُجّهت أصابع الاتهام إلى المغرب بشأن الهجوم على قافلة جزائرية أثناء مرورها في منطقة تسيطر عليها جبهة البوليساريو على الطريق بين موريتانيا والجزائر في 01 نوفمبر 2021، حسبما أفاد موقع Mena defense وأثار الهجوم عدة إنذارات. بلغ الوضع ذروته في صيف 2021، حين أصدر الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، تصريحاً يدعم من خلاله حركة "الماك" الإرهابية، والتي اقترح هلال دعوتها إلى اجتماعات اللجنة الأممية الخاصة بالتصفيات الاستعمارية، وكان في النهاية مُبرراً أكثر من كافي لقطع الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

في مواجهة هذا الاستفزاز الذي بلغ ذروته، أبانت الجزائر عن ضبط النفس خلال المطالبة علناً بتوضيح من سلطة مغربية مختصة ومؤهلة، إلا أن الصمت المغربي في هذا الصدد والذي يستمر منذ 16 جولية 2021 يعكس بوضوح تام الدعم السياسي من أعلى سلطة مغربية لهذا الفعل.¹

كما إنه من الواضح اليوم أن المملكة المغربية قد جعلت من ترابها الوطني قاعدة خلفية ورأس حربة للتخطيط وتنظيم ودعم سلسلة من الاعتداءات الخطيرة والممنهجة ضد الجزائر، من بين أخطر هذه الأعمال العدائية تمثل في الاتهامات الباطلة والتهديدات الضمنية التي أطلقها مبعوث الكيان الصهيوني خلال زيارة رسمية للمغرب بحضور وزير خارجية المغرب، والذي من الواضح أنه كان المحرض الرئيسي لمثل هذه التصريحات غير المبررة، وهذا الأمر يتعارض بطبيعة الحال مع كل الأعراف وكل الاتفاقات الجزائرية المغربية؛

¹ بيان المجلس الأعلى للأمن، مؤتمر صحفي.. الجزائر تُعلن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب رسمياً، من إخراج الشرق للأخبار، 2021، 01:04:39، في: <https://dub.sh/LgnVtOE>.

تشمل هذه الأعمال العدائية أيضاً الفضيحة التي لا تقل خطورة عن سابقتها والمتعلقة ببرنامج "بيغاسوس" التي قد كشفت بما لا يدع مجالاً للشك عمليات التجسس الكثيفة التي تعرض لها مواطنون ومسؤولون جزائريون من قبل أجهزة الاستخبارات المغربية مستعملة هذه التكنولوجيا "الإسرائيلية"، يضاف إليها انتهاك حرمة مقر القنصلية العامة الجزائرية في 20 نوفمبر 2013 بمدينة الدار البيضاء المغربية هذا الفعل الشنيع والتعدي الفاضح على رموز وقيم الشعب الجزائري ودولته، لم يقدم الطرف المغربي بشأنه لا تفسير ولا اعتذار.¹

إنه من السمات الرئيسية لانعدام الأمن في المغرب العربي استخدام التهديدات المختلطة إلى جانب استعراضات القوة المعتادة في المواجهات التقليدية، ويجسد عدوان المغرب كيف أن التهديدات المختلطة، بدلاً من استبدال التهديدات التقليدية، يمكن أن تسبقها أو حتى تشجعها، وسيساعدنا صراع الصحراء الغربية، وروابطه مع مسارح صراع أخرى، ومحاولات تقويض أو إضعاف نظام دولة منافسة، على فهم هذا الترابط بشكل أفضل؛ لكن التغير الأبرز وربما الأهم هو تطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني. وقد حصل هذا التقارب في إطار ما يعرف بـ «اتفاقيات أبراهام» التي روجت لها الإدارة الأمريكية.²

وبالنسبة لموقع الجزائر ورؤيتها لمنطقة الساحل الإفريقي، فإنهما لا يتوقفان على الظرف الراهن أو على نزعات انفعالية يسعى بعض الأطراف من خلالها إلى تغذية العنف والاستقرار، لاسيما أن الجزائر لا تطرح نفسها كقوة وصاية، بل كشريك مسؤول يسعى إلى تعزيز مناعة الدول الشريكة بدل التسلّل إلى نسيجها السيادي. ومن هذا المنطلق، فإنّ تمسك الجزائر برفض التدخل العسكري المباشر، وتفضيلها آليات الحوار والتكامل، يعكس نضجاً سياسياً يُحسب لها، في وقت باتت فيه القوى الأجنبية تنتقل بين القواعد العسكرية والمليشيات والمرتزقة، في سياق بقاء الحضور الفرنسي الذي فقد شرعيته الشعبية في العديد من بلدان الساحل. وهو ما عبّر عنه وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والبالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عطاف، حين تحدّث عن «مخزون من الصبر لا ينضب» لدى الجزائر، يجعلها تتعاطى مع المعضلات الطاغية على المشهد الساحلي-الصحراوي بحكمة ورصانة وتبصّر.³

ومن جهته، تحدّث الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقرريحة، عن أنّ دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي لن يتزعزع مهما بلغت درجة التشويش

¹ المصدر نفسه.

² Eduard Soler i Lecha, "Insecurity in the Maghreb: A Growing Catalogue of Threats," Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), September 2022, <https://dub.sh/N47UyOl>.

³ حمزة محمول وآخرون، "خبراء سياسيون وأمنيون لـ "الشعب": الجزائر رقم فاعل في أمن الساحل،" *الشعب أونلاين*، 27 ماي 2025، في: <https://dub.sh/VN4ytjD>.

الجارية من قبل جهات تحاول إعادة صياغة المشهد عبر مناورات مريبة، وأنّ الجزائر جدّدت التزامها بمحدّدات العلاقة التاريخية مع دول المنطقة، وفقاً لما تقتضيه المصالح المشتركة ورغبات الشعوب في السلم والتنمية،* واللافت، أنّ الفواعل التي أقحمت نفسها في معارك النفوذ والسيطرة بالساحل الإفريقي، كلها قدمت من مناطق بعيدة بآلاف الأميال، محاولة رسم مستقبل شعوب المنطقة الراغبة في الأمن والاستقرار والتنمية، وهو ما يتعارض بالضرورة مع مصالح الأطراف التي تحمل نوايا وغايات أخرى.¹

وفي ظلّ مؤشّرات مقلقة لنشاط هذه الفواعل التي تُشوّش على دور الجزائر في المنطقة، وتُعرقل مساعيها الرامية إلى بناء نظام إقليمي إفريقي قائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، أصبح من الضروري التصديّ لها، ليس فقط من منطلق الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتنمية والأمنية مع شركاء الساحل، بل أيضاً لأنّ الجزائر تُعدّ البلد الوحيد في المنطقة القادر على قيادة جهود تحقيق الأمن والسلام الإقليمي، ومن مصلحة شعوب المنطقة أن يُستمع إلى صوت الجزائر.

وبشكل عام، تدفع "معضلة الأمن" التي تواجهها الجزائر تجاه خصومها* نحو التسلّح، بناءً على استراتيجياتها وسياساتها العقائدية والعسكرية الدفاعية، ويُفهم من السياق أن الجزائر تُشير إلى قدرتها على الرد بقوة في جميع المجالات: البر والبحر والجو وحتى الفضاء السيبراني إذا اقتضى الأمر ذلك.

وإذا كانت القوة الصلبة عنصراً أساسياً في معادلة القوة لدى الدول والجزائر من ضمنها، فإنّ الصواريخ تُعدّ مكوناً جوهرياً في تلك المعادلة؛ خاصةً عند النظر إلى أن الاحتياجات الجيوستراتيجية تُعدّ من العوامل المهمة التي تدفع الدول إلى تطوير قدراتها الصاروخية، سواء كانت هجومية أو دفاعية، لتحقيق مصالحها في مناطق النزاع أو عند مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية؛²

* أنظر: الفريق أول: الجزائر لطالما سعت للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان منطقة الساحل، من إخراج المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2025، 01:48، في: <https://dub.sh/H8O2DfG>.

¹ المرجع نفسه.

* من هم خصوم الجزائر؟ لقد تم بالفعل التطرق إلى هذا الموضوع، أنظر الصفحات رقم 195-205.

* الصواريخ تمنح الدولة إحساساً بالقوة والمكانة، وأي دولة تطمح إلى أن تصبح قوة كبرى أو قوة إقليمية تسعى بطبيعة الحال إلى تعزيز قدراتها الصلبة. وهذا يمكن أن يُمكن الدولة من الحفاظ على سياسة خارجية مستقلة، مما يُسهم في حماية سيادتها، بدلاً من الانجرار وراء قرارات وسياسات شركائها أو حلفائها. لذلك، فإنّ أي دراسة حول الأمن الدولي تظل ناقصة دون فهم الدور الجوهري الذي تلعبه الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز في تعزيز هذا الأمن.

² Debalina Ghoshal, *Role of Ballistic and Cruise Missiles in International Security* (Cham: Springer International Publishing, 2023): 56, <https://doi.org/10.1007/978-3-031-48063-8>.

إن "معضلة الأمن" تدفع الدول إلى تعزيز قدراتها الصلبة من أجل امتلاك قوة قتالية وردعية موثوقة. وتُقاس هذه الموثوقية ليس فقط من حيث الكمية، بل أيضًا من حيث النوعية، لكن بدون أنظمة إيصال موثوقة، فإن فعالية الردع تنهار، ولا تعني "أنظمة الإيصال الموثوقة" فقط امتلاك أنظمة سلاح متطورة تكنولوجياً، بل أن تكون قادرة على تفادي هجمات العدو الجوية والصاروخية أيضًا؛ وكلما زادت الفتاكة (lethality) التي توفرها أنظمة أسلحتها، شعرت الدولة بمزيد من الأمان في النظام الدولي؛ بمعنى أن امتلاك مثل هذه الأنظمة الصاروخية: يردع الخصوم ويعزز من قدرة الدولة الدفاعية والهجومية، وفي الوقت نفسه، يُعتبر رمزًا للتفوق التكنولوجي والسيادة الاستراتيجية، ويُستخدم ضمن أدوات القوة الرمزية والنفوذ الجيوسياسي، وعندما تكون المنظومات الصاروخية موثوقة وفعالة، فإنها: تعزز من الاستقرار الردعي والاستقرار الاستراتيجي، وتُحدث أثرًا نفسيًا في ذهن العدو، وتُقلل من الاختراقات الخارجية في سياسة الدولة وصناعة قراراتها السيادية.¹

تعزز القدرات الهجومية للجيش الجزائري وضع الردع* لدى الدولة تجاه خصومها، وكذلك في منطقة شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما زاد من مكانة الدولة وهيبتها في النظام الدولي. وبسبب وجود "معضلة الأمن" في المنطقة المحيطة بالجزائر، دفع بالجزائر السعي إلى تطوير قدراتها بشكل مستمر لتعزيز قدرات الردع لديها تجاه خصومها من الدول الأخرى في المنطقة، ولتمكين نفسها من الإفلات من الابتزاز من قبل القوى الكبرى التي تستخدم القوة القسرية والإكراه لخدمة مصالحها على حساب باقي دول العالم، مما يُوسّع من قدرة الجزائر على اتباع سياسة خارجية مستقلة واتخاذ قرارات سيادية حرة، ولا يقتصر الأمر على الخصوم فقط، بل إن صانع القرار هنا يُصبح أيضًا أقل تأثرًا بضغوط الشركاء فيما يتعلق بتوجهات الجزائر الخارجية، وأكثر قدرة على الحفاظ على استقلالية قرارها السيادي في السياسات الدولية، خاصةً إذا كان هنالك تضارب في المصالح مع الشركاء.

إن سعي الجزائر لفرض نفوذها في البحر الأبيض المتوسط وتأمين مضيق جبل طارق دفعها إلى التركيز على قدراتها في مجال الحرب البحرية المضادة للسفن، من خلال تركيز اهتمامها على صواريخ كروز

¹ Ghoshal, 33, 49, 41, 35.

* يجب مراعات الفرق بين الردع والإكراه إذ ثمة فرق جوهري بينهما: فالإكراه يتمثل في تبني استراتيجيات عقابية نشطة لتحقيق الأهداف الوطنية للدولة، وهو بذلك آلية تأثير هجومية مباشرة؛ بينما الردع يعني تبني الدولة لاستراتيجيات وقائية لمنع سيناريوهات خطيرة قد تُهدد الأمن والاستقرار العالميين/ والإكراه يُجبر دولة أخرى على التصرف وفقًا لرغبات الدولة المُكرّهة؛ أما الردع، فيعتمد على آليات هجومية أو دفاعية لمنع دولة أخرى من اتخاذ إجراءات قد تكون غير عقلانية أو مزعزة للاستقرار.

المضادة للسفن (ASCMs)، وهذا يعكس تصوراً استراتيجياً بحرياً ضمن مواجهة المنافسين الإقليميين، لا سيما المغرب وفرنسا وربما قوى الناتو.¹

في ذات السياق، تعكس صفقة S-400 و Su-57، الإطار الأوسع للتعاون الدفاعي بين الجزائر والشريك الروسي، وفي ذات الحين موثوقية عمل منظومة الردع الجزائرية ضمن الاستراتيجية الجزائرية للدفاع، إذ يمكن للجيش الجزائري فرض حظر جوي ضد أي جهة معادية، ليس داخل أو بالقرب من الحدود الجزائرية فقط بل لمسافات بعيدة عن الحدود، الأمر الذي يجعل من الجزائر لاعباً مؤثراً في الاقليم لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، وذلك بالرغم من امتداد الحدود الصحراوية الطويلة والموقع المطل على المتوسط وهو الأمر الذي يدفع بالجزائر للحرص على صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى (حتى 500 كلم)، قادرة على تغطية الساحل والجبهات الداخلية؛

وبعبارة مختصرة ومُعبرة، يُقال بأن الجغرافيا تُنتج الاستراتيجية، والاستراتيجية تُنتج السلاح، وعليه فإن توجه الجزائر نحو منظومات متنقلة مثل Iskander-E و SY-400 هو نتيجة لمتطلبات البيئة الجغرافية الواسعة وغير المتجانسة التي تحتاج إلى استراتيجيات دفاع متحرك (Mobility).²

المطلب الثاني: رهانات وآفاق التعاون الدولي والإقليمي وإعادة تكيف سياسة الجزائر الدفاعية مع مقتضيات تحقيق الامن الوطني.

في العقدين الأخيرين، فسرت القيادة العليا السياسية والعسكرية في الجزائر مفهوم إدراكها للتهديدات وجعلته يتطور وفق خط ناظم ملحوظ، نتيجة تحولات بنوية عميقة في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية. وقد تشكل هذا الإدراك الجديد ضمن رؤية القادة لهذه البيئة الأمنية من خلال عدسة تفاعل مركب بين منطق الصراع بين الشمال والجنوب، ومرحلة انتقال القوة في النظام الدولي، فضلاً عن المرجعية العربية-الإسلامية في قراءة مصادر التهديد، وضمن هذا الإطار، لم تعد التهديدات تُفهم بوصفها أحداثاً ظرفية متقطعة، بل كديناميات مستمرة ومتداخلة، تفرض إعادة تعريف دائمة لمصادر الخطر وحدوده ومجالات تمدده، سواء على المستوى الإقليمي أو العابر للأقاليم.

بالاستناد إلى العينة الخطابية السابقة، ومن الملاحظة الدورية لعدد التصريحات الرسمية لرئيس الجمهورية، وزير الخارجية وإطارات الدبلوماسية الجزائرية (في إفريقيا/ البعثة الدائمة للأمم المتحدة)، وأيضاً من خلال جدول أعمال مجلس الامن الافريقي لشهر أوت 2025 تحت رئاسة الجزائر؛ برز بشكل مقلق -على سبيل المثال لا الحصر- الإرهاب الدولي، التدخلات الخارجية مثل: قصف الناتو لليبيا القذافي، والدروس المستخلصة من سوريا، ومالي، والسودان)، التغييرات غير الدستورية، الجريمة المنظمة والهجرة غير

¹ Ghoshal, *Role of Ballistic and Cruise Missiles in International Security*, 58.

² Brahy, "Algeria Deploys for the First Time Russian S-400 Air Defense System during Live-Fire Exercise."

النظامية، فضلاً عن الحرب على قطاع غزة والتوسع التدريجي لإسرائيل في مفهومها للأمن ليشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، كتحديات للأمن الإقليمي التي تواجه الجزائر.

الفرع الأول: مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية.

تلعب الجزائر دوراً قيادياً في قضايا مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الإفريقي، وبجانب كونها تستضيف في العاصمة مقري "أفريبول" و"المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب"، واصلت الجزائر دعم الجهود الأمنية ومكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها في منظمات دولية وإقليمية متعددة، وتشارك بفاعلية مع وكالات الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وهي عضو نشط في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) وتتولى رئاسة مشتركة لمجموعة العمل لبناء القدرات في غرب إفريقيا، حيث تستضيف اجتماعات وورشات عمل بانتظام.¹

لقد دفعت مختلف التدابير الفعالة لمكافحة تمويل الإرهاب المتخذة سابقاً بالجماعات الإرهابية، ولا سيما المرتبطة بتنظيم القاعدة، إلى التكيف، أي إلى تطوير والاعتماد على «وسائل جديدة» لتمويل أنشطتها. وتشمل هذه الوسائل البديلة التهريب، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والاختطاف بغرض الحصول على فدية مقابل إطلاق سراح الرهائن*. وتنتشر هذه الممارسة في مختلف أنحاء العالم وبشكل خاص في منطقة الساحل، حيث أصبح الاختطاف مقابل الفدية وسيلة مربحة لتمويل الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية، وكان له أثر خطير على استقرار وأمن المنطقة؛²

وهو لا يؤثر فقط على الاستقرار في هذه المنطقة غير المستقرة بل إن حالة عدم الاستقرار تيسر الظاهرة في هذه المنطقة وهو ما يشكل حلقة مفرغة ولمساعدة الدول في التصدي لهذه الظاهرة وضعت الجزائر بالشراكة مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مجموعة من الممارسات الجيدة في شكل مذكرة الجزائر*

¹ Bureau of Counterterrorism, *Algeria*, Country Reports on Terrorism (United States Department of State, 2021), <https://dub.sh/Vs8n7rn>.

* إن الاختطاف مقابل الفدية بوصفه وسيلة لتمويل الإرهاب قد تم تحديده من قبل وكالات إنفاذ القانون في أنحاء العالم كمصدر مهم للإيرادات بالنسبة للجماعات الإرهابية، التي غالباً ما تنشط في دول تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وضعف السلطة المركزية، واستشراء الفساد في القطاعين العام والخاص، وتفكك النسيج الاجتماعي إلى حد كبير. وقد جمعت ملايين الدولارات من مدفوعات الفدية من قبل منظمات إرهابية تستخدم شبكات من الوسطاء لنقل عائدات الاختطاف مقابل الفدية عبر أنظمة تحويل بديلة، ولكن وهو الأمر الأكثر إثارة للقلق. أيضاً عبر مؤسسات مالية مشروعة مثل البنوك وشركات الصرافة.

² *Algiers Memorandum on Good Practices on Preventing and Denying the Benefits of Kidnapping for Ransom by Terrorists* (Global Counterterrorism Forum (GCTF), <https://dub.sh/y2GCTOJ>.

* For more details, see: <https://youtu.be/qEk3hPygXXI>.

بشأن الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها، وبذلك تؤكد الجزائر التزامها بتعزيز الجهود لمكافحة آفة الارهاب.

حصلت الجزائر على دعم بشأن تجريم دفع الفدية للخطافين دون ممارسة ضغط "غير مبرر" على القادة الأفارقة، وكثير منهم شاركوا الجزائر موقفها، وقد كافح الجزائريون بشدة من أجل هذا التجريم، حيث جادلوا بحزم بأنه إلى جانب الأموال التي يحصل عليها الإرهابيون من ارتباطهم بمهربي المخدرات (وهو موضوع حذروا المجتمع الدولي بشأنه لسنوات)، فإن الإرهابيين يمولون أنشطتهم أيضاً من الفديات التي تُقرض على بعض الدول الغربية. وبذلك، نجحت الجزائر في 2009 في تمرير قرار للاتحاد الإفريقي يدين بقوة دفع الفديات للمجموعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن. كما اعتمد الاتحاد الإفريقي، بتشجيع قوي من الجزائر، مبدأ أن: "الإرهاب تهديد لحقوق الإنسان"، "ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف"، وأن مجلس الاتحاد الإفريقي مصمم على مكافحة هذه الآفة بجميع أشكالها.¹

في الواقع، سعت الجزائر أيضاً إلى أن تتبنى الأمم المتحدة قراراً مشابهاً بشأن دفع الفديات، حيث عمل الاتحاد الإفريقي كخطوة ضرورية على هذا الطريق. ومن الجدير بالذكر، أن اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2133 (2014)، داعياً الدول إلى منع الإرهابيين من الاستفادة من الفديات أو التنازلات السياسية، هو جزئياً استناداً إلى روح مذكرة الجزائر، وقد استناد من مضمونها كمرجع عملي، وفي مضمونه أشار إلى اعتماد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب "مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع حرمان الإرهابيين من فوائد خطف الرهائن" وحث المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضعها بعين الاعتبار حسبما يقتضيه الحال وما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك في عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء؛² لاحقاً وبعد اعتماد القرار، نظم الاتحاد الإفريقي والمركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب بالجزائر ورشات عمل سنة 2014 لتدريب الدول على تنفيذ الممارسات الفضلى الواردة في مذكرة الجزائر، بما يتماشى مع القرار 2133، على سبيل المثال، في 4 فبراير 2014، كانت الانطلاقة لورشة عمل استمرت ثلاثة أيام حول تنفيذ مذكرة الجزائر، استندت هذه الورشة على غرار الورشات الأخرى الشبيهة إلى وحدات تدريبية تم تطويرها بمشاركة أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وشركاء آخرين، وتهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بمنطقة الساحل والصحراء على مواجهة ظاهرة احتجاز الرهائن وحرمان الإرهابيين من المكاسب الناتجة عن عمليات الخطف لأخذ الفدية، جمعت الورشة مندوبين من 11 دولة ساحلية وصحراوية

¹ Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union.", 65.

² Meetings Coverage and Press Releases and Security Council, "Security Council Adopts Resolution 2133 (2014), Calling upon States to Keep Ransom Payments, Political Concessions from Benefiting Terrorist," United Nation, January 27, 2014, <https://dub.sh/m4E9dRj>.

وخبراء من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، لمناقشة حالات عملية وتبادل الخبرات وتحديد أكثر الطرق العملية التي يمكن للمسؤولين تنفيذها لتطبيق الممارسات الجيدة.¹

كما تعد الجزائر عضواً في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) وفي 2021، أصدرت الحكومة مرسوماً تنفيذياً لتعزيز وتطوير عمل وحدة معالجة المعلومات المالية (FIU)، وهي عضو في مجموعة "إغمونت"، وفي سبتمبر 2021، اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي "خطة العمل" المقترحة من الجزائر للتعامل مع تصاعد التهديدات المتطرفة في الساحل؛

وفي هذا الصدد، صادق مجلس الأمة الجزائري في عام 2023 على تشريعات لتحديث قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد حددت التعديلات عقوبات جديدة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأضافت أحكاماً لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنشأت مؤسسة جديدة _ خاضعة للسلطة التنفيذية _ لتنظيم التمويل الذي تتلقاه منظمات المجتمع المدني، وأصدرت الحكومة أيضاً مراسيم إضافية لإنشاء لجنة جديدة لتنسيق سياسات مكافحة غسل الأموال؛ ولاحقاً في مايو، أنهت الجزائر تقييماً متبادلاً كشف، من بين أمور أخرى، عن نقائص في تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، بما في ذلك العقوبات الأممية، دون تأخير. وأشار التقرير إلى أن العديد من قرارات وزير المالية وقائمة العقوبات الأممية (UNSCR 1267) لم تُنشر على موقع CTRF وفي نوفمبر، أصدرت الجزائر مرسوماً لإنشاء "اللجنة الدولية للعقوبات المستهدفة" وأسندت إليها مسؤولية مراقبة وتنفيذ العقوبات الأممية.²

اليوم لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، خاصة في القارة الإفريقية، فقد أفاد المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بأن البلدان الإفريقية قد تضررت بشدة، حيث وقع ما يزيد على 3200 هجوم إرهابي وأصيب ما يزيد على 8400 من الضحايا المدنيين، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2024. والصلة المتزايدة بين الجماعات الإرهابية والشكايات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، التي تمول أنشطتها من خلا وسائل غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع والاختطاف من أجل الفدية والقرصنة والعملات المشفرة، تؤدي إلى تفاقم الوضع، كما أن عودة مقاتلين ذوي دوافع أيديولوجية من ذوي الخبرة القتالية من مناطق نزاع أخرى يزيد من تعقد المشهد الأمني،

¹ Tchioffo Kodjo, "Workshop on Implementing the Algiers Memorandum on Good Practices on Preventing and Denying the Benefits of Kidnapping for Ransom by Terrorists.," African Union, Peace and Security Department, February 5, 2014, <https://dub.sh/0dGftfG>.

² Ibid.

ويقوض هذا التهديد مبادرة الاتحاد الأفريقي المعنونة بـ "إسكات البنادق" ويعرقل التقدم في خطة "عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.¹

في ذات الحين، أسهم تصاعد النشاط الإرهابي في مالي والنيجر في تعزيز التهديد الإقليمي، خصوصًا مع استئناف القتال في شمال مالي وتزايد موجات الهجرة عبر الحدود الجنوبية للجزائر، إضافة إلى الروابط بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود، واستمر وجود إرهابيين على الحدود مع تونس وليبيا خلال 2023، (وأيضًا في العامين الأخيرين 2024-2025)، ولذلك ركزت الأجهزة الأمنية الجزائرية على منع هذه العناصر من تهديد البلاد.²

وفي هذا الإطار، ظل أمن الحدود أولوية قصوى، بحيث واصلت الجزائر وتونس ما بينهما من تعاون وثيق لاستهداف معقل داعش في المناطق الحدودية، ووقعتا اتفاقيات ثنائية حول التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة في ديسمبر 2021، ومؤخرًا في 2025 تم تعزيز إطار التعاون بتحسين اتفاقيات التعاون الأمني بين كل من الجيش التونسي والجيش الجزائري، كما راقبت الحكومة الجزائرية عن كثب قوائم ركاب الرحلات الجوية. وفي سبتمبر 2021، أنشأت الجزائر رسميًا "الوحدة الوطنية لمعلومات الركاب" لمعالجة وتخزين بيانات المسافرين الدوليين بهدف منع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزز هذه الوحدة استراتيجية نظام معلومات المسافرين والذي تعمل ضمنه وحدة معلومات الركاب التابعة للجمارك الجزائرية، كما استخدمت السلطات قواعد بيانات الإنتربول في الموانئ والمطارات.³

ولمكافحة الإرهاب في إفريقيا بفعالية، وفق المنظور الجزائري، تجدر الإشارة إلى عدة مبادرات، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الوقاية ومكافحة الإرهاب، والصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية لمكافحة الإرهاب، والخطة الاستراتيجية القارية الشاملة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، وتذكر مذكرة المفاهيم التي قدمتها الجزائر لمجلس الأمن الأممي عدة أهداف مرتبطة بمكافحة الإرهاب في إفريقيا، منها: دعم جهود مكافحة الإرهاب بقيادة أفريقية من خلال دمج التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الإجراءات الأمنية؛ وتعزيز قدرات الدول مع احترام سيادتها الوطنية؛

¹ عمار بن جامع، رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في: <https://docs.un.org/ar/S/2025/23>.

² Bureau of Counterterrorism, *Algeria, Country Reports on Terrorism* (United States Department of State, 2023), <https://dub.sh/5SiSD7E>.

³ *Algeria, Country Reports on Terrorism*, 2021.

وتحسين التعاون بين المؤسسات الأفريقية وآليات الأمم المتحدة؛ وتحديد آليات تمويل مستدامة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا؛ وتعطيل الشبكات المالية التي تدعم الإرهاب والتطرف العنيف.¹

تُعد الجزائر، رائدة الاتحاد في مكافحة الإرهاب، ولذلك، واعتمادًا على تجربتها الفريدة في مكافحة الإرهاب، منح الاتحاد الإفريقي الجزائر عام 2017 تفويضًا لتكون المنسق للوقاية ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا، وخلال السنوات الأخيرة وتحت القيادة الرشيدة للرئيس عبد المجيد تبون، ساهم هذا الدور في وضع استراتيجيات ملموسة وتوصيات عملية تم تبنيها من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، مما عزز قدرة القارة على مواجهة التهديدات الأمنية.²

ففي فبراير 2022، على سبيل المثال لا الحصر، قدّم الرئيس تبون، بصفته منسق الاتحاد الإفريقي لجهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تقريراً لقمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا يؤكد أهمية الجهود الشاملة لمكافحة التطرف وإعادة التأهيل في إفريقيا.³

إلى جانب ذلك، ترى الجزائر بأن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الإفريقية بصفة جماعية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، على قدر أهميتها، تظل بحاجة إلى دعم ومساندة المجموعة الدولية. فقناعتها تبقى راسخة أنه في مواجهة تهديد عابر للحدود والأوطان، مثلما هو الحال بالنسبة لآفة الإرهاب، لا بد من أعمال التضامن والتعاون الدوليين ضمن مقاربة شاملة تتجاوز علاج الأعراض لتنصب على الأسباب الجذرية لهذه الآفة والعوامل المغذية لها، لذا دعت الجزائر شركاءها الدوليين إلى العمل بصفة ثنائية وجماعية في إطار الأمم المتحدة على دعم الجهود الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لاسيما عبر السعي لتحقيق الأهداف التالية :

- أولاً: تعزيز قدرات الدول الإفريقية،
- ثانياً: منع استخدام أراضي الشركاء الدوليين كمنصات للتحريض أو دعم أنشطة إرهابية في دول أخرى، مع مضاعفة الجهود لتفادي المساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل الإرهاب،
- ثالثاً: دعم الآليات والعمليات المشتركة المفوضة من قبل الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب، خاصة عبر الفصل في مسألة تمويلها باللجوء إلى ميزانية الأمم المتحدة،

¹ Security Council Report, *Counter-Terrorism in Africa: Open Debate, What's In Blue* (United Nation, 2025), <https://dub.sh/Jk6pXsi>.

² People's Democratic Republic of Algeria, "ALGERIA Candidate to the AU PSC 2025 - 2028," Algeria2AUPSC, n.d., <https://dub.sh/GkR0ah7>.

³ Bureau of Counterterrorism, *Algeria, Country Reports on Terrorism* (United States Department of State, 2022), <https://dub.sh/Lf5zoVs>.

- رابعاً: العمل على بلورة جيل جديد لعمليات حفظ السلام بحكم أن النموذج التقليدي لهذه العمليات لم يعد يتماشى مع الواقع والتهديدات الجديدة، لاسيما مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة،
- خامساً وأخيراً: الاستثمار أكثر في التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية، انطلاقاً من التجارب الواقعية التي تثبت يوماً بعد يوم أنه لا يمكن تحقيق استقرار مستدام دون تنمية مستدامة.¹

وبالإضافة إلى الإرهاب العابر للحدود تتعرض الجزائر والدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لمجموعة متنوعة من التهديدات الأمنية، من بينها الهجرة غير النظامية، الجريمة العابرة للحدود، وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) ويُعزى ذلك جزئياً إلى ضعف الحوكمة في القطاع الأمني، ورغم أن هذه القضايا نالت قدرًا كبيراً من الاهتمام داخل القارة، فإن النقاش حولها تقوده في الغالب أطراف خارجية ما تزال تمارس تأثيراً كبيراً على مجالات الأمن والحكم في أجزاء واسعة من إفريقيا، وذلك لأنها تقدّم المساعدات التنموية بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية والسياسية.²

في الحقيقة، إنّ الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات، ويؤثر سلباً على الأمن، ويقوّض جهود التنمية في إفريقيا، ومن اللافت أن هذه الأسلحة تُعد الأدوات الرئيسية المستخدمة في النزاعات المسلحة في القارة، وأن استمرار وتزايد عدد الحروب فيها يمكن أن يُعزى جزئياً إلى الانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة؛

أدركت الجزائر مبكراً خطر انتشار الأسلحة الخفيفة، لذلك كانت من أبرز المساهمين لمكافحة هذه الظاهرة، ومن بين البروتوكولات القارية التي اعتمدت لمعالجة خطر انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إفريقيا، قرار منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) الصادر في أكتوبر 1999 بشأن الانتشار غير المشروع وتداول وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات المنظمة خلال دورتها الخامسة والثلاثين في الجزائر العاصمة.³

من منظور الجزائر، من الواضح أن مكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة تتطلب نهجاً شاملاً، يقوم على المستوى الوطني على روابط قوية بين الخدمات والمؤسسات المختصة ذات الصلة، وعلى المستوى الدولي، يجب أن يستند إلى تعاون وثيق، يظل ضرورياً لمعالجة ليس فقط أعراض التجارة

¹ رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كلمة رئيس الجمهورية في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب، 28 مارس 2023.

² *SILENCING THE GUNS, OWNING THE FUTURE: Realising a Conflict-Free Africa*, A report on the proceedings of the Fifth African Union High-Level Retreat on the Promotion of Peace, Security and Stability in Africa held from 21 to 23 October 2014 in Arusha, Tanzania. (The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 2015), 17.

³ Ibid, 14.

غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولكن أيضاً أسبابها الكامنة، وعليه، تؤكد الجزائر أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية لمنع ومكافحة والقضاء على هذه التجارة غير المشروعة بكافة أشكالها، كما تؤكد على أهمية أن تتحمل الدول ملكية كاملة لهذه الجهود، وضمان التنفيذ الفعال لهذين الإطارين الأممين.¹

وبالنظر إلى المستقبل، من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجه مبادرة "إسكات البنادق" الإفريقية هي تقليل عدد الأسلحة الموجودة أصلاً، ويشير البعض إلى أن تركّز معظم الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير الخاضعة للرقابة — والتي يُقدَّر عددها بـ 100 مليون قطعة (في 2017) — في مناطق الأزمات يزيد من حدة النزاعات ويطيل أمدها؛ ورغم أن شبكات التهريب عبر الحدود ستظل محور اهتمام أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الإفريقية، إلا أن تردد العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في الالتزام بمعايير ضبط الأسلحة يشير إلى نقص في الإرادة السياسية — وهو ما يجعل من المستحيل إنشاء جهد قاري موحد لوقف تدفق الأسلحة.²

إذ يُقدَّر (في عام 2021) أن هناك 30 مليون قطعة سلاح نارية متداولة في إفريقيا. لذلك، إذا أرادت إفريقيا ترسيخ السلام والتنمية، يصبح من الضروري أن تتعامل القارة مع قضية التجارة غير المشروعة في الأسلحة، وفي السنوات 2016-2020، مثلت إفريقيا جنوب الصحراء 26% من إجمالي واردات الأسلحة الإفريقية، مقارنة بـ 41% في 2011-2015. ومع ذلك، تزامن النزاع المسلح في منطقة الساحل مع زيادة واردات الأسلحة في بوركينا فاسو (83%) ومالي (669%).³

في هذا الصدد، يُعدّ منع ومكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة بصورة غير مشروعة ونقلها دولياً إلى مستلمين غير مصرح لهم مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للجزائر، إذ إن الفشل في إدارة مخزونات الأسلحة بشكل سليم يُحدث خطراً كبيراً يتمثل في إمكانية تحويل الأسلحة والإمدادات بشكل غير مشروع إلى جماعات غير مخوّل لها، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية، وتجار المخدرات، والمهربين، وشبكات الجريمة المنظمة؛

وفي هذا السياق، ترى الجزائر أن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج الأمم المتحدة للعمل (UN-PoA) وأداة التتبع الدولية (ITI) يُعدّ أمراً حاسماً لمنع ومكافحة التحديات المتزايدة المرتبطة بتحويل الأسلحة الصغيرة

¹ Algeria, *High-Level Segment – Statement by Algeria*, Statement (Programme of Action on Small Arms and Light Weapons – Review Conference (2024): 01, 19 June 2024, <https://dub.sh/XjnBRaT>.

² Victor H Mlambo, "Silencing the Guns in Africa beyond 2020: Challenges from a Governance and Political Perspective," *Cogent Social Sciences* 07, no. 01 (2021): 13.

³ Ibid, 03.

والخفيفة ونقلها دولياً بشكل غير مشروع إلى مستلمين غير مصرح لهم، وعلى جميع المستويات. وفي حين يتأكد الطابع التطوعي للبرنامج، فإن الجزائر لطالما قامت بانتظام بتقديم تقاريرها الوطنية حول تنفيذ هذين الإطارين لإظهار التزامها بالمعايير والنظم ذات الصلة.¹

وفي سعيها المتواصل لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، أولت الجزائر أولوية ليس فقط لتعزيز منظومتها الوطنية، بل أيضاً لتفكيك الشبكات الإجرامية وتقديم مساهمات كبيرة في الجهود العالمية ضد التنظيمات الإرهابية، وتجارة المخدرات، والتهريب، وشبكات الجريمة المنظمة. وركزت جهودها على تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشار الأسلحة بفعل تداعيات عدم الاستقرار في بعض الدول المجاورة؛

وأما في علاقاتها مع شركائها، تولي الجزائر أهمية لتبادل المعلومات والخبرات في إطار المساعدة والتعاون، وتساهم في بناء قدرات دول المنطقة، لا سيما دول الساحل الأفريقي، وذلك من خلال تدريب عناصر الأجهزة الأمنية والجمركية وتزويدها بالمعدات اللازمة، لتمكين هذه الدول من تطوير قدراتها الإدارية واتخاذ التدابير التقنية والعملية للتعامل مع تهريب وتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة.²

إن تكامل هذه الأنشطة الإجرامية مع الارهاب وتهريب الأسلحة والتجارة بالممنوعات - بالإضافة إلى التغيرات المناخية في الساحل الأفريقي، يؤثر سلباً على استقرار الشعوب في المنطقة ما يدفع بهم إلى اللجوء والهرب لإنقاذ أرواحهم و/أو البحث عن فرص أفضل للحياة الكريمة، وهذا الوضع يتفاقم بشكل حرج في أوقات النزاع المسلح، مثل سقوط نظام القذافي والوضع الحالي في مالي، كما أن تزامن الأزمات المختلفة غالباً ما يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية، فالكوارث المناخية الشديدة وجائحة كوفيد-19 وأثار الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي للدول الأفريقية أثّرت بشكل خاص على الفئات الهشة في مناطق النزاع.

وترتبط أزمة اللاجئين في إفريقيا بجنورها الاستعمارية، فمنذ نيل الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أدّى العنف السياسي الناتج عن الحروب الأهلية والصراعات العرقية وحده إلى توليد ملايين اللاجئين عبر العديد من دول القارة الإفريقية؛ وفي ظل تأثيرات العولمة وتراجع مفهوم السيادة وتراجع دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية أمام بروز فواعل جديدة، أهمها المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، أصبحت الدول الأفريقية دون استثناء مستباحة وعرضة لمختلفة التدخلات الأجنبية وتحت ذرائع مختلفة كالتدخل لحماية الأقليات والتدخل الديمقراطي على غرار ما يحدث اليوم في مالي وجمهورية أفريقيا

¹ Algeria, *High-Level Segment*, (Programme of Action on Small Arms), 02.

² Ibid. 03.

الوسطى، لذلك، فإن مواجهة هذه التحديات، لن يتحقق إلا من خلال بناء دول أفريقية قوية في إطار تكتلات إقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي.¹

كما يجب أن تُفهم أزمة اللاجئين في إفريقيا من منظور اجتماعي وبيئي واقتصادي شامل، في سياقات محلية ووطنية وعالمية، كون المشاكل الاجتماعية والبيئية تُفهم بشكل أفضل ضمن إطار تحليل متعدد المستويات ومتبادل التأثير، حيث يتكامل الفعل البشري مع البنى. وبالتالي، لا يمكن فهم العلاقات بين الإنسان والبيئة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية إلا من خلال تحليل العلاقة بين أنماط استخدام الموارد والقوى السياسية والاقتصادية.²

عندما يندلع العنف، تكون الخيارات المتاحة أمام الناس قليلة: القتال، أو الاختباء، أو الفرار، وبالنسبة للكثيرين، فإن الفرار هو الخيار الواقعي الوحيد، لكنه بعيد كل البعد عن أن يكون سهلاً. فالفرار يتطلب مآلاً، وينطوي على الكثير من المخاطر، كما أن العثور على ملاذ آمن يرحّب باللاجئ قد يكون أمراً بالغ الصعوبة؛ ويعكس القتال في مناطق مثل ليبيا ومالي مدى تعقيد النزاعات المعاصرة، إذ تتداخل فيها مصالح متفرقة – وغالباً متناقضة – لأطراف غير حكومية، وحكومات وطنية، وجهات فاعلة دولية، ويجعل هذا التعقيد من الصعب إيجاد حلول فعّالة لتلك النزاعات أو إنهاء الأزمات الإنسانية الناتجة عنها.³

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية رقمًا قياسيًا وصل إلى 235 مليون شخص، وخلال رحلة الفرار، يمرّ الكثير من الأشخاص عبر مناطق تعاني أيضًا من النزاعات، أو ضعف السيطرة الحكومية، أو فساد في الأجهزة الأمنية – كما هو الحال في الصحراء الكبرى، وفي مثل هذه الأماكن، قد يتعرض المهاجرون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو للعنف الجسدي، وقد يقعون ضحية للعمل القسري، أو التعذيب، أو القتل العشوائي، وتنشط في هذه المناطق ميليشيات ومهربي البشر وتجارهم، غالبًا من دون رادع، وتكون الفتيات والنساء خصوصًا عرضة لخطر كبير من العنف الجنسي؛ تجلب جميع الحروب معاناة غير ضرورية وتدفع الناس إلى الفرار بحياتهم، وقد أظهرت دول أوروبية سخاءً في استقبال اللاجئين من أوكرانيا – لكن حسن الضيافة هذا يتناقض مع الحواجز التي تضعها تلك الدول أمام الأشخاص الفارين من مناطق أخرى، مثل إفريقيا.⁴

¹ بن خليف عبد الوهاب، “البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقيا وتجاذبات القبيلة والدولة”، *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*، م.2، ع.1، (2014): 92.

² Elisha J. Dung and Augustine Avwunudiogba, “The Human Cost of the Refugee Crisis in Africa,” in *African Migrants and the Refugee Crisis*, Ed by: Olayiwola Abegunrin and Sabella O. Abidde (Springer Nature, 2021), 457.

³ Raphaël Lefèvre, “The Resurgence of Al-Qaeda in the Islamic Maghrib,” *The Journal of North African Studies* 23, no. 1–2 (2018): 14, <https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1388464>.

⁴ Ibid. 15-16.

وأيضًا لهذه الأنشطة الإجرامية علاقة مع اختطاف المواطنين الغربيين وإطلاق سراحهم مقابل فديات كبيرة، وفي هذا الإطار، تبقى الجزائر قلقة بشأن جارتها مالي، إذ لم توافق السلطات الجزائرية على الانقلاب العسكري في أغسطس 2020، الذي اعتبرته غير قانوني وتهديدًا لاتفاقيات الجزائر 2015، علاوة على ذلك، وافقت القيادة الانقلابية في مالي في أكتوبر 2020 على إطلاق سراح 200 سجين محتجزين بتهم تتعلق بالإرهاب مقابل إطلاق سراح أربعة رهائن، من بينهم السياسي البارز "سومبلا سيسي"، ومع اتباعها سياسة صارمة بعدم التفاوض بشأن دفع الفدية منذ "العقد الأسود"، أدانت وزارة الدفاع الجزائرية هذا القرار بشدة واعتقلت بالفعل اثنين من "المتطرفين" المفرج عنهم على أراضيها، وبالتالي، ترى الجزائر أنها تدفع ثمنًا إلى حد ما لعدم حزم مالي في التعامل مع الأزمة.¹

تجدر الإشارة، إلى أنها لم تكن المرة الأولى التي تعاتب فيها السلطات الجزائرية، جيرانها لعدم احترامهم المتكرر القواعد المتفق عليها من أجل مكافحة فعالة للإرهاب، والجريمة المنظمة، داخل حدود بلدانهم الوطنية، على سبيل المثال، اتهمت الجزائر، حكومة مالي سابقا، في أنها لم تحدد سياسة واضحة، بما فيه الكفاية، في حربها ضد تنظيم القاعدة. فالرائج عن الرئيس المالي السابق، "أمدو توماني توري"، أنه كان مترددا في التصرف حيال التنظيم الإرهابي، بسبب محدودية الموارد، والخوف من زعزعة استقرار البلاد، في حال خوضه لهجوم عسكري ضد تنظيم القاعدة، وخلال العام 2010، سمح "توري" بإطلاق سراح أربعة إرهابيين من السجون المالية، نظير تحرير رهينة فرنسي، هذا الإجراء أثار غضب الجزائر. وكإجراء ردعي، قامت الجزائر بسحب سفيرها مؤقتا من مالي.²

ويمكن القول بشكل عام، أن مكافحة منظمات التطرف العنيف، والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود، والهجرة غير النظامية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الحدودية، تظل من أولويات الجزائر، وتستند سياساتها إلى خمسة مبادئ رئيسية:

1. احترام الحدود الموروثة منذ الاستقلال.
2. السيادة في الأرض والمجال الجوي وفقًا للقوانين الوطنية والدولية.
3. سياسات الجوار الحسنة.
4. ترسيم الحدود والتنمية المستدامة للمناطق الحدودية.

¹ Gijis Weijenberg and Méryl Demuynck, "Algeria in Mali: A Departure from the Military Non-Intervention Paradigm?," International Centre for Counter-Terrorism - ICCT, December 17, 2020, <https://dub.sh/Y6jFZcU>.

² قشي، "الجزائر... قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب"، 20.

5. عدم التدخل وفقاً لعقيدة السياسة الخارجية والدفاعية الجزائرية.

الجزائر ملتزمة بمحاربة التهديدات على حدودها، وتفضل التعاون والحوار مع جيرانها لمكافحة المنظمات المسلحة والإجرامية واحتواء الصراعات منخفضة الشدة في منطقة الساحل.¹

الفرع الثاني: مقارنة الجزائر إزاء التغييرات غير الدستورية والتدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية.

لطالما كانت الجزائر حذرة من أي تدخل خارجي في إفريقيا بصفة عامة وفي منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، لأنها تُدرك أن أي تدخل من الخارج قد يؤدي إلى تصعيد النزاعات و/أو توسيع أبعادها، وفي ذات الحين تقوم الجزائر، بتنفيذ القنوات السياسية لمنع تصاعد النزاعات أينما وجدت، ويقابل هذا الاهتمام الجزائري، إشكالاً لا يقل خطورة يتمثل في التغييرات غير الدستورية، إذ يساهم كلا العاملين في تدهور الأوضاع المعيشية لسكان المنطقة، ويسببان موجات نزوح جماعي من الأقاليم المتنازع عليها، في هذا الصدد، تكبدت الجزائر كلفةً باهظة جزاء تحملها موجات متتالية من اللجوء، الأمر الذي يجعلها شديدة الحساسية إزاء هذه الظواهر، فضلاً عن أن الارتفاع المتزايد في معدلات الفقر نتيجة إنهاك اقتصادات الوحدات المتصارعة بفعل الأعباء العسكرية، يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية، مما ينتج عنه تدفقات أكثر للهجرة غير النظامية.

وقد عملت الجزائر بقوة على دعم مشروع عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي عن طريق الانقلابات والتي تمت مناقشتها في قمم سابقة وبدا الجميع ينزعج منها، واستطاعت خلال القمة الخامسة والثلاثين إقناع الأفارقة بضرورة المصادقة على اتفاقية عدم شرعية الأنظمة الانقلابية، وفرض عقوبات على تلك الحكومات مع تعليق عضويتها، وانطلاقاً من ذلك فإن الحكومات التي أتت إلى الحكم عن طريق الانقلابات كموريتانيا، غينيا، توغو، إفريقيا الوسطى، تشاد، مالي، ومصر، كلها تم تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي، وألح الاتحاد على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية عن طريق تنظيم الانتخابات، كما علق عضوية كل من إريتريا ومدغشقر، هذه الأخيرة بسبب الأزمة السياسية فيها، أما الأولى فكان تعليق عضويتها بسبب دعمها للمتمردين في الصومال.²

¹ Arslan Chikhaoui, "Algeria, a Key Player for Reconciliation in Mali and Sustainable Peace in the Sahel," *Near East South Asia For Strategic Studies (NESA)*, March 28, 2021, <https://dub.sh/KmJuThY>.

² عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، 352.

وعلى سبيل المثال، لقد زاد الانقلاب الذي وقع في باماكو في 22 مارس 2012، من تعقيد الوضع القائم في البلاد ومنطقة الساحل بشكل عام، لذلك عبّرت الجزائر عن موقفها* بوضوح ونبذت هذا التجاوز الخطير والذي انسجم مع موقف الاتحاد الإفريقي.

وفي السنوات الأخيرة، شهد مسار التحولات السياسية في دول مثل بوركينا فاسو، الغابون، غينيا، مالي والنيجر وهي دول مُعلّقة من أنشطة الاتحاد الإفريقي بسبب التغيير غير الدستوري للحكومات_ تدهور الوضع الأمني نتيجة تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية والتمرد، مما أدى إلى أزمة إنسانية خطيرة، خصوصًا في منطقة الساحل.¹

وأشار مجلس السلم والأمن الإفريقي في 2024 إلى مسألة خطيرة أخرى تمثلت في احتمالية مشاركة المسؤولين عن التغييرات غير الدستورية للحكومات في دول الساحل، في الانتخابات القادمة، مع تأكيد موقف المجلس القاضي بعدم أهلية أعضاء السلطات الانتقالية للترشح في الانتخابات التي تُنتهي الفترات الانتقالية، وذلك تماشيًا مع الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكمة (ACDEG)، ورغم هذا التأكيد، فشل المجلس حينها في فرض مبادئه وقراراته المتعلقة بمنع مرتكبي التغيير غير الدستوري للنظام من خوض الانتخابات. ويتجلى هذا الفشل بوضوح في عدم اتخاذه إجراءات تجاه تشاد، الأمر الذي أسس سابقة خطيرة لباقي المجالس العسكرية الحاكمة في الدول التي تمر بمراحل انتقال سياسي.²

وهو ما حصل بالفعل بعد ذلك في كل من بوركينا فاسو والنيجر ومالي، ضف إلى ذلك الجانب الآخر المثير للقلق، وهو مدة الفترات الانتقالية، ففي عام 2025، أخلفت الطغمة العسكرية في مالي وعدها بعدم البقاء طويلاً في الحكم، كان قادة الانقلاب قد وعدوا في البداية بفترة انتقالية تمتد لـ 18 شهراً، لكن بعد خمس سنوات وبضعة أشهر ما يزالون في الحكم، دون أي أفق لإجراء انتخابات.³

كما منحت السلطات العسكرية في مالي زعيم الانقلاب "عاصمي غويتا" ولاية رئاسية لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد "بقدر ما يلزم" ودون الحاجة لإجراء انتخابات، وبذلك أقر البرلمان الانتقالي في البلاد هذه

* ارجع إلى الصفحات رقم: 176-180.

¹ *Africa in a New Era of Insecurity and Instability: The 2024 Review of the Peace and Security Council, Special Research Report, Annual Review 2024 (Amani Africa: Media and Research Services, 2025): 32.*

² Ibid, 33.

³ Redaction Africa news, "Mali's Military Junta Marks Five Years in Power but Elections Still Indefinitely Postponed," Africanews, August 18, 2025, <https://dub.sh/83lq7sA>.

* وصل غويتا إلى السلطة بعد قيامه بانقلابين في مالي، الأول في 2020 والثاني في 2021، وفي البداية، تعهدت الحكومة العسكرية بالعودة إلى الحكم المدني في مارس 2024.

الخطوة، ممهّداً الطريق لغويّتا لقيادة مالي حتى عام 2030 على الأقل. وأثار النقاد مخاوف بشأن الميثاق الانتقالي المعدل، إذ تمت إزالة جميع الإشارات إلى الأحزاب السياسية، مما يطرح تساؤلات حول حيادية الحكومة السياسية، وفي مايو، أعلنت الحكومة العسكرية حل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية، فضلاً عن حظر الاجتماعات، ويأتي هذا التضييق على المجال المدني في مالي في ظل دعوات السلطات لتوحيد البلاد خلف الجيش.¹

نفس الأمر حصل بالنسبة لبوركينا فاسو التي تعتبر واحدة من قائمة متزايدة من دول غرب إفريقيا التي تولى فيها العسكريون السلطة، متهمين الحكومات المنتخبة بعدم الوفاء بوعودها، حين استولى المجلس العسكري الحالي على السلطة في سبتمبر 2022 بعد الإطاحة بنظام العقيد "بول هنري ساندواغو دامبا" حوالي ثمانية أشهر بعد أن نفذ الأخير انقلاباً لإسقاط الرئيس المنتخب ديمقراطياً "روش مارك كابوري"، وقد كانت الحكومة الانتقالية تدير بوركينا فاسو وفق دستور أقرته جمعية وطنية شملت ضباط الجيش ومجموعات المجتمع المدني وقادة تقليديين ودينيين، كما وضع المجلس العسكري هدفاً بإجراء انتخابات لإعادة البلاد إلى الحكم الديمقراطي بحلول يوليو 2024، وتم تعيين الكابتن إبراهيم تراوري رئيساً انتقالياً.²

ووفقاً للميثاق الجديد، الذي تم توقيعه عقب مشاورات وطنية أجريت يوم 25 مايو 2024، سيبقى القائد العسكري لبوركينا فاسو في السلطة لخمس سنوات إضافية، وسيتمكن "تراوري" من الترشح في الانتخابات في نهاية مدة الفترة الانتقالية التي هي محددة بـ 60 شهراً اعتباراً من 02 يوليو 2024، ومع ذلك، يحتفظ الميثاق أيضاً بإمكانية إجراء الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية، وتجدر الإشارة إلى أن المحادثات شملت في العاصمة واغادوغو المجتمع المدني والقوات الأمنية والمشرعين الانتقاليين، لكن معظم الأحزاب السياسية لم تشارك.³

في الحقيقة، لم تكثف مالي وجيرانها بوركينا فاسو والنيجر بالتغييرات غير الدستورية، بل إن الانسحاب والطرْد شكل ثنائية تحكم جزءاً كبيراً من استراتيجية القادة العسكريين الذين يحكمون الدول الثلاث، مبرّرين إياها بالسيادة، وإن كانت بعض تلك القرارات صائبة، بعد طرد القوات الأجنبية، ففي ديسمبر 2023 أعلن قادة الجيش في بوركينا فاسو والنيجر أنهم قرروا الانسحاب من جميع هياكل مجموعة الخمس في الساحل

¹ News Agencies, "Mali Military Chief Granted Renewable Five-Year Presidential Term," Al Jazeera, July 4, 2025, <https://dub.sh/xdowgBT>.

² Redaction Africa News, "Burkina Faso Junta Extends Its Transition Term by 5 Years," Africa news, August 13, 2024, <https://dub.sh/bIKIQLY>.

³ Ibid.

(G5 Sahel)، بما في ذلك القوة المشتركة، اعتبارًا من 29 نوفمبر، مبررين ذلك بفشلها في تحقيق أهدافها.¹ وجاء ذلك في بيان بوركينا فاسو والنيجر كما يلي:

"... والأسوأ من ذلك، أن الطموحات المشروعة لبلداننا، في جعل منطقة مجموعة الخمس منطقة للأمن والتنمية، تُعاق من قبل البيروقراطية المؤسسية من عصر سابق، ما يقنعنا أن عملية استقلالنا وكرامتنا غير متوافقة مع المشاركة في G5 بالشكل الحالي ... مجموعة الخمس في الساحل لا يمكنها خدمة مصالح خارجية على حساب شعوبنا، وباطبع لا خضوع لأوامر أي سلطة باسم شراكة، تنكر سيادة شعوبنا، وتعاملهم كأطفال".²

إلا أنهم قد انسحبوا من منظمات إقليمية ودولية، ثم أنشؤوا تحالفات جديدة مع روسيا، وتركيا، والإمارات، وغيرها، دون تحقيق سيادة حقيقية كاملة حتى الآن، ففي فبراير 2023 طردت السلطات المالية رئيس قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي "مينوسما"، على خلفية تقرير أممي يتهم الجيش وحلفاءه الروس بارتكاب انتهاكات إنسانية، وفي بوركينا فاسو، طردت السلطات العسكرية الانتقالية في أغسطس 2025 منسقة الأمم المتحدة لديها، على خلفية تقرير حول الأطفال والصراع المسلح في البلاد، قدمه الأمين العام الأممي إلى مجلس الأمن الدولي؛

كما أعلن المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في باماكو أواخر يناير 2024، في خضم توتر العلاقات بين مالي والجزائر، انسحاب البلاد من اتفاق السلام والمصالحة الموقع بين السلطات المالية والحركات الأزرادية عام 2015 برعاية الجزائر، كما أعلنت باماكو يوم 06 أبريل 2025 انسحابها من لجنة الأركان العملياتية المشتركة، التي تضم إلى جانبها كلا من الجزائر، وموريتانيا، والنيجر.³

في هذا الصدد، يمكن القول إن علاقات مالي والجزائر قد توترت لثلاثة أسباب رئيسية، أولها استقبال الجزائر رجل الدين المالي النافذ "محمود ديكو"، الذي كان حليفًا للعسكر قبل أن يصبح معارضًا لهم ويوجه لهم الانتقادات بشكل صريح، إضافة إلى استقبالها بعض قادة المجموعات الأزرادية للتنسيق بشأن اتفاق السلام الذي ترعاه البلاد. أما السبب الثاني فهو معارك تينزوايتين، التي وقعت نهاية يوليو 2024، وتكبد فيها الجيش المالي وقوات فاغنر الروسية خسائر لافته على أيدي القوات الأزرادية، واتهمت سلطات باماكو

¹ "Mali Pulls out of Regional G5 Sahel Force – DW – 05/16/2022," Dw.Com, accessed November 9, 2025, <https://dub.sh/pm6LHfy>.

² Africa News, "Burkina, Niger to Quit the Anti-Jihadist Force G5 Sahel," Africa news, December 3, 2023, <https://dub.sh/NXFB6u5>.

³ محفوظ ولد السالك، "استراتيجية الانسحاب والطرده في دول الساحل: سيادة معلقة بين التحرر والتبعية"، مركز الجزيرة للدراسات، في: <https://dub.sh/Zgh3buu>، يوم: 21 أكتوبر 2025.

الجزائر بدعم الأزوايين فيها؛ وأما السبب الثالث، فهو حادثة إسقاط طائرة للجيش المالي ليلة 01 أبريل 2025، والتي أسقطت من طرف الجيش الجزائري، بعدما دخلت حدود الجزائر.¹

وعلى الرغم من خطورة كل الادعاءات الباطلة، فإن الجزائر تراها لا تمثل إلا محاولات بائسة ويائسة لصرف الأنظار عن الفشل الذريع للمشروع الانقلابي الذي لا يزال قائماً والذي أدخل مالي في دوامة من اللا أمن واللا استقرار والخراب والحرمان، ولذلك رفضت الجزائر في بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية، بقوة المحاولات اليائسة التي لا أساس لها من الصحة والتي تحاول من خلالها الطغمة الانقلابية المستأثرة بزمam السلطة في مالي أن تجعل من الجزائر كبش فداء للنكسات والإخفاقات التي يدفع الشعب المالي ثمنها الباهظ، على كافة المستويات، السياسية منها والاقتصادية والأمنية، مُعتبرة أن النجاحات الوحيدة التي يمكن لهذه الزمرة أن تتباهى بها هي نجاحات إرضاء طموحاتها الشخصية على حساب التضحية بطموحات مالي، وضمن بقائها على حساب حماية بلادها، وافتراس الموارد الضئيلة لهذا البلد الشقيق على حساب تنميته؛² ومن جانب آخر، اعتبرت الجزائر بأن التهديد الأول والأخطر الذي يترصد بمالي يتمثل اليوم في عجز الانقلابيين عن التصدي الحقيقي والفعال للإرهاب، إلى درجة إسناد ذلك إلى المرتزقة الذين طالما عانت منهم القارة الإفريقية في تاريخها المعاصر حسب ذات البيان.

وفي سياق ذات صلة، قامت المجالس العسكرية التي استولت على السلطة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بقمع وسائل الإعلام وأشكال التعبير المعارضة، ما أدى إلى تضيق الفضاءين المدني والسياسي، ولم تقب سلطات هذه الدول بالتزاماتها القانونية الدولية بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب التي ارتكبتها قواتها الأمنية والجماعات الإسلامية المسلحة، ما سمح باستشراء الإفلات من العقاب وشجع المنتهكين، ففي 22 سبتمبر 2025، وقّع القادة العسكريون للدول الثلاث في منطقة الساحل بياناً مشتركاً أعلنوا فيه انسحاب بلدانهم من المحكمة الجنائية الدولية، وفي يناير، بعدما انسحبت الدول الثلاث رسمياً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) _ بعد أن كانت قد أُخطرت بذلك قبل عام _ حُرِم بذلك ضحايا الانتهاكات من سبل الانتصاف أمام المحكمة الإقليمية لغرب إفريقيا.³

تجدر الإشارة، أنه على مدى أكثر من عقد، واجهت بوركينا فاسو ومالي والنيجر تمردات شنتها جماعات إسلامية مسلحة مرتبطة بتنظيمي القاعدة و«الدولة الإسلامية»، وقد ارتكبت هذه الجماعات فظائع واسعة

¹ المرجع نفسه.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، «بيان - اتحاد دول الساحل»، يوم: 07 أبريل 2025، في: <https://dub.sh/uEcoSBD>.

³ Human Rights Watch, "Sahel Countries: ICC Withdrawal Endangers Civilians," News Release, September 24, 2025, <https://dub.sh/ajGJ4TN>.

النطاق بحق المدنيين، شملت قتل القرويين وإعدامهم، ومهاجمة المدارس والمساجد وقوافل المساعدات الإنسانية، وفرض حصار على المدن. وفي المقابل، انخرطت جيوش الدول الثلاث، بمساعدة ميليشيات منتهكة ومرتبقة أجنب، في عمليات قمعية وحشية، أسفرت عن قتل عشرات الآلاف من المدنيين واحتجازهم تعسفياً وتشريدتهم قسراً.¹

تتعدد الإجراءات التي اتخذتها الدول الثلاث كبداية عن انسحابها من المنظمات وطردها للقوات الأجنبية، وتوتر علاقاتها مع دول الجوار، من بين تلك الإجراءات التوجه نحو إنشاء محكمة جنائية: فقبل انسحاب مالي والنيجر وبوركينا فاسو من المحكمة الجنائية الدولية، كان وزراء العدل في الدول الثلاث قد اتفقوا في ختام اجتماع بالعاصمة باماكو نهاية مايو 2025 على إنشاء محكمة جنائية مستقلة تختص "بالحكم على أخطر الجرائم التي تؤثر على التحالف (الثلاثي)". وفي انتظار أن يحسم وزراء العدل بشأن مقر المحكمة وتشكيلتها، واختصاصها يبقى غياب جهة عدلية عليا يلجأ إليها المتضررون من النزاع في الوقت الحالي غائبة كلياً.²

أما على الصعيد الإقليمي، فإن هذه الدول نسجت علاقات هامة مع كلٍّ من المغرب في شمال إفريقيا، وتوغو وغانا والسنغال وغينيا كوناكري في غربها، وتشاد في وسط شمال القارة. وفيما يخص المغرب، فقد تعززت علاقاته بهذه البلدان بشكل كبير من خلال المبادرة الملكية الأطلسية التي اقترحها الملك محمد السادس عام 2023، والساعية إلى تمكين الدول الثلاث -إضافةً إلى تشاد- من الولوج إلى المحيط الأطلسي؛³

من جانبها ترى الجزائر في "المبادرة الأطلسية" جزءاً من استراتيجيات المغرب للهيمنة وزيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي في الساحل الأفريقي، مستغلةً بذلك الانقلابات غير الدستورية، على حساب الاستقرار الإقليمي وأمن شعوب هاته الدول، وفي المقابل، يواجه الطرح المغربي تحديات عملية واضحة، أهمها غياب حدود مشتركة مع الدول المعنية واضطرار المبادرة للمرور عبر دول عبور مثل الجزائر أو موريتانيا أو السنغال، فضلاً عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي قد تؤخر تجسيد أي ربط لوجستي حقيقي.

وأيضاً من بين الإجراءات الأخرى تشكيل تحالف ثلاثي مشترك، فقد تعاونت البلدان الثلاث بقيادة الجيش لتشكل كتلة إقليمي، "تحالف دول الساحل" (AES)، وأعلنوا عن إنشاء قوة مشتركة مكونة من 5,000 عنصر للعمليات العسكرية المشتركة، كما انسحب "غويتا" بمالي من المجموعة الإقليمية، الإيكواس _ التي

¹ Ibid.

² ولد السالك، "استراتيجية الانسحاب والطرده في دول الساحل".

³ المرجع نفسه.

ترى باماكو أن فرنسا تتحكم في قراراتها وتوجهاتها _ احتجاجًا على مطالبها بعودة الحكم الديمقراطي، وتبعتها بوركينا فاسو والنيجر في ذلك.¹

وفي يوم 07 نوفمبر 2025، ناقش وزراء الدفاع في دول تحالف الساحل في العاصمة النيجرية نيامي، ترتيبات القيادة المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وآليات التنسيق الميداني، بما يضمن جاهزية القوة لتنفيذ المهام الموكلة إليها وفق توجيهات رؤساء الدول الثلاث، ويُتوقع أن تتخذ من نيامي مقراً لقيادتها المركزية، في القاعدة السابقة لعملية "برخان" الفرنسية، وقد أُسندت قيادتها إلى العقيد البوركيني "إريك دابيري".²

ويأتي هذا التحرك وسط تصاعد التهديدات الأمنية في المنطقة، وتراجع التنسيق مع بعثات الأمم المتحدة، ما دفع دول التحالف إلى تبني استراتيجية دفاعية ذاتية، تعتمد على القدرات الوطنية لمواجهة الجماعات المسلحة العابرة للحدود، خاصة في المثلث الحدودي بين الدول الثلاث، ويعكس هذا الاجتماع أيضًا رغبة الدول الأعضاء في تسريع تفعيل القوة العسكرية الموحدة التي كان قد أُعلن عنها مطلع عام 2025، وإعادة صياغة معادلة الأمن الإقليمي، بعيداً عن الارتباط المباشر بالقوى الدولية، في ظل تحولات جيوسياسية متسارعة.³

وإذا سلّمنا بأن لدى هؤلاء الرؤساء «الانتقاليين» رؤيةً استراتيجية ينسجون على أساسها شراكاتهم وخياراتهم، وأن هذه الرؤية ستقضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف التي استندوا إليها لتبرير إطاحة الرؤساء المدنيين المنتخبين، والتمثلة في «التحرر من الاستعمار الجديد» و«توظيف الموارد الوطنية في البناء والتنمية»، فإنه يُلاحظ أن الوضع في الدول الثلاث يعرف تناقضًا بين البُعد الرمزي للسيادة _أي وجود خطاب التحرر والسيادة_ من جهة، والبُعد العملي/المؤسسي _بمعنى وجود علاقات واعتماديات خارجية تملي الخيارات_ من جهة أخرى، والواقع أن السيادة الحققة تقتضي الاستغناء عن الأصل والبدل، ما يجعل تحقيق الأهداف المعلنة بعيد المنال في الوقت الحالي، وكان الأجدر للقادة الانقلابيين أن يظل تعزيز الجبهة الداخلية والتعاون الإقليمي، خاصة مع الجزائر _كونها البلد الأكثر خبرة وجاهزية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومختلف أنواع الجريمة المنظمة، ضف إلى ذلك حرصها على تجنب التدخل في شؤون الدول الداخلية_، شرطاً أساسياً لأي استراتيجية تهدف للأمن والتنمية ولتجنب أزمات غير ضرورية، المستفيد الوحيد منها هو فواعل خارجية تنسج من خلف الستار.

¹ News Agencies, "Mali Military Chief Granted Renewable Five-Year Presidential Term."

² الجزيرة نت، "وزراء دفاع الساحل يجتمعون في النيجر لتفعيل القوة الموحدة"، في: <https://dub.sh/X7lFIdW>، يوم: 09 نوفمبر 2025.

³ المرجع نفسه.

في هذا السياق، حُرّي بنا التذكير كيف أبرزت حالة ليبيا لما تقدمه من دروس حول ضرورة إصرار الأفارقة على أن تُؤخذ آراؤهم وتحليلاتهم لتطورات السلم والأمن في القارة بقدر أكبر من الجدية من قبل الفاعلين الدوليين، فقد ظلت الجزائر تعارض تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011، وقد حذّرت من أن أي تدخل سيؤدي إلى الاقتتال بين القبائل، وتتدفق الأسلحة نحو كافة الإقليم، ومن ثم، تصاعد حدة الهجمات الإرهابية، وهو ما كان فعلاً، وقد استاء المسؤولون الأمميون في الجزائر من الحملة الدولية التي كسرت احتكار الحكومة للأمن ومكّنت ميليشيات عدة من تقاسم ذلك الاحتكار، كما سمح انهيار نظام القذافي بوجود ملاذ آمن للمقاتلين الفارين إلى جنوب ليبيا بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي عام 2013.¹

ولوحظ أن هذا الأمر مثير للقلق بشكل خاص نظراً للأبعاد الإقليمية لعدم الاستقرار، وحقيقة أن القارة أصبحت مضطرة إلى التعامل مع تبعات القرارات الضارة التي اتخذها فاعلون أجنب، والذين رفضوا الاعتراف بخارطة الطريق التي قدمها الاتحاد الإفريقي وتنفيذها، وهي خارطة ناتجة عن عملية تشاورية طويلة هدفت إلى إيجاد مسار غير عنيف ونتيجة إيجابية للبلاد، والمثير للقلق أن سوء تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية (R2P)" كما طُبّق في ليبيا اعتُبر الأساس المفاهيمي لإجراءات زادت من مستويات انعدام الثقة بين الدول الإفريقية والفاعلين الخارجيين، كما لوحظ أن هذا الشك لن يتلاشى في أي وقت قريب، بالنظر إلى عواقب التدخل وارتفاع مستويات انعدام الأمن في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.²

وهو شك اعتُبره مبرراً بنسبة كبيرة، إذ يظهر الوجود العسكري لهذه الفواعل الخارجية، خاصة الوجود العسكري الغربي والقوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى كروسيا وغيرهم، كيف يمكن للدول إسقاط نفوذها وقوتها في إفريقيا وما وراءها، وبالتالي، تمنح المنشآت العسكرية هاته الدول قاعدة يمكنها من خلالها فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الإفريقية.

تتبع السمات المميزة للتموضع العسكري* في إفريقيا من تفاعل معقد بين عوامل جيوسياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية، ما يجعلها تختلف عن مناطق أخرى مثل آسيا أو أوروبا. ويتأثر المشهد الأمني في

¹ قشي، "الجزائر... قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب"، 18.

² SILENCING THE GUNS, OWNING THE FUTURE: Realising a Conflict-Free Africa, 22-23.

* عادة ما يُنظر إلى مفهوم "التموضع العسكري" في الأدبيات الأكاديمية باعتباره آلية من آليات القوة العابرة للحدود، تجمع بين الاعتبارات الأمنية والدوافع الجيوسياسية والاقتصادية، كما يمثل أداة لإسقاط النفوذ والحفاظ على مجالات النفوذ الخارجي، فوفقاً لتحليل (Cooley & Spruyt 2009)، فإن التموضع العسكري الخارجي هو: "نقلٌ محدود ومشروط للحقوق السيادية بين دولتين من خلال اتفاق غير مكتمل، يسمح للقوة الأجنبية بالانتشار العسكري داخل أراضي الدولة المضيفة مقابل التزامات أمنية أو سياسية أو اقتصادية متبادلة؛"

القارة بتاريخ طويل من النزاعات بين الدول، والاضطرابات الداخلية، والتنافسات الجيوسياسية ذات الجذور العرقية والقبلية والمرتبطة بالموارد الطبيعية، وتفرض التحديات الناتجة عن التنوع الجغرافي الإفريقي، وضعف البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي اعتماد استراتيجيات عسكرية خاصة ومتكيفة مع الواقع المحلي.¹

وتقوم القوى الأجنبية بإنشاء منشآت عسكرية في إفريقيا لأسباب استراتيجية متعددة، بما في ذلك تأمين الوصول إلى الموارد، وردع التهديدات المحتملة، وإظهار القوة العسكرية في المنطقة، ومن جانبها، تمنح هذه القواعد الدول المضيفة الوصول إلى التدريب العسكري الحديث والمعدات، والدعم المالي، والشعور المعزز بالأمن، إن التفاعل المعقد بين تعزيز الأمن وحماية الموارد يبرز الطبيعة المعقدة للمقاربة الإفريقية تجاه التعاون العسكري الخارجي، بوصفه وسيلةً لتقوية البنية الأمنية الداخلية. كما أن العوامل التاريخية، مثل الحروب بالوكالة وديناميكيات الحرب الباردة، لا تزال تؤثر في استراتيجيات التموضع العسكري الحالية.² وقد يظهر سوء تفاهم بين الجزائر، التي تسعى إلى بناء هيكل أمني إقليمي لمنع التدخلات الأجنبية، وبين بعض جيرانها الذين كانوا يعتمدون بشكل متزايد على القوة الاستعمارية السابقة لهم، واليوم يستعينون رفقة دول إفريقية عديدة غارقة في العنف بشركات عسكرية خاصة، غالبًا لمساعدة القوات العسكرية الانقلابية، أو لمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف، و/أو استعادة النظام والاستقرار في البلاد، لكن تواجد الشركات العسكرية الخاصة يُثير أسئلة أخلاقية عديدة وسط غياب شبه كامل لسلطة مركزية ذات شرعية محليًا وعلى المستوى الدولي.

بينما يُعرّف James Morrow (1991) القواعد العسكرية الأجنبية بأنها: "نتائج لتحالف غير متماثل، تقدّم فيه الدولة الأضعف امتيازات مثل القواعد أو التسهيلات العسكرية مقابل ضمانات أمنية من الدولة الأقوى". بمعنى، أن التموضع العسكري الأجنبي هو تعبير عن توازن غير متكافئ في العلاقات الدولية، حيث تُبرم اتفاقيات تتيح حضورًا عسكريًا لقوى خارجية، غالبًا باسم الأمن المشترك، لكنها قد تثير في الوقت ذاته إشكالات تتعلق بالسيادة، والاعتماد الأمني، والشرعية السياسية.

وعليه، فالتموضع العسكري الأجنبي (Foreign Military Basing): هو ترتيب مؤسسي أو تعاقدية يُتيح لدولة ما إنشاء أو استخدام منشآت عسكرية داخل أراضي دولة أخرى، بشكل دائم أو مؤقت، لأغراض أمنية أو استراتيجية أو لوجستية، مع احتفاظ الدولة المضيفة بسيادتها القانونية الاسمية، في حين تُمنح الدولة المستضيفة (القوة الأجنبية) امتيازات تشغيلية معينة تُقيد أو تُشارك في ممارسة تلك السيادة.

¹ Felix Idongesit Oyosoro, "Securing Interests or Undermining Sovereignty? The Political Implications of Foreign Military Basing in Africa," *African Security* 16, no. 4 (2023): 04.

² Ibid.12.

ففي عدة مناسبات، واجهت الجزائر في السنوات الماضية مبادرات خارجية من فرنسا وحلفائها الأفارقة (موريتانيا ومالي والنيجر)، والتي في بعض الحالات تتداخل مع مبادراتها، ومن ذلك، ليس من قبيل الصدفة أن فرنسا دعت إلى قمة استثنائية لمجموعة الخمس في الساحل في نواكشوط، والتي بادرت إليها باريس لتعزيز تنسيق السلام والأمن بين موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر، وذلك بعد يوم واحد من إطلاق عملية نواكشوط، وفي عام 2014، أطلقت فرنسا وحدة إقليمية لدمج المعلومات الاستخباراتية، والتي تحمل تشابهاً ملحوظاً مع وحدة الدمج والربط (UFL) الموجودة في الجزائر.¹

وبعد عامين، حاولت فرنسا أيضاً عقد قمة حول ليبيا في باريس دون دعوة أي مسؤول جزائري، ما قد يشير إلى أن: "باريس ترغب في إحباط جهود الجزائر والأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي دائم في ليبيا"، وبالتالي عقبة كبيرة أمام الفعالية الكاملة لـ "سيموك"، كما ترى السلطات الجزائرية أن تعدد المبادرات الأمنية، خصوصاً تلك التي تقودها قوى خارجية في المنطقة مثل G5 الساحل، يضر بجهود مكافحة الإرهاب، وهو ما أكدته الدراسات التي وصفت الوضع بأنه "ازدحام أمني إقليمي" (regional security traffic jam).²

أما بالنسبة لخصخصة الأمن واللجوء إلى المرتزقة، فبعد أن أفضت موجة الانقلابات العسكرية الحاصلة في العديد من دول الساحل الإفريقي، إلى سلسلة من الانسحابات العسكرية للقوات الفرنسية والأمريكية، من مالي، وتشاد، وبوركينا فاسو، وأخيراً النيجر؛ تمكنت دول شرقية مثل روسيا، والصين، وتركيا، في بسط نفوذها باستعمال الشركات الأمنية الخاصة، كوكلاء خارجيين، وتجنباً للمواجهة المباشرة المكلفة مادياً وبشرياً، وقد حلت محل القوات الفرنسية والأمريكية، ممّا ساهم في تحويل ميزان القوى لصالح تلك الدول في المنطقة، إذ أصبحت الشركات الأمنية الخاصة، عنصراً أساسياً في قطاع الأمن، تلجأ إليها القوى الدولية والإقليمية بهدف توسيع نفوذها، وتزامناً مع تغير استراتيجيات التدخل العالمي، وإعادة هيكلة الجيوش.³

في ذات السياق، تقدم فاغنر نفسها في منطقة الساحل الإفريقي كبديل من القوى الغربية الاستعمارية، إذ تدخلت في دول شهدت انقلابات عسكرية، داعمة فيهم الحكم الجديد، مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية واستراتيجية، ولقد استغلت موجة الغضب المجتمعي، حيال الاستنزاف الفرنسي المتواصل لخيرات المنطقة، مقابل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، وهو ما منحها موضعاً مهماً في الدول التي تمثل منطقة قلب الساحل، خصوصاً في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتترك هذه الأنظمة

¹ Zoubir and Abderrahmane, "Alger Au Sahel.", 126.

² Ibid. 127.

³ جارث عادل، "خصخصة الأمن في الساحل الإفريقي: (فاغنر) الروسية و(سادات) التركية أنموذجاً،" متابعات إفريقية، تح: محمد السبيطلي وآخرون، ع. 44 (2025): 115-116.

أيضًا، أن فاغنر باعتباره أداة روسية، له وزن وثقل، مقارنة بالشركات الأمنية الخاصة الأخرى، لذلك فضّلته كخيار مناوئ للغرب، فلقد قدمت خدمات جريئة جدًّا، مرتبطة بدعم الأنظمة سياسيًا، والدخول في الجبهة الأمامية للقتال، لا سيما في الحالة المالية¹.

وتستخدم تركيا الشركة الأمنية الخاصة "سادات SADAT"، التي تثير الكثير من الاستفسارات حول مهامها، ودورها في نشر النفوذ التركي في دول الساحل الإفريقي، وتُدرب شركة سادات التركية المقاتلين على الحروب غير النظامية والهجينة؛ إذ تنشط في ليبيا، والسودان، والصومال، وكذلك في كل من النيجر، ومالي، بعد خروج القوات الفرنسية منهما، وترى تركيا أن منطقة الساحل الإفريقي تمثل بيئة خصبة لنشر أذرع هذه الشركة، قصد حماية مختلف مصالحها، لا سيما بعد توجه بعض الحكومات لطلب الحماية من هذه الشركة، بسبب عدم قدرتها على حماية نفسها، ومن بين أنشطة هذه الشركة، ما تقوم به من مساعدة للسلطة العسكرية في النيجر، من خلال تأمين المقار الحيوية، وتأمين المصالح التجارية التركية في مشاريع التعدين، وحزمة الاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية وغيرها، ولقد تصاعد دور هذه الشركة منذ توقيع اتفاقية تعاون عسكري في عام 2020 م بين تركيا والنيجر، متعلقة ببيع الطائرات المسيرة.²

وما زاد الأمر تعقيدًا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، هو دخول عدة دول في الشرق الأوسط، خلال العقد الذي أعقب الربيع العربي، والتي كانت قد أولت القليل من الاهتمام لمنطقة الساحل سابقًا، في شؤونها بشكل متزايد. بالنسبة لبعض هذه الدول، ساعد هذا الانخراط في تعويض الآفاق القائمة في مناطق أخرى، ولأخرى، عزز المكاسب الدبلوماسية والاستراتيجية التي تم تحقيقها حديثًا، وقد أدى تدفق هؤلاء الفاعلين الجدد إلى زيادة إدراك الجزائر للتحديات على نفوذها، وكان أبرز الفاعلين الجدد تركيا، وزادت مصر أيضًا من انخراطها في منطقة الساحل، ولم يكن مفاجئًا أن تتصاعد المنافسة الإقليمية بينهما.³

وبالمثل، أصبحت دول الخليج العربي أكثر نشاطًا في المنطقة، فقد تنافست على النفوذ في ليبيا، حيث مالت قطر نحو حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، فيما اتجهت الإمارات العربية المتحدة نحو الجيش

¹ المرجع نفسه، 116.

* سادات SADAT هي اختصار لعبارة: "الشركة الدولية للاستشارات الدفاعية والبناء والصناعة والتجارة المحدودة"، وهي أول شركة تركية خاصة في مجال الدفاع الدولي، على شاكلة بلاك ووتر الأمريكية، وفاغنر الروسية، حيث تركز خدماتها كشركة حسب نظامها الأساسي على ثلاثة مجالات أساسية، تتمثل في: الاستشارات الدفاعية، والتدريب العسكري، والخدمات اللوجستية.

² جارش، "خصخصة الأمن في الساحل الإفريقي، 117.

³ Fred H. Lawson and Matteo Legrenzi, "Algeria's Assertive Re-Emergence," *Survival* 64, no. 5 (2022): 131, <https://doi.org/10.1080/00396338.2022.2126183>.

الوطني الليبي في برقة، وعندما نشبت خلافات بين السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى عام 2017، كثفت الدول الثلاثة تحركاتها تجاه حكومات الساحل، متسارعة لكسب الدعم الإقليمي في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وبحلول أوائل عام 2020، حلت الإمارات مكان قطر كشريك خليجي رئيسي لمالي.¹

وفي ديسمبر 2019، عندما واجه الرئيس الجزائري المنتخب حديثاً عبد المجيد تبون احتمال تدخل عسكري تركي في الحرب الأهلية الليبية، لم يقترح أن تتشاور أنقرة أولاً مع الدول المجاورة، وبدلاً من ذلك، استكشف الرئيس تبون تدابير لتعزيز حماية حدود الجزائر وأراضيها الوطنية، وتقوية دورها في الصراع، وفي موقف فاجأ أنقرة، أرسلت الأخيرة وزير خارجيتها إلى الجزائر للحصول على موافقة للتدخل العسكري، وقد أُلح مضيفوه بشكل حاد إلى أن التدخل التركي في ليبيا سيعقد البحث عن حل سياسي، كما تشير التقارير إلى أن الجيش الجزائري ما يزال معارضاً للتدخل التركي في ليبيا.²

ونستنتج في الأخير، بأن المجالس العسكرية في كل من مالي، بوركينا فاسو، والنيجر تبدو ليست فقط تريد أن تُبقي نفسها في السلطة، بل تسعى إلى ترسيخ وضع دائم عبر القوانين، وتأجيل الانتخابات، والانسحاب من الضغوط الإقليمية، وتعميق التعاون الأمني/العسكري، لأن استراتيجية الانسحاب والطرده المتبعة من طرف الطغم العسكرية الانقلابية في هاته الدول تمكنها من تقليص الضغوط الإقليمية والدولية التي كانت تُمارس من أجل العودة إلى الديمقراطية.

وبالرغم من محاولات التشويش من طرف فواعل خارجية على دور الجزائر في الساحل الافريقي، إلا أن مواقف الجزائر بقيت ثابتة، خاصة ما تعلق بالتدخلات الخارجية والتغييرات غير الدستورية، مستندة على مواقفها والتجارب التاريخية، التي علمتنا بأنه كل مرة يتدخل فيها طرف خارجي دائماً ما يصعب حل الأزمات، وأن ما يهم هذا الأخير ليس المصلحة الأمنية للبلد المضيف و/أو الاستقرار الإقليمي، وإنما تهمه مصلحته في تحقيق أجندته وزيادة نفوذه والعمل على نهب ثروات المنطقة، بصرف النظر عن تضرر الوضع الانساني لشعوب المنطقة والهجرات الجماعية نتيجة للوضع الهش القائم، أما بالنسبة للطغم الانقلابية، فهي في معظم الحالات تستخدم دائماً الوسائل المتاحة المختلفة للسيطرة على الحكم والبقاء لأطول فترة ممكنة، غير أن الكثير منهم ينتهي به الأمر في السجون أو الموت بعد انقلاب آخر موازي.

¹ Ibid. 131-132.

² Ibid. 132-133.

خاتمة:

وفي الأخير، يمكن التأكيد على أن الإشكالية المركزية التي انطلقت منها الدراسة، والمتمثلة في محاولة فهم موقع البعد الأمني في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، في سياق تتزايد فيه التهديدات الأمنية في الفترة ما بين 2013-2025، وما يرافق ذلك من مفاضلة مستمرة بين الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية للجزائر والاستجابة لمتطلبات المصلحة الأمنية، قد عولجت من خلال مقارنة تحليلية متعددة المستويات، سمحت بفهم ديناميات التفاعل بين المحددات الداخلية والخارجية في صياغة السلوك الخارجي للجزائر.

وقد أفضت النتائج المتوصل إليها إلى إبراز أن التغير في طبيعة التهديدات الأمنية، لا سيما تصاعد المخاطر غير التقليدية في فضاءات الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، شكّل عاملاً حاسماً في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، دون أن يؤدي ذلك إلى قطيعة مع ثوابت هذه السياسة، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل، واحترام سيادة الدول، وتغليب الحلول السياسية والسلمية للنزاعات. وهو ما يعكس سلوكاً براغماتياً محسوباً يسعى إلى التوفيق بين متطلبات حماية الأمن الوطني والالتزام بالمرجعيات المعيارية التي تشكل جوهر فكرة الدولة الجزائرية ومواثيقها التأسيسية.

كما بينت الدراسة أن المقاربة الأمنية الجزائرية في إفريقيا لا يمكن اختزالها في البعد العسكري، بل تقوم على تصور شامل للأمن يدمج الأبعاد السياسية والتنموية والدبلوماسية، ويمنح أولوية للتعاون الإقليمي وبناء القدرات المحلية، بما ينسجم مع إدراك صانع القرار الجزائري لطبيعة التهديدات العابرة للحدود وحدود المعالجة الأحادية لها. وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن الجزائر تميل إلى توظيف أدواتها الدبلوماسية وجهود الوساطة باعتبارها آليات وقائية لإدارة المخاطر، أكثر من اعتمادها على منطق الردع الصلب والتدخل العسكري.

لقد قامت السياسة الخارجية للجزائر بأمننة عدة قضايا، خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار الإقليمي والتهديدات الأمنية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. وتُعدّ مقاربتها لمكافحة الإرهاب إحدى الحالات البارزة في هذا السياق، حيث داومت الجزائر في خطابها الرسمي تصوير مواجهة الجماعات المتطرفة على أنها مسألة حيوية للأمن الوطني والإقليمي.

ومن بين أوجه أمننة القضايا في السياسة الجزائرية أيضاً نهجها في التعامل مع الهجرة، إذ صوّر صانع القرار الجزائري تدفقات الهجرة غير النظامية، لا سيما القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، بوصفها قضية أمنية، نظراً لارتباطها المحتمل بالجريمة المنظمة والإرهاب وعدم الاستقرار الاجتماعي، كما عملت الجزائر على أمننة مواردها الطاقوية، باعتبارها عنصراً حيوياً للأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي، وهو ما انعكس على سياسات الطاقة وعلى انخراطها الدبلوماسي الرامي إلى حماية مصالحها الطاقوية على المستويين الإقليمي والدولي.

وتتابع الجزائر هذه التحديات الأمنية وتستجيب لها عبر جملة من التدابير، من بينها تعزيز أمن الحدود، وتكثيف التعاون الاستخباراتي، وإطلاق مبادرات دبلوماسية إقليمية، إلى جانب تعزيز التعاون العسكري ضمن أطر ومبادرات أمنية تهدف إلى دعم الاستقرار وتسوية النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا.

إلى جانب ذلك، تسهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة وعدم المساواة الاجتماعية، فضلاً عن محاولات بعض الأطراف الخارجية زعزعة الاستقرار والوحدة الوطنية، في تعميق التوترات الداخلية وخلق مخاطر أمنية طويلة الأمد. وغالباً ما تتشكل السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التهديدات داخلياً وإقليمياً، عبر آليات تشمل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز أمن الحدود، ودعم المبادرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تكاتف مؤسسات الدولة مع المواطنين لمواجهة وتفكيك أي روايات أو مغالطات من شأنها المساس باستقرار البلاد ووحدة الأمة الجزائرية. ومن ناحية اختبار الفرضيات، ثبتت صحة الفرضية الأولى التي افترضت أن البعد الأمني بمختلف أبعاده يشكل محددًا مركزيًا في رسم توجهات السياسة الإفريقية للجزائر خلال الفترة 2013-2025، إذ بينت النتائج أن التغير في طبيعة التهديدات الأمنية، لا سيما تصاعد المخاطر غير التقليدية في فضاءات الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، شكّل عاملاً حاسماً في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، دون أن يؤدي ذلك إلى قطيعة مع ثوابت هذه السياسة، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل، واحترام سيادة الدول، وتغليب الحلول السياسية والسلمية للنزاعات.

كما تأكدت صحة الفرضية الثانية، التي ربطت تنامي حضور البعد الأمني بالتحول من مفهوم الأمن التقليدي إلى مفهوم الأمن الشامل، إذ بينت النتائج أن المقاربة الأمنية الجزائرية في إفريقيا لا يمكن اختزالها في البعد العسكري، بل تقوم على تصور شامل للأمن يدمج الأبعاد السياسية والتنموية والدبلوماسية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن تحقيق الاستقرار الدائم في المحيط الإقليمي يظل رهيناً بمعالجة الجذور البنيوية للتهديدات، وفي مقدمتها الهشاشة الاقتصادية، والتهميش الاجتماعي، وضعف مؤسسات الدولة.

وقد دعمت النتائج أيضاً الفرضية الثالثة، التي ربطت بين التحديات الأمنية في المحيط الإقليمي، ومحددات القوة الداخلية، والتوازنات الإقليمية والدولية، من جهة تعزيز مركزية البعد الأمني في السياسة الإفريقية للجزائر. فعلى مستوى المحيط الإقليمي، أكدت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول المجاورة يجعل صانع القرار الجزائري يركز على القضايا الأمنية بشكل كبير حفاظاً على الأمن الوطني ومصالح البلاد الحيوية. أما على مستوى محددات القوة الداخلية، فقد أظهرت النتائج استمرارية العقيدة العسكرية الجزائرية ذات الطابع الدفاعي، وعدم حدوث تحول جوهري في فهم المؤسسة العسكرية لمفاهيم الأمن والدفاع، مقابل اتساع إطار إدراك الأمن ليؤطر ضمن رؤية أشمل متعددة الأبعاد، تتجاوز المقاربة العسكرية

الصرفة دون أن تنقضها، وهو ما وضحته هذه الأطروحة بالتركيز على الصناعة العسكرية، ومسار احترافية الجيش الوطني الشعبي، والدبلوماسية الدفاعية، والشراكات الاستراتيجية في مجال الدفاع والأمن.

وأخيراً، ثبّت صحة الفرضية الرابعة، التي ركزت على أن مزيج أدوات القوة الناعمة والوسائل الدبلوماسية والسياسية والأمنية والعسكرية مكن الجزائر من تحقيق حضور نسبي في تعزيز الاستقرار الإفريقي، رغم محدودية تأثيرها في مواجهة بعض التحديات المستجدة. فقد بينت هذه الأطروحة أن إدماج أدوات القوة الناعمة ضمن السياسة الإفريقية الجزائرية يعكس تحولاً من مقارنة أمنية ضيقة إلى مقارنة شمولية للأمن، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والتاريخية والاجتماعية، بما يعزز فعالية الجزائر كفاعل إقليمي في إدارة الأزمات الإفريقية؛ وفي هذا السياق برزت الدبلوماسية الدينية، القائمة على مرجعية الإسلام المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني وشبكات الطرق الصوفية كالتيجانية والقادرية، كأحد المسارات غير التقليدية التي وظفتها الجزائر لدعم جهود الوساطة ونزع التطرف. غير أن هذا الحضور ظل مشروطاً بحدود واضحة، تجلّت بوضوح في إشكالية التغيرات غير الدستورية للحكم التي شهدتها عدة دول إفريقية خلال السنوات الأخيرة، إذ رغم الجهود الجزائرية الداعمة لمبدأ عدم شرعية الأنظمة الانقلابية ضمن أطر الاتحاد الإفريقي، فإن تصاعد هذه الظاهرة في دول الجوار الساحلي كمالي والنيجر وبوركينا فاسو، وما رافقها من تدهور أمني وتصاعد لأنشطة الجماعات الإرهابية والتمرد وأزمات إنسانية خطيرة، يكشف عن محدودية قدرة الجزائر على فرض مقارباتها التقليدية القائمة على القنوات السياسية والدبلوماسية وحدها في مواجهة هذا النمط من عدم الاستقرار، في ظل تنامي التنافس بين قوى دولية وإقليمية فاعلة في المنطقة.

ورغم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإنها لا تدّعي الإحاطة الشاملة بكل أبعاد الموضوع، إذ تبقى قابلة للتطوير عبر دراسات لاحقة يمكن أن تتناول، على سبيل المثال، "نزع الأمنة في العلاقات الجزائرية-المغربية: التحديات والتدابير المحتملة في مرحلة ما بعد تسوية قضية الصحراء الغربية"، أو "التعاون التنموي الجزائري في إفريقيا كمدخل لإدارة المخاطر الأمنية"، أو ربما "تحولات النظام الدولي وانعكاسها على الدور الأمني الإقليمي للجزائر في إفريقيا"، وهو ما يفتح آفاقاً بحثية مستقبلية تسهم في تعميق النقاش الأكاديمي حول الأمن الإقليمي والسياسات الإفريقية في ظل نظام دولي متغير.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أ- الوثائق الرسمية:

- 1- عبد المجيد تبون، "خطاب رئيس الجمهورية في منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، الاتحاد الإفريقي، (اجتماع عبر تقنية التحاضر عن بعد، 07-02-2024).
- 2- عمار بن جامع، رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في: <https://docs.un.org/ar/S/2025/23>.
- 3- بيان اجتماع مجلس الوزراء 2022/03/28، وزارة الاتصال، في: <https://dub.sh/4Nwlfy>، يوم: 5-31-2023.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية، ع.8، 2020).
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني (الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1986).
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "بيان - اتحاد دول الساحل"، يوم: 07 أبريل 2025، في: <https://dub.sh/uEcoSBD>.
- 7- رئاسة الجمهورية، "خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بوزارة الدفاع الوطني"، (الجزائر: 01-28-2020).
- 8- رئاسة الجمهورية الجزائرية، "كلمة رئيس الجمهورية في اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الوكالة الإنمائية للاتحاد الإفريقي"، خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في: <https://www.el-mouradia.dz/>، يوم: 13-02-2024.
- 9- رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كلمة رئيس الجمهورية في النقاش رفيع المستوى لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب، 28 مارس 2023.
- 10- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 محرم عام 1441 الموافق 11 سبتمبر سنة 2019، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 56، الصادرة بتاريخ، 2019/09/16.
- 11- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 281-21 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، عدد 53، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2021/07/08.
- 12- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 374-24 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 77، الصادرة بتاريخ، 2024/11/19.
- 13- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 24-389 مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1446 الموافق 12 ديسمبر سنة 2024، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 82، الصادرة يوم 18 ديسمبر 2024، 08.

14- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 21-539 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 26 ديسمبر سنة 2021، يتضمن تشكيلة المجلس الأعلى للأمن وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.99، 29 ديسمبر 2021.

15- كلمة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال افتتاح العرض العسكري، 2024، في: <https://bit.ly/4kpMfbr>.

16- مقابلة شخصية مع محمد عمرو، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، الجزائر، 01 جانفي 2024. (تسجيل صوتي، غير منشورة).

ب- الكتب:

17- إدريس عطية، دفاثر في الدراسات الأمنية الدولية من المقاربات الكلاسيكية إلى الاتجاهات الجديدة (الجزائر: دار الأمة، 2021).

18- عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، 01 تر، سلطاني عومرية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

19- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات، ط.5 (الجزائر: دار هومة، 2007).

20- الهادي عامر، الجزائر ومحيطها الإفريقي 1954-1962، ع.1 (الجزائر: مقيرداحي للطباعة والنشر والتوزيع، 2021).

21- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

ج- المقالات:

22- أحلام بوكربوعة، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريقي و دورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب"، حوليات جامعة الجزائر 1، م.34، ع.05 (2020).

23- أحمد كناوي، "مجلس السلم والأمن الأفريقي وعضوية الجزائر فيه"، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م.09، ع.01 (2025).

24- بابا عربي مسلم، "مسار احترافية الجيش الجزائري: أية خيارات في بيئة مضطربة؟"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م.7، ع.3 (2023).

25- التوفيق بوقاعدة، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا: دراسة في الدوافع والتحديات"، مدارات سياسية، ع.7 (2023).

26- التوفيق بوقاعدة، "جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي: دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك"، أبحاث قانونية وسياسية، م.8، ع.3 (2023).

27- خديجة خالدي، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "أفريقي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، م.11، ع.01 (2018).

- 28- خضراء هجرسي، عبد الكامل جويبة، "الثورة الجزائرية ودورها في تحرير شعوب إفريقيا"، *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، م.11، ع.1 (2021): 373.
- 29- الخير قشي، "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال إدارة العلاقات الخارجية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.19 (2014).
- 30- رضا دغبار، "الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، *دفاتر السياسة والقانون*، ع.15 (2016): 439. في: <https://bit.ly/40sgRAS>
- 31- رضا دغبار، "في بعض الإشكالات المرتبطة بالسياسة الخارجية للجزائر"، *مجلة العلوم الانسانية*، م.10، ع.19 (2010).
- 32- سلام توري، فاطمة بقدي، "القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا"، *مدارات سياسية*، م.8، ع.1 (2024).
- 33- سمية غضبان، "مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية - تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م.3، ع.3 (2018).
- 34- سمير قطاس، "النفوذ التركي الناعم لإفريقيا: أبعاد، فرص وتحديات"، *مجلة السياسة العالمية*، م.7، ع.2 (2023).
- 35- عادل جارش، "خصخصة الأمن في الساحل الإفريقي: (فاغنر) الروسية و(سادات) التركية أنموذجا"، *متابعات إفريقية*، تح: محمد السببلي وآخرون، ع.44 (2025).
- 36- عاشور قشي، "الجزائر...قوة استقرار هامة في إقليم مضطرب"، *ستراتيجية*، م.4، ع.2 (2017).
- 37- عاشور قشي، "الساحل الأفريقي بوصفه مركبا أمنيا: إعادة ضبط حدود الإقليم"، *ستراتيجية*، م.4، ع.1 (2017).
- 38- عبد الرحمان بوضياف، "الصناعات العسكرية في الجزائر.. المجالات والإنجازات"، *مصادقية*، م.6، ع.2 (2024).
- 39- عبد الكريم بليل، "الطرق الصوفية في الجزائر"، *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*، ع.18 (2018).
- 40- عبد النور بن عنتر، "البعد الإفريقي للأمن الجزائري"، *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*، م.2، ع.6 (2018).
- 41- عبد الوهاب بن خليف، "البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقيا وتجاذبات القبيلة والدولة"، *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*، م.2، ع.1 (2014).
- 42- عز الدين نميري، "انعكاسات حادثة تيفنتورين على الأمن القومي (دراسة في الآليات والرهانات)"، *مجلة البحث القانوني والسياسي*، م.4، ع.1 (2022).
- 43- عمار بالة، "عقيدة الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الأمنية والاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية"، *المجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، م.10، ع.2 (2023).
- 44- فيروز مزياي، "العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، م.70، ع.2 (2020).
- 45- مباركة جناد، "إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، ع.1، (2023).
- 46- مجدي محمد محمود آدم، "آلية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع آلة الاستعمار في إفريقيا جنوب الصحراء"، *قراءات إفريقية*، ع.58 (2023).
- 47- محمد أمين مازون، "الأمن الغذائي في الجزائر بين رهانات البلد والمستجدات العالمية"، *مجلة الميادين الاقتصادية*، ع.1 (2022).

- 48- محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، م.6، ع.2 (2013).
- 49- محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل دستور 1976: دراسة في المحددات، المبادئ، والتوجهات"، *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، ع.13 (2022).
- 50- مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع.02 (2014).
- 51- منصف بكاي، "دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية"، *مجلة الدراسات الإفريقية*، م.1، ع.1 (الجزائر: جامعة الجزائر 2، 2014).
- 52- منصور لخضاري، "الضمانات القانونية والسياسية لضمان الخصوصية الهوياتية في الجزائر -التوارق أنموذجا-،" *ستراتيغيا*، م.3، ع.1 (2016).
- 53- نريمان بن عبد الرحمان، "التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، م.6، ع.2 (2023).
- 54- نؤارة تريعة، "الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري"، *السياسة العالمية*، م.6، ع.1 (2022).
- 55- نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م.4، ع.1 (2020).
- 56- وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، *سياسات عربية*، م.2، ع.6 (2014).
- 57- وهيبة دالع، "دور الجزائر في تنمية منطقة الساحل الإفريقي (2010-2020)"، *السياسة العالمية*، م.8، ع.1 (2024).
- 58- أحمد عطايف، محاضرة بعنوان: "السياسة الخارجية الجزائرية بين المبادئ والمصالح"، ع.737 (المدرسة العليا الحربية: مجلة الجيش الوطني الشعبي، 23-10-2024).
- 59- أ بوجليدة، "التوازن الاقتصادي والأمني ضرورة حتمية"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، 2024.
- 60- ا. جنادي، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: الجزائر تلتزم بتجسيد مبادئ الحكم الراشد، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع.739، 2025.
- 61- رابح زغوني، "الجزائر والعمق الاستراتيجي الإفريقي: ضرورات التكيف في عالم متغير"، *دبلوماسية*، (2022).
- 62- صالح قوجيل، "بناء دولة لا تزول بزوال الحكام"، *مجلس الأمة*، ع.84-85، 2019.
- 63- صالح قوجيل، "الجزائر تشهد يوم الوغى.. نوفمبر يعود على طريق التأسيس والتأصيل للجمهورية الجديدة"، *مجلس الأمة*، ع.92 (2021).
- 64- فاتح خننو، "سياسة الجزائر في فضائها الإفريقي والعربي: الشراكات لا التحالفات"، *مجلة آراء حول الخليج*، 2018، في: <https://bit.ly/429YXno> ، تم التصفح يوم: 17-03-2025.
- 65- فطيمة بوشان، "دور الجزائر في دعم حركات التحرير وتصفية الاستعمار في إفريقيا"، *مجلة المتحف*، 2024.
- 66- "المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة"، إشكاليات الأمن الدولي في شمال إفريقيا"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، ع.727 (2024): 23.

- 67- السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، "خطاب بمناسبة المؤتمر القاري حول التعليم والشباب وقابلية التوظيف"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، 2025.
- 68- "الأمن المائي أولوية استراتيجية"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، (2025).
- 69- "الدولة الجزائرية... الضاربة جذورها في أعماق التاريخ"، *مجلة المتحف، المتحف المركزي للجيش*، 2023، 49، <https://bit.ly/4j4EhDH>
- 70- "قواتنا الجوية ركيزة أساسية لسيادتنا الوطنية"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، 2025.
- 71- المؤتمر الإفريقي الثالث للمؤسسات الناشئة: الجزائر تدعم ريادة الأعمال والابتكار، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، ع.739، 2025.
- 72- "مواصلة الالتزام من أجل الأمن في الساحل"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، ع.725، 2023.
- 73- "تدعم كل الجهود التنموية المتوازنة قاريا.. لتعزيز الأمن والسلام في العالم"، *مجلس الأمة*، 2019.
- 74- "5 جويلية 1962 تاريخ مجيد وعهد جديد"، *مجلة المتحف، المتحف المركزي للجيش*، 2022، 56، <https://bit.ly/3W9hop4>

ح- الرسائل الجامعية:

- 75- إدريس عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي" (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014).
- 76- إسماعيل بواروايح، "السياسة الإفريقية للجزائر: دراسة في التحول من المحددات الابدولوجية إلى المحددات الأمنية" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018).
- 77- حمزة بلعور، "أهمية الروابط الثقافية والدينية في تنمية شراكات استراتيجية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة غرداية، 2023).
- 78- سليم العايب، "السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات دولية، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2020).
- 79- فؤاد جدو، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018).
- 80- موسى العيادي، "سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000-2010" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2017).
- 81- وهيبة دالع، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2014).

د- التقارير:

- 82- أحمد عمار، "قطاع الطاقة في الجزائر 2024.. 4 تطورات مهمة تقودها انطلاقة المحطات الشمسية - الطاقة"، 26 ديسمبر 2024، في: <https://bit.ly/3DGIRrA>، تم التصفح يوم: 2025-01-07.
- 83- محمد بكاي، "رغم تباين حلفائهما.. موريتانيا والجزائر نحو تنسيق عسكري يفرضه الساحل"، وكالة الأنباء، 2024، في: <https://bit.ly/41Iqn2z>، يوم: 2025-03-03.
- 84- مصطفى جالي، "الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟"، مركز الجزيرة للدراسات، في: <https://dub.sh/Ne6v39Q>، يوم: 2025-08-01.
- 85- اختتام فعاليات الطبعة الثالثة للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة، "الإذاعة الجزائرية، في: <https://bit.ly/3L9sYh0>، يوم: 2024-06-12.
- 86- إصدار مرسوم يحدد مهام وتنظيم المركز الاقليمي بالجزائر لصون التراث الثقافي غير المادي في افريقيا، وكالة الأنباء الجزائرية، جويلية 2020، في: <https://bit.ly/3xXHgkC>.
- 87- الأمن الغذائي: يجب على الدولة ان تراهن على الفروع الاستراتيجية، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 5-31-2023.
- 88- انطلاق ملتقى أفريقيا للاستثمار والتجارة بالجزائر، "الجزيرة نت، في: <https://bit.ly/494Maqd>، يوم: 2025-05-12.
- 89- انطلاق الورشة الإقليمية للجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الإفريقية، من إخراج، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، في: <https://dub.sh/fA6ruyk>، 2025، 03:26.
- 90- البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا (آلية دول الجوار الثلاثية)، وزارة الشؤون الخارجية، <https://dub.sh/U11yqDe>، يوم: 2025-05-31.
- 91- بيان لوزارة الدفاع الوطني، "الجزائر تحتضن الاجتماع الثالث عشر لمجلس وزراء الدفاع والرابع عشر للجنة رؤساء الأركان للدول الأعضاء في قدرة إقليم شمال إفريقيا NARC، في: <https://dub.sh/1L4B3i0>، يوم: 27 نوفمبر 2025.
- 92- بيان رسمي حول الشراكة مع مجمع AVIC الصيني، وزارة الصناعة الجزائرية، في: <https://dub.sh/139shzY>، يوم: 2025-7-8.
- 93- "بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <https://bit.ly/3RbtScN>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.
- 94- "تأكيد على الدور الرائد للجزائر في تطوير العلاقات الصينية-الافريقية"، 2024-07-10، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <https://dub.sh/nPGhELr>، يوم: 2025-08-04.
- 95- "تشريعات: نسبة المشاركة بلغت 23.03 بالمائة"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <https://bit.ly/4crnLL2>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.
- 96- "تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل: 2024-2025"، مدونات البنك الدولي، في: <https://bit.ly/4nfywo0>، تم التصفح يوم: 2025-06-23.

- 97- "تغيير تسمية وزارة الخارجية لتشمل عنصر الجالية 'توجه استراتيجي'؛ من قبل الرئيس تبون"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <https://bit.ly/3PsoCRj> يوم: 10-01-2025.
- 98- حزب جبهة التحرير الوطني، تقرير الأمين العام المقدم للمؤتمر الخامس (الجزائر: 19-22 ديسمبر 1983).
- 99- سفارة الجزائر ببكين، "الطبعة الـ 56 لمعرض الجزائر الدولي"، وزارة الشؤون الخارجية، في: <https://bit.ly/3WGYudy>.
- 100- "السيد الفريق أول السعيد شنفريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يشارك في الدورة غير العادية لمجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة المنعقدة بالجزائر"، بيان لوزارة الدفاع الوطني، في: <https://dub.sh/CrJWvTm>، يوم: 13 أكتوبر 2022.
- 101- صناعات غذائية: اتفاقية شراكة بين مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والمدرسة الوطنية العليا للهندسة الزراعية، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 5-06-2023.
- 102- قدرة إقليم شمال أفريقيا، انطلاق ورشة عمل حول مراجعة وتنقيح مشروع مفهوم القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات لقدرة إقليم شمال أفريقيا، في: <https://dub.sh/kwEdfTh>، يوم: 16-11-2024.
- 103- قدرة إقليم شمال أفريقيا، "بيان اعلامي حول التمرين الميداني 'شمال أفريقيا 3' المقرر بالجزائر خلال الفترة من 21 إلى 27 مايو 2025، في: <https://dub.sh/MuMcHi3>، يوم: 24-05-2025.
- 104- قدرة إقليم شمال أفريقيا، "الجزائر: 'نسجل بكل اعتزاز الإعلان الذي بادرت بنشره مفوضية الاتحاد الإفريقي لتأكيد الجاهزية الكاملة لقدرة إقليم شمال إفريقيا NARC"، في: <https://dub.sh/0j8i33x>، يوم: 05-08-2024.
- 105- "ماهوندي: التضليل الإعلامي تهديد يتطلب استجابة قارية عاجلة"، الإذاعة الجزائرية، في: <https://dub.sh/nzzRz6M>، يوم: 20 أبريل 2025.
- 106- المركز الدولي للصحافة، "المنتدى العالمي لريادة الأعمال بإنديانا: الجزائر تتوج بجائزة بطل السياسات الريادية لتعزيز بيئة الابتكار، في: <https://bit.ly/3W6v9EA>، يوم: 05-06-2025.
- 107- "المشاركون في مائدة مستديرة حول حوكمة الهجرة يشيدون بالمقاربة الجزائرية في هذا المجال، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم: 08-07-2024، في: <https://bit.ly/4iydcYV>، تم التصفح يوم: 17-03-2025.
- 108- "الموافقة على انضمام الجزائر إلى بنك البريكس، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <https://bit.ly/4ejhcLG>، يوم: 23-06-2025.
- 109- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، "إفريقيا"، في: <https://bit.ly/3TF9Vxr>، يوم: 16/01/2025.
- 110- "النتائج النهائية لرئاسيات 7 سبتمبر: نسبة المشاركة بلغت 10.46 بالمائة، 7-09-2024، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <https://bit.ly/42rJi1W>، تم التصفح يوم: 04-10-2025.
- 111- نشاطات الرئيس، "السيد رئيس الجمهورية يتأخر أشغال القمة 34 لرؤساء دول وحكومات الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، مجلة الجيش، 2025.

- 112- نشاطات الرئيس، "السيد رئيس الجمهورية يشارك في أشغال الدورة العادية 38 لقمة الاتحاد الإفريقي _توحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة"، مجلة الجيش، 2025.
- 113- وزارة الشؤون الخارجية، "الأزمات الإقليمية والدولية، في: <https://dub.sh/CuvG9Rz>، يوم: 22 سبتمبر 2025.
- 114- الوزير الأول: 2023 ستكون سنة تعزيز الأمن الغذائي والصحي، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 5-06-2023.
- 115- وكالة الأنباء الجزائرية، "الرئيس تبون يؤكد على أهمية دور الشباب في تعزيز وتقوية الجبهة الداخلية"، 20-06-2022 في: <https://bit.ly/4jcpmHg>، تم التصفح يوم: 16-04-2025.
- 116- اليوم العالمي للتغذية: الجزائر قطعت أشواطاً كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، وكالة الأنباء الجزائرية (2022): 05-06-2023.

هـ- الجرائد:

- 117- الأخ عبد الغني في زيارة لعدة دول إفريقية، "المجاهد، ع. 1187، 06 ماي 1983: 15.
- 118- محمد عبد المؤمن، "وفود 4 دول في القاعدة الإقليمية لمنظمة 'نارك' بجيجل"، "الشروق أونلاين، في: <https://dub.sh/XM8tMV2>، يوم: 23-05-2023.
- 119- حمزة محصول وآخرون، "خبراء سياسيون وأمنيون لـ 'الشعب': الجزائر رقم فاعل في أمن الساحل"، "الشعب أونلاين، 27 ماي 2025، في: <https://dub.sh/VN4ytjD>.
- 120- بيان المجلس الأعلى للأمن، مؤتمر صحفي.. الجزائر تعلن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب رسمياً، من إخراج الشرق للأخبار، 2021، 01:04:39، في: <https://dub.sh/LgnVtOE>.

و- المواقع الإلكترونية:

- 121- بن عنتر عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، في: <https://bit.ly/4isLb18>، يوم: 08-01-2025.
- 122- بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، في: <https://bit.ly/41Q4W0o>، يوم: 15-02-2025.
- 123- توبة خليفي، "من المغرب إلى الإمارات مروراً بفرنسا، هل تبدلت تحالفات الجزائر؟" بي بي سي نيوز عربي، 22 ماي 2025، في: <https://bit.ly/47luPZa>.
- 124- حبيب الله مايابي، "الجزائر وموريتانيا.. وتيرة تعاون اقتصادي وأمني متصاعدة"، الجزيرة نت (2024)، في: <https://dub.sh/eOFrT3O>، يوم: 26-07-2025.
- 125- حسام غربي، "رئاسة الجزائر لمجلس السلم والأمن الإفريقي.. التزام ثابت ومقاربات فعالة لخدمة قضايا القارة"، AL24 News، في: <https://dub.sh/SI52KCW>، يوم: 10 سبتمبر 2025.
- 126- حسام غربي، "تبادر من الجزائر.. مجلس السلم والأمن الإفريقي يرسم ملامح استجابة موحدة لتعزيز السلم والأمن في القارة"، AL24 News، في: <https://dub.sh/0zpbg5n>، يوم: 21 أوت 2025.

- 127- حسين معلوم، "قوس الأزمات: لماذا تعارض الجزائر التدخل العسكري في النيجر؟"، *الحائط العربي*، أوت 2023، في: <https://dub.sh/c0sLeRm> ، يوم: 31-07-2025.
- 128- "حفصة علمي، "ماكرون يهاجم الزعماء الأفارقة في منطقة الساحل وينتقد الجزائر"، *الجزيرة نت*، في: <https://dub.sh/HMoZw3Z>، يوم: 01 أوت 2025.
- 129- رضوان بوهيدل، "استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي ... بين أمن الحدود وطموحات النفوذ"، *أفريكا نيوز*، في: <https://dub.sh/Ov5Nbly> يوم: 17 سبتمبر 2025.
- 130- سليمان حاشي، "أهمية الدبلوماسية الثقافية ودورها في حماية التراث والترويج له قاريا ودوليا، *الإذاعة الجزائرية*، 05-10-2023، في: <https://bit.ly/3Wd4KGh>.
- 131- عثمان لحياني، "تبون: مستعدون لمساعدة مالي ونرفض وجود 'فاغنر' على حدود الجزائر"، *العربي الجديد*، 2025، <https://dub.sh/rZY8CbP>.
- 132- محفوظ ولد السالك، "استراتيجية الانسحاب والطرد في دول الساحل: سيادة معلقة بين التحرر والتبعية"، مركز الجزيرة للدراسات، في: <https://dub.sh/Zgh3buu> ، يوم: 21 أكتوبر 2025.
- 133- محمد سي بشير، "زيارة ماكرون المغرب... أين مصالح منطقتنا؟"، *العربي الجديد*، 2024، في: <https://dub.sh/mPyj4zz>، يوم: 12-08-2025.
- 134- محمد سي بشير، "ما يعنيه في شمال أفريقيا فراغ الساحل من فرنسا؟"، *العربي الجديد*، 2024، في: <https://dub.sh/R7Z7hWD>.
- 135- الاتحاد الإفريقي يبدي موافقته على توصيات رئيس الجمهورية بشأن تفعيل قدرة إقليم شمال إفريقيا، *الإذاعة الجزائرية*، في: <https://dub.sh/6Fhi4b8> يوم: 21-07-2024.
- 136- الإذاعة الجزائرية، "إعادة انتخاب الجزائري إسماعيل شرقي مفوضا للسلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، في: <https://dub.sh/8w1cnk5>، يوم: 30-01-2017.
- 137- استعراض عسكري للجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية، 2024، في: <https://bit.ly/4ewurZu> ، يوم: 5-7-2025.
- 138- الأمن السيبراني... حصن ثورة النكاء الاصطناعي والتحول الرقمي (الجزائر، 2025)، في: <https://dub.sh/zdgStfe>، يوم: 30-07-2025.
- 139- بوقادوم.. قد تختلف سياسيا في الداخل لكن السياسة الخارجية تقتضي إجماعا وطنيا، 2020، <https://www.youtube.com/watch?v=DAGp5aCmiBs>، تم التصفح يوم: 10-04-2025.
- 140- بيان المجلس الأعلى للأمن، مؤتمر صحفي.. الجزائر تعلن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب رسميا، من إخراج الشرق للأخبار، 2021، 01:04:39، في: <https://dub.sh/LgnVtOE>.
- 141- "تاريخ الجيش الوطني الشعبي"، وزارة الدفاع الوطني، في: <https://bit.ly/3TMAO1b>، يوم: 28-06-2025.

- 142- التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية "صمود 2025" بالناحية العسكرية الثانية، 2025، في: <https://www.youtube.com/watch?v=FLpjGvWMYjY>، تم التصفح يوم: 2025-07-05.
- 143- التمرين الميداني لقدرة إقليم شمال إفريقيا "سلام شمال إفريقيا"، من إخراج: وزارة الدفاع الوطني الجزائرية (القناة الرسمية على منصة YouTube)، في: <https://dub.sh/7038ho9>، 2025، 07:56.
- 144- الجزائر 6 مليارات دولار لتعزيز مخزون الحبوب وإجراءات لدعم الأمن الغذائي، الجزيرة نت (2022): 5-6-2023.
- 145- الجزائر، التضاريس، موقع رئاسة الجمهورية في: <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/terrain>
- 146- الجزيرة نت، "وزراء دفاع الساحل يجتمعون في النيجر لتفعيل القوة الموحدة"، في: <https://dub.sh/X7lFIdW>، يوم: 09 نوفمبر 2025.
- 147- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موقع رئاسة الجمهورية: <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/intro>
- 148- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "إيليزي، التعريف بالولاية: لمحة تاريخية"، *مونوغرافيا الولايات*، في: <https://bit.ly/4a0Nnxxr>، تم التصفح يوم: 2025/01/04.
- 149- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش الوطني الشعبي"، في: <https://bit.ly/40kiP6u>، تم التصفح يوم: 2025/07/01.
- 150- "الجيش الوطني الشعبي... دور متميز في خدمة السلم في العالم"، الإذاعة الجزائرية، 2022/08/03 في <https://bit.ly/4fONWvq>، يوم: 2025/01/13.
- 151- الخطاب الكامل للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الموجه للأمم أمام البرلمان بغرفتيه، 2024، في: <https://bit.ly/3Ylrycm>، تم التصفح يوم: 2025-04-16.
- 152- الدفاع الوطني.. الاستراتيجية والتجسيد، الجزء الأول، 2024، في: <https://bit.ly/41UdUbW>، (د، 20:12).
- 153- سلمى منصوري.. معلومات أمس أضحت اليوم سلاح لتفكيك المجتمعات والمعاركة على المعلومات هي معاركة سيادة، من إخراج الشروق نيوز، في: <https://dub.sh/LidIKZI>، 2025، 01:04.
- 154- "شرفي يعلن عن النتائج النهائية لمحليات 2021"، 22-ديسمبر 2021 الإذاعة الجزائرية، <http://news.radioalgerie.dz/ar/node/2676>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.
- 155- الشعب أونلاين، "كلمة رئيس الجمهورية في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بإشبيلية"، *الشعب أونلاين*، في: <https://bit.ly/47mLdZ7>، 2025-07-01.
- 156- عدد الجزائريين بلغ 46.7 مليونا ... ارتفاع متوسط العمر وتراجع الولادات"، *الإذاعة الجزائرية*، 2025، تم التصفح يوم: 2025/01/04، على الموقع: <http://news.radioalgerie.dz/ar/node/48868>.
- 157- فرانس برس، "نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في الجزائر 'الأدنى تاريخيا'، *الحرّة*، 15 جوان 2021، في: <https://bit.ly/3XV3TtY>، تم التصفح يوم: 2025-10-04.

- 158- قراءة في المشهد الجزائري مع وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف - بوكاست نوو الشأن، 2023، <https://www.youtube.com/watch?v=Yd-i-EJYZBw>
- 159- فيديو، الوزير الأول الجزائري يشرف على افتتاح اليوم الوطني في المعرض العالمي اكسبو-أوساكا 2025، عرض من طرف، قناة الجزائر الدولية -AL24news، الجزائر، 2025، 10:39، <https://bit.ly/4n821b4>.
- 160- قائد أفريكوم يلتقي بمسؤولين جزائريين، من إخراج قناة الحرة، 2024، 14:40، في: <https://bit.ly/4515zjo>.
- 161- كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في اللقاء السنوي مع المتعاملين الاقتصاديين، 2025، في: <https://bit.ly/469yo43>، يوم: 2025-06-24.
- 162- كلمة كاتبة الدولة للشؤون الإفريقية خلال اجتماع لجنة نقاط الاتصال الوطنية للآلية الإفريقية (MAEP)، من إخراج MFA-Algeria.Channel (YouTube Chanel) في: <https://dub.sh/JzvGXlg>، يوم: 2024-11-21.
- 163- اللقاء الإعلامي الدوري للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون - AL24news قناة الجزائر الدولية، 2024، <https://dub.sh/NiEmutj>، 01:11:34/34:15د.
- 164- اللقاء الإعلامي الدوري لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، رئاسة الجمهورية الجزائرية، 2025، 01:07:07/ <https://dub.sh/oFf3IZ9>، 01:27:05.
- 165- "المجلس الأعلى للأمن يبدي أسفه للتصرفات العدائية المسجلة ضد الجزائر من طرف بلد عربي شقيق"، الإذاعة الجزائرية، في: <https://dub.sh/U1thCYL>، يوم: 2025-13 أوت.
- 166- مجلس الأمة: عرض مشروع القانون المتمم لقانون الصيد البحري وتربية المائيات، الإذاعة الجزائرية، في: <https://news.radioalgerie.dz/ar>، يوم: 2023-06-05.
- 167- "النص الكامل لحوار الرئيس تبون مع جريدة لوينيون الفرنسية"، النهار أونلاين، 2020-07-13، في: <https://dub.sh/3ypkP18>، يوم: 2025-03-17.
- 168- وثائقي / رشاد... الإرهاب وأقنعة اغتيال الوعي، 2024، في: <https://bit.ly/3RHRDJX>، تم التصفح يوم: 2025-04-17.
- 169- وزير الخارجية التركي هاكان فيدان: ندعم نظرة الجزائر في الساحل وتركيا ستبقى شريكا موثوقا لها، قناة الجزائر الدولية AL24، الجزائر، 2025، 04:39، في: <https://dub.sh/dnCGXzJ>.
- 170- وعقدنا العزم، 2025-01-01، في: <https://dub.sh/2GZJTIM>، يوم: 2025-07-02.
- 171- وكالة الأنباء الجزائرية، "إطلاق خط جديد بين الجزائر العاصمة ونجامينا ابتداء من 21 أكتوبر، في: <https://bit.ly/4994D4V>، يوم: 2025-10-08.
- 172- وكالة الأنباء الجزائرية، "مجلس الأمة يشارك بجنوب إفريقيا في اجتماعات اللجان الدائمة والمؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات الإفريقية، في: <https://dub.sh/d3S0JgV>، يوم: 2025-09-28.

- الوثائق الرسمية باللغات الأجنبية:

- أولاً: باللغة الإنجليزية:

- 173- Algeria, *High-Level Segment – Statement by Algeria*, Statement (Programme of Action on Small Arms and Light Weapons – Review Conference (2024): 01, 19 June 2024, <https://dub.sh/XjnBRaT>.
- 174- *Algiers Memorandum on Good Practices on Preventing and Denying the Benefits of Kidnapping for Ransom by Terrorists* (Global Counterterrorism Forum (GCTF), <https://dub.sh/y2GCTOJ>.
- 175- Peace and Security Council, *Communiqué of the 1295th Meeting of the PSC*, Chairing Country Algeria (August 2025), <https://papsrepository.africanunion.org/handle/123456789/2545>.
- 176- People’s Democratic Republic of Algeria, “ALGERIA Candidate to the AU PSC 2025 - 2028,” Algeria2AUPSC, n.d., <https://dub.sh/GkR0ah7>.
- 177- PSC Report, *the Consultation of the Peace and Security Council (PSC) with African Governance Architecture (AGA) and Africa Peace and Security Architecture (APSA) Platform/Human Rights Subcommittee*, Communiqué no. 1295 (Africa Peace and Security Council, 2025).

- ثانياً: باللغة الفرنسية:

- 178- REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, *Déclaration de Tripoli*, Congrès (le Conseil National de la Révolution Algérienne, 1962).

الكتب باللغات الأجنبية:

- 179- African Union, *African Union Handbook 2023: A Guide for Those Working with and within the African Union*, Tenth edition (African Union Commission ; New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade, 2023).
- 180- Alhaji Sarjoh Bah et al., “*The African Peace and Security Architecture : A Handbook*,” Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), Addis Ababa Office and the African Union (AU), 2014.
- 181- Anthony J. Masys, ed., *Handbook of Security Science* (Cham: Springer International Publishing, 2022), 11, <https://doi.org/10.1007/978-3-319-91875-4>
- 182- Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration Essays on International Politics* (The Johns Hopkins Press, 1962), <http://archive.org/details/discordandcollab012923mbp>
- 183- Barry Buzan, *People, States & Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed. (Pearson Education Limited, 1991).
- 184- Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, Colo: Lynne Rienner Pub, 1998).
- 185- Barry Buzan and Lene Hansen, *the Evolution of International Security Studies*, First (Cambridge University Press, 2009).
- 186- Bertrand Badie et al., *International Encyclopedia of Political Science* (Sage, 2011).
- 187- Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty*, trans. George Schwab, University of Chicago Press Ed (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

- 188- Debalina Ghoshal, *Role of Ballistic and Cruise Missiles in International Security* (Cham: Springer International Publishing, 2023), <https://doi.org/10.1007/978-3-031-48063-8>.
- 189- Ernst Hirsch Ballin, Huub Dijstelbloem, and Peter De Goede, eds., *Security in an Interconnected World: A Strategic Vision for Defence Policy*, Research for Policy (Cham: Springer International Publishing, 2020), <https://doi.org/10.1007/978-3-030-37606-2>.
- 190- James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr, *Contending Theories of International Relations*, second (The United States of America: J. B. LIPPINCOTT COMPANY, 1971).
- 191- James Paul Gee, *How to Do Discourse Analysis: A Toolkit*, 2nd ed. (Routledge, 2014).
- 192- Jean-Frédéric Morin and Jonathan Paquin, *Foreign Policy Analysis: A Toolbox* (Cham: Springer International Publishing, 2018), <https://doi.org/10.1007/978-3-319-61003-0>
- 193- John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics (Updated Edition)*, 1st ed (W. W. Norton & Company, Incorporated, 2014).
- 194- Juha A. Vuori, *Chinese Macrosecuritization: China's Alignment in Global Security Discourses*, 1st ed. (London: Routledge, 2023), 10, <https://doi.org/10.4324/9781003309413>
- 195- Karen Lund Petersen et al., *Translations of Security: A Framework for the Study of Unwanted Futures*, 1st ed. (Routledge, 2021), <https://doi.org/10.4324/9781003175247>.
- 196- Keith Krause and Michael C. Williams, eds., *Critical Security Studies: Concepts and Cases*, Borderlines (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997).
- 197- Ken Booth, *Theory of World Security* (New York: Cambridge University Press, 2007).
- 198- Kenneth N Waltz, *Theory of International Politics* (Addison-Wesley, 1979).
- 199- Laura Neack, *Studying Foreign Policy Comparatively: Cases and Analysis*, Fourth Edition (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2019).
- 200- Maciej Stepka, *Identifying Security Logics in the EU Policy Discourse: The "Migration Crisis" and the EU*, IMISCOE Research Series (Cham: Springer International Publishing, 2022), <https://doi.org/10.1007/978-3-030-93035-6>.
- 201- Michael Clarke · Adam Henschke · Matthew Sussex · Tim Legrand, *the Palgrave Handbook of National Security*, Springer Nature, Switzerland AG 2022: 25. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-53494-3>
- 202- Paul D Williams and Matt McDonald, *Security Studies: An Introduction*, 4th ed. (London: Routledge, 2023), <https://doi.org/10.4324/9781003247821>
- 203- Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations Theory*, 5th Ed (Boston: Longman, 2012).
- 204- Peter Hough et al, *International Security Studies: Theory and Practice*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2020), <https://doi.org/10.4324/9780429024177>
- 205- Springer Nature, *The Statesman's Yearbook 2024: The Politics, Cultures and Economies of the World* (Palgrave Macmillan UK, 2023), 87, <https://doi.org/10.1057/978-1-349-96076-7>.
- 206- Valerie M Hudson, *Foreign Policy Analysis, Classic and Contemporary Theory*, second (Rowman & Littlefield, 2014).
- 207- Human Security Unit, *Human Security Handbook* (New York: United Nations, 2016).

208- "SIPRI Yearbook 2023, Summary," *Oxford University Press*, 2023.

- فصل في كتاب:

209- Elisha J. Dung and Augustine Avwunudiogba, "The Human Cost of the Refugee Crisis in Africa," in *African Migrants and the Refugee Crisis*, Ed by: Olayiwola Abegunrin and Sabella O. Abidde (Springer Nature, 2021).

210- Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks," in *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security*, ed. Hans Günter Brauch et al. (Springer Berlin Heidelberg, 2011).

211- Ole Wæver, "Securitization and Desecuritization," in *International Security*, ed. Barry Buzan and Lene Hansen, Sage Library of International Relations (Sage, 2007).

212- Richard J. Kilroy Jr., "Securitization," in *Handbook of Security Science*, ed. Anthony J. Masys (Cham: Springer International Publishing, 2022), <https://doi.org/10.1007/978-3-319-91875-4>.

- مقالات باللغات الأجنبية:

- أولاً: باللغة الإنجليزية:

213- Abdelkrim Dekhakhena, "Why Is Algeria Considering Changing Its Military Doctrine?," *Journal of Military and Strategic Studies* 20, no. 3 (2021).

214- Abdennour Toumi, "How Algeria-Turkey Ambitious Strategic Rapprochement Will Affect France? Sahel Policy?" *Insight Turkey* 23, no. 4 (2021), <https://doi.org/10.25253/99.2021234.3>.

215- Anne Wolf, "The Myth of Stability in Algeria," *The Journal of North African Studies* 24, no. 5 (2019), <https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1647899>.

216- Anne Wolf and Raphael Lefevre, "Algeria: No Easy Times for the Generals," *The Journal of North African Studies* 18, no. 3 (2013), <https://doi.org/10.1080/13629387.2013.795850>.

217- Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs* 67, no. 3 (July 1991): 432, <https://doi.org/10.2307/2621945>.

218- Barry Buzan and Ole Wæver, "Macrosecuritisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitisation Theory," *Review of International Studies* 35, no. 2 (April 2009): 253, 256, <https://doi.org/10.1017/S0260210509008511>.

219- Carsten Bagge Laustsen and Ole Wæver, "In Defence of Religion: Sacred Referent Objects for Securitization," *Millennium: Journal of International Studies* 29, no. 3 (December 2000): 708, <https://doi.org/10.1177/03058298000290031601>.

220- Eiichiro Takinami, "The Potential of the Automotive Industry to Diversify Algeria's Oil & Gas Dependent Economy (2024)," <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.10215.87200>.

221- Fakhreddin Soltani, Saeid Naji, and Reza Ekhtiari Amiri, "Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory," *Journal of Public Administration and Governance* 4, no. 4 (January 19, 2015).

222- Felix Idongesit Oyosoro, "Securing Interests or Undermining Sovereignty? The Political Implications of Foreign Military Basing in Africa," *African Security* 16, no. 4 (2023).

223- Fred H. Lawson, "Crisis and Transformation in Post-Bouteflika Algeria," *Mediterranean Politics* 29, no. 3 (2023), <https://doi.org/10.1080/13629395.2023.2176615>.

- 224- Fred H. Lawson and Matteo Legrenzi, "Algeria's Assertive Re-Emergence," *Survival* 64, no. 5 (2022), <https://doi.org/10.1080/00396338.2022.2126183>.
- 225- J. David Singer, "The Level-of-Analysis Problem in International Relations," *World Politics* 14, no. 1 (October 1961).
- 226- Kal Ben Khalid, "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation," *CTC SENTINEL* 8, no. 6 (2015).
- 227- Louis Anthony (Tony) Cox, Jr, "Some Limitations of 'Risk = Threat × Vulnerability × Consequence' for Risk Analysis of Terrorist Attacks," *Risk Analysis* 28, no. 6 (December 2008): 1750, <https://doi.org/10.1111/j.1539-6924.2008.01142.x>.
- 228- Mathieu Juliot Mpabe Bodjongo and Wilfried Briand Kamdem, "Analysis of the Gap in Economic Informality between Africa and the Advanced and Emerging Countries," *Journal of Economic Integration* 39, no. 1 (2024), <https://doi.org/10.11130/jei.2024004>.
- 229- Michael Brecher, "Images, Process and Feedback in Foreign Policy: Israel's Decisions on German Reparations," *American Political Science Review* 67, no. 1 (March 1973): <https://doi.org/10.2307/1958528>
- 230- Michael Brecher, "State Behavior in International Crisis: A Model," *Journal of Conflict Resolution* 23, no. 3 (September 1979): 449. <https://doi.org/10.1177/002200277902300304>
- 231- Michael C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics," *International Studies Quarterly* 47, no. 4 (December 2003): 512. <https://doi.org/10.1046/j.0020-8833.2003.00277.x>
- 232- Mohamed Sahnouni et al., "1.9-Million- and 2.4-Million-Year-Old Artifacts and Stone Tool-Cutmarked Bones from Ain Boucherit, Algeria," *Science* 362, no. 6420 (2018), <https://doi.org/10.1126/science.aau0008>.
- 233- M.S. Agwani, "Asia: The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process By Michael Brecher. Oxford University Press, London. 1972. Xxii, 693p. £7.00," *India Quarterly: A Journal of International Affairs* 28, no. 4 (October 1972): <https://doi.org/10.1177/097492847202800418>.
- 234- Ole Wæver, "The Theory Act: Responsibility and Exactitude as Seen from Securitization," *International Relations* 29, no. 1 (March 2015).
- 235- Ole Wæver, "Politics, Security, Theory," *Security Dialogue* 42, no. 4–5 (August 2011): <https://doi.org/10.1177/0967010611418718>.
- 236- Raphaël Lefèvre, "Algeria Enters into Uncharted Waters," *The Journal of North African Studies* 21, no. 3 (2016), <https://doi.org/10.1080/13629387.2016.1161264>.
- 237- Raphaël Lefèvre, "The Resurgence of Al-Qaeda in the Islamic Maghrib," *The Journal of North African Studies* 23, no. 1–2 (2018), <https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1388464>.
- 238- Robert A. Mortimer, "Global Economy and African Foreign Policy: The Algerian Model," *African Studies Review* 27, no. 1 (1984), <https://doi.org/10.2307/523947>.
- 239- Robert Jervis, "Hypotheses on Misperception," *World Politics* 20, no. 3 (April 1968) : <https://doi.org/10.2307/2009777>.
- 240- Thierry Balzacq, "The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context," *European Journal of International Relations* 11, no. 2 (June 2005).
- 241- Victor H Mlambo, "Silencing the Guns in Africa beyond 2020: Challenges from a Governance and Political Perspective," *Cogent Social Sciences* 07, no. 01 (2021).
- 242- Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in Political and Military Relations," *Global Policy* 14, no. S1 (February 2023), <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13115>.

- 243- Yahia H. Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/African Union: From National Liberation Promoter to Leader in the Global War on Terrorism," *Mediterranean Politics* 20, no. 1 (2015), <https://doi.org/10.1080/13629395.2014.921470>.
- 244- Yayew Genet Chekol, "Major Successes and Challenges of African Peace and Security Architecture (APSA)," *International Journal of Political Science* 5, no. 2 (2019), <https://doi.org/10.20431/2454-9452.0502001>.

ثانياً: باللغة الفرنسية:

- 245- Adib Bencherif, "Le Sahel En Questionnements Ou l'amorce d'une Polycrise?," *DIPLOMATIE*, no. 77 (2024): 56.
- 246- Yahia H. Zoubir and Abdelkader Abderrahmane, "Alger Au Sahel: Stabilité et Sécurité," *Politique Étrangère* Été, no. 2 (2022): 120, <https://doi.org/10.3917/pe.222.0119>.

- التقارير/الأوراق التحليلية باللغات الأجنبية (Policy Papers):

- أولاً: باللغة الانجليزية:

- 247- Arslan Chikhaoui, "Algeria, a Key Player for Reconciliation in Mali and Sustainable Peace in the Sahel," *Near East South Asia For Strategic Studies (NESA)*, March 28, 2021, <https://dub.sh/KmJuThY>.
- 248- *Africa in a New Era of Insecurity and Instability: The 2024 Review of the Peace and Security Council*, Special Research Report, Annual Review 2024 (Amani Africa: Media and Research Services, 2025).
- 249- Boucharef HAMID, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament* (2019), <https://dub.sh/auCxuX9>.
- 250- BOURAS DJAMEL, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament* (2019), <https://dub.sh/auCxuX9>.
- 251- Dalia Ghanem, "Why Is Algeria Breaking With Half a Century of Non-Interference?," Carnegie Endowment for International Peace, May 19, 2020, <https://dub.sh/T51FhdO>.
- 252- Dalia Ghanem-Yazbeck, "The Algerian Army: Cooperation, Not Intervention," *Italian Institute for International Political Studies* (blog: 2017), accessed July 1, 2025, <https://bit.ly/449IwbP>.
- 253- Diego Rojas Coronel, "International Order as a Referent Object: A Conceptions-Based Framework for International Security Analysis," paper presented at The Fifth Pan-European Conference of the ECPR, Netherlands Congress Centre, September 9, 2004, 01, <https://bit.ly/3X7Vjb5>.
- 254- Eduard Soler i Lecha, "Insecurity in the Maghreb: A Growing Catalogue of Threats," Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), September 2022, <https://dub.sh/N47UyOI>.
- 255- Federica Saini Fasanotti, "Turkey Flexible in Africa – GIS Reports," *SECURITY, Geopolitical Intelligence Services*, February 27, 2025, <https://dub.sh/ZXapNCN>.
- 256- Francis Ghilès, "THE RE-EMERGENCE OF ALGERIA," *Opinión Mediterráneo y Oriente Medio (CIDOB)*, November 2014, Document PDF.
- 257- Francis Ghilès and Akram Kharief, "How Libya Impacts North Africa," Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), February 2020, <https://dub.sh/t49i6ki>.

- 258- Gijs Weijenberg and Méryl Demuynck, “Algeria in Mali: A Departure from the Military Non-Intervention Paradigm?,” International Centre for Counter-Terrorism - ICCT, December 17, 2020, <https://dub.sh/Y6jFZcU>.
- 259- Geoff Porter, “Algeria’s Economic Challenges: Opportunities for U.S. Engagement,” *the Washington Institute*, 2021, <https://bit.ly/3DJlii5>.
- 260- Gergely Varga, “Building Partnerships in Challenging Times: The Defence Arrangements of Tunisia,” *European Institute Of the Mediterranean*, October 5, 2017, <https://dub.sh/yPZBNwM>.
- 261- “Global Impact of War in Ukraine: Energy Crisis” (United Nation, 2022).
- 262- Hans Günter Brauch, *Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security*, Source 1 (Bonn: UNU-EHS, 2005).
- 263- Human Rights Watch, “Sahel Countries: ICC Withdrawal Endangers Civilians,” *News Release*, September 24, 2025: <https://dub.sh/ajGJ4TN>.
- 264- Intissar Fakir and Zine Ghebouli, “Algeria’s Military Apparatus: Powerful and on the Rise,” *ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES, ISPI* (blog), accessed January 8, 2025, <https://bit.ly/40putNq>.
- 265- Jalel Harchaoui, “SANA Briefing Paper: How Algeria Faces the Libyan Conflict,” (Geneva), Small Arms Survey, 2018, <https://dub.sh/V5x5A9F>.
- 266- Michael Walsh, “Attack in Western Sahara Complicates US Regional Strategy,” *Analysis, Foreign Policy Research Institute*, December 7, 2023, <https://dub.sh/8o2IuZ9>.
- 267- Missy Ryan, “Pentagon Calls for New Cooperation with Algeria to Counteract Growing Russian Influence in Africa,” *The Washington Post*, October 1, 2020, <https://dub.sh/sXH1Vgy>.
- 268- MINISTRY OF ENERGY, “(NAPEC 2024),” October 14, 2024, <https://bit.ly/4j4g9kC>.
- 269- Nations Unies, *Rapport Annuel Des Nations Unies - Algérie 2022* (Algérie, 2022), <https://bit.ly/3GYidJ7>.
- 270- NOREDDINE KARBAL, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament (2019)*, <https://dub.sh/auCxuX9>.
- 271- Raphaël Lefèvre, “The Algerian Economy from ‘Oil Curse’ to ‘Diversification’?” *The Journal of North African Studies* 22, no. 2 (March 15, 2017), <https://doi.org/10.1080/13629387.2017.1281561>.
- 272- Sabina Henneberg, “Global Ambitions and Tunisia’s Crisis Could Spur Algeria to Rethink Its Non-Intervention Policy,” *THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy*, June 27, 2023, <https://dub.sh/D4esb9c>.
- 273- Sabina Henneberg, “Strategic U.S. Engagement with Algeria: A Pathway amid Shifting Global Dynamics,” *The Washington Institute, Policy Notes*, no. 159 (July 2025).
- 274- SALEK ABDERRAHMAN MUSA, *Pan-African Parliament Hansard Report, Second Session of the Fifth Parliament (2019)*, <https://dub.sh/auCxuX9>.
- 275- Shu and Hussain, “Political Turbulence Converged with Covid-19 – Algeria’s Structural Development Dilemma.”
- 276- *SILENCING THE GUNS, OWNING THE FUTURE: Realising a Conflict-Free Africa*, A report on the proceedings of the Fifth African Union High-Level Retreat on the Promotion

of Peace, Security and Stability in Africa held from 21 to 23 October 2014 in Arusha, Tanzania. (The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 2015).

- 277- *Sixth European Union - African Union Summit: A Joint Vision for 2030*, European Council, in: <https://bit.ly/3xRL7tn>.
- 278- The Economist Group, “Global Food Security Index (GFSI),” *ECONOMIST IMPACT*, June 16, 2025, 7, <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index>.
- 279- The United Nations Global Crisis Response Group (UN GCRG), “A World of Debt 2024: A Growing Burden to Global Prosperity” (Geneva: UN Trade and Development, 2024).
- 280- “Under the High Patronage of H.E. President Abdelmadjid Tebboune, IsDB Group 2025 Annual Meetings Convene in The People’s Democratic Republic of Algeria,” Islamic Development Bank (IsDB), May 20, 2025, <https://bit.ly/4mERk0z>.
- 281- Walt, Stephen M. “Realism and Security.” In *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Accessed August 7, 2024. <https://bit.ly/3WX6F1O>.
- 282- Yahia Zoubir, “Algeria’s Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence,” *ISPI*, September 4, 2024, <https://dub.sh/Ol6vyXs>.
- 283- Yahia H. Zoubir and Abdelkader Abderrahmane, “Bordering on Crisis: The Future of Algeria-Mali Relations,” *Middle East Council on Global Affairs*, July 3, 2025, <https://dub.sh/5NuLdYL>.
- 284- Yahia H. Zoubir, “Algeria’s Foreign Policy in the Post Hirak Era,” *Middle East Council on Global Affairs*, 2022, <https://dub.sh/gutCmbp>.
- 285- “2025 Military Strength Ranking,” *Global Firepower*, accessed June 28, 2025, <https://bit.ly/3I5ZLIN>.

– ثانياً: باللغة الفرنسية:

- 286- Francis Laloupo, “Fin des accords militaires entre la France et le Tchad : facteurs et enjeux d’une rupture,” *Institut de relations internationales et stratégiques (IRIS)*, Décembre 3, 2024, <https://dub.sh/PgXyekR>.
- 287- Brahim Oumansour, “Algérie : une politique migratoire qui se durcit ?,” *IRIS*, 2024, <https://bit.ly/3XujekL>.

– الجرائد باللغة الأجنبية:

- 288- “ADHÉSION DE L’ALGÉRIE À L’OMC : Entre Contrainte et Maîtrise,” *Crésus Quotidien National*, Octobre 30, 2024, 1681 Edition, sec. ACTUALITÉ, 5.
- 289- Brahim Takheroubte, “ L’ambassadeur français en Algérie convoqué au ministère des Affaires étrangères, une sévère mise en garde d’Alger”, *Actualité, EL MOUDJAHID* (Alger), Décembre 2024, 18380th Ed, 3.
- 290- “COMMERCE ALGÉRO-AFRICAIN Un Volume d’échanges de 4,6 Milliards de Dollars,” *Crésus Quotidien national*, Octobre 30, 2024, 1681 Edition, sec. ÉCONOMIE.
- 291- FARID AÏT SAADA, “LE CHEF DE L’ÉTAT ÉVOQUANT LA QUESTION MÉMORIELLE : «NOUS NE VOULONS PAS DE VOS EXCUSES, RECONNAISSEZ VOS CRIMES !»,” *L’événement, EL MOUDJAHID* (Alger), Décembre 2024, 18393rd ed., 2.

Sami Kaidi, “Boughali Reçu Par Le Président Du Parlement Ghanéen : Cap Sur La Défense Des Droits Des Peuples Africains,” *Actualité, El-Moudjahid* (Algérie), February 2, 2025, 18421st Ed, 02.

- المواقع الإلكترونية باللغات الأجنبية:

- أولاً: باللغة الإنجليزية:

- 292- Akramov, "Algeria: MoD Creates a Missile Research and Manufacturing Center," *MENADEFENSE* (blog), July 31, 2019, <https://dub.sh/e0ljTAa>.
- 293- Amar Belani, "Algeria Marks 70th Anniversary of Liberation," *Daily Sabah*, November 5, 2024, <https://dub.sh/UKdceGy>.
- 294- "About the The African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT)," *African Union, Peace and Security Department*, January 25, 2013, <https://dub.sh/ewL4uRT>.
- 295- AFREXIMBANK, "IATF2025 Ends on High Note with Record \$48.3 Billion in Deals Signed by Participants," *African Export-Import Bank*, September 11, 2025, <https://bit.ly/46TYsjN>.
- 296- African Union, "AU Showcases Youth Innovation and 'Made in Africa' Products from African Women in Processing as IATF2025 Concludes with \$48.3 Billion in Trade Deals," September 16, 2025, <https://bit.ly/3J1JyPq>.
- 297- Africa News, "Burkina, Niger to Quit the Anti-Jihadist Force G5 Sahel," *Africa news*, December 3, 2023, <https://dub.sh/NXFB6u5>.
- 298- African Union, "Inauguration of the Headquarters of the Committee of Intelligence and Security Services (CISSA)," February 9, 2020, <https://dub.sh/J2orCPi>.
- 299- African Union, "Intra-African Trade Fair (IATF) 2025," September 4, 2025, <https://bit.ly/48ypHlk>.
- 300- *Algeria Completes African Union Peace and Security Council - Prensa Latina*, News Items, April 15, 2025, <https://dub.sh/hfZWOMa>.
- 301- "Algeria Confirms First Su-57 Fighters Arriving in 2025: How Many Will It Procure?," *Military Watch Magazine*, February 12, 2025, <https://bit.ly/4nHtwK7>.
- 302- "Algeria Has Ordered 300 Russian-Made BMPT-72 Terminator 2 Fire Support," *Army Recognition*, March 20, 2021, <https://bit.ly/4le94yL>.
- 303- "Algeria Has Upgraded 360 BMP-2 IFVs to Standard BMP-2M with Kornet Ant," *Army Recognition*, May 24, 2021, <https://bit.ly/3Ts7RaR>.
- 304- "Algeria Navy May Receive 2 New Russian Improved Kilo-Class Submarines," August 8, 2023, <https://bit.ly/4038FGQ>.
- 305- Algeria Press Service, "Consultative Meeting between Leaders of Algeria, Tunisia and Libya: Need to Unify Positions, Strengthen Dialogue," April 23, 2024, <https://dub.sh/mdFQbIf>.
- 306- "Algeria Starting Development of Indigenous Missiles," August 6, 2019, <https://dub.sh/XZHfrhD>.
- 307- "Algerian Air Force Receives First Su-35 Fighters: Why Did It Place Orders?," *Military Watch Magazine*, March 13, 2025, <https://dub.sh/lkQoUpZ>.
- 308- "Algeria's Regional Geopolitics: An Uphill Road Ahead," *ISPI* (blog), accessed February 16, 2025, <https://bit.ly/3QS8Gs1>.
- 309- Angelique Chrisafis et al., "Algeria Hostage Crisis: The Full Story of the Kidnapping in the Desert," *The Guardian*, January 25, 2013, sec. World news, <https://bit.ly/4hfUrfj>.
- 310- "APRM 20th Anniversary Celebrations," *African Peer Review Mechanism (APRM)*, December 10, 2023, <https://dub.sh/IJZ6I65>.
- 311- "Arab World's Top Military Power Applies to Join China-Led Alliance," *Military Watch Magazine*, accessed July 6, 2025, <https://bit.ly/3Ttb8GS>.

- 312- Brandi Vincent, “Algeria’s Ambassador to the US on New Bilateral Military Plans: ‘The Sky Is the Limit’,” *DefenseScoop*, March 7, 2025, <https://dub.sh/sUQT06u>.
- 313- Brandi Vincent, “US, Algeria Sign ‘First-of-Its-Kind’ Agreement to Expand Military Cooperation,” *DefenseScoop*, January 30, 2025, <https://bit.ly/45grTuf>.
- 314- Bureau of Counterterrorism, *Algeria*, Country Reports on Terrorism (United States Department of State, 2021), <https://dub.sh/Vs8n7rn>.
- 315- Bureau of Counterterrorism, *Algeria*, Country Reports on Terrorism (United States Department of State, 2022), <https://dub.sh/Lf5zoVs>.
- 316- Bureau of Counterterrorism, *Algeria*, Country Reports on Terrorism (United States Department of State, 2023), <https://dub.sh/5SiSD7E>.
- 317- Craig Hoyle, “World Air Forces 2025” (London, 2025), 12, <https://dub.sh/rUULFrS>.
- 318- “Crisis in Niger Causes Renewed Tensions between Algeria and France,” Atalayar, August 23, 2023, <https://dub.sh/T4n2dVS>.
- 319- Embassy of Algeria in Abu Dhabi, “The President of the Republic Receives the Foreign Ministers of the ‘G4,’” accessed August 2, 2025, <https://dub.sh/fsnJ3W8>.
- 320- Embassy of Algeria in Moscow, “Algerian-Russian Relations ‘Good and of a Strategic Level,’” accessed August 4, 2025, <https://dub.sh/o2E7YO5>.
- 321- ETHIOPIAN CITIZEN; Ethiopia, Nigeria, Algeria and South Africa form the G4 Nations to help AU deal with African issues. In: <https://bit.ly/3RVbGW6>.
- 322- Francis Ghilès and Akram Kharief, “How Libya Impacts North Africa,” Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), February 2020, <https://dub.sh/t49i6ki>.
- 323- “First Foreign Customer to Start Operation of Su-57E Fifth-Generation Fighter in 2025,” TASS, May 22, 2025, <https://tass.com/defense/1961803>.
- 324- Guy Martin, “Feature: The Last Word from Africom Commander Michael Langley,” *defenceWeb*, June 18, 2025, <https://bit.ly/455upVz>.
- 325- Guy Martin, “Algeria Shoots down Malian UAV, Escalating Tensions,” *defenceWeb*, May 2, 2025, <https://dub.sh/uzJ0HuN>.
- 326- Jérôme Brahy, “Algeria Deploys for the First Time Russian S-400 Air Defense System during Live-Fire Exercise,” accessed July 5, 2025, <https://bit.ly/3TphTJS>.
- 327- Jérôme Brahy, “Morocco Could Soon Become the First Arab Nation to Acquire US-Made F-35 Stealth Fighter Jets,” *Army Recognition*, August 1, 2025, <https://bit.ly/4kns50c>.
- 328- The Kremlin, “The President of Russia and the President of Algeria Made Statements for the Press,” President of Russia, June 20, 2023, <http://en.kremlin.ru/events/president/news/71437>.
- 329- Marisa Belhote, “T-62 in Algerian Service and T-62-Berezhok Conversion,” *Tank Encyclopedia* (blog), May 7, 2022, <https://tanks-encyclopedia.com/algerian-t-62/>.
- 330- “Mali Pulls out of Regional G5 Sahel Force – DW – 05/16/2022,” *Dw.Com*, accessed November 9, 2025, <https://dub.sh/pm6LHfy>.
- 331- Malak Mokhles, “China-Algeria Trade Hits USD 4.5B as Partnership Deepens,” *WAYA*, April 16, 2025, <https://dub.sh/3YMWrkvy>.
- 332- Military Africa, “Algeria Embarks on Manufacturing Heavy Chinese Weaponry,” *Military Africa* (blog), June 28, 2023, <https://dub.sh/FR444Aj>.
- 333- Meetings Coverage and Press Releases and Security Council, “Security Council Adopts Resolution 2133 (2014), Calling upon States to Keep Ransom Payments, Political Concessions from Benefiting Terrorist,” United Nation, January 27, 2014, <https://dub.sh/m4E9dRj>.

- 334- Military Watch Magazine Editorial Staff, “Algeria to Locally License Produce Chinese Type 056 Corvettes - Reports,” Military Watch Magazine, December 30, 2024, <https://bit.ly/4ksetB0>.
- 335- News Agencies, “Mali Military Chief Granted Renewable Five-Year Presidential Term,” Al Jazeera, July 4, 2025, <https://dub.sh/xdowgBT>.
- 336- News Agencies, “Pentagon chief heads to Algeria to boost security ties,” Al Jazeera, October 1, 2020, <https://dub.sh/nDCi8Xm>.
- 337- “New Su-35 Fighters Join Russia’s Rapidly Expanding Fleet: Why Is the Air Force Buying Them Faster?,” Military Watch Magazine, June 25, 2025, <https://bit.ly/403vuds>.
- 338- ORCA Military Dz, “the first satellite imagery of the Algerian early warning radar rezonans-ne,” X (formerly Twitter), November 30, 2019, <https://bit.ly/4lcyblk>.
- 339- Pan-African Parliament, “Activity Report of the Pan-African Parliament, January to December 2019,” February 7, 2020, <https://dub.sh/azWbVRP>.
- 340- Pan-African Parliament, “PAP Assesses African Union Algiers-Based Mechanisms on Combating Terrorism and Promoting Security,” June 6, 2020, <https://dub.sh/hJ06CuJ>.
- 341- Pan-African Parliament, “‘PAP Is a Platform Designed for You to Make a Positive Contribution to the Continent’ - PAP President Tells African Students in Algeria,” February 3, 2023, <https://dub.sh/HUJ5Pxxw>.
- 342- Pan-African Parliament, “PAP, Parliament of Algeria to strengthen cooperation as official visit gets underway,” June 6, 2020, <https://pap.au.int/fr/node/423>.
- 343- Redaction Africa News, “Burkina Faso Junta Extends Its Transition Term by 5 Years,” Africa news, August 13, 2024, <https://dub.sh/bIKlQLY>.
- 344- Redaction Africa news, “Mali’s Military Junta Marks Five Years in Power but Elections Still Indefinitely Postponed,” Africanews, August 18, 2025, <https://dub.sh/83lq7sA>.
- 345- Russian news agency, “Algeria Strengthening Defense Potential to Repel Potential Threats,” TASS, August 1, 2023, <https://tass.com/defense/1655321>.
- 346- Russian news agency, “Putin, Acting Algerian President Discuss Military and Technical Cooperation,” TASS, October 24, 2019, <https://tass.com/defense/1085166>.
- 347- Russian news agency, “Russia, Algeria to Exchange Intelligence on Threats to National Security,” TASS, accessed August 4, 2025, <https://tass.com/defense/1633011>.
- 348- Russian news agency, “Russian Security Council Secretary Nikolay Patrushev Arrives in Algeria,” TASS, February 27, 2023, <https://tass.com/politics/1581983>.
- 349- Security Council Report, *Counter-Terrorism in Africa: Open Debate*, What’s In Blue (United Nation, 2025), <https://dub.sh/Jk6pXsi>.
- 350- ‘Shadow Strategy: Russian Military Advisers in Algeria and Moscow’s Expanding Influence in North Africa’ - Robert Lansing Institute,” Geopolitics, *Geopolitics*, May 13, 2025, <https://dub.sh/OQDMUMQ>.
- 351- Sputnik Africa, “Algeria Unveils Its Russian-Made S-400 Triumf Air Defense Systems,” Sputnik Africa, May 31, 2025, <https://bit.ly/4klf1bJ>.
- 352- “Su-57E,” Rosoboronexport, accessed July 6, 2025, <https://dub.sh/ILQAoHS>.
- 353- “S-400 Triumf Triumph SA-21 Growler 5P85TE2,” Army Recognition, accessed July 6, 2025, <https://bit.ly/46ulJJg>.
- 354- Tchioffo Kodjo, “Workshop on Implementing the Algiers Memorandum on Good Practices on Preventing and Denying the Benefits of Kidnapping for Ransom by Terrorists,” African Union, Peace and Security Department, February 5, 2014, <https://dub.sh/0dGFtfG>.
- 355- Thomas Withington, “Russian IADS Redux Part-1: Resonating with Resonance,” *Armada International* (blog), March 2, 2023, <https://bit.ly/3TmTMvp>.

- 356- U.S. Africa Command Public Affairs, "AFRICOM Commander Concludes Second Trip to Algeria," United States Africa Command, July 24, 2024, <https://bit.ly/40N257S>.
- 357- U.S. Africa Command Public Affairs, "AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense," United States Africa Command, January 23, 2025, <https://bit.ly/45zYnkt>.
- 358- U.S. Department of Commerce, "Algeria Country Commercial Guide: Algeria - Defense," Official Website of the International Trade Administration, January 31, 2023, <https://dub.sh/gotP3Ly>.
- 359- Wagdy Sawahel, "Algeria to Offer 2,500 Scholarships to Students from Africa," University World News, December 17, 2024, <https://bit.ly/3WyYFCS>.
- 360- World atlas, *maps of Algeria*, on: <https://bit.ly/4fQfroH>.

- ثانياً: باللغة الفرنسية:

- 361- Admin, *caert*, February 1, 2024, <https://www.caert.org.dz/>.
- 362- Agence France-Presse, "Attention à ce document présenté comme un ordre d'opération de l'armée française," September 15, 2023, <https://dub.sh/EstSTSE>.
- 363- Akramov, "Algérie-Italie : La coopération militaire en pleine évolution," *MENADEFENSE* (blog), January 11, 2025, <https://www.menadefense.net/italie9814-2/>.
- 364- Algérie Presse Service, "Algeria Reaffirms Commitment to African Parliamentary Cooperation," accessed October 18, 2025, <https://dub.sh/9liAzZt>.
- 365- Couverture des réunions & communiqués de presse, "Le Secrétaire Général Remercie l'Algérie, Un Pays Attaché Aux Nobles Principes de l'ONU, Pour Son Engagement Au Sahara Occidental, Au Mali, En Tunisie et En Libye," *Nations Unies*, Jaune 3, 2016, <https://bit.ly/3RkSXID>.
- 366- la revue Algérie énergie, "OPEP Le Rôle Décisif de l'Algérie," Novembre 2018, 16, www.energy.gov.dz.
- 367- Meriem Djouder, "Début de l'atelier régional du CISSA : Fake news, l'Afrique riposte depuis Alger," *Le Jeune Indépendant*, April 20, 2025, <https://dub.sh/UjLOQ7N>.
- 368- Ministère de la Défense National, "Bilan Opérationnel de l'ANP Durant l'année 2024," *mdn.dz*, accessed July 1, 2025, <https://bit.ly/4kfX1j6>.
- 369- Saïd BOUCETTA, "La France monte l'opération Phénix," *Journal national d'information, l'expression.dz Le Quotidien*, August 31, 2023, <https://dub.sh/IdCObdW>.
- 370- "Secteur de l'Agriculture-AR – AAPI," accessed June 23, 2025, <https://bit.ly/4k8Ob6P>.
- 371- Sirine R, "Ouverture de deux banques algériennes en Mauritanie et au Sénégal," *Les Enjeux Eco*, May 12, 2025, <https://bit.ly/3ZHYfML>.
- 372- Yahiaoui Yazid, "Conflit en RDC et dans la région des grands Lacs : L'Algérie propose son aide aux efforts de médiation," *journal en ligne, EL Moudjahid*, January 2, 2025, <https://bit.ly/474O082>.



University of Algiers 3
Faculty of Political Science and International Relations
Department of International Studies

The Security Aspect of Algeria's African Policy 2013-2025.

*A Dissertation Submitted for the Degree of Doctorate in Political Science and International
Relations,*

Specialization: Security and Strategic Studies.

Prepared by Doctoral Student:

- Touri Sallam

Supervised by Professor:

- Bakdi Fatima

Members of the Examination Committee:

Pr. Idriss Attia	University of Algiers 3	Committee Chair
Pr. Bakdi Fatima	University of Algiers 3	Supervisor and Rapporteur
Dr. Issam Ben Nekaâ	University of Algiers 3	Examining Member
Pr. Bouskine Salim	University of Algiers 3	Examining Member
Dr. Fatiha Cheikh	University of Tizi Ouzo	Examining Member
Dr. Mustapha Rihi	University of Blida 2	Examining Member

Academic Year: 2025-2026.